كلية التخطيط العمراني و الاقليمي
قســـم التنميـــة الإقليميـــة

دور البعد المكاني في تخطيط برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية

مقدم من :

م/ حسام الدين سامي امين

كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الاقليمي

إشـــــراف :-

أ.د / محمد طاهـر أحمـد

أستاذ التخطيط الإقليمي و رئيس قسم التنمية الإقليمية
كلية التخطيط العمراني و الإقليمي

د/ رنـدا جلال حسين

المـدرس بقســم التنــميــة الإقليميـــة
كلية التخطيط العمراني و الإقليمي

شكر و تقدير

الحمد لله حمد الشاكرين على كل النعم

ان الحكمة هي ضالة المؤمن...
و للإنسان ما سعى ...

و طالما شغل المرء نفسه بالبحث عن الأفضل ، سيظل يبحث و يعمل...

و انة ليشرفنى ان اتقدم باسمى أيات الامتنان .....و خالص التقدير و العرفان لاساتذتى الافاضل :-

أ.د محمد طاهر أحمد ..... أستاذ التخطيط الإقليمي و رئيس قسم التنمية الإقليمية .

أ.د سامي أمين عامر .....عميد كلية التخطيط العمراني و الإقليمي.

أ.د راوية عجلان ..... أستاذ التخطيط الإقليمي بقسم التنمية الإقليمية.

أ.د علي الصاوي.....كلية الاقتصاد و العلوم السياسية – جامعة القاهرة .

أ.د فيصل عبد المقصود.....رئيس قسم الهندسة المعمارية – هندسة شبين الكوم .

د.راندا جلال حسين .....المدرس بقسم التنمية الإقليمية"المعلمة الفاضلة ومثلي الأعلي".

د.إبتهال أحمد ..... المدرس بقسم التنمية الإقليمية .

د.عبدالله عبد الشافي.....المدرس بقسم التنمية الإقليمية .

وأخير ومسك الختام أستاذي د.طارق أبو السعود ..... قسم العلوم الأساسية ، وأخي الأكبر د.هشام البرملجي .....قسم التصميم العمراني

علي مابذلوه من جهد و إرشاد لإخراج هذا العمل المتواضع .....جزاهم الله عني كل خير

الإهداء

إلي كل طالب علم .....

يعشق تراب هذا الوطن.....

إلي نهر الحب والحنان الذي أفتقده.....

جدتي الحبيبة (رحمها الله).....

إلي الإنسانة التي أعطت كل شيئ .....

وجنت حبي وتقديري لها (أمي الغالية) .....

إلي أبي وإخوتي الأشقاء .... هند ومحمد

إلي زوجة المستقبل .....هبة

إلي إخوتي غير الأشقاء .....طاهر – هبة – هامي – زينب - عبدالخالق - مروة- عماد- ساره – حسام – رانيا – نزار- محمد

اللهم انفعني بما علمتني .....

وعلمني بما ينفعني .....

وزدني علما.....

سبحانك انك انت الوهاب

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير أ
ملخص البحث د

الباب الأول :- الدراسة النظرية و عرض الادبيات

الفصل الأول :- المقدمة و الإشكالية ١/١
١/١ المفاهيم الرئيسية لمجال البحث ٢/١
١/١/١ مفاهيم خاصة بالتنمية والتخطيط ٢/١
٢/١/١ مفاهيم خاصة بالمكان ٧/١
٣/١/١ مفاهيم خاصة بوحدات ومستويات وادارة التنمية ٨/١
٤/١/١ مفاهيم خاصة ببرامج و خطط ومشروعات التنمية المحلية ٩/١
٢/١ مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التنمية المحلية الريفية ١١/١
١/٢/١ تحليل العناصر الرئيسية للدراسات السابقة ١١/١
٢/٢/١ نتائج وتوصيات الدراسات السابقة ١٦/١
٣/٢/١ التقييم و التحليل المقارن للدراسات السابقة ٢٠/١
٣/١ الإطار المنهجي للبحث ٢٢/١
١/٣/١ اشكالية البحث ٢٣/١
٢/٣/١ اهداف البحث ٢٢/١
٣/٣/١ تساؤلات البحث ٢٢/١
٤/٣/١ منهج و خطوات البحث ٢٣/١
٥/٣/١ خطة البحث ٢٤/١

الفصل الثاني :- مفهوم البعد المكاني للتنمية المحلية الريفية في المنظور التخطيطي ١/٢
١/٢ تطور البعد المكاني في الفكر التخطيطي ١/٢
١/١/٢ استراتيجيات تنمية المناطق القائمة ١/٢
٢/١/٢ استراتيجية تنمية مناطق الاستيطان الجديدة ٢/٢
٢/٢ المحددات الطبيعية والبيئية للتنمية ٣/٢
١/٢/٢ السمات الطبيعية الجغرافية للحيز المكاني المصري ٣/٢
٢/٢/٢ توزيع الموارد المائية ٤/٢
٣/٢/٢ المخاطر الطبيعية ٤/٢
٤/٢/٢ انعكاس الخصائص و المحددات الطبيعية على امكانات التنمية ١٢/٢
٥/٢/٢ إنعكاس المحددات الطبيعية و البيئية علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ١٣/٢
٣/٢ الموارد المحلية ١٤/٢
١/٣/٢ الاراضي المتاحة للاستصلاح: ١٤/٢
٢/٣/٢ توزيع الموارد التعدينية (التنمية الصناعية و الحرفية) ١٤/٢
٣/٣/٢ التنمية السياحية فى الريف المصرى ١٥/٢
٤/٣/٢ مناطق النمو العمراني ١٧/٢
٥/٣/٢ تأثير الموارد المحلية علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ١٧/٢
٤/٢ ارتباط البعد المكاني بالخصائص الإجتماعية ومناطق التوطن السكاني ١٧/٢
٥/٢ المحددات الإقّتصادية للتنمية العمرانية ١٩/٢
٦/٢ الخصائص العمرانية ٢١/٢
١/٦/٢ توطن الأنشطة والنمو العمرانى ٢١/٢
٢/٦/٢ استعمالات الأراضى الاقليمية ٢٢/٢

٣/٦/٢ توزيع السكان فى ضوء الطاقة الاستيعابية وفرص التكثيف ٢٣/٢
٤/٦/٢ أوضاع البنية الأساسية ٢٤/٢
٧/٢ التصنيف التنموى للتجمعات العمرانية ٢٧/٢
١/٧/٢ المركزية الجغرافية (معامل البؤرية) ٢٧/٢
٢/٧/٢ المركزية السكانية ٢٧/٢
٣/٧/٢ المركزية الوظيفية ٢٧/٢
٤/٧/٢ المركزية الانتاجية (توطن الأنشطة والحرف الانتاجية والصناعات الصغيرة ٢٨/٢
٥/٧/٢ مركزية الخدمات الاقليمية ٢٨/٢
٦/٧/٢ مركزية المرافق الاقليمية ٢٨/٢
٨/٢ العلاقات التبادلية بين التنمية المحلية الريفية والمستويات التنموية الأعلى ٢٨/٢
١/٨/٢ الوحدات العمرانية الإدارية في مصر ٣٠/٢
٢/٨/٢ مستويات إتخاذ قرارات توطين مشروعات التنمية الريفية ٣٣/٢
٩/٢ الحجم الفعال لوحدات التنمية المحلية ٣٤/٢
١٠/٢ الروابط الحضرية / الريفية (التكامل الوظيفى بين الحضر والريف) ٣٥/٢
١/١٠/٢ الدروس المستفادة للتجارب المختلفة في دراسة الروابط الحضرية / الريفية ٣٥/٢
٢/١٠/٢ أنماط العلاقات المكانية بين الحضر و الريف ٣٧/٢
١١/٢ آفاق التنمية العمرانية فى نطاق الظهير الصحراوى ٣٨/٢
١/١١/٢ الظهير الصحراوي كمدخل للتنمية في التجربة المصرية ٣٨/٢
٢/١١/٢ معايير إختيار المواقع الصالحة للتنمية العمرانية بالظهير الصحراوي ٤١/٢
١٢/٢ أنماط العمران الريفي طبقا لدرجة التأثير الحضرى ٤١/٢
١/١٢/٢ النمط الأول :-القرى التقليدية ٤٢/٢
٢/١٢/٢ النمط الثانى : تجمعات فى طريقها الى الاتمام كنظام حضرى (يجرى تغيرات جذرية فى صفاتها الى التحضر) ٤٤/٢
٣/١٢/٢ النمط الثالث : القرى تامة التحضر (القرى الواقعة فى مجال التأثير الحضرى) ٤٥/٢
١٣/٢ القضايا التخطيطية الناتجة عن العلاقات الحضرية / الريفية ٤٧/٢
١/١٣/٢ التحولات الإقليمية و المحلية للعمران الريفي ٤٧/٢
٢/١٣/٢ التكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية و الحضرية في إطار النسق العمراني علي مستوي إقليم المدينة ٤٨/٢
٣/١٣/٢ التكثيف العمراني للقري كأحد المداخل الرئيسية للحفاظ علي الأراضي الزراعية ٤٩/٢
٤/١٣/٢ عدم تهيئة الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية لمواكبة معدلات التغير الإجتماعية / الإقتصادية ٤٩/٢
١٤/٢ المشكلات القطاعية التى تواجه القرى المصرية ٤٩/٢
١/١٤/٢ المشكلات الاجتماعية ٤٩/٢
٢/١٤/٢ المشكلات الاقتصادية ٥٠/٢
٣/١٤/٢ المشكلات العمرانية ٥٠/٢

الفصل الثالث :- المتغيرات القطاعية و المكانية في برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية ١/٣
١/٣ المراحل الزمنية للتجربة المصرية في التنمية ٢/٣
١/١/٣ التنمية فى الخمسينات و الستينات ٢/٣
٢/١/٣ التنمية فى السبعينات ٢/٣
٣/١/٣ التنمية فى الثمانينات والتسعينات ٢/٣
٤/١/٣ التنمية في بداية الالفية الجديدة ٣/٣
٢/٣ مفهوم واهداف برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية ٥/٣
٣/٣ المنهجية والخطوات المتبعة لبرامج ومشروعات التنمية ٩/٣
٤/٣ تصنيف مجالات ومستويات برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية ١٣/٣

٥/٣ اسس اختيار مناطق توطين برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية ٢٢/٣
٦/٣ مصادر التمويل والجهات المشاركة في مشروعات التنمية الريفية المصرية ٢٦/٣
٧/٣ تقييم برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية ٣٢/٣

الفصل الرابع :- تضمين البعد المكاني في التجارب العالمية للتنمية المحلية الريفية ١/٤
١/٤ سياسات التنمية المحلية الريفية في التجارب العالمية ١/٤
٢/٤ برامج التنمية المحلية في التجارب العالمية ٦/٤
٣/٤ مستويات التنمية الريفية في التجارب العالمية ١٣/٤
٤/٤ الجهات المشاركة ومصادر التمويل لمشروعات التنمية الريفية بالتجارب العالمية ١٥/٤
٥/٤ أسس التنمية المحلية الريفية المستنبطة من التجارب العالمية ١٧/٤

الفصل الخامس :- دراسة إرتباط البعد المكاني بمؤشرات التنمية المحلية الريفية ١/٥
١/٥ مؤشرات قياس تأثير المتغيرات القطاعية علي التنمية المحلية ١/٥
١/١/٥ دواعي أو مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية ١/٥
٢/١/٥ معايير تصنيف مؤشرات التنمية ٢/٥
٣/١/٥ مقاييس المؤسسات والمنظمات الدولية ٤/٥
٤/١/٥ مؤشرات قياس التنمية البشرية ٦/٥
٢/٥ معايير توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية ٧/٥
١/٢/٥ معايير كمية (يمكن قياسها) ٧/٥
٢/٢/٥ معايير كيفية (غير مقاسة) ٧/٥
٣/٥ المعايير التي سوف يتم استخدامها في قياس دور البعد المكاني في خطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية ٨/٥

الباب الثاني :- الدراسة التطبيقية لقياس دور البعد المكاني في خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية

الفصل السادس :- إختيار منطقة الدراسة و دراسة الخصائص المكانية لها ١/٦
١/٦ اختيار منطقة الدراسة ٢/٦
٢/٦ دراسة خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم ٤/٦
١/٢/٦ مشروعات برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق " لمراكز محافظة الفيوم ٤/٦
٢/٢/٦ مشروعات صندوق التنمية المحلية لمراكز محافظة الفيوم ٥/٦
٣/٢/٦ مشروعات الخطة العاجلة لمراكز محافظة الفيوم ٦/٦
٣/٦ دراسة الخصائص المكانية للتجمعات العمرانية بمركز الفيوم ٩/٦
١/٣/٦ تحليل استعمالات الأراضى الإقليمية ٩/٦
٢/٣/٦ تحليل النسق العمرانى فى مركز الفيوم ١٠/٦
٤/٦ تصنيف التجمعات العمرانية لأغراض التنمية ١٣/٦
١/٤/٦ أسس ومعايير تصنيف التجمعات فى مركز الفيوم لأغراض التنمية ١٣/٦
٢/٤/٦ الترتيب النهائى للتجمعات الريفية لأغراض التنمية ١٤/٦
٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات التنمية المحلية باستخدام **" Cluster Analysis "** ١٩/٦
١/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩/٦
٢/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات "شروق" ٢٠/٦
٣/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات الخطة العاجلة "٢٠٠٢" ٢١/٦
٤/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لإجمالي مشروعات التنمية المحلية الريفية ٢٢/٦

الفصل السابع :- قياس الإرتباط بين البعد المكاني وخطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية ١/٧

١/٧ قياس الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات التنمية المحلية باستخدام " **Cluster Analysis** " ١/٧
١/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية ١/٧
٢/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " ٢/٧
٣/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات الخطة العاجلة ٣/٧
٤/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لإجمالي برامج وخطط ومشروعات التنمية المحلية ٥/٧
٢/٧ قياس الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات التنمية المحلية و الأدوار التنموية المقترحة لمشروع " التنمية الريفية لمركز الفيوم " ٦/٧
٣/٧ قياس الارتباط بين الخصائص المكانية و مشروعات التنمية المحلية بإستخدام " **correlation Factor analysis** " ٩/٧
١/٣/٧ الخصائص المكانية المؤثرة علي مشروعات التنمية المحلية الريفية يمكن تعميمها علي كافة التجمعات ١٠/٧
٢/٣/٧ الخصائص المكانية التي لم تؤثر علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ومرتبطة فقط بنموذج الدراسة بمركز الفيوم" ١٠/٧
٨/النتائج و التوصيات
أسماء المراجع
الملاحق

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١/١	خطوات البحث	٢٤/١
١/٢	السمات والخصائص الطبيعية المؤثرة على عملية التنمية في الحيز المكاني المصري	٧/٢
٢/٢	الفوالق الرئيسية التى تشكل تكتونية مصر	٨/٢
٣/٢	النطاقات الرئيسية للزلازل فى مصر	٨/٢
٤/٢	توزيع الضغوط البيزومترية (منسوب سطح المياه الجوفية تقريبا) واتجاه حركة المياه الجوفية بالصف	٩/٢
٥/٢	مسافات الرفع الرأسى للمياه الجوفية (عمق منسوب المياه الجوفية عن سطح التربة)	٩/٢
٦/٢	توزيع فرص استخدام المياه الجوفية بمركز الصف	١٠/٢
٧/٢	توزيع نسبة المواد الذائبة فى المياه الجوفية (جزء/المليون)	١٠/٢
٨/٢	خريطة توضح الأودية الرئيسية بشمال الصعيد (الصف والعياط وشمال بنى سويف	١١/٢
٩/٢	علاقة التكاليف الأولية و الإضافية التي تواجه نمو التجمعات	٢٠/٢
١٠/٢	علاقة التكاليف الاولي بالسكان التي تواجه نمو التجمعات	٢٠/٢
١١/٢	الارتباط بين التغيرات للمجتمعات العمرانية و مشروعات التنمية المحلية	٢٢/٢
١٢/٢	إستعمالات الأراضي الإقليمية لمركز اوسيم	٢٣/٢
١٣/٢	الارتباط بين المتطبات والإحتياجات و مقومات النمو العمراني	٢٤/٢
١٤/٢	مبادىء تدرج المستويات المحلية	٢٩/٢
١٥/٢	موقع التخطيط العمرانى بالنسبة لأنواع ومستويات التخطيط	٣٠/٢
١٦/٢	التخطيط العمرانى كاطار متكامل لادارة التنمية	٣١/٢
١٧/٢	العلاقات التخطيطية فى اطار عمليات التخطيط الاقليمى القومى	٣٢/٢
١٨/٢	العلاقات التبادلية بين المستويين المحلى والإقليمى فى إطار المناخ العام	٣٢/٢
١٩/٢	منظومة العلاقة بين الموارد والمكان	٣٤/٢
٢٠/٢	انماط ومستويات وحدات التنمية	٣٤/٢
٢١/٢	النمط الأول للعلاقات الحضرية الريفية	٣٧/٢
٢٢/٢	النمط الثاني للعلاقات الحضرية الريفية	٣٨/٢
٢٣/٢	نموذج لمواقع قري الظهير الصحراوي المقترح تنميتها بمحافظة بني سويف	٤١/٢
٢٤/٢	نماذج لتجمعات القرى التقليدية	٤٣/٢
٢٥/٢	نماذج تجمعات فى طريقها الى الاتمام كنظام حضرى	٤٥/٢
٢٦/٢	نماذج تجمعات القرى تامة التحضر	٤٧/٢
١/٣	ملامح البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"	١١/٣
٢/٣	الجهاز الادارى لبرنامج شروق	١٩/٣
٣/٣	المستويات الإدارية للخطة العاجلة ومشروعات شروق للتنمية الريفية	٢٠/٣
٤/٣	هيكل التنمية المحلية الريفية من المنظور الإداري	٢٦/٣
٥/٣	علاقة التنمية المحلية و التمويل المحلي	٢٧/٣
٦/٣	شروط الموارد المالية المحلية	٢٧/٣
١/٦	خطوات الدراسة التطبيقية	١/٦
٢/٦	درجات التنمية بالمحافظات المصرية	٣/٦
٣/٦	التقسيم الإداري لمحافظة الفيوم	٤/٦
٤/٦	توزيع عدد مشروعات شروق بمراكز محافظة الفيوم	٥/٦
٥/٦	توزيع إستثمارات مشروعات شروق علي مراكز محافظة الفيوم	٥/٦
٦/٦	توزيع لعدد مشروعات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم	٦/٦
٧/٦	توزيع إستمارات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم	٦/٦

تابع...فهر الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
٨/٦	توزيع عدد مشروعات الخطة العاجلة بمراكز محافظة الفيوم	٧/٦
٩/٦	توزيع استثمارات مشروعات الخطة العاجلة بمراكز محافظة الفيوم "بالاف جنيه "	٧/٦
١٠/٦	استعمالات الاراضي الإقليمية لمركز الفيوم	١٠/٦
١١/٦	تحليل النسق العمراني لمركز الفيوم	١٢/٦
١٢/٦	تصنيف التجمعات إلي مجموعات طبقا للمعايير و الخصائص المكانية	١٩/٦
١٣/٦	تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع إجمالي مشروعات التنمية المحلية	٢٣/٦
١/٧	الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية	١/٧
٢/٧	الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "	٣/٧
٣/٧	الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات الخطة العاجلة	٤/٧
٤/٧	الارتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية والمجموعات طبقا لتصنيف إجمالي مشروعات التنمية المحليـة الريفية	٦/٧
٥/٧	مخطط التنمية الريفية المقترح لمركز الفيوم	٨/٧
٦/٧	الارتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للدور التنموي المقترح للتجمعات في مخطط التنمية المحلية لمركز الفيوم والمجموعات طبقا لتصنيف مشروعات التنمية المحليـة	٩/٧
٧/٧	منهج تحديد مشروعات التنمية المحلية الريفية	١١/٧
٨/٧	شروق و معاييرتوطين مشروعات التنمية المحلية الريفية	١١/٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١/١	الاطار العام للتنمية المحلية المستنبطة من تعريفات التنمية المحلية	٦/١
٢/١	العناصر التحليلية للدراسات السابقة	١٤/١
٣/١	التحليل المقارن للدراسات السابقة	٢١/١
١/٢	الخصائص العامة الطبيعية للوحدات المكانية الصحراوية	٥/٢
٢/٢	الأهمية النسبية لسكان وتجمعات المراكز الريفية ذات الظهيرالصحراوى بالنسبة لريف الجمهورية	٣٩/٢
٣/٢	التوزيع النسبى لسكان وتجمعات المراكز ذات الظهير الصحراوى بالنسبة لريف الجمهورية	٤٠/٢
١/٣	التحليل المقارن للمراحل الزمنية للتجربة المصرية في التنمية	٣/٣
٢/٣	مفهوم و أهداف وركائز التنمية المحلية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية	٨/٣
٣/٣	المنهجية والخطوات المتبعة لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية	١٢/٣
٤/٣	توزيع استخدامات استثمارات برنامج شروق على مجالات التنمية الريفية والقرى المنفذ بها خلال الفترة ٩٥/٩٤ ــ ٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦/٣
٥/٣	مستويات التنمية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية	٢١/٣
٦/٣	اسس اختيار مناطق توطين برامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية	٢٥/٣
٧/٣	توزيعات المنحة الدانماركية في اطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق	٣٠/٣
٨/٣	" الجهات المشاركة ومصادر التمويل لمشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية	٣١/٣
٩/٣	تقييم مشروعات التنمية الريفية المصرية المستنتجه من الدراسات السابقة	٣٥/٣
١/٤	مداخل وسياسات التنمية المحلية للتجارب العالمية	٥/٤
٢/٤	مراحل برنامج الاصلاح الاقتصادى فى تترانيا	٧/٤
٣/٤	برامج ومشروعات التنمية خلال التجارب العالمية	١٢/٤
٤/٤	مستويات التنمية في التجارب العالمية	١٥/٤
٥/٤	الجهات المشاركة ومصادر التمويل لبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالتجارب العالمية	١٧/٤
١/٥	الارتباط بين أهداف الألفية الثالثة ومؤشرات قياسها	٤/٥
١/٦	مجموع مؤشرات التنمية للمحافظات ١٩٩٦	٣/٦
٢/٦	مشروعات برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق " خلال الفترة ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٧	٥/٦
٣/٦	مشروعات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم خلال الفترة ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٧	٦/٦
٤/٦	مشروعات الخطة العاجلة لمراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٢	٨/٦
٥/٦	استعمالات الأراضي الإقليمية لمركز الفيوم	١١/٦
٦/٦	البيانات الأساسية لمعايير تصنيف التجمعات العمرانية الريفية فى مركز الفيوم	١٦/٦
٧/٦	تصنيف التجمعات إلي مجموعات طبقا للمعايير و الخصائص المكانية	١٨/٦
٨/٦	تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات صندوق التنمية المحلية"٢٠٠٢- ٢٠٠٧	٢٠/٦
٩/٦	تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية "شـروق" ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٧	٢١/٦
١٠/٦	تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات الخطة العاجلة "٢٠٠٢	٢١/٦
١١/٦	تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية	٢٢/٦
١/٧	الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات صندوق التنمية المحلية	٢/٧
٢/٧	الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق	٣/٧
٣/٧	الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات الخطة العاجلة	٤/٧
٤/٧	الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات التنمية المحلية	٥/٧
٥/٧	الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للدور التنموي المقترح للتجمعات في مخطط التنمية المحلية لمركز الفيوم ومجموعات مشروعات التنمية المحلية الريفية	٩/٧

ملخص البحث

تواجه مصر فى الوقت الراهن بمجموعة كبيرة من التحديات ويعتبر تحدى التنمية من أهم هذه التحديات وحيث أن الريف كان دائما ولا يزال هو عصب المجتمع المصرى فان التنمية الريفية المتكاملة هى الأساس المتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر .

ويظهر تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عن معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٩٤ أن الفجوة كبيرة بين الريف والحضر حيث كان متوسط نصيب الفرد من الدخل عام ١٩٩٠ فى الريف ٥٧٦ دولار وفى الحضر ٨٠٥ دولار . وبجانب سعى التنمية إلى تحقيق نمو اقتصادى قادر على الاستمرار والتطور فإنها تسعى أيضا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تضييق الفروق الاقتصادية بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية فى الريف المصرى ، وعن طريق تقلص الهوة بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى ، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الشرائح السكانية الأكثر فقرا وحاجة . هذا بالإضافة إلى الحرص على تنمية ريفية قادرة على الاستمرار والحياة من غير حدوث تأثير سلبي علي البيئة وللموارد الطبيعية من ماء وأراضى وزراعة.. الخ [١]

وقد دعت حالة الريف إلي المزيد من العناية والاهتمام نظرا لتخلفه وجموده بسبب ما توارثه خلال القرون الطويلة الماضية نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ، وقد أدي هذا إلي تأخره وهجرة معظم سكانه إلي المدينة ، ونظرا لعظم مشكلات الريف اتجهت الدولة إلي إصلاحه إصلاحا شاملا يستهدف استغلال جميع إمكانياته المادية والاجتماعية والبشرية ليحقق الارتفاع بمستواه ،و فى غضون الثمانينات شهد الريف عددا ضخما من البرامج والمشروعات القطاعية التى سعت لإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية فى الريف المصرى ، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة ، أو انطلاقها من رؤية استراتيجية شاملة من جهة أخرى بما يراعي الخصائص و الابعاد المكانية والتي تؤثر بشكل مباشر علي تلك البرامج و المشروعات التنموية ، ومن منطلق ذلك بدأ التفكير في موضوع البحث والمتمثل في دراسة **دور البعد المكانى فى تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .**

ويتكون البحث من المكونات الرئيسية التالية :-

*** الباب الأول :-** ويتم من خلاله عرض وتحليل الدراسة النظرية و الأدبيات التي تناولت بالبحث الأبعاد المكانية و مشروعات وبرامج التنمية المحلية الريفية ويتكون هذا الباب من خمس فصول وهي:-

- الفصل الأول :- المقدمة والإشكالية وتم تناول الدراسات السابقة " دراسات أكاديمية – مشروعات بحثية – مشروعات تطبيقية " التي إهتمت بدراسة التنمية المحلية الريفية وذلك

[١] معهد التخطيط القومي – **آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر**-ص ١٩٢

بهدف إستنباط إشكالية البحث والمتمثلة في مدي تضمين البعد المكاني عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية.

- الفصل الثاني :- ويهتم هذا الفصل بدراسة البعد المكاني من المنظور التخطيطي التنموي وليس المنظور القطاعي والتاكيد علي أهمية الدراسة التخطيطية ذات الأبعاد المكانية و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية مثل :- دراسة العلاقات الحضرية / الريفية – البعد المكاني من المنظور القطاعي البيئي و الإجتماعي و الإقتصادي – أسس ومعايير تصنيف التجمعات الريفية طبقا للأسس التخطيطية - .....إلخ .
- الفصل الثالث :- ويتناول هذا الفصل دراسة تحليلية للمتغيرات القطاعية و المكانية في برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية بهدف معرفة مدي مراعاة الأبعاد المكانية التي تم سردها وتحليلها في الفصل الثاني ومدي تأثير تلك الأبعاد المكانية علي البرامج و المشروعات .
- الفصل الرابع :- ويعرض هذا الفصل تحليل لمدي تضمين البعد المكاني خلال التجارب العالمية في التنمية المحلية الريفية بهدف إستنباط أهم المؤشرات المرتبطة بدور البعد المكاني في خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .
- الفصل الخامس :- تم خلال هذا الفصل دراسة الإرتباط بين البعد المكاني و المؤشرات التنموية بهدف إستنباط المؤشرات التي يتم من خلالها قياس دور البعد المكاني في تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .

* **الباب الثاني :-** والذي تناول دراسة تطبيقية لقياس دور البعد المكاني في تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية و إستخدام بعض الأدوات التحليلية و الإحصائية خلال تلك الدراسة بإستخدام البرنامج التحليلي **SPSS** ، ويتكون هذا الباب من فصلين رئيسين **وهما :-**

- الفصل السادس :- والذي اهتم بإختيار منطقة الدراسة التطبيقية و دراسة الخصائص المكانية لها وتوزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية علي وحداتها المكانية .
- الفصل السابع :- قياس الإرتباط بين البعد المكاني وخطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية بمنطقة الدراسة .

ويختتم البحث بعرض اهم النتائج و التوصيات المستنبطة من الدراسات التي تم عرضها خلال الفصول السبعة السابقة

الباب الأول :- الدراسة النظرية و عرض الادبيات

الفصل الأول :- المقدمة و الإشكالية

تمهيد

تهدف برامج مشروعات التنمية المحلية الريفية من خلال مجالاتها المتعددة (الاقتصادية – الاجتماعية - العمرانية - بنية اساسية –.....) الي تهيئة حياة افضل للسكان ، حيث تعتبر تلك المجالات ذات صلة رئيسية بالتنمية العمرانية و تؤثر علي توجهاتها المختلفة سواء سلبا او ايجابا ان لم توضع تلك المشروعات في اطر من البعد المكاني وذلك لان المخرجات الرئيسية لخطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية يتم توطينها في تلك الاطر المكانية ، بجانب ايضا الاخذ في الاعتبار المحددات و الامكانيات العمرانية التي تصيغها البيئة العمرانية المحلية كمحدد أساسي عند تخطيط برامج مشروعات التنمية المحلية للتجمعات العمرانية بمستوياتها المتدرجة.

وتتأتي أهمية البحث في ان نجاح العلاقة بين خطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية (من حيث الاختيار و التوزيع المكاني) والخصائص المكانية ستؤدي الي احداث تنمية فعالة للمجتمعات المحلية و لكون ذلك وسيلة من وسائل تنمية المجتمع المصري و الأخذ في الاعتبار البعد المكاني كمحدد أساسي للتنمية المحلية .

حيث انه في حالة فقدان العلاقة بين خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية من حيث (اختيار نوعيتها - التوزيع المكاني لها) و خصائص البعد المكاني لها يكون نتيجة لذلك عدم تحقيق المجالات المختلفة للمشروعات المحلية (الاقتصادية – الاجتماعية-.....) لاهدافها التنموية علي المستوي المحلي بالاضافة الي عدم الاستفادة من تلك المشروعات في احداث تنمية فعالة للمجتمعات المحلية و ظهور مجموعة من القضاياو المشكلات التنموية نتيجة لذلك بالاضافة الي احداث تغيرات وآثار سلبية علي النسق العمراني طبقا لمستوي توطين مشروعات التنمية المحلية .

و تعد وسائل تحقيق التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية علي مستوياتها المختلفة (القومية و الإقليمية و المحلية) ، وهي عبارة عن مجموعة من الحلقات المتفاعلة تشمل (سياسات و إدارة التنمية المحلية – المدخلات التنموية **Inputs** - العمليات التنموية الداخلية - المخرجات التنموية **Outputs**) وتعتبر المخرجات التنموية محصلة التفاعل بين تلك الحلقات ، وتتمثل التوجهات الرئيسية لهذه المخرجات التنموية في مجموعة من الخطط والبرامج و المشروعات التنموية لمختلف القطاعات والتي تهدف في مجملها الي تحسين الظروف المعيشية للسكان علي المستوي المحلي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا . ذلك من خلال مجموعة من الاعمال التي تحقق اهداف عملية التنمية والتي تتمثل بشكل أساسي في (تحديد الاستراتيجيات والسياسات العامة – تحديد المراحل الزمنية – المصادر التمويلية للمشروعات - .....) و التنمية المحلية (**local development**) هي مطلب أساسي وغاية هامة لجميع النظم السياسية وتاخذ تلك التنمية مفهومين أحدهم حضري (**URBAN**) والآخر ريفي (**rural**) ، وفي الدول النامية يمثل القطاع الريفي النسبة الغالبة من عمران تلك الدول ، وبالتالي يهتم البحث بدراسة مجال التنمية الريفية كمجال عام للبحث .

بالاضافة الي ماسبق ايضا تبرز أهمية دراسة التنمية المحلية الريفية و القضايا التنموية المرتبطة بها (و منها خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية) في كونها تمثل الإطار التي تتم فيه بلورة وتحقيق أهداف التخطيط الإقليمي والقومي .

١/١ المفاهيم الرئيسية لمجال البحث

١/١/١ مفاهيم خاصة بالتنمية والتخطيط

*** مفهوم التنمية**

مجموعة من البرامج او السياسات متعددة الاغراض لاحداث سلسلة من التغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والعمرانية بهدف تحسين وتطوير اساليب الحياة للشعوب بإستخدام الإمكانيات و الموارد المتاحة.[١]

*** التخطيط**

هو وجهة نظر مدروسة تهدف لرسم الخطوط العريضة لمجالات السلوك في المستقبل وذلك باتباع خطوات منطقية تؤدي الي بلوغ غايات معينة ولن تكون هناك خطة الا كان هناك هدف أو اهداف يلي إقرارها وتحديد معالمها بوضوح تام القيام ببرنامج بحث شامل هو مايعبر عنه بالمسح واستقصاء البيانات والحقائق التي علي أساسها تتضح مجموعة الوسائل أو السبل البديلة التي يمكن عن طريق المفاضلة بينهما اختيار انسبها وتنفيذه علي مراحل متتابعة وفق برنامج زمني محسوب لتحقيق الاهداف المحددة .[٢]

*** الاستراتيجية .....أو(الخطة)**

هي فن التخطيط الجيد او التكتيك الماهر والادارة الناجحة للعمليات والاجراءات الخاصة التي تسبق وتمهد وتساعد في اتخاذ القرار لتحقيق هدف معين ، كما تعتبر هي النظم و الوسائل التي توضع للوصول للغرض المطلوب بالاعتماد علي الامكانيات والظروف المتاحة .[٣]

*** مفهوم التنمية المحلية**

التنمية المحلية هى مجموعة العمليات التى يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية ، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية و البيئة العمرانية للمجتمعات المحلية وفقا للموارد المحلية المتاحة و الخصوصية المكانية للتجمعات و ادماج التنمية المحلية فى منظومة التنمية القومية بأكملها لكى تشارك مشاركة فعالة فى التقدم على المستوى القومى.[٤]

والتنمية المحلية بهذا المفهوم لا تعنى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة وبشكل مستمر ، بل تنطوى أيضا وبالضرورة على اقامة مشروعات انتاجية لزيادة الدخول فى المجتمع المحلى حيث تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر ، وأيضا بالشمول حيث تشمل جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، ويشمل مفهوم التنمية المحلية من الرؤية الشاملة كل الأبعاد فى المجالات المختلفة (الاقتصادية – الاجتماعية – العمرانية – الادارية) ، حيث كل مجال يرتكز على نقطة تخصصه ، ولكن الرؤية الشاملة ترتكز على كافة الأبعاد المشاركة فى التنمية المحلية .

*** السياسة العامة**

الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال التنظيمية المركزية واللامركزية .[٥]

*** مفهوم التنمية الذاتية**

---

[١] نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر –** ص١١
[٢] حسين عمر – **مبادئ التخطيط الإقتصادي و التخطيط التأشيري في نظام الإقتصاد الحر** – ص ١٠
[٣] نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر –** ص١١
[٤] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – ص١٥،١٢
[٥] أحمد رشيد – **الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية** – ص ٨٦

يرتكز مفهوم التنمية الذاتية على النظر الى التنمية باعتبارها جوهرا اجتماعيا قبل أن تكون نشاطا اقتصاديا على اعتبار أن الهدف منها ليس فقط زيادة الناتج المادى للفرد والجماعة كذلك بل للنمو والارتقاء النفسى والتحول الاجتماعى – الحضارى ، وتنطلق التنمية الذاتية من النظر للمجتمع المحلى باعتباره كائنا حيا يتمتع برصيد من الطاقة الاجتماعية ومخزون من المعارف والمهارات والخبرات المتنوعة .[١]

*** المبادئ الأساسية للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية** [٢]

- الأخذ فى الاعتبار بخصوصية المجتمعات المحلية المختلفة .
- احترام وتشجيع الذوق والطابع والابداع المحلى كوسيلة لتأكيد الشخصية الحضارية على المستوى المحلى والقومى .
- تيسير الاستفادة بالامكانيات المادية والطاقات البشرية المتوافرة فى كل مجتمع محلى لتلبية الحاجات الضرورية .
- السعى قدر الامكان لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الضروريات على مستوى المجتمع المحلى قدر الامكان .
- المساهمة فى تحقيق توازن جديد بين المركزية واللامركزية وذلك على مستوى الاقليم والمحافظة وصولا لأصغر وحدة عمرانية (الحى ، القرية) .
- التخفيف من حدة التأثير الحضري الذى تمارسه العاصمة وكبريات المدن على سائر المجتمعات المحلية فى مصر .

*** استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة**

تعنى هذه الاستراتيجية وضع خطة شاملة ، تتضمن أساليب تطبيقها ، بغرض تحقيق أهداف الارتفاع المستمر فى مستويات معيشة أبناء المجتمع الريفى ، والارتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ، ومشاركتهم الفعالة فى عملية التنمية ، من خلال دفع قوى النمو الذاتى لديهم بهدف تحقيق التنمية المستدامة .[٣]

*** تخطيط السياسات (Policy Planning)**

رسم الإطار العام للغايات البعيدة والتفصيلية التى تسعى السياسة العامة إلى التوصل إليها فى مجالات التنمية المحلية .[٤]

*** الاستراتيجية البديلة**

هى ترتيبات للحفاظ على حياة المشروع بعد توقف التمويل المبدئى له ، وأحيانا توصف بأنها استراتيجية الخروج أو استراتيجية التعاقب . ويجب وضع هذه الاستراتيجية عند بدء كل المشروعات التى يحتمل أن تحتاج رأسمال أو مصادر ايرادات للاستمرار بعد الفترة المبدئية لتنفيذ المشروع .[٥]

*** التنمية العمرانية**

هي الاطار الملموس الذى تتضح فيه المجهودات والبرامج التنموية فى قطاعات الأنشطة المختلفة حيث تشكل الجانب العلمى والتطبيقى لهذه البرامج . وتعنى التنمية العمرانية بتهيئة البيئة العمرانية لاستيعاب المجهودات والمشاريع التنموية فى مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .[٦]

*** مداخل التنمية**

تعتبر مداخل التنمية هي الفكر التنموي والسياسات المتبعة في أحد المجالات أو جميعها .[٧]

---

[١]- حامد الموصلي – **دخول مفهوم التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية** – ص٦٥
[٢] - المصدر السابق – ص ٦٥
[٣]- معهد التخطيط القومي – **التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية "المتطلبات و السياسات** - ص٦٢
[٤] - أحمد رشيد – **الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية** – ص ٨٧
[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٤** - ص ١٠٠
[٦] رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص١٥٣
[٧] المصدر السابق – ص٩

*** الركائز الأساسية للمفهوم الشامل للتنمية المحلية**[1]

- لابد من وجود موارد خاصة بالمجتمع المحلى ، لامكانية ربطه اقتصاديا بالمستويات الأعلى.
- لابد من توافر اقتصاديات لادارة الخدمات للمجتمع المحلى .
- أهمية تحديد المجتمع المحلى على أسس واعتبارات اجتماعية لسهولة تحديد احتياجات وأهداف المجتمع المحلى ، كشرط لنجاح التنمية المحلية .
- أهمية المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف التنمية المحلية .
- لابد من الأخذ فى الاعتبار النظم الاجتماعية وخصائصها والاستفادة منها فى وضع برامج للخدمات الاجتماعية وكذلك تحديد أهدافها .
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، وتتمثل فى كيفية استخدام الموارد البشرية كأداه لتحقيق التنمية البشرية ، وهذا ينعكس بدوره على كيفية وضع برامج للخدمات الاجتماعية هدفها الحقيقى هى تنمية الموارد البشرية .
- أن يكون للتنمية المحلية كيان جغرافى يأخذ فى أبعاده كافة الابعاد العمرانية ، لأنها تجسيد للأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها الاطار الملموس للأهداف والسياسات فى صورة أنشطة واستعمالات أراضى .
- هناك ضرورة فى التنمية المحلية فى أنها لابد أن تحقق مفهوم اللامركزية ، باعطاء صلاحيات كبيرة للمحليات لإدارة التنمية داخل الوحدة المحلية وذلك في إطار خطة تنموية محددة .
- ادارة التنمية داخل الوحدة المحلية و ذلك في إطار خطة تنموية محددة .
- الأخذ فى الاعتبار العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية عند اختيار النظام المحلى المناسب للمجتمعات المحلية لاحداث كفاءة وفاعلية للنظم المحلية .

*** مناهج التنمية المحلية**

- **المنهج الاقتصادى ركز** على المفاهيم الاقتصادية العامة للدولة وعلى توزيع الموارد على الوحدات الادارية المحلية دون مناقشة مدى صلاحية هذه الوحدات للتنمية المحلية ، أو مناقشة الحد الأدنى الاقتصادى للمستوى المحلى من حيث مفهومه للتنمية المحلية . وبذلك تغيب المفاهيم الاقتصادية للتنمية على المستوى المحلى .

ان المستوى المحلى ضمنا له امكانيات اقتصادية ولكنه يعتمد على الموارد المتاحة وكذلك مصادر التمويل من الموارد المحلية المتوفرة (الضرائب – الاعانات – المنح) . هذا ويمكن القول بأن المفهوم الاقتصادى للتنمية المحلية يركز على المستويات الأكبر من المستوى المحلى .

- المنهج الاجتماعى يركز على المستوى المحلى ويتضح ذلك فى أن التنمية المحلية ترتبط بالأبعاد الاجتماعية ، وكذلك التخطيط الاجتماعى فى كيفية ربط أفراد المجتمع فى وحدات متميزة ، وبالتالى امكانية تحديد احتياجات هذا المجتمع وأهدافه – ومدى فاعلية المشاركة ، وكذلك استنباط المعايير والمعدلات المناسبة لخصائص هذا المجتمع ، وهذا لا يتحقق الا فى اطار جغرافى محدد له خصائصه الاجتماعية .

و نستنتج من ذلك أن التنمية المحلية من المنظور الاجتماعى لا تتم بدون تفاعل بين أفراد المجتمع المحلى ، وان التنمية المحلية وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستويين الاقليمى والقومى . أو بعبارة أخرى أن التنمية المحلية عبارة عن الجهد التطبيقى لتنفيذ خطط التنمية المحددة من المجتمع المحلى نفسه .

[1] المصدر السابق – ص٢٩٣

ويتعرض المنهج الاجتماعى الى أن التنمية المحلية هى جزء من اطار التنمية الشاملة التى تهدف الى رفع المستوى المعيشى بواسطة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة داخل المجتمع المحلى . وبهذا تساهم التنمية المحلية فى تحقيق التنمية الشاملة .

منهج التنمية العمرانية يركز على المستوى المحلى على أنه التنمية العمرانية هى تجسيد للأهداف الاجتماعية والاقتصادية فى صورة توزيع مكانى للأنشطة العمرانية الأساسية ، والخطط المقترحة للقطاعات المختلفة على كافة المستويات (القومية – الاقليمية – المحلية) .

وهذا يعكس أن مفهوم التنمية المحلية من المنظور العمرانى هو أن العمران أحد أدوات تحقيق التنمية المحلية . ويرجع ذلك فى أن التنمية العمرانية هى الاطار الملموس لتوضيح البرامج والسياسات التنموية فى كافة القطاعات والأنشطة حيث أنها تمثل الجانب العملى والتطبيقى للبرامج والسياسات . وهذا يرتبط بتنمية المجتمعات المحلية (الحضرية – والريفية) لكل منهما وظيفتها ودورها على المستوى المحلى والاقليمى .

- المنهج الادارى يناقش مفهوم التنمية المحلية من جانب مدى ملاءمة النظم المحلية لطبيعة نظام الدولة لتحقيق التنمية المحلية وبالتالى التنمية الشاملة على المستويات الأكبر .

لذلك ترتبط مفاهيم التنمية المحلية بتوضيح الفرق بين النظم المحلية المختلفة (حكم محلى – ادارة محلية - ...) . فى ظل سياسات المركزية واللامركزية .[1]

ويوضح الجدول التالي رقم (١/١) التحليل المقارن لمفاهيم التنمية المحلية وارتباطها بمناهج التنمية المحلية التي تتمثل في مجالاتها القطاعية .

[1] المصدر السابق – ص ٢٩٢-٢٩٣

جدول رقم (١/١) الاطار العام للتنمية المحلية الريفية المستنبطة من تعريفات التنمية المحلية *

اسم التعريف	الهدف من التعريف او المفهوم	الركائز الاساسية للتنمية	مستويات التنمية	مجالات التنمية
تعريف مؤتمر كمبردج عام ١٩٤٨	رفع مستوي الحياة في المجتمع المحلي .	رغبة السكان في التنمية عنصر اساسي في تحقيق التنمية.	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية
تعريف مؤتمر اشروج عام ١٩٥٤	تحسين الاحوال المعيشية .	المشاركة الايجابية ركيزة للتنمية المحلية	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية ادارية
تعريف الامم المتحدة عام ١٩٥٦	تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية .	توحيد جهود الاهالي والسلطات الحكومية عن طريق مساهمة الاهالي وتوفير المساعدات الفنية من قبل الحكومة	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية اقتصادية
تعريف آرثر دانهام عام ١٩٦٠	تحسين الاحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته وتحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي	ان تنمية المجتمع عبارة عن نشاط تعاوني يحقق مفهوم التكامل الاجتماعي .	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية اقتصادية
تعريف الدكتور جمال زكي والدكتور علي فؤاد عام ١٩٦٠	خلق ظروف مناسبة لامكانية النهوض الاقتصادي والاجتماعي .	مبادأة المجتمع المحلي هي أساس لتحقيق التنمية .	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية اقتصادية
تعريف أ.د. عبد المنعم شوقي عام ١٩٦٣	إحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي .	الاعتماد علي المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة و هناك صياغة مسبقة لخطة تنمية المجتمع .	التنسيق علي كافة المستويات من المحلية الي الإقليمية ثم القومية	تنمية ادارية تنمية اجتماعية تنمية اقتصادية
تعريف د/فاروق زكي يونس ١٩٦٧	تدعيم القدرة الذاتية وتحقيق الاهداف المحلية والقومية	مدى تدعيم القدرة الذاتية للسكان بالقيادات المهنية	تحقيق ذلك علي المستوي المحلي والقومي .	تنمية اجتماعية تنمية ادارية
تعريف آرثر دانهام عام ١٩٧٠	تحسين اوضاع المجتمع المحلي وزيادة طاقة الاهالي علي المشاركة والحكم الذاتي	الجهود الذاتية والمشاركة اساس في التنمية (ادارة عملية التنمية)	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية ادارية
تعريف مايلز عام ١٩٧٤	تنمية القدرات الانسانية .	المشاركة والعلاقات والتماسك الاجتماعي والتعاون .	المستوي المحلي	تنمية اجتماعية تنمية إدارية
تعريف إدوارد بليكي ١٩٨٠	إحداث التغيير طبقا للعلاقة بالمستويات الأكبر مع التناسب باحتياجات المجتمع المحلي .	العلاقة بين المستويات المختلفة للتنمية تحقق تنسيق البرامج و استغلال الموارد المحلية .	علاقة المستوي المحلي بالإقليمي – بالقومي	تنمية ادارية تنمية اقتصادية تنمية اجتماعية
مفهوم م/ نادية أنس ١٩٨٦	إن تنمية الوحدات المحلية التخطيطية هي حجر الزاوية لنجاح التنمية الاقليمية	الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة علي التنمية المحلية . ودراسة معوقات التنمية المحلية للوحدات المحلية .	علاقة المستوي المحلي بالإقليمي والقومي	تنمية عمرانية شاملة
مفهوم د/ محمد طاهر أحمد ١٩٩٠	إن التنمية المحلية ضرورة لازمة لإحداث التنمية الإقليمية والقومية .	أهمية البعد المكاني لتجسيد الخطط الاجتماعية والاقتصادية .	علاقة المستوي المحلي بالإقليمي والقومي	تنمية عمرانية شاملة
تعريف د/مسعد الفاروق محمد حمودة ١٩٩٥	اكتساب أنماط سلوكية للأهالي لتمكينهم بالنهوض بالمحتمع .	تعاون كل من الأهالي والحكومة . و الاعتماد علي الامكانيات المادية والبشرية . و توافر الخطة المرسومة .	المستوي المحلي وعلاقته بالقومي	تنمية اجتماعية تنمية إدارية

* رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** –– ص ١٧

ومن التحليل المقارن السابق يمكن مناقشة العناصر وبعض النتائج الاساسية المؤثرة على مناهج التنمية المحلية الريفية و التي يمكن تقسيمها إلي أربعة مجموعات أساسية وهي : [1]

*** الأهداف**

تشترك كل التعريفات السابقة في هدف أساسي وهو تحسين مستوي الحياة في المجتمع المحلي - والمشاركة الفعالة للمجتمع المحلي – وأهداف التغيير ترتبط بالعلاقة بالمستويات الاكبر من المستوي المحلي لانه ضمن المستوي القومي – بالاضافة إلي خلق ظروف مناسبة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي .

*** الركائز الاساسية للتنمية المحلية الريفية**

- معظم هذه التعريفات اكد علي أهمية المشاركة ورغبة السكان ومبادأتهم وارادتهم ومدي التماسك الاجتماعي كركائز اساسية لعملية التنمية .
- مدي العلاقة بين جهود الاهالي والسلطات الحكومية وهي تمثل اسلوب اداري .
- العلاقات بين المستويات المختلفة (المحلية والاقليمية والقومية) ركيزة اساسية لتحقيق تنسيق البرامج و استغلال الموارد المحلية .

*** مستويات التنمية (علاقة المستوي المحلي بالمستويات الاكبر)**

معظم التعريفات السابقة تركز علي المستوي المحلي كمستوي للتنمية دون النظر الي المستويات الاكبر بالرغم من أن المستوي المحلي جزء من المستويات الاكبر وقرارات التنمية علي المستويات الاعلي تؤثر دون شك علي المستوي المحلي ، وهذا يؤكد ان قرارات التتنمية تنبع من القاعدة وهي تمثل المجتمعات المحلية الي القمة وهي تمثل المستوي القومي لتحقيق اهداف التنمية علي المستوي القومي .

*** مجالات التنمية**

بدأت تعاريف ومفاهيم التنمية السابقة بأهمية التنمية في المجال الاجتماعي عن طريق اثارة رغبة السكان في التنمية وكان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ثم بدأت ظهور الابعاد الادارية لتنظيم عمليات التنمية بالاضافة الي ظهور المجال الاقتصادي ومدي مساهمة وتوظيف الموارد المحلية في عمليات التنمية .

٢/١/١ مفاهيم خاصة بالمكان

*** المكان**

يقصد به النطاق الجغرافي او المساحة الارضية التي يتفاعل عليها الانسان مع الانشطة اللازمة لاستقراره علي هذه المساحة الارضية وذلك من خلال شبكة من العلاقات و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تخضع للضوابط والمحددات الخاصة بالمساحة والتي تختلف من حيز الي اخر وتنعكس علي علاقاتها الداخلية بين مكوناتها الاصغر و الخارجية مع النطاقات الجغرافية او المساحة الارضية للحيز الاخر المجاور له .[2]

*** المكان الجغرافي Geographical Space**

يقصد به هنا وجه الارض وهو نوع خاص من المكان الطبيعي و هو منصب علي المكان المرتبط بالارض . [3]

*** المكان الاقتصادي economic space**

[1] - رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**- ص ١٩
[2] - نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر**- ص١٧
[3] - رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ١٥١

ويقصد به ببساطة ذلك المكان الذي يعيش عليه الانسان سواء كان عملية انتاجية او خدمية ، وقد قسم العالم " بيرو " المكان الاقتصادي لثلاثة انواع وهي : [١]

- المكان الاقتصادي المحدد بخطة .
- المكان الاقتصادي كمكان متجانس .
- المكان الاقتصادي كمجال لمجموعة من القوي الاقتصادية .

*** مفهوم التفاوت**

التفاوت و التمايز و الفوارق .....مفاهيم متشابهة لمعني واحد هو انعدام الاتزان و العدالة بين جانبين او مكانين وذلك نتيجة لمميزات قد تكون طبيعية أو مصنوعة او كلاهما ، ويقصد بالتفاوت وجود بعض الاماكن او الاقاليم في حالة نمو وتقدم معيشي ولكن ليس فقط بما اضافته العوامل التاريخية و الظروف الطبيعية علي الاقاليم من مميزات وانما بما دفعه الانسان من انشطة وعناصر تنموية عظمت من التأثيرات الناتجة بما تسبب في وجود تفاوتات بين الاقاليم .[٢]

٣/١/١ مفاهيم خاصة بوحدات ومستويات وادارة التنمية

*** الوحدة البيئية (العمرانية)**

تعني الاتسام بالتوازن العمراني وتعكس متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[٣]

*** الحد الأقصى للوحدة التنموية على المستوى المحلي**

يقصد بالحد الأقصى للوحدة التنموية (المحافظة) كإطار مكاني لإدارة العملية التنموية .[٤]

*** الحد الأدنى للوحدة التنموية على المستوى المحلي**

يقصد بالحد الأدنى للوحدة المحلية (القرية) كوحدة تعكس الأبعاد الاجتماعية .[٥]

*** الادارة المحلية**

انها " أسلوب فى الادارة يخول بمقتضاه لأهالى وحدات ذات مفهوم محلى ادارة الشئون المحلية التى تهمهم وتؤثر فى كل ناحية من نواحى حياتهم " .[٦]

*** مفهوم اللامركزية**

تعرف اللامركزية بأنها اطار تنظيمى لادارة التنمية بأبعادها المختلفة ، يعطى فيه حق المشاركة فى اتخاذ القرار للمستويات الادارية الدنيا ، دون أن يلغى ذلك حق الجهة المركزية فى اتخاذ القرار ، وهذا يعنى أن اللامركزية تتمثل فى تفعيل دور السلطات الاقليمية والمحلية . [٧]

*** ادارة التنمية**

هي تلك العملية المتعددة الجوانب من فلسفة حكم وسياسات اقتصادية وموارد مالية وطبيعية وقدرة بشرية وتنظيمات ادارية وهيئات مهنية وتجمعات بشرية وأفراد وعلاقة دولية ومواثيق متعددة . و ادارة التنمية هى ادارة عملية التفاعل بين العناصر كلها .[٨]

٤/١/١ مفاهيم خاصة بخطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية

---

١ - المصدر السابق– ص ١٥١
٢ - نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر**- ص١٧
٣ - رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ٩ .
٤ - المصدر السابق – ص ٩ .
٥ - المصدر السابق – ص ٩ .
٦ - معهد التخطيط القومي – **الإدارة المحلية في مصر " المبادئ – الأهداف – التوجهات "** - ص ٢٣
٧- سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **لامركزية التخطيط في مصر** – ص ٦
٨- المنظمة العربية للتنمية الإدارية - **ادارة سياسات التنمية** – ص ٣١٩

*** المشروعات المحلية**

هى تلك المشروعات التى تختص فائدتها بالمنطقة المحلية (وحدة محلية) فى اى محافظة من المحافظات، وتلك المشروعات طالما أنها تخص وحدة محلية معينة ونقصد بها القرية والتى هى جزء صغير من كيان كبيرهو المدينة ثم المحافظة فهى مشروعات صغيرة ، ذات الملكية الخاصة (أو تعاونية) ، المفروض ان تكون اولى اهدافها هى اهداف الاجتماعية ثم تحقيق الربح ٠٠ ثم تأتى الاهداف الاخرى فى الدرجة الأدنى من الاهمية ٠

ويجب ان يشترك فى اقامتها أكبر قدر ممكن من الآهالى والافراد ، على حدة ، أو مشتركين فى شكل مساهمة وهى عكس المشروعات الدولية والقومية و الاقليمية التى يمكن تمتلكها الحكومة اذا اقتضت الضرورة ذلك ٠ والتى يمتد اثرها الى ابعد من البيئة المحلية التى قد تكون نشأت فيها بحكم موقع المشروع والاهداف من وراء اقامتة ٠ [١]

*** الخطة الاقتصادية**

ان الخطة الاقتصادية ، فى معناها الواسع ، هى مجموعة من القرارات التى تتخذ بغرض تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة ، ومع ذلك فقد يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من الخطة الاقتصادية بهذا المعنى ، وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التى تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، اى تبعا للنطاق الذى تتخذ حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية ، ومن ثم يمكن ان نميز بين أربعة أنواع من الخطة الاقتصادية : [٢]

- الخطة القومية الشاملة .
- الخطة الاقتصادية الفردية ٠
- الخطة الاقتصادية للمشروع ٠
- الخطة الاقتصادية لصناعة او مجموعة من الصناعات ٠

*** الخطة الاقتصادية القومية**

كل تدخل من جانب الدولة يتضمن التأثير على العمل الحر لقوى السوق بصورة أو باخرى ، تحقيقا لهدف اقتصادى معين تبتغيه الجماعة ٠ غير ان هذا التدخل قد يتخذ صورا ثلاثة : التدخل غير المنتظم ، والتدخل المنتظم ، والتدخل العضوى ٠ ويلاحظ ان الصورة الاخيرة من صور التدخل هى وحدها التى تنم فى الواقع عن تخطيط الاقتصاد القومى بالمعنى الضيق . [٣]

*** الخطة الاقتصادية الفردية**

تلك الخطة التى يضعها الفرد (أو الاسرة) فى محاولة تنظيم حياته الاقتصادية ، فى حدود الموارد المتاحة ، يقصد تحقيق هدف منشود هو تحقيق اكبر اشباع ممكن من استخدام هذه الموارد . [٤]

*** الخطة الاقتصادية للمشروع**

ويقوم المشروع الفردى ، فى ظل الانتاج الرأسمالى ، بوضع خطة اقتصادية فى معناها الواسع ، ومثل هذا التخطيط لازم وضرورى لبقاء المشروع فى الصناعة ، وتغيير واضح عن تطبيق مبدأ الرشد الاقتصادى ٠ [٥]

*** الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات**

الخطة الاقتصادية لصناعة ما ، اومجموعة من الصناعات ، فهى تتضمن اصدار قرارات معينة تحدد اهدافا معينة للصناعة . [١]

---

[١]- سمير محمد عبد الوهاب - **اللامركزية والتنمية المحلية فى ضوء التطورات المعاصرة** - ص ١٧٠
[٢]- المصدر السابق – ص ٢١
[٣] - المصدر السابق – ص ٢٢
[٤] - المصدر السابق – ص ٢١
[٥] - المصدر السابق – ص٢١

*** التنمية الاقتصادية المحلية**

هي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومى وقطاع الاعمال بالاضافة الى القطاع غير حكومى بالعمل بشكل جماعى من اجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل [٢]

*** المشروعات الأهلية**

هى المشروعات المحلية ، وهى عادة تلك التى نمت فى مجتمع ما . ويتزايد استخدام هذا المصطلح للاشارة الى كل المشروعات فى المنطقة سواء " نمت محليا " فيها ، أم لا .[٣]

*** البنية التحتية**

تتضمن كافة الأصول المادية الثابتة التى تلعب دورا فى اقتصاد التجمع العمراني ، مثلا : البنية التحتية للنقل (الطرق – السكك الحديدية – الموانىء – المطارات) ، والمبانى الصناعية والتجارية ، وخطوط المياه ، وصرف المخلفات ، والطاقة ، والاتصالات .. الخ .[٤]

*** الخدمات الاساسية**

هى الجوانب الأقل ثباتا فى عملية تنمية الاقتصاد المحلى ، مثل خدمات التعليم والتدريب ، وأساسيات جودة الحياة ، مثل الحدائق وخدمات الترفيه والمكتبات ، والاسكان ، ودعم المشروعات ، والربط بين المشروعات ، وخدمات التمويل .. الخ .[٥]

*** المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

لا يوجد حد تعريفى فاصل بين المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة ، لكن هناك مؤشر يرى أن المشروعات الصغيرة هى تلك التى يعمل بها من ٥ الى ٢٠ عامل ، والمشروعات المتوسطة هى تلك التى يعمل بها من ٢٠ الى ٢٠٠ عامل . أما المشروعات التى يعمل بها أقل من خمسة عمال ، فتسمى بالمشروعات متناهية الصغر .[٦]

*** التمويل المحلى Local Finance**

كل الموارد المالية المتاحة والتى يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التى تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية فى تحقيق التنمية المحلية المنشودة .[٧]

٢/١ مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التنمية المحلية الريفية

يلزم عند إجراء الأبحاث العلمية مراجعة الدراسات السابقة والتي ترتبط بمجال البحث بهدف معرفة ما توصلت إليه الدراسات السابقة من مؤشرات و نتائج ذات صلة بموضوع البحث ، حيث تختلف أهداف

---

[١] المصدر السابق – ص٢١
[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٤** - ص ٩
[٣] المصدر السابق – ص ١٠٠
[٤] المصدر السابق – ص ١٠٠
[٥] المصدر السابق – ص ١٠١
[٦] المصدر السابق – ص ١٠١
[٧] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – ص ٢٢

الدراسات الاكاديمية المرتبطة بدراسة التخطيط والتنمية ومشروعات وبرامج التنمية المحلية الريفية تبعا لقطاع الدراسة سواء (اقتصادي أو اجتماعي أو إداري او عمراني) ، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة والتي ارتبطت بمجال التنمية المحلية الريفية وهي :-

*** دراسات أكاديمية (ماجستير و دكتوراه):-**

- البعد المكانى فى خطط التنمية القومية فى مصر .
- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأثرها فى تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية " الوحدة التخطيطية الصغرى " .
- الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الاقليمية .
- مناهج التنمية المحلية فى مصر .
- تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفى فى مصر خلال خمسين عاما .
- نموذج منهجى للتنمية العمرانية الريفية فى أقاليم مصر .
- دور القطاع الخاص في التنمية الريفية .

*** مشروعات بحثية وبرامج تنموية**

- الدراسة البحثية للمجالس القومية المتخصصة " زيادة انتاجية القرية " .
- تخطيط مشروعات وبرامج التنمية باتسخدام اسلوب الاطار المنطقى(الصندوق الاجتماعى للتنمية).

١/٢/١ تحليل العناصر الرئيسية للدراسات السابقة

يوضح الجدول التالي رقم (٢/١) العناصر التحليلية الرئيسية للدراسات السابقة وذلك من خلال نقاط المقارنةالتالية :-

- المجالات البحثية للدراسات السابقة .
- مستويات التنمية .
- مفهوم ومداخل التنمية .
- اهداف الدراسة .
- خطوات ومنهجية الدراسة .
- مفهوم المكان .
- مقاييس ومؤشرات التنمية .

ومن خلال ذلك يمكن الخروج ببعض المؤشرات التالية :-

أولا :- المجالات البحثية للدراسات السابقة

- تمثلت أهم المجالات في دراسة التفاوتات بين مجموعة من النطاقات المكانية بإختلاف مستوياتها مثل دراسات " البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر – الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية " بالإضافة إلي مجال دراسة المناهج وسياسات التنمية المحلية مثل دراستي " مناهج التنمية المحلية في مصر – نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في مصر ".
- لم تتطرق الدراسات إلي مجال دراسة الإرتباط بين البعد المكاني وخصائصه وبين مشروعات التنمية المحلية من جهة اخري (وهذا مايمثل مجال البحث) .

ثانيا :- مستويات التنمية

يمكن تصنيف الدراسات السابقة من حيث مستويات التنمية المذكورة إلي محورين أساسيين وهما :-

- مستويات مرتبطة بالتدرج الهرمي الإداري للدولة

مثل دراسات " تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي – دراسة زيادة إنتاجية القرية " .

- مستويات مرتبطة بالتدرج الهرمي التخطيطي

والتي يوجد بداخلها مجموعة من المستويات خاصة بوحدات التنمية مثل " الإقليم التخطيطي – القطاع التخطيطي – إقليم المدينة – وحدة التنمية الريفية – وحدة الخدمة " وتدرج آخر مرتبط بالتجمعات العمرانية والنسق العمراني مثل " قرية خدمة – قرية مركزية – مدينة فرعية – مدينة مركزية " .

وجدير بالذكر أن الأبعاد والخصائص المكانية سوف تأثر علي تحديد مستويات التنمية سواء في الحدود التخطيطية أو تدرج النسق العمراني تبعا لمجموعة من الإشتراطات و الأسس المكانية التي لابد لها أن تتوافر لكل مستوي من المستويات .

ثالثا :- مفهوم وأهداف التنمية

- أكدت الدراسات السابقة علي أهمية مدخل التنمية الشاملة كمدخل للتنمية المحلية الريفية وان التنمية هي غاية وهدف تتطلب مشاركة المجتمع المحلي في العملية التنموية بهدف تغيير وضع غير مرغوب فيه (مثل:- التفاوت بين التجمعات .....) الي وضع مرغوب فيه (مثل :- الإتزان بين التجمعات .....) وذلك من خلال مجموعة من المجهودات والبرامج و المشروعات التنموية الهادفة إلي ذلك .
- مشروعات التنمية هي مشروعات ذات طبيعة خاصة تختلف من منطقة لأخري ومن مجتمع إلي آخر تبعا لخصوصية كل تجمع إحتاياجات المجتمع المحلي .

رابعا :- أهداف الدراسات السابقة

- استهدفت الدراسات السابقة وضع إستراتيجيات أو مناهج للتنمية مثل دراستي (البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر – نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية) او إجراء دراسة تقييمية لمجموعة من المناهج و السياسات و الخصائص وبرامج ومشروعات التنمية مثل (مناهج التنمية المحلية في مصر – تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي) .
- لم تهدف الدراسات بشكل أساسي إلي دراسة تأثير الأبعاد المكانية علي خطط وبرامج ومشروعات التنمية سوي دراسة " البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر " وكانت علي المستوي القومي وليس المستوي المحلي وذلك مايهدف إليه البحث – محل الدراسة – وهو دراسة تأثير الأبعاد المكانية علي خطط وبرامج مشروعات التنمية علي المستوي المحلي .

خامسا :- الخطوات و المنهجية المتبعة

بالنظر إلي المنهجيات التي اتبعتها الدراسات السابقة يتضح اختلافها طبقا للأهداف الخاصة بكل دراسة ومن أهم الدراسات التي ترتبط بالبحث دراسة مناهج التنمية المحلية في مصر و التي اتبعت المنهج والخطوات التحليلية التالية :-

- دراسة مفاهيم التنمية المحلية وتوظيف هذه المفاهيم لفهم عملية التنمية الريفية ومجالاتها المختلفة.
- استعراض تحليلي لمناهج التنمية المحلية الريفية في المجالات والقضايا المختلفة من الجوانب الآتية:-

  - الرؤية لمفهوم التنمية المحلية الريفية .
  - مدي العلاقة بين المستوي المحلي والمستويات الأعلى .
  - حجم وحدة التنمية المناسبة لعملية التنمية الريفية .
  - أسلوب التنمية وهو مدي إمكانية تطبيق وإدارة الخطة التي تم صياغتها والعقبات التي تواجهها.

- الخروج بعملية تقويم للمناهج القطاعية لإمكانية الوصول إلي رؤية تخطيطية شاملة للتنمية المحلية كأسس تخطيطية لعملية التنمية الريفية .
- الخروج بالنتائج والتوصيات بحيث تناول منهج البحث في عملية التنمية المحلية الريفية .

سادسا :- مفهوم المكان

- لم تحدد أغلب الدراسات السابقة مفهوم محدد للمكان سوي دراستي (البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر – مناهج التنمية المحلية) حيث أكدتا علي أن المكان هو مكان جغرافي أو مساحة من الأرض يتم فيها مجموعة من التفاعلات والعلاقات بين شبكة من المتغيرات (الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية.....) .
- ربطت بعض الدراسات مفهوم المكان بمفهوم العمران مثل دراستي (الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية – نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في أقاليم مصر) .

سابعا :- مقاييس ومؤشرات التنمية

استخدمت الدراسات السابقة بعض مقاييس ومؤشرات التنمية المرتبطة بشكل أساسي بهدف كل دراسة حيث يتضح من الجدول رقم (٢/١) مايلي :-

- تناولت بعض الدراسات مؤشرات ومقاييس التنمية بهدف قياس التفاوت وهي (نسبة التحضر - متوسط النمو السنوى لقوة العمل – نصيب الفرد من الناتج المحلى – معدل الوفيات دون الخامسة – نسبة التلاميذ الى المدرسين بالتعليم الإبتدائي – معدل خدمة البنية الأساسية – معدل خدمة شبكة الطرق توزيع السكان - الكثافات السكانية - الهجرة السكانية - توزيع الانشطة الإقتصادية - متوسط الاجر السنوي النقدي بالجنيه - التوزيع النسبي للإستثمارت) .
- اتجهت بعض الدراسات الي إستخدام مقاييس معايير الجودة للمشروعات **" Project Quality performance"** وهي (ملائمة المشروع لاهداف التنمية ورسالة مؤسسات التمويل والتنفيذ- يلبي احتياجات المستفيدين- يلبي احتياجات المشاركين - ملائم للظروف الاجتماعية و الثقافية - له جدوي اقتصادية- يحقق الاستمرارية - المسئولية كاملة للمستفيدين - تطبيق مبدأ أقل تدخل خارجي ممكن - مبدأ التعاون - المشاركة الكاملة علي جميع المستويات وعلي الاخص مشاركة المستفيدين- المرونة- الشفافية - تطبيق معايير موحدة لكافة المشروعات / والبرامج كما ذكرت دراسة " تخطيط مشروعات وبرامج التنمية باستخدام اسلوب الاطار المنطقى (الصندوق الاجتماعى للتنمية) " .
- إتخذت بعض الدراسات المقاييس التخطيطية لقياس الحدود التنموية من خلال مختلف الجوانب (الحجم السكاني – المسطح – الوحدة الإنتاجية الإقتصادية – وحدة الجوار الإجتماعية - ....).
- حددت دراسة " نموذج منهجى للتنمية العمرانية الريفية فى أقاليم مصر " معايير و أسس إختيار نمط التنمية المحلية وهي:- (اشباع من خلال معايير الحاجات المجتمعية المثلى - ان يكون ذاتى من خلال تحرير ارداة أفراد المجتمع – أن يكون النمط ديناميكى من خلال توجيه تفاعل المقدرات المجتمعية كميا من المستوى المحلى بداية الى المستويات الاقليمية الأشمل صعودا على التوالى - متواصل من خلال تمكين المجتمع من الاستفادة القصوى من نواتج عملية التنمية) .

جدول رقم (٢/١) العناصر التحليلية للدراسات السابقة

تابع :- جدول رقم (٢/١)العناصر التحليلية للدراسات السابقة

٢/٢/١ نتائج وتوصيات الدراسات السابقة

قد توصلت الدراسات السابقة إلي مجموعة من النتائج و التوصيات يمكن عرض اهم النتائج لكل دراسة كما يلي :-

أولا:- دراسة البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر

- لابد من رسم اطار واستراتيجية لتنمية الاقاليم المصرية وفقا للابعاد المكانية والتعرف علي عناصر التخطيط و التنمية وارتباطها بمتغيرات المكان و السكان و الانشطة و الهياكل القائمة و المستقبلية .
- اهتمام الاستراتيجية الاقليمية بالبعد المكاني في الربط بين تحليل النمو الاقتصادي الاقليمي وتحليل الهيكل المكاني للانشطة الاقتصادية الاقليمية .
- اهمال خطط التنمية الاقليمية لخصائص الحيز المكاني وذلك لفترات طويلة .
- الاهتمام بتحليل الهياكل العمرانية القائمة بالاقليم لربطها باي خطة أو سياسة مستقبلية لتنمية المكان.
- الارتباط بين الانشطة المستقبلية المقترحة بالاقاليم التخطيطية بالخصائص المكانية للاقليم وخصوصية الموارد .
- المنهج المقترح ضمن الدراسة منهج تحليلي وليس خطة اقليمية يمكن اضافة المزيد من العناصر كدراسة الامكانيات الطبيعية و الابعاد الاجتماعية و الديموغرافية.
- لابد ان تشكل اتجاهات التنمية الاقليمية لاي اقليم بشكل عام في اتجاه :-

  * الاعتماد علي الامكانيات الداخلية الكامنة وتطويرها .

  * استغلال الموارد المحلية بدلا من الاعتماد المتزايد علي الموارد من خارج الاقليم

- اقتراح سياسات قصيرة المدي لتدعيم استراتيجيات التنمية علي المستوي القومي و الاقليمي .

ومن النتائج السابقة لتلك الدراسة يتضح مايلي :-

- تركيز الدراسة علي البعد المكاني علي المستوي القومي وعدم تناول البعد المكاني علي المستوي المحلي .
- اقترحت الدراسة وضع سياسات للتنمية المحلية لتتكامل مع الاستراتيجيات القومية و الاقليمية ولكن لم يتم وضع اطار تنفيذ هذه السياسة و عدم قياس الارتباط بين البعد المكاني علي المستوي المحلي وخطط التنمية المحلية القائمة بهذا المكان .
- التاكيد علي خصوصية المكان علي المستوي الاقليمي دون التطرق للخصائص المحلية للوحدات المكونة لذلك الاقليم او تأثير تلك الخصوصية علي خطط التنمية المحلية لتلك الوحدات .

وبالتالي يعتبر البحث (محل الدراسة) استكمال للدراسة السابقة عن تأثير البعد المكاني على خطط التنمية ولكن على المستوى المحلى كمستوى من مستويات التنمية .

ثانيا :- " المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية – الوحدة التخطيطية الصغرى "[١]

- التنمية المحلية ضرورة لازمة لإحداث تنمية إقليمية وقومية حقيقية .
- التنمية الريفية هي محور التنمية المحلية في المجتمع المصري .
- تحويل المحليات إلي مراكز إنتاج متكامل يمثل العنصر الرئيسي لنجاح تجربة الإدارة المحلية .
- تعتبر المحليات مركز الثقل الرئيسي لتنفيذ برنامج قومي طموح للمشروعات الإنتاجية الصغيرة بكافة صورها وأشكالها .

[١] محمد طاهر أحمد – **المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية و العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية**

- تعتبر السلطات والصلاحيات التي خولتها قوانين الحكم المحلي للمجالس المحلية كافية لإحداث تنمية محلية .
- إن أهمية الاهتمام بدور القطاع الخاص في التنمية المحلية يساعد علي الحد من سلطة الإدارة المركزية .
- إن نجاح تجربة التنمية المحلية يتطلب الالتزام بمجموعة من القواعد العملية والتطبيقية ترتبط بالجوانب الإدارية والسياسية والتنظيمية للتنمية وتتضمن :

- تعميق مفهوم التخطيط الإقليمي في نطاق تناسق وتجانس الأقاليم وذلك بالنسبة للمشروعات الكبرى ذات الطابع القومي .
- تحقيق المفهوم الواقعي في مجال لا مركزية التنمية المحلية .
- تبني مفهوم للتنمية الريفية قائم علي الجهود الشعبية .
- التنسيق بين الأجهزة الإدارية للمحليات ومؤسسات التمويل للترويج للمشروعات الصغيرة .
- العمل علي تحويل المواطن إلي شريك ايجابي للتنمية المحلية الريفية .

ثالثا :- تخطيط مشروعات وبرامج التنمية باستخدام اسلوب الاطار المنطقى (الصندوق الاجتماعى للتنمية)

اكدت الدراسة علي أهمية الجدوي الإقتصادية للمشروعات بجانب الجدوي الإجتماعية وان يكون تحديد الاهداف واقعيا بناء علي الاحتياجات الفعلية و خصوصية كل تجمع في اختيار مشروعات التنمية المحلية التي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك عن طريق اتباع الخطوات التالية :-

- تحديد وتحليل المستفيدين من المشروع
- تحليل المشاركين (المساهمة) في المشروع .
- تحليل الوضع الحالي (الفرص والمشكلات) .
- تحليل الاهداف (الاغراض) .
- تحليل البدائل (الاختيارات) / اختيار المشروع .

رابعا :- "الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية "

توصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :[1]

- أن تنمية الوحدة المحلية التخطيطية هي حجر الزاوية لنجاح التنمية الإقليمية وبالتالي التنمية القومية .
- تتمثل العوامل التي أدت إلي تطور التنمية المحلية فيما يلي :

- ظهور إدارة محلية تطلبت إنشاء أجهزة إدارية وخدمية أعطت كثير من فرص العمالة والوظائف .
- أدت الاستثمارات التي وجهت للوحدات المحلية رغم قلتها الي خلق بعض المشروعات الرائدة .
- خلق الشخصية الاعتبارية للوحدات المحلية وميزها بتحديد موارد محلية خاصة بها .
- ساوي الحكم بين الوحدات المحلية في الصلاحيات والاختصاصات .

خامسا :- دراسة زيادة إنتاجية القرية (المجالس القومية المتخصصة)

تتلخص الاستراتيجية الكلية التي اقترحتها تلك الدراسة - للتنمية المحلية للقطاع الريفي- فيما يلى : [2]

[1] رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ١٧
[2] سمير أحمد الشاذلي – **أثر برنامج شروق علي تحسين جودة الحياة الريفية** - ص ٢٠٥

- تبنى مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وليس الجزئية أو القطاعية .
- الشمول والاتزان بين ثلاثة محاور أساسية هى : التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية .
- الاعتماد على المنظمات الأهلية والشعبية فى تحمل أعباء تنفيذ برامج التنمية الريفية وتخطيط الدور الحكومى ليكتفى بالمعونة المادية والخبرة الفنية .
- الآخذ بأسلوب التخطيط المحلى الذى يتصاعد فى شكل تخطيط اقليمى يتصل عضويا بالتخطيط على المستوى القومى بما يحقق أن يكون لمستوى القرية خطة اقتصادية اجتماعية للتنمية بتشكيل أساس الخطط الإقليمية على مستوى المحافظات والأقاليم التخطيطية وتكون الهيكل العام للخطة القومية .

ويتلخص المدخل المقترح بمعرفة شعبتا التنمية الإقليمية والحكم المحلى – الإسكان والتعمير والتعمير بالمجالس القومية المتخصصة فيما أصدراه من توصيات بشأن : [1]

١. إعداد خطط محلية على مستوى القرى للتنمية الريفية المتكاملة اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا على أن تنسق هذه الخطط على باقى المستويات .
٢. تكوين مجلس أعلى للتنمية الريفية يختص بإيجاد نظام قومى متكامل للتنمية الريفية ينهض أساسيا بإعداد سياسة وخطة عامة واستراتيجية قومية سليمة للتنمية الريفية تعمل فى إطارها كافة الأجهزة عملا منسقا متكاملا للوصول إلى معدلات عالية للتنمية .

سادسا :- مناهج التنمية المحلية في مصر [2]

- إن المستوي المحلي ينقسم إلي عدة مستويات وفقا لمجالات التنمية (الاقتصادية – الاجتماعية – العمرانية – الإدارية) فالوحدة التنموية تحدد اقتصاديا ثم تنقسم إلي عدة وحدات عمرانية (لكل مركز عمراني له نطاق تأثير) .
- تعتبر أهمية المدخل الشامل للتنمية المحلية في العلاقة المتبادلة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .
- رغبة المجتمع المحلي ركيزة أساسية في إحداث التنمية المحلية .
- ترتكز الاتجاهات الحديثة لإدارة التنمية علي أحجام وحدات التنمية المحلية كوحدات تنموية وفقا لاقتصاديات والكفاية الإدارية وتحقيقا للديمقراطية والتمثيل الشعبي .

سابعا :- تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما

- ضرورة الاخذ في الاعتبار تاكيد شخصية كل مجتمع محلي عن غيره والأخذ بفكرة تنميط المجتمعات المحلية
- ضرورة بناء نموذج نسقي للمجتمعات المحلية لتحقيق الصورة المستقبلية المستهدفة
- المجتمع المحلي كنسق اجتماعي لابد وان يكون هناك وحدة واحدة متكاملة
- هناك مستويات تحليلية أكبر من مستوي المجتمع المحلي تتفاعل وتتساند وظيفيا وتتكامل فيما بينها
- ضرورة اقتراح نموذج لاحداث التنمية المنشودة داخل المجتمع المحلي يتماشي وطبيعة النسق الاجتماعي القائم و اتجاهات النمو .

[1] المجالس القومية المتخصصة – **دراسة زيادة انتاجية القرية** - ص ٢٠٥
[2] رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ١٧

- عملية التنمية بوجه عام هي ذلك التغيير المخطط للانتقال بالمجتمع بشكل عام من حالته الي حالة اخري افضل وان اسلوب تحقيق ذلك يعتمد علي احداث تغيير كيفي منشود ناتج من تغيير كمي مخطط
- التنمية تختلف من مكان الي آخر .
- التاكيد علي أهمية البيئة المادية الحالية (العوامل المكانية و الاقتصادية للانشطة و الخصائص العمرانية) و التفاعلات التبادلية بينها وبين المجتمع ومردود ذلك بالاثر علي قدرة المجتمع علي تحقيق أهدافه
- اقترحت الدراسة سياسات للتنمية العمرانية بالمناطق الريفية وهي (سياسة لتنمية الموارد البشرية – سياسة توزيع الخدمات الاساسية و العوائد الاجتماعية – سياسة ترشيد الهياكل الادارية العاملة بالقطاع الريفي) .

<u>ومما سبق يتضح :-</u>

- التأكيد علي خصوصية المجتمع من الناحية الاجتماعية واغفال الخصوصية المكانية لهذا المجتمع لانها تفرز خصوصية الخصائص الاجتماعية و النسق المكون لاي مجتمع .
- التاكيد علي أهمية البيئة المادية علي تحقيق المجتمع لاهدافه دون اقتراح آلية تبين شكل هذا التأثير (أي عدم ايضاح تأثير البعد المكاني علي أهداف تنمية المجتمع المحلي و مشروعات التنمية المحلية لتحقيق هذه الاهداف) .
- التنمية لاي مجتمع محلي لابد ان يصاحبها تغيير كمي مخطط هذا التغيير هو عبارة عن برامج ومشروعات التنمية المحلية .
- سوف تأثر السياسات العمرانية المقترحة ضمن الدراسة علي الهياكل العمرانية المحلية حيث لابد من دراسة مستقبلية لقياس تأثير تلك السياسات علي النسق العمراني الريفي وايضاح ارتباط البعد المكاني بالسياسات المقترحة .

ثامنا:- نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية علي مستوي مصر

- التنمية العمرانية الريفية هي احداث تغيير في سمات وخصائص النسق العمراني تفضي الي تمكين النسق المجتمعي من تحقيق اهدافه .
- الابعاد المكانية لها تأثير كبير علي خصائص النسق المجتمعي و تأثير علي صياغة أهداف تنمية هذا المجتمع المكون للنسق .
- هناك ارتباط بين النسق العمراني و النسق الوظيفي و المجتمعي .
- لابد من تلبية احتياجات النسق المجتمعي من خلال خطط التنمية ودراسة العوامل المؤثرة علي كيفية تلبية هذه الاحتياجات (ومنها العوامل المكانية) .

٣/٢/١ التقييم و التحليل المقارن للدراسات السابقة

وبعد استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت التنمية المحلية الريفية يمكن اجراء تحليل مقارن لتلك الدراسات من خلال بعض النقاط التي ترتبط بشكل أساسي بمجال البحث (التنمية المحلية الريفية) وذلك بهدف الخروج واستنباط إشكالية البحث – وتلك النقاط هي :- جدول رقم (٣/١) :-

- نوع الدراسة (منهجي – تطبيقي) .
- قطاع الدراسة (ريفي – حضري – ريفي وحضري) .
- مدخل الدراسة (إجتماعي – إقتصادي – عمراني – إداري – متكامل) .
- مفهوم التنمية (قطاعي – شامل) .
- معايير توطين المشروعات (بيئية – إقتصادية – إجتماعية – إدارية – عمرانية)
- مفهوم المكان .
- تصنيف مشروعات التنمية .
- مستويات الدراسة (قومي – إقليمي – محلي) .
- تحليل تأثير البعد المكاني علي خطط التنمية .
- محددات التنمية الرئيسية .

جدول رقم (٣/١) عناصر التحليل المقارن للدراسات السابقة

الدراسة / المتغير	نوع الدراسة		مدخل الدراسة				قطاع الدراسة		مفهوم التنمية		معايير توطين مشروعات التنمية					مفهوم المكان	تصنيف مشروعات التنمية المحلية	مستويات الدراسة		تأثير البعد المكاني علي خطط التنمية	محددات التنمية			
	منهجي	تطبيقي	اجتماعي	اقتصادي	عمراني	متكامل	ريفي	ريفي و حضري	قطاعي	شامل	بيئية	اقتصادية	اجتماعية	إدارية	عمرانية			قومي	محلي		اقتصادي	إجتماعي	سياسي او إداري	عمراني
البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر		■				■		■		■		■				■		■		■				
المتغيرات ال،جتماعية و الاقتصادية والعمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - الوحدة التخطيطية الصغري		■				■	■			■									■		■	■		■
الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية		■	■	■			■		■										■		■	■		
مناهج التنمية المحلية في مصر	■					■		■		■									■		■	■	■	■
تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما	■			■	■		■			■								■			■	■		■
نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في أقاليم مصر	■		■		■		■			■								■			■	■		
دور القطاع الخاص في التنمية الريفية		■		■			■		■			■			■			■	■		■			■
تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي (الصندوق الإجتماعي للتنمية)	■			■			■	■	■			■	■				■		■		■	■	■	
دراسة زيادة إنتاجية القرية (المجالس القومية المتخصصة)	■			■			■			■		■	■	■	■	■	■	■			■	■		
النقاط الدراسية التي لم تغطي في الدراسات السابقة																								

* المصدر :- إعداد الباحث

٣/١ الإطار المنهجي للبحث

١/٣/١ اشكالية البحث

وبناء علي ماسبق أن هناك قصور في الدراسات السابقة التي تتناول دور البعد المكاني في خططة التنمية علي المستوي المحلي حيث ركزت علي مناهج التنمية علي المستويين القومي و المحلي او تناول البعد المكاني في خطط التنمية ولكن علي المستوي القومي ، ومن ذلك يمكن استنباط الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تتمثل في :-

" **اغفال دور البعد المكاني في خطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية** وقياس مدي إتخاذ البعد المكاني كمحدد أساسي عند توزيع مشروعات التنمية المحلية حيث ان المخرجات الرئيسية لتلك الخطط والبرامج يتم توطينها مكانيا في غياب دراسة معايير توطين تلك المخرجات " .

٢/٣/١ اهداف البحث

يهدف البحث بشكل اساسي الي **" معرفة دور البعد المكاني و الخصائص والامكانيات و المحددات المكانية وتأثيرها علي خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية"** ، ومن ذلك يمكن استنباط مجموعة من الاهداف الفرعية مرتبطة بالهدف الرئيسي للبحث وهي :-

- محاولة التعرف علي المعايير الحالية لتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .
- تحليل المناهج الحالية لخطط وبرامج و مشروعات التنمية الريفية .
- دراسة الإرتباط بين مشروعات التنمية الريفية و الخصائص العمرانية للتجمعات علي المستوي الإقليمي و المحلي .
- استنباط العوامل المؤثر علي تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .
- القاء الضوء علي القضايا الرئيسية لخطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية والتي تتلخص في :-
  - مفهوم مشروعات التنمية المحلية الريفية .
  - المجالات النظرية لمشروعات التنمية المحلية الريفية .
  - عرض مفاهيم التنمية المحلية الريفية وارتباط البعد المكاني بتلك المفاهيم .
  - مستويات توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية .

٣/٣/١ تساؤلات البحث

بناء علي ماسبق فانه يمكن صياغة **التساؤل الرئيسي** التالي والذي يمثل في مضمونه اشكالية البحث كما يلي:-

ما هو تاثير **" الخصائص المكانية المحلية كمحدد أساسي علي (اختيار – تحديد اولويات – التوزيع المكاني) لخطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية (المنفذة او الجاري تنفيذها) وذلك في إطار خطة التنمية المحلية وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة ؟ "**

*** التساؤلات الفرعية**

- ماهي الخصائص المكانية ذات التأثير المباشر علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ؟
- هل تتأثر مشروعات التنمية المحلية الريفية بعوامل قطاعية ام عوامل مكانية شاملة ؟

- ما هي الآلية المناسبة التي من خلالها يتم تضمين البعد المكاني ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية ؟
- ماهو المدخل التخطيطي للتنمية المحلية الريفية و الذي يحقق التنمية العمرانية للتجمعات ويحقق الإستفادة الكاملة من خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية ؟

وفي اطارالتساؤلات السابقة يمكن استنباط المحاور الاساسية للدراسة البحثية وهي كالآتي:-

- دراسة العناصر التحليلية للبعد المكاني و معرفة مدى تأثير تلك العناصر على مشروعات التنمية المحلية الريفية
- تحديد المعايير و الأسس المتبعة عند وضع خطط و برامج و مشروعات التنمية المحلية (تحديد نوعية – توزيع مكاني) .
- قياس الارتباط بين البعد المكاني و خطط و مشروعات التنمية المحلية الريفية بهدف معرفة مدى تضمين البعد المكاني كمحدد أساسي عند اختيار و توزيع تلك الخطط والمشروعات .

٤/٣/١ منهج و خطوات البحث

يعرض البحث محاولة علمية لمناقشة دور البعد المكاني عند تخطيط برامج مشروعات التنمية المحلية الريفية ، ويتبع خلال البحث لتحقيق ذلك مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق هذا الهدف وهي (المنهج الإستدلالي - المنهج الوصفي – المنهج الإحصائي – المنهج التحليلي)

أما بالنسبة للخطوات الأساسية والمكونة لهيكل البحث فهي:- شكل رقم (٤/١)

أولاً :مراجعة الدراسات المرجعية المطروحة و الادبيات التي تناولت البعد المكاني و مشروعات التنمية المحلية الريفية .

ثانياً : دراسة الأبعاد المكانية المؤثرة علي التنمية المحلية الريفية.

ثالثا :تحليل الاسس الحالية المتبعة في تحديد مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر واستنباط اهم الايجابيات و السلبيات بهدف معرفة الارتباط بين الخصائص و الأبعاد المكانية و مشروعات التنمية على المستوى المحلي .

رابعا : تحليل لبعض التجارب العالمية في التنمية المحلية الريفية لاستنباط مدي تضمين البعد المكاني عند تحديد وتوزيع مشروعات التنمية، واستنباط الاسس التي يجب اتباعها في اختيار و توزيع تلك المشروعات .

خامساً : عرض دراسة تطبيقية لنموذج دراسة (يحدد تبعا لاهداف الدراسة و نتائج عرض الادبيات النظرية) يتم تحليل العلاقة بين مشروعات التنمية المحلية الريفية وتأثير البعد المكاني على تلك المشروعات.

سادسا : عرض دراسة تحليلية عن العلاقة بين النتائج الاولية للبحث (عن دور البعد المكاني و خصائصه في اختيار و توزيع مشروعات التنمية المحلية كنتيجة للادبيات النظرية) وبين الاستراتيجيات و السياسات التنموية المطروحة لنموذج الدراسة .

سابعا : تحديد مجموعة من الاسس التي يجب اتباعها في تحديد مشروعات التنمية المحلية الريفية بحيث يتم تضمين البعد المكاني كمحدد أساسي في توزيع و اختيار مشروعات التنمية المحلية الريفية

ويوضح الشكل رقم (٤/١) خطوات البحث

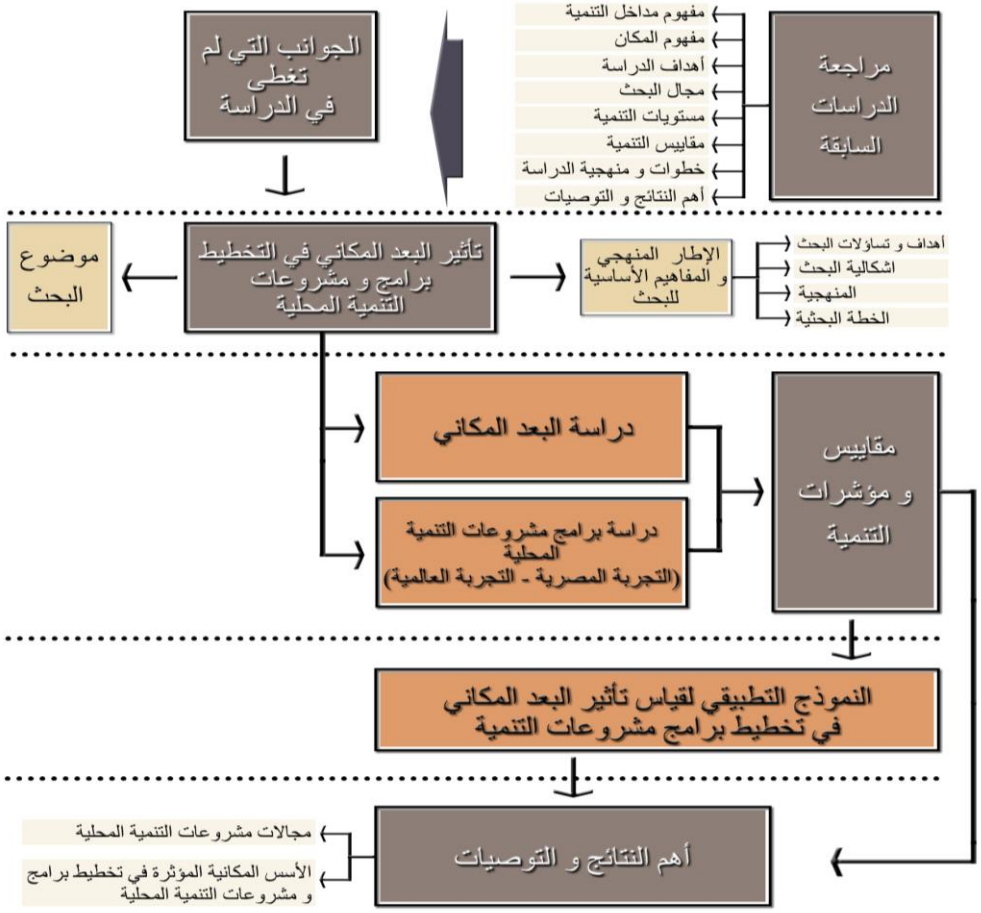

شكل رقم (١/١) خطوات البحث *

* المصدر :- إعداد الباحث

٥/٣/١ خطة البحث

تتضمن خطة البحث ثلاثة مراحل للدراسة وهي :

المرحلة الأولى : مراجعة الاسس النظرية وتكوين القاعدة المعلوماتية (الدراسة النظرية و عرض الادبيات)

حيث تتطلب طبيعة موضوع البحث جمع أكبر قدر ممكن من الدراسات المرجعية التي تناولت موضوع التنمية المحلية الريفية وتحليل الادبيات النظرية و اهم المشروعات التطبيقية و التجارب المصرية و العالمية المتعلقة بمجال البحث سعيا وراء تحديد الاسس النظرية وتثبيت المفاهيم التشغيلية لعناصر الاشكالية البحثية و التي تتضمن ما يلي :-

- التعرف علي مفاهيم االتنمية المحلية الريفية و العوامل المحققة لها وتاثيرها علي السياسات التنموية و التنفيذية الهادفة لتحقيقها .
- حصر مقاييس تأثير خصائص البعد المكاني المحلي علي مشروعات التنمية المحلية الريفية وجدوي تحقيق تنمية شاملة للتجمعات كنتيجة لتلك المشروعات .

المرحلة الثانية : دراسة تطبيقية لاحد المناطق

وتمثل تلك المرحلة النموذج التطبيقي للبحث حيث يتم اختبار فرضيات البحث بتحليل خصائص البعد المكاني و الخصائص العمرانية للنموذج التطبيقي للدراسة ومن ثم يتم قياس تاثير تلك الخصائص علي مشروعات التنمية المحلية وقدرتها علي تحقيق التنمية العمرانية وذلك باستخدام بعض النظم و البرامج التحليلية **(برنامج التحليل الإحصائي SPSS)** كاداة تحليلية لقياس وتركيب النتائج المختلفة للدراسات و التحليلات القطاعية التي يتم اجرائها وتتضمن تلك المرحلة ما يلي :-

- مرحلة جمع الخرائط و البيانات المطلوبة و الخاصة بمنطقة الدراسة التطبيقية اضافة الي عرض الاستراتيجيات و الخطط التنموية لمنطقة الدراسة وشرح وتحليل الوضع الراهن لها ومدي مراعاة تحقيق التنمية العمرانية عند اقتراح وتوزيع مشروعات التنمية المحلية.
- مرحلة تكوين ملف المعلومات التحليلية الخاصة ببيانات منطقة الدراسة (الوصفية و الكمية) التي تتيح اجراء التحليلات الاستنباطية المطلوبة لقياس تاثير خصائص البعد المكاني علي مشروعات التنمية المحلية الريفية .
- مرحلة التحليل التكاملي و استنباط العلاقات و الارتباطات بين المتغيرات المرتبطة النظم التحليلية **(SPSS)** لمحاولة استنباط بعض المؤشرات و النتائج الاولية للبحث .

المرحلة الثالثة : مرحلة النتائج النهائية للبحث :

تشمل هذه المرحلة طرح النتائج النهائية للبحث وعرض مدي تاثير خصائص البعد المكاني علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ، و الاسس التي يجب اتباعها عند تحديد وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية بهدف تحقيق التنمية الشاملة .

الفصل الثاني:-مفهوم البعد المكاني للتنمية المحلية الريفية في المنظور التخطيطي

ركزت حكومات غالبية الدول النامية عند تخطيطها للتنمية علي بعدين فقط من أبعاد التخطيط هما البعد القطاعي و الزمني ، وأهملت أهم أبعاده وهو البعد المكاني (علي المستوي القومي و الإقليمي و المحلي) كما اعتمدت هذه الدول في تجاربها للتنمية داخل الحيز العمراني علي المناهج الموجودة في الفكر الغربي و الشرقي واهملت لفترة طويلة الأبعاد المكانية لهذا الحيز ولازالت الإهتمامات تحظي بها الجوانب الأخري للتخطيط بدليل إستمرار التفاوتات في درجات التنمية بين مفردات العمران داخل حيزها رغم ما مر بهذا الحيز من خطط وسياسات للتنمية .[1]

١/٢ تطور البعد المكاني في الفكر التخطيطي

بدا الفكر التخطيطي في مراحلة الأولى بالنظر إلي البعد المكاني من **الناحية الجغرافية والطبيعية** فقط وان مفهوم المكان يرتبط بشكل أساسي بالابعاد الجغرافية مما تتسم به من خصائص طبيعية و بيئية وان المحدد الأساسي لتوطين مشروعات التنمية هو مدي وجود مقومات تنموية (مياه – موارد تعدينية -.....الخ) وأن تتوطن تلك المشروعات بالقرب من الموارد دون النظر إلي الأبعاد التنموية الأخري (الإقتصادية – الاجتماعية – العمرانية -.....) ، ثم ارتبط البعد المكاني ببعد آخر وهو **البعد الإقتصادي** والذي بدأ الإهتمام به مع بداية فكرة تحليل الإقتصاد الكلي التي قدمها العالم "كينز" في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي وذلك قبل أن تتدخل الدول في الحياة الإقتصادية والذي كان مفروضا في الفكر الإقتصادي الأوروبي ثم إستعمل بعد ذلك العنصر المكاني في النظرية الإقتصادية العامة عند محاولة ربطها بنظرية الموقع **(Location theory)** ، ثم تلي ذلك ظهور نظريات التنمية التي أخذت في إعتبارها العنصر المكاني مثل نظرية استراتيجية التنمية الإقتصادية التي أعدها هيرشمان (**Hirshman**) و التي اعتمدت علي نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو **(Perroux)** ومنها أيضا نظرية القاعدة الإقتصادية ولكن أدي تجاهل الكثير من الإقتصاديين المهتمين بعملية التنمية للأبعاد المكانية (المساحة – التوطن – الوحدات التنموية – امكانيات النمو العمراني - .....) و النظر إلي المكان كجزء إداري من الدولة دون النظر للخصائص المكانية من المنظور التخطيطي إلى ظهور مجموعة من المشكلات الإقتصادية على كافة المستويات (القومية – الإقليمية – المحلية) ، ثم تغير الفكر التنموي وبدا ياخذ **البعد البيئي** نتيجة المردود السلبي لعمليات التنمية الإقتصادية و التي أثرت بشكل كبير علي التوازن البيئي و معدلات إستغلال الموارد البيئية بما يضمن لها الاستدامة وبدأ نزيف استغلال تلك الموارد بما ينذر إلي مشاكل كبيرة سوف تواجه العمليات التنموية نتيجة ندرة الموارد التنموية وبدأ التفكير في مفردات الإستدامة البيئية و الإستغلال الآمن للموارد الطبيعية ، ثم تلي ذلك الإهتمام **بالبعد الإجتماعي** بما يضمه من خصائص إجتماعية (مستوي الفقر – المستوي الصحي – متوسط دخل الفرد – الحجم السكاني – الشرائح والتركيب الإجتماعي – مستوي التعليم – الحرية – المشاركة الشعبية .....) كعنصر مؤثر في برامج التنمية خاصة علي المستوي المحلي.

و هناك العديد من الاستراتيجيات التنموية التي يعرفها العالم اليوم حيث بنى سياسة سكانية قادرة على توجيه تيار الهجرة إلى الأماكن المرغوب توطين السكان فيها لتحقيق الاتزان بين مفردات العمران علي كافة مستوياته المكانية ، ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجيات إلى قسمين **الأول** خاص بتنمية المناطق القائمة **والثاني** خاص بتنمية المناطق الجديدة .

١/١/٢ استراتيجيات تنمية المناطق القائمة

ويكون ذلك من خلال اتباع استراتيجيات متعددة منها: [2]

- دعم الهيكل العمراني للمدن القائمة بتنمية بعض المناطق المهجورة والمتداعية ونقل السكان إليها.

[1] نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر** – ص ١٧

[2] محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .

- اعتبار المدن محلية النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة وأن هذه الوحدة المكانية لابد أن تتكامل مع المدن الأخرى في شكل نظام هرمي من المدن قادرة على توليد نمو ذاتي تلقائي ومرتفع للاقتصاد كله .
- تنمية المدن المتوسطة الحجم التي تتوافر فيها إمكانيات واحتمالات النمو وتوطين المشروعات الإنتاجية بها حيث أن تكلفة تنميتها أقل بكثير من تلك المتطلبة لإنشاء المدن الجديدة .
- تنمية المدن الصغيرة والقطاعات الريفية التي حولها لوصل القطاعات الريفية بالحضرية والعمل على تنميتهما معاً .
- **تنمية الريف لخلق قوى جذب بالقرى عن طريق توفير درجة معينة من التصنيع وتجديد مباني القرى وتقديم الخدمات اللازمة للسكان .**
- تحويل بعض القرى المركزية إلى مدن صغيرة بحيث تصبح مراكز للخدمات وسوقاً للعمل بالنسبة للقرى المحيطة .

٢/١/٢ استراتيجية تنمية مناطق الاستيطان الجديدة [١]

- إنشاء المدن التابعة **Satellites** حول العواصم لخلخلة السكان من المدينة ذات الكثافة العالية وجذبهم للإقامة فيها مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على خدمات ومرافق العاصمة .
- إنشاء المدن الجديدة والمستقلة **Independent** لموازنة المدن الرئيسية في قدرتها على جذب السكان إليها بما توفره من فرص عمل ومجال إقامة وخدمات متكاملة، تأخذ هذه المدن أشكال مختلفة ويجب أن يتوافر بها قاعدة اقتصادية وتعتبر الصناعة أكثر شيوعاً لقيام هذه المدن بما يتوافر بها من إمكانيات جذب كبيرة مع مراكز الخدمات الأخرى تحقق نجاح لنموها ، فبدءاً من العصر الناصري أو ما بعد الثورة في التجربة المصرية كان الفكر في الصناعة كنشاط رائد رئيسي يحرك القطاعات الأخرى على أن يكون اختيار مواقع التنمية بناء على تواجد الموارد ، ثم تغيرت القاعدة السياسية في أوائل السبعينيات وكان الفكر وقتها هو تنمية المناطق الجديدة ونقل السكان إليها (سياسة المدن الجديدة) مع تنمية المناطق الريفية (برنامج شروق) ولكن توقفت تلك الإصلاحات لعدم توفر الدعم المادي اللازم.

وقد تسبب تطبيق السياسات السابقة **إحداث مشكلات عدة** أدت فيما بعد لمشكلات أكبر والسبب الأكبر في ذلك هو عدم اعتمادها على أهداف وقضايا تنموية تحاول حلها واعتمادها على نواحي سياسية فقط علاوة على عدم تكاملها بل تناقضها في بعض النقاط و عدم مراعاتها الخصوصية المكانية لكل منطقة و من اهم تلك المشكلات :

- مشكلة تركز الاستثمارات وعوامل التنمية بمناطق دون الأخرى.
- إحداث مجموعة من الفوارق الإقليمية زادت حدتها نتيجة للمشكلة السابقة.
- اختلال التوازن بين السكان والموارد.
- علاوة على التلوث البيئي للمناطق الصناعية والهجرة المتزايدة من الريف.

و نتيجة لتلك القضايا و المشكلات التنموية السايقة [التي نتجت أيضا لعدم تضمين البعد المكاني من المنظور التخطيطي عند وضع الاستراتيجيات التنموية علي كافة مستوياتها " القومي – الإقليمي – المحلي " وكونه احد المحددات الأساسية لتوزيع واختيار برامج ومشروعات التنمية] فقد إهتم البحث بتناول البعد المكاني في خطط وبرامج ومشروعات التنمية علي المستوي المحلي ككون التنمية المحلية الريفية تحقق بجانب الاهداف المحلية الأهداف علي المستوي القومي ، وتتمثل الأبعاد المكانية من المنظور التخطيطي بناء علي تطور الفكر التنموي في -البعد الجغرافي والاقتصادى و البيئي و الاجتماعي والعمرانى ، وفيما يلي شرح لأهم تلك الأبعاد المكانية وارتباطها بخطط و مشروعات التنمية المحلية الريفية .

[١] محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .

٢/٢ المحددات الطبيعية والبيئية للتنمية

تمتلك مصر طبيعة جغرافية واضحة الحدود والمعالم، تلك الطبيعة تشكل ملامح شخصية مكانية متفردة يتكون قالبها من أكثر من بيئة، لكل منها خصائصها وسماتها التي تميزها عن غيرها من البيئات الأخرى. .

وتتبلور الصورة العامة لملامح الشخصية المكانية المصرية من تركيبتين مكونتين ومجسدتين تلك الصورة، الأولى منها الوادي والدلتا وتتسم تلك التركيبة بالتكثيف الشديد للتجمعات العمرانية و الأنشطة الإقتصادية ويسودها قدر كبير من التشابه الطبيعي إلى حد بعيد. أما التركيبة الثانية فهى الصحراء الممثلة للغالبية العظمى من مساحة مصر حيث أنها تمثل ٩٦% من مساحة مصر فبالرغم من كون مصر تُعرف بدولة النهر فتعتبر إحصائياً أكبر وأكثر الدول صحراوية في العالم بلا استثناء بما في ذلك دول الجزيرة العربية قاطبة . [١]

و تؤثر الأوضاع الجغرافية والطبيعية لمصر إلى حد كبير في شكل ونمط وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية و أنماط وسياسات التنمية علي كافة مستوياتها (القومي – الإقليمي – المحلي) ، فنجد أن الخط الفاصل بين الجزء المأهول والجزء غير المأهول للحيز المصري يوضح أنه يفصل بين جزء من التربة خصبة تقام علها نشاط زراعي معتمد على الري الدائم طوال العام مما يساعد على استقرار السكان عليه أما الجزء الآخر فله طبيعة إيكولوجية مختلفة لوقوعه في منطقة صحراوية جافة مختلفة التضاريس ولذلك فإن الانتقال من الجزء المأهول إلى الجزء غير المأهول يعتبر انتقال مفاجئ غير متدرج في الخصائص الطبيعية ولا تفصلها عوائق ضخمة ورغم ذلك فإن تفاعل السكان مع الظروف البيئية خلق محاور تنموية جديدة طولية لحركة السكان فيها من الجنوب إلى الشمال أو العكس في خط طولي مع نهر النيل، أما الانتقال على محاور عرضية يكاد يكون معدوماً أو في خطوط أفقية غير عميقة ومباشرة مع المأهول .

١/٢/٢ السمات الطبيعية الجغرافية للحيز المكاني المصري

تتاثر عملية التنمية بكافة مستوياتها بالبيئة الطبيعية و خاصة فيما يتعلق بامكانيات استغلال الموارد الطبيعية المتاحة من مياه و ارض و موارد تعدينية يمكن ان يقام عليها نشاط بشري و تنموي ، وعلي مر العصور المختلفة تاثرت عملية التنمية بثلاث عناصر بيئية اساسية وهي الارض و المياه و المناخ ، ولكن لايعني توافر العناصر البيئية و الطبيعية الاساسية للتنمية عملية احداثها حيث ترتبط عملية التنمية بامكانيات استغلال هذه العناصر ، و تتركب الشخصية المكانية المصرية من عنصرين أساسيين هى الوادي بدلتاه والصحراء ، ومن ثم فإن السمات الطبيعية الجغرافية للحيز المصري تكون معبرة بل وناتجة من هذين المركبين . [٢]

حيث يتسم المركب الأول للشخصية المكانية المصرية طبيعياً بوجود النهر المخترق للحيز المكاني المصري من الجنوب حتى يتفرع إلى فرعين تتكون بينهما دلتاه ويصبان في البحر المتوسط. وتنحصر السمات الطبيعية لهذا لمركب في وجود الأراضي الزراعية حول النهر وبداخل دلتاه وحولها ، مع وجود مجموعة من السبخات والأراضي الضحلة والمستنقعات في أرض شمال الدلتا .

أما المركب الثاني للشخصية المصرية فهو الصحراء الغني بالسمات الطبيعية التي تضفي إليه التنويعات والأنماط المختلفة القائمة على الاختلافات المورفولوجية والجيولوجية والمناخية. فتظهر مناطق الكثبان الرملية والواحات والمنخفضات والهضاب والمرتفعات الجبلية والوديان.ويمكن تصنيف الصحراء المصرية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية بناءاً على السمات العامة لها كالآتي:

- الصحراء الغربية .
- الصحراء الشرقية .

---

[١] المصدر السابق .
[٢] محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .

- صحراء سيناء .

حيث لكل منها سمات وخصائص تميزها عن غيرها من الأجزاء الأخرى، بالإضافة إلى أنه بداخل كل جزء من هذه الأجزاء يمكن تصنيفه إلى أجزاء أخرى أصغر تتباين فيما بينها سواء طبوغرافياً أو جيولوجياً أو مورفولوجياً أو إيكولوجيا، و يمكن أن تصنف إلى وحدات صحراوية صغرى بناءً على الخصائص الطبوغرافية والجيولوجية والمورفولوجية والإيكولوجية. كما هو موضح بالجدول(١/٢).

٢/٢/٢ توزيع الموارد المائية [١]

تنحصر الموارد المائية لمصر في المصادر الآتية:

- حصة مصر من مياه النيل .
- المياه الجوفية من الصحاري وشبه جزيرة سيناء والعيون الطبيعية .
- اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي .

*** مياه النيل**

يبلغ متوسط إيراد نهر النيل حوالي ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً يخص مصر منه ٥٥,٥ مليار متر مكعب ويخص السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب بينما يتم فقد ١٠ مليار متر مكعب من البخر والتسرب والتشبع من خزان السد العالي ، وتبلغ شبكة الري العامة الرئيسية داخل مصر حوالي ٣٢ ألف كيلو متر تعبر منطقة مصر العليا ومصر الوسطى والدلتا، وتستخدم حصة مصر بكاملها في الوقت الحالي في مياه الري للأراضي الزراعية القديمة والمستصلحة وكذلك مياه الشرب واحتياجات الصناعة .

*** المياه الجوفية**

تتمثل مصادر هذه المياه في مصر في أحواض الصرف الأساسية التالية :-

- حوض البحر المتوسط (منطقة السواحل) .
- حوض الصحراء الغربية .
- حوض نهر النيل (حوض وادي النيل ودلتاه) .
- حوض وادي النطرون .
- حوض البحر الأحمر وخليج السويس (الصحراء الشرقية وسيناء) .

*** إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي**

تقدر كمية المياه المعاد استخدامها من ميا الصرف حالياً ٤,٣ مليار متر مكعب سنوياً حيث تبلغ ملوحتها بين ١٠٠٠-١٢٠٠ جزء في المليون وهذه المياه تخلط بمياه النيل العذبة بنسبة ١:١ تقريباً حيث تكون ملوحة المياه بعد الخلط ٧٠٠ جزء في المليون وهى درجة لا تسبب مشاكل زراعية ومن أهم مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مشروع ترعة السلام لنقل المياه لشمال سيناء حيث يتم نقل نحو ٣٠١٩ مليون م^3 في السنة.

٣/٢/٢ - المخاطر الطبيعية [٢]

تتهدد التنمية بعدة مخاطر ومشاكل بيئية بعضها طبيعى مثل الزلازل وبعضها ناتج عن التدخل البشرى لتعديل الطبيعة مثل ارتفاع منسوب المياه الجوفية و تلوث البيئة ، كما تتهدد التنمية باتساع المدى المكانى والبعد الزمنى للمشاكل البيئية وصعوبة حصرها أو معالجتها على المستوى المحلى مما يتطلب دراستها على المستوى الاقليمى كأساس لوضع استراتيجية بيئية توفر الظروف الملائمة للتنمية المحلية للتجمعات .

[١] محمد طاهر الصادق و آخرون – **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .

[٢] سامي أمين عامر – **تصنيف القرى للقيام بدور مركزى ضمن النسق العمرانى كأحد الركائز التخطيطية فى عملية التنمية الريفية** ص ٦

جدول(١/٢) الخصائص العامة الطبيعية للوحدات المكانية الصحراوية

تابع جدول(١/٢) الخصائص العامة الطبيعية للوحدات المكانية الصحراوية

شكل (١/٢)السمات والخصائص الطبيعية المؤثرة على عملية التنمية في الحيز المكاني المصري

جدول(١/٢) الخصائص العامة الطبيعية للوحدات المكانية الصحراوية داخل الحيز المصري *

	المكونات	الموقع	المساحة	الطبوغرافيا	الجيولوجيا	المورفولوجيا	الإيكولوجيا
الصحراء الغربية	الهضبة الجنوبية (الجلف الكبير)	شمالا خط منخفضات الخارجة / الداخلة / أبو منقار على عروض ثنية قنا – جنوبا حدود مصر	ربع مليون كلم٢ نحو ثلث مساحة الصحراء الغربية	٥٠٠ – ١٠٠٠م في المتوسط تصل الى ١٩٠٧ م في جبل العوينات وسط المنطقة	تتكون الهضبة من الحجر الرملي النوبي ولكن في الشرق يظهر كثير من البروزات النارية وسط الخراسان	الكثبان تغطي الهضبة في وسطها ، وعلى الأطراف تتبعثر خطوط التصريف المائي ، من أبرز معالم المنطقة واحات (الداخلة-أبو منقار-الخارجة-دنجل-كركر)	يضم بعض الواحات الغنية بالموارد المائية (الخارجة) والخصوبة العالية(الداخلة) وهما مركز الثقل السكاني – وتوفر خام الفوسفات (أبو طرطور)
	الهضبة الوسطى	شمالاخط المنخفضات سيوة-القطارة- النطرون جنوبا خط المنخفضات الخارجة-الداخلة	أكبر من ثلث الصحراء الغربية بكثير	متوسط الإرتفاع ٣٠٠/٢٠٠م الإنحدار العام للشمال	أحدث عمرا ، تتألف من نطاقي الحجر الطباشيري والكريتاسي والحجر الجيري الأيوسيني	أكثر تنوعا في بيئتهاوأكثرتضرسا في سطحها ، أوديتها لا تقارن بأودية الصحراء الشرقية المقابلة ، أبرز ملامحهاخط المنخفضات الذي يتوسطها(الفرافرة/ البحرية / الفيوم / الريان)	تتميز بموقعها الداخلي وامتدادها الشاسع وهي أجف الصحراء الغربية وأفقرها في موارد المياه
	الهضبة الشمالية	البحر المتوسط شمالا ، وجنوبا الحدود الجنوبية لخط المنخفضات سيوة /القطارة /النطرون	أقل من ثلث الصحراء الغربية بكثير	أقل وحدات الصحراء الغربية إرتفاعا (أقل من ٢٠٠ م)	شخصية منفردة جيولوجيا ، تنتمي الى الرصيف غير المستقر من أرض مصر ومع ذلك فإنها من أقل مناطقها تأثرا بالعوامل والإضرابات التكتونية	منخفضاتها تنفرد بين كل منخفضات الصحراء بأنها جميعا تحت مستوى سطح البحر ، بل إن أحدها أخفض وأعمق نقطة في مصر جميعا (القطارة)	مناخيا وهيدروليجيا ونباتيا أقل مناطق الصحراء الغربية جفافا ، وهي أساسا أقليم رعي وقطعان وقبائل بدو رحل وأقل عزلة لأنها أشد إرتباطا بالوادي
الصحراء الشرقية	جبال البحر الأحمر	تنتهي شمالا حوالي خط عرض ٢٨,٥ درجة وجنوبا حدود مصر الجنوبية	تمتد نحو ٧٥٠ كلم ورضها نحو ١٥٠ كلم في المتوسط	جبال الشايب ٢١٨٧م – ١٢ قمة (٢٠٠٠ و ١٥٠٠م) ١٥ قمة (١٥٠٠ و١٠٠٠م) و العديد من القمم تقل عن ١٠٠٠م	سلسلة أركية قديمة جبلية شديدة الوعورة والإرتفاع	أودية عديدة ذات جوانب وسفوح حادة الإنحدار تمزق الكتلة . سهل ساحلي ضيق يتراوح عرضه بين ٥-١٠ كلم يتميز بكثرة الرؤوس الخليجية وكثرة الجزر الساحلية و انتشار الشعب المرجانية	غطاء نباتي خفيف من الأعشاب والحشائش والحياة الشجرية تنمو في بعض الأودية الجبلية بفضل الإرتفاع والأمطار التي تزداد في الجنوب
	تلال البحر الأحمر	شمالا خط تقسيم مياه أم التناصيب وجنوبا خط عرض ٢٨,٥ درجة	تمتد لنحو ١٥٠ كلم وتشمل وحدات (الجلاتين وعتاقة)	٥٠٠ – ١٣٠٠ م	تناظر وإرتباط مباشر في التكوين الجيولوجي مع القطاع الأوسط المقابل لسيناء	التقطع الشديد سمة غالبة فالواديان الفاصلان بين الوحدات الثلاث بالغان في العرض والإنخفاض	تتسم بالجفاف الشديد والفقر
	الهضبة الجنوبية	من ثنية قنا منحصرة بين وادي النيل وجبال البحر الأحمر	طولها نحو ٤٧٠ كلم وعرضها ١٥٠ كلم في المتوسط	٥٠٠ – ٢٠٠ م وانحدار تدريجي وليد من الجبال إلى الوادي	أرضها من الخرسان النوبي بمياهه الجوفية المعهودة وآبارها التي تمثل مورد المياه ، أرضية الأودية تتعدد في تركيباتها الجيولوجية	يتقطع سطح الهضبة بواسطة الأودية الكثيرة وهي أودية تنبع من الجبل وتصب في الوادي وهي طويلة وعريضة	تتلقى كمية لا بأس بها من الأمطار لدا فهي أقل صحراوية إلا أنها أكثر تعرضا لخطر السيول ويقطنها قبائل العبابدة (قبائل الإبل البدوية)

المصدر :- **محمد طاهر الصادق و آخرون -** الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية

تابع جدول(١/٢) الخصائص العامة الطبيعية للوحدات المكانية الصحراوية داخل الحيز المصري *

	المكونات	الموقع	المساحة	الطبوغرافيا	الجيولوجيا	المورفولوجيا	الإيكولوجيا
سيناء	**الهضبة الشمالية (هضبة المعازة)**	شمالا طريق القاهرة / السويس وجنوبا ثنية قنا	تمتد لنحو ٤٧٠ كلم إلى الشمال من ثنية قنا ويتفاوت عرضها	النصف الغربي ٢٠٠ / ٥٠٠ م ، النصف الشرقي يزيد عن ٥٠٠ م	حجر جيري أيوسيني مع بعض التداخلات الطباشيرية والخراسان النوبي تنفصل عنها بعض كتل جبلية بفعل تعرية الأودية الكثيرة	الأودية غائرة شديدة الإنحدار في جوانبها أدى ذلك إلى شدة تقطيع الهضبة بسبب السيول الكاسحة فإن أوديتها تحمل معها حمولات ضخمة من المفتتات الصخرية والحصى	أفقر مائيا ونباتيا وبالتالي أكثر صحراوية وقسوة من الهضبة الجنوبية
	صحراء شرق الدلتا	نهاية الصحراء الشرقية في أقصى شمالها (شرق الدلتا)	حوالي ٩٠٠٠ كلم٢	الانحدار العام نحو الشمال الغربي الحدود من الجنوب خط كنتور ٢٠٠	نطاق عرضي من تكوينات الأليجوسين والميوسين على جانبي طريق القاهرة / السويس تختفي شمالا	مجموعة من التلال والجبيلات الجرداء تتماوج بينها سهول منخفضة من الرمال والحصى في شكل كثبان عشوائية وتظهر في شكل منتظم	كانت عارية إلا من بقع من الأعشاب الصحراوية وقد شملتها أخيرا مشروعات استصلاح الأراضي على مياه النيل المنقولة
	شمال سيناء (إقليم السهول)	خط الساحل من الشمال وخط كنتور ٥٠٠ في الجنوب (خط عرض ٣٠ درجة)	٢١ ألف كم٢ (نحو ثلث مساحة سيناء)	السهول الساحلية تحت خط كنتور ٢٠٠ والقباب (٢٠٠/١٠٠٠ م) والسهول الجنوبية (٢٠٠ /٥٠٠ م)	سبخات ومستنقعات وبحيرة البردويل في السهول الشمالية وبعض الرمال المختلطة بارسابات الدلتا ، كثبان رملية تمثل خزان مياه الأمطار ، الحجر الجيري والطفلي والرمال في إقليم القباب	يتنوع الإقليم بشدة بين سهول ساحلية منخفضة وسهول داخلية عالية نسبيا يتوسطها نطاق المرتفعات ، وتضم السهول الداخلية مجموعة من الأودية التي ترفد وادي العريش	مع تواجد الكثبان والمطر تظهر واحات الكثبان وتعد الموطن الرئيسي للإستقرار الدائم وهنا أكثر من نصف سكان سيناء والمدن الهامة وبعض المواني الضحلة .
	هضبة التيه (إقليم الهضاب)	بين خطي عرض ٢٩ و ٢٩,٥ درجة	أكبر من ثلث مساحة سيناء	٥٠٠ / ١١٠٠م	صخور الطباشير الكريتاسية	تنقسم الهضبة إلي ثلاثة قطاعات ويمر بها وادي العريش (طوله ٢٥٠كلم ومساحة حوض الصرف١٥ ألف كم٢)	أشد أجزاء سيناء جفافا وفقرا
	جبل الطور (إقليم الجبال)	جنوب خط عرض ٢٩ درجة بقليل ما بين خليجي السويس والعقبة	حوالي ١٩ ألف كم٢ (أقل من ثلث مساحة سيناء)	لا يقل الإرتفاع عن ١٠٠٠م بينما يتجاوز ٢٥٠٠م في قمم الجبال العليا .	كتلة الصخور الأركية النارية البللورية الجرانيتية الصلدة	كتل جبلية ضخمة حادة تندفع بينها أودية عميقة غائرة تنحدر نحو الغرب ويظهر سهلا ساحليا متسعا في حين تشرف مباشرة على خليج العقبة شرقا ، أهم الأودية فيران	الأمطار أغزر ويصل معدلها أحيانا الى ٣٠سم وتتكون بعض السيول في الأودية وتمثل مورد مياه وتظهر بعض الواحات وغابات الشجيرات المبعثرة فيران ،كاترين)

المصدر :- محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية**

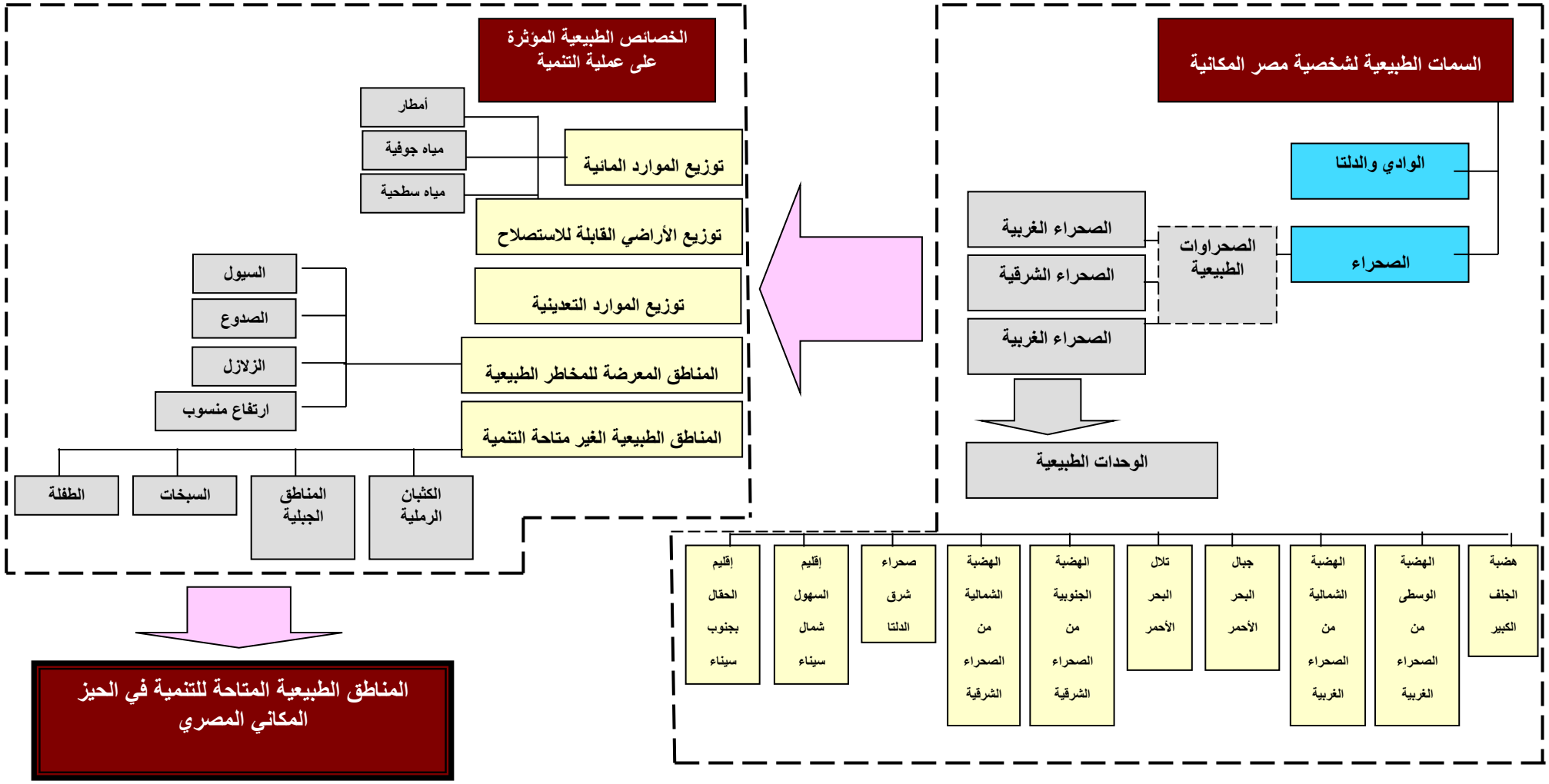

شكل (١/٢)السمات والخصائص الطبيعية المؤثرة على عملية التنمية في الحيز المكاني المصري *

* **المصدر :-** محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية**

و تعكس المحددات و المخاطر البيئية الملامح الأساسية للبيئة الطبيعية للمنطقة ، والتى تمثل الخلفية التى تجرى عليها التنمية والتى يمكن بفهمها بشكل واضح الاستفادة من امكانياتها وتفادى مخاطرها ومشاكلها البيئية . بل وتحويل بعض هذه المشاكل الى موارد (مثل تحويل المياه الجوفيه المرتفعة الى مياه لرى الأراضى المستصلحة) ، وفيما يلي شرح لاهم الظواهر والمخاطر الطبيعية و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي مشروعات التنمية المحلية الريفية .

أولا : نطاقات الزلازل النشطة

هناك نطاقين رئيسيين لحدوث الزلازل هما :- [1] شكل رقم(٢/٢) ، (٣/٢)

- **نطاق شرق المتوسط – الفيوم (النطاق البيلوزى)** ويمتد من شرق المتوسط الى شرق دلتا النيل الى القاهرة ثم الفيوم ، ثم الى الجلف الكبير فى أقصى الجنوب الغربى لمصر - . ويتميز هذا النطاق بحدوث زلازل صغيرة الى متوسطة ذات بؤرات داخل القشرة الأرضية.
- **نطاق شمال البحر الأحمر (النطاق القلزمى)** وهو يبدأ فى شمال البحر الأحمر وخليج السويس مرورا بالقاهرة وحتى الاسكندرية وهو النطاق النشط الرئيسى فى مصر ويميزة حدوث زلازل من صغيرة الى كبيرة ذات بؤرة ضحلة نسبيا فى القشرة الأرضية ، وتتاثر بها بعض المناطق مثل القاهرة والقليوبية والجيزة .

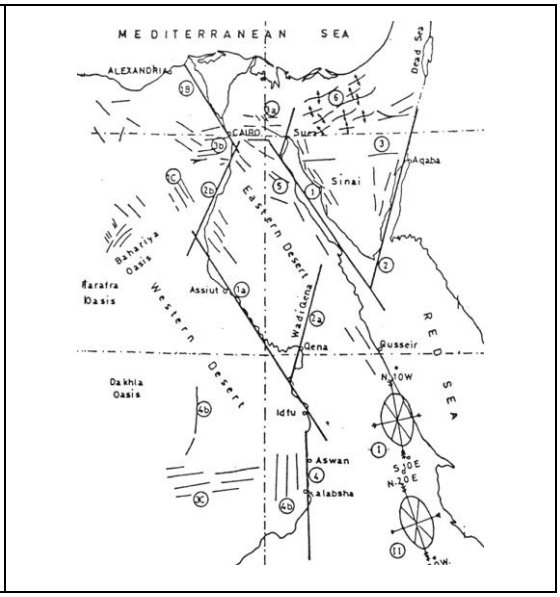

شكل (٢/٢) الفوالق الرئيسية التى تشكل تكتونية مصر*

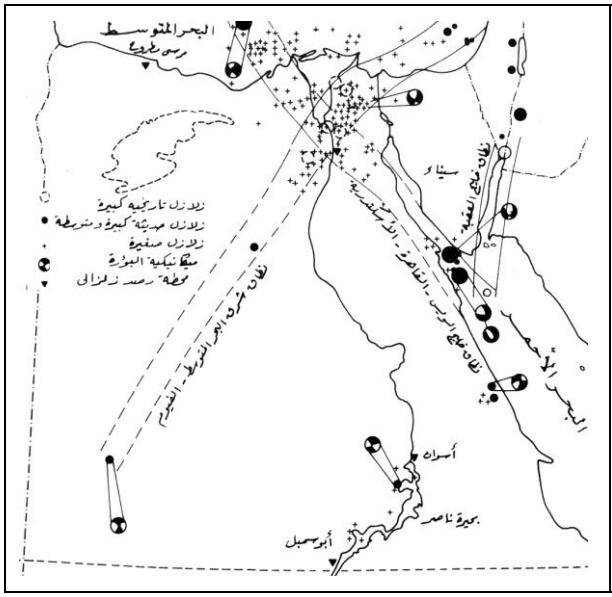

شكل (٣/٢) النطاقات الرئيسية للزلازل فى مصر*

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** – ص ١٢

ثانيا : مخاطر ارتفاعات منسوب المياه الجوفيه [2]

رغم أن المياه الجوفيه هى أحد المصادر الرئيسية للمياه فى العديد من مناطق مصر ، وتعد ندرتها أحد معوقات التنمية للتجمعات ذات الطبيعة الصحراوية ، الا أن زيادتها أحيانا تمثل مشكلة ، حينما يرتفع منسوبها لدرجة كبيرة . ويمكن بحسن استغلال هذه المياه الاستفادة منها كمورد مائي بدلا من بقائها مشكلة بيئية .

وهناك بعض المشاكل الناجمة عن ارتفاع المياه الجوفية حيث : تعانى معظم أجزاء الوادى والدلتا من ارتفاع منسوب المياه الجوفيه وتلوثها ، والذى يتسبب فى عدة مشاكل فارتفاع منسوب المياه تحت سطح

[1] كلية التخطيط الإقليمي و العمراني – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** – ص ١٣

[2] كلية التخطيط العمراني والإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** –ص ١٢،١٧

التربة يؤثر على التنمية الزراعية وتقلل من انتاجية الأرض و تحتاج إلى بعض المعالجات عند البناء ، وتلوث المياه الجوفيه بالصرف الصحى مشكلة عامة فى الريف المصرى خاصة مع غياب شبكات الصرف والاعتماد على الترنشات وخرانات التحليل المنزلية ، مما يعنى تسرب الكثير من الملوثات لهذه المياه - شكل رقم (٤/٢) ، (٥/٢).

والملاحظ أن الطبقات السطحية من المياه وحتى عمق ٥٠ مترا تتأثر بشدة بالتلوث البيئى ، الناتج عن الصرف الصحى للتجمعات العمرانية وتسرب الكيماويات والمبيدات من العمليات الزراعية ، بالاضافة للتلوث الصناعى ، وتتحرك المياه الجوفية تحت سطح الأرض باتجاه الشرق (اتجاه النيل) والشمال (الانحدار الطبيعى لوادى النيل) ، أى أن محصلة الحركة باتجاه الشمال الشرقى ، مع بعض التغيرات المحلية نتيجة التركيبات الجيولوجية المحلية تحت السطحية .

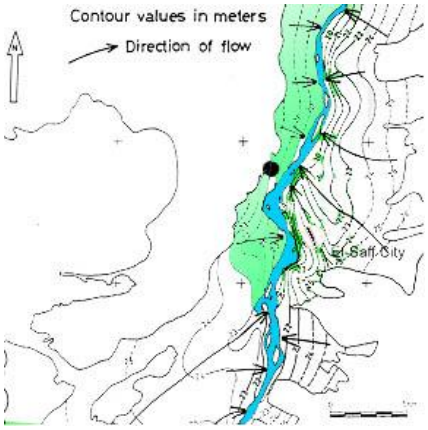

شكل (٤/٢) توزيع الضغوط البيزومترية (منسوب سطح المياه الجوفية تقريبا) واتجاه حركة المياه الجوفية بالصف

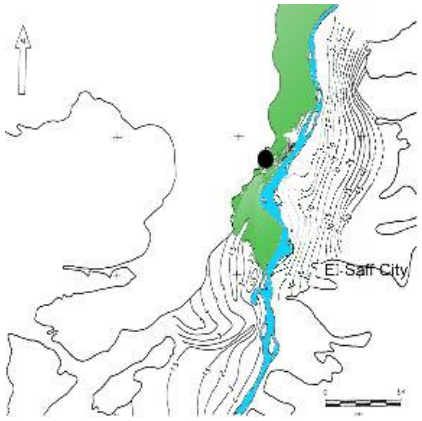

شكل (٥/٢) مسافات الرفع الرأسى للمياه الجوفية (عمق منسوب المياه الجوفية عن سطح التربة)

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** – ص ١٧

ومثال للمياه الجوفية كمورد للتنمية المحلية الريفية كما فى مركزي **العياط و الصف بمحافظة الجيزة** حيث يمكن الاعتماد على المياه الجوفية فى الزراعة نظرا لقلة ملوحتها (أقل من ألف جزء بالمليون من المواد الذائبة) فى معظم المناطق، وتتزايد الملوحة كلما ابتعدنا عن النيل واقتربنا من خزان الحجر الجيرى لتصل إلى ٣٠٠٠ جزء بالمليون ، ولكن يعوق الاستخدام فى الشرب وجود تلوث للمياه الجوفية ومياه الشرب بمياه الصرف الصحى والصناعى فى مناطق الزراعة القديمة – شكل رقم (٦/٢) ، رقم (٧/٢) .

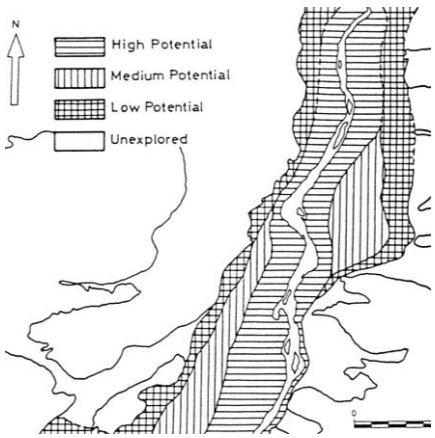

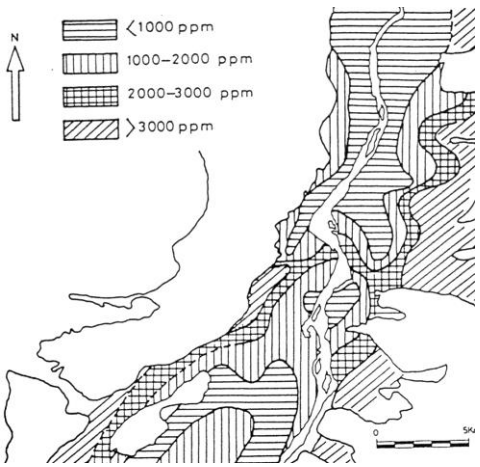

شكل رقم (٦/٢) توزيع فرص استخدام المياه الجوفية بمركزي الصف و العياط*

شكل رقم (٧/٢) توزيع نسبة المواد الذائبة فى المياه الجوفية (جزء/المليون) بمركزي الصف و العياط *

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركزي الصف و العياط –** ص ١٩

وهناك بعض الاستراتيجيات للتعامل لمنع ارتفاع المياه الجوفية وتحويل مشكلة زيادة منسوب المياه الجوفية إلى مورد قابل للاستغلال ويمكن العمل على عدة محاور لتقليل تأثير هذه المشكلة وهي :-

- تقليل التسرب من نظام رى الأراضى القديمة والمستصلحة وذلك بتطوير نظم الرى إلى الرى بالتنقيط أو الرش والتقليل التدريجى من الرى بالغمر، وذلك بتوفير طريقة مناسبة من الحوافز الاقتصاديةللمزارعين، وكذلك بتبطين بعض مجارى المياه الرئيسية .

– زيادة السحب من الخزان الجوفى لأغراض الزراعة وخاصة الأراضى المستصلحة، وإن كان يمكن ذلك أيضا فى الأراضى القديمة، ويقتضى ذلك تخطيط مناطق الاستصلاح فى الشريط الصحراوى بشكل متكامل، حتى لا يترك الأمر للمحاولات الفردية الاجتهادية، والتى يمكن أن تزيد المشكلة تفاقما .

- تطوير شبكة صرف المياه الجوفية إلى النيل وهو الحل التقليدى للصرف الزراعى، ويسمح باعادة استغلال هذه المياه فى رى مناطق أخرى، وإن كان يعيب هذا الحل زيادة تسرب التلوث إلى مياه النيل، وزيادة نسبة المواد الذائبة به، لذا يفضل اللجوء إلي هذا الحل فقط فى حالة ظهور مشكلة كبيرة من المياه الجوفية مستقبلا وعدم قدرة الحلول الأخرى على حل المشكلة نهائيا .

وهنا أيضا استراتيجيات للتعامل مع مشكلة تلوث المياه الجوفية بالصرف الصحى وذلك بتحسين نظم الصرف الصحى بالقرى، وإنشاء قرى جديدة بمناطق الظهير الصحراوى ذات شبكات صرف جيدة، لمنع قيام هذه التجمعات بتلويث الخزان الجوفى .

ثالثا :- السيول[١]

تتعرض مناطق وادى النيل فى الصعيد عامة لمخاطر السيول، وذلك بسبب وجودها فى منخفض طبيعى هو وادى النيل المحاط بمرتفعات (سلسلة جبال البحر الأحمر شرقا وهضبة الصحراء الكبرى غربا) ، و يزيد من خطورة هذه السيول مرور فترات طويلة علي الأودية دون أن تمتلئ، نظرا للجفاف النسبى لمصر عامة، مما يدفع السكان للبناء فى مصبات الأودية (التى تتحول لمخرات السيول)، بينما يحدث كل فترة طويلة هطول مفاجئ للأمطار بمقادير ضخمة ، فتعجز التربة عن تشرب هذه المياه فتبدأ فى الجريان سطحيا مشكله السيل ، مثل تلك التى حدثت فى عام ١٩٩٤ فى وسط وجنوب الصعيد وتمثلت فى وفاة حوالى ٥٠٠ شخص، وإتلاف ١٥ ألف مسكن، واغراق ١٢ألف فدان .

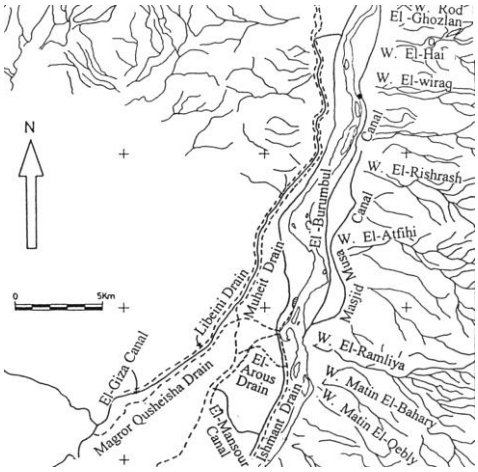

ومثال لمخاطر السيول كما فى مركز العياط وشمال الصعيد – شكل رقم (٨/٢) - حيث تتعرض مناطق شمال الصعيد حتى جنوب القاهرة والجيزة لمخاطر السيول أيضا، وإن كانت بدرجة أقل من جنوب الصعيد، نظرا لاختلاف أحجام وأطوال الأودية الرئيسية ومساحات أحواضها، التى تميل الى الصغر نسبيا فى الشمال بدئا بوادى دجلة ووادى حوف ، بينما تزداد حجما كلما اتجهنا جنوبا .

رابعا – التلوث البيئى :

[١] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** - ص ١٤

صاحب زيادة عدد السكان وتنامى معدلات التنمية العمرانية والصناعية والزراعية مردود بيئى سلبى انعكس على زيادة التلوث للماء والهواء والتربة وما يعنيه ذلك من مخاطر على صحة الانسان وبالتالى على فرص التنمية المحلية .

شكل (٨/٢) الأودية الرئيسية بشمال الصعيد (الصف والعياط وشمال بنى سويف)

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي **– مخطط التنمية الريفية لمركز العياط –** ص ١٩

وتؤدى عدة عوامل الى حدوث اختلال كبير فى البيئة المحلية للتجمعات ومن أهم هذه العوامل ما يلى:[١]

- الاسراف فى استخدام المبيدات الكيماوية فى الزراعة .
- مد شبكات مياه الشرب الى عدد من التجمعات وخاصة القري ولم يواكب ذلك امداد هذه القرى بنظام مناسب للصرف الصحى أدى ذلك الى ارتفاع كبير فى منسوب المياه الجوفية كما أدى الى اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحى .
- لم يتوافر بالقرى حتى الآن نظام لجمع القمامة وتنظيف شوارعها وتلقى هذه القمامة أما فى الترع أو فى المصارف الزراعية .
- وجود بعض الصناعات الثقيلة الملوثة وعدم استخدام الفلاتر المناسبة لحجم التلوث الناتج من المصانع بجوار الكتلة العمرانية للتجمعات .
- حرق المخلفات (خاصة المخلفات الزراعية غزيرة الكمية) فى فترة زمنية محدودة (والتى كانت تستخدم فى الماضى كوقود ، فتخزن وتحرق فى مدى زمنى طويل) .
- تلوث المياه الجوفية والتحت سطحية نتيجة للصرف الصحى والزراعى والصناعى .
- انسداد الترع والقنوات والمصارف نتيجة لنمو الأعشاب و ورد النيل والقاء المخلفات .
- زيادة ملوحة التربة وتأثيرها على جودة الانتاج .
- عدم توفر مصدر مياه نقى للشرب فى بعض القرى يدفع السكان الى استخدام مصادر وطرق غير آمنة .
- سوء توزيع الاستعمالات مما أدى الى تداخل بعض الاستعمالات الملوثة داخل الكتلة العمرانية ، مثل وجود الورش والصناعات الصغيرة .
- نقص الخدمات والمرافق يدفع السكان الى التخلص العشوائى من المخلفات والصرف .
- زيادة السكان عن الطاقة الاستيعابية للخدمات البسيطة الموجودة فى القرى مثل الصرف الصحى مما يؤدى الى امتلاء بيارات الصرف وتلوث المياه الجوفية وتحت السطحية .
- تناقص مساحة الأراضى الزراعية لحساب التوسع فى التنمية العمرانية مما يؤدى الى نقص المسطحات الخضراء التى تعمل تنقية الهواء من التلوث .

٤/٢/٢ انعكاس الخصائص و المحددات الطبيعية على امكانات التنمية

تفرض الخصائص الطبيعية مجموعة من التوجهات على امكانات التنمية و خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصالحة للتعمير و ايضا الامكانات الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في احداث قاعدة اقتصادية تقام عليها التنمية ، و تقسم الخصائص الطبيعية إلى نوعين : **الاول** يعتبر محددات طبيعية لا يمكن التعامل معها ، **و النوع الثاني** يمثل امكانات طبيعية يمكن ان تقام عليها انشطة بشرية، و فيما يلي تصنيف الوحدات التخطيطية في مصر من حيث قابليتها للتنمية .[٢]

[١] المصدر السابق - ص ٢٦

[٢] محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .

أولا:- المناطق الطبيعية الغير متاحة للتنمية

تمتلك مصر طبيعة جغرافية فريدة فهى تجمع المتناقضات الجغرافية في حيز جغرافي محدد فنجد الجبال شديدة الانحدار خاصة جبال البحر الأحمر وجبال جنوب سيناء وكذلك المنخفضات حيث يوجد في مصرأكبر منخفض من نوعه في العالم"القطارة" وهو ثالث أعمق منخفض وأخفض نقطة على اليابس في العالم أجمع(-١٣٤م تحت مستوى سطح البحر) إضافة إلى الصحراوات المترامية وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود العديد من المناطق الطبيعية التي لا يمكن التعامل معها بهدف تفعيل عملية التنمية في العمران الجديد ، كما يوجد مناطق يمكن اعتبارها محددات لعملية التنمية بعد التعامل معها. فيما يلي أهم المناطق الطبيعية غير المتاحة للتنمية :

- **مناطق الكثبان الرملية:** والتي تتمثل في بحر الرمال الأعظم وغرد أبو محرق حيث يمتد لمسافة ٣٤٠كم من الواحات البحرية حتى الخارجة ، ونظراً لطبيعة الكثبان الرملية التي هى عبارة عن تجمعات رملية ذات أحجام ضخمة تتخذ أشكالاً معينة والتي تتكون نتيجة سفي الرمال ، هذا وتتحرك تلك الكثبان باتجاه الرياح السائدة وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام عمليات التنمية حيث أنها تحدث تخريباً كبيراً في المنشآت والطرق والزراعات الأمر الذي يمثل تحدياً أمام إحداث عمليات الاستيطان البشري و التنمية المحلية في المناطق الصحراوية .
- **مناطق التكهفات والطفلة:** وتوجد التكهفات في بعض مناطق الحجر الجيري إلى الشرق من ثنية قنا وفي الصحراء الغربية ، أما الطفلة فتوجد في مساحات كبيرة في الصحراء الغربية غرب النيل فيما بين النيل والواحات .
- **مناطق السبخات:** وتتركز في الوادي الجديد وسيناء ولابد من تجنب الإنشاء في مناطق السبخات .

ثانيا :- المناطق الصالحة للتعمير

تتمثل في المناطق التي تتوافر بها إمكانيات تساعد على قيام قاعدة اقتصادية متعددة الأنشطة اعتمادا على صلاحية التربة و توافر موارد التنمية و الإمكانات الاقتصادية المؤكدة التي تساعد في إحداث تنمية علي كافة المستويات القومية و الإقليمية و المحلية ، وبالإضافة أيضا إلي مصادر مياه و ترجع صلاحية هذه المناطق للتعمير إلى كونها تقع ضمن مناطق ذات تربة صالحة للبناء و بعيدة عن الأخطار الطبيعية و غير مخصصة لأي استخدامات أخرى .

و كنتيجة لتحليل خصائص المناطق الطبيعية والاقتصادية تم تحديد هذه المناطق و هى :

- إقليم السهل الفيضي في الدلتا والوادي و تبلغ مساحته ٣٥ ألف كم٢ و هو يضم العمران القائم و تمتلك بعض التجمعات العمرانية القائمة به بعض امكانات التنمية المستقبلية .

- شرق و غرب محور العمران القائم بالوادي و الدلتا و تمتلك معظم هذه المناطق أراضي قابلة الاستصلاح و بعض الموارد التعدينية التي تدخل في عمليات التشييد و البناء.

- جزء من أقاليم السيول في الصحراء الشرقية و سيناء و التي يمكن استخدام مياهها مباشرة في عمليات الزراعة و انشطة تنموية ترتبط بالزراعة .

- بعض المناطق في أقاليم الصحراء الشرقية و الغربية التي تتوافر بها الآبار ذات معدلات السحب الآمن وهي :-

- شمال الدلتا .
- غرب الساحل الشمالي .
- واحة سيوة .
- شمال غرب خليج السويس .
- الساحل الشرقي لخليج السويس .
- الساحل الغربي لخليج العقبة .
- معظم النطاق الساحلي للبحر الأحمر .
- شمال و شمال غرب شبه جزيرة سيناء إلى الشرق من قناة السويس .
- الواحات الخارجة و الدخلة و الفرافرة و منطقة العوينات و الواحات البحرية بالصحراء الغربية .

٥/٢/٢ إنعكاس المحددات الطبيعية و البيئية علي مشروعات التنمية المحلية الريفية

يمكن توضيح تأثير المحددات الطبيعية والبيئية علي مشروعات التنمية المحلية الريفية من خلال المحاور التالية :-

أولا:- الإنعكاس على مجالات مشروعات التنمية الريفية

يتضح تأثير المحددات الطبيعية والبيئية علي مجالات المشروعات من خلال أولويات تلك المحددات المميزة لكل منطقة والتي تعبر عن الخصوصية البيئية و خطورة المخاطر البيئية مثل السيول و المياه الجوفية التي تمثل أولوية أولي في بعض المناطق مثل بعض قري الصعيد وبالتالي تتوجه مشروعات التنمية إلي مواجهة تلك المخاطر من خلال مشروعات مثل مشروعات خفض المنسوب و مخرات السيول أو وجود مشكلات بيئية ذات أولوية مثل تلوث المجاري المائية مما يتطلب مشروعات بيئية مثل تكسية الترع و المصارف وتطهير المجاري المائية .

ثانيا :- الإنعكاس على مواقع مشروعات التنمية

تتحدد مناطق توطين المشروعات وخاصة في المناطق الجديدة بناء علي المحددات البيئية مثل مناطق الإمتداد العمراني ومناطق إستصلاح الأراضي تبعا لمصادر المياه ونوعية التربة وتأثير المخاطر الطبيعية علي توزيع المشروعات حيث من الأهمية مراعاة عدم تعرض المشروعات التنموية للمخاطر البيئية مكانيا .

٣/٢ الموارد المحلية

مقدمة

تهتم هذه الجزئية بدراسة الموارد المحلية سواء موارد طبيعية أو اقتصادية أو بشرية أو عمرانية حيث تعتبر الموارد في حالة ندرتها من المعوقات الأساسية للإنتاج و التنمية وذلك فى إطار خصوصية الموارد فى الحيز المكانى ، وما يتميز به من مقومات وموارد ، وقد تستغل هذه الموارد فى صورة من صور التنمية القطاعية (الزراعية – الصناعية ـــ السياحية - العمرانية – البشرية ...) .

ونتعرض لفهم هذه الجزئية من خلال عرض أنواع التنمية القطاعية المعتمدة على الموارد الخاصة بالمكان فى الريف المصرى .

١/٣/٢ الاراضي المتاحة للاستصلاح:

إن توافر الأراضي الصالحة للزراعة يعتبر ركيزة أساسية مكملة للتنمية الزراعية ومن ثم التنمية بمستوياتها (القومي – الإقليمي – المحلي).. وقد تم إعداد دراسات الأراضي على حواف الوادي وحول مجرى وادي النيل وفي المناطق الصحراوية المختلفة بغية الوصول إلى تصنيف علمي لتلك الأراضي من حيث درجة الصلاحية لعملية الاستزراع وتحديد المصادر الأساسية المتاحة من المياه سواء كانت سطحية أو جوفية أو الاعتماد على مياه الأمطار.

هذا وتتنوع الأراضي الصالحة للاستزراع في الحيز المصري وتتباين من منطقة لأخرى سواء من حيث درجة الصلاحية أو مصادر المياه وارتباطها بالمناخ السائد. حيث بلغ إجمالي المساحات المستصلحة منذ عام ١٩٥٢م حتى عام ١٩٩٦م حوالي ٢,٥٤٦ مليون فدان. بمتوسط سنوي قدره ٥٩ ألف فدان ومقابل ذلك فإن مساحة الأراضي الزراعية القديمة تناقصت بمعدل تراوح بين(٦٠-٣٠) ألف فدان سنوياً. [١]

ويعتبر إقليم الإسكندرية أكثر الأقاليم مساهمة في زيادة الرقعة الزراعية إذ بلغت نسبة الأراضي المستصلحة به ٤٢% من إجمالي المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية ويليه إقليم السويس بنسبة ٢١% ثم إقليم الدلتا بنسبة ١٤% وقد أظهرت بيانات وزارة الزراعة عام ١٩٩٧م أن إجمالي المساحة الممكن استصلاحها "كموارد أرضية" في مصر تصل إلى ٣,٤ مليون فدان موزعة على النحو التالي: [٢]

- شمال سيناء ٤٠٠,٠٠٠ فدان.
- جنوب الصحراء الشرقية ٤٢٨,٠٠٠ فدان.
- الساحل الشمالي الغربي ٤٢٦,٠٠٠ فدان.
- جنوب الصحراء الغربية ٨٥٠,٠٠٠ فدان.

٢/٣/٢ توزيع الموارد التعدينية (التنمية الصناعية و الحرفية)

تتوافر في مصر العديد من الخامات التعدينية التي تغطي جانباً كبيراً من احتياجاتها من إنتاجها المحلي و تكون محفز لعمليات الاستيطان للمجتمعات الحضرية والريفية ، حيث تقام على الموارد التعدينية أنشطة صناعية جاذبة للسكان و من ثم قيام مجتمعات بشرية . وتتنوع الخامات التعدينية في الحيز الجغرافي المصري وإن كانت الغالبية العظمى منها تتركز في جبال البحر الأحمر والصحراء الشرقية .

ومن الاستراتيجيات البديلة للتنمية المحلية الريفية البحث عن آفاق تصنيع وتدعيم الأنشطة غير الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر ، و يرى بعض الخبراء أن الاستراتيجية الحالية للتنمية الصناعية والحرفية المحلية وخاصة في القري المصرية (القائمة على أن يكون أساس التصنيع الريفى

[١] محمد طاهر الصادق و آخرون – **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** – ص ٢٥ .

[٢] المصدرالسابق – ص ٣٠

هو استغلال الخامات والمواد المتاحة بالقرية) هى استراتيجية ضعيفة فى أساسها لعدم توافر هذه الخامات والمواد على نطاق واسع ولتناثرها بحكم صغر وضآلة الوحدات الإنتاجية الريفية .

وتحتاج القرية المصرية إلى استراتيجية جديدة تفتح آفاقا جديدة للتخصص وتقسيم العمل لسكان الريف . ولابد أن تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تهيئة السبل ليس فقط أمام المتعطلين فى الريف للتخصص فى أنشطة عالية الكفاءة الاقتصادية بل أيضا تكون قادرة على تهيئة السبل أمام أولئك الذين سيفقدون باستمرار أعمالهم فى القطاع الزراعى مع تحديث الزراعة المصرية وميكنتها كجزء من التنمية الريفية الشاملة .

ويقترح د. مختار خطاب فى بحثه استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية فى الريف المصرى أن تقوم هذه الاستراتيجية على خلق أنشطة جديدة وعلى نطاق واسع فى القرية المصرية مبنية على أساس التخصص فى عمليات التشغيل بصرف النظر عن كون المادة الخام متوافرة من إنتاج القرية أو غير متوافرة [1]، وتؤدى هذه الاستراتيجية إلى إعادة تقسيم العمل بين القرية المصرية والمراكز الحضرية بما يعيد التوازن المفقود بينهما ويجعل القرية المصرية قوة اقتصادية إنتاجية . غير أنه لكى تنجح هذه الاستراتيجية يلزم أن تطبق مجموعة من السياسات أهمها : [2]

*** تنمية القوى البشرية فى الريف المصرى**

- **التعليم والتدريب** :- يلزم إحداث ثورة تعليمية فى الريف المصرى يكون هدفها تعليم ١٠٠% من أطفال الريف فى التعليم الأساسى . والإكثار من التعليم الفنى الزراعى والصناعى حسب حاجة كل إقليم .
- **الصحة** الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية الأساسية على مستوى جميع القرى ، والخدمات الصحية الأرقى على مستوى المركز والمحافظة .
- **توفير مشروعات البنية الأساسية** التي تحدد إلى حد كبير إمكانية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع .

* **التسويق داخليا وخارجيا** لابد من استراتيجية قومية للتصدير يتفرع عنها استراتيجية محلية على مستوى المحافظة . وقد تنشأ عقبات ومشاكل أمام تسويق منتجات مصانع القرى ، وهذه يجب حلها على مستوى المحافظة .

٣/٣/٢ التنمية السياحية فى الريف المصرى

من تقييم الأوضاع الراهنة للقرى السياحية القائمة بالتجمعات الريفية تلخص عدة اعتبارات هي : [3]

- أن التنمية السياحية بالريف المصري حديث النشأة لم يزد عمره عن خمس سنوات .
- تتميز حركة التنمية السياحية بالريف بالعفوية إذ لا تعدو عن محاولات فردية .
- تتفاوت الخدمات والأنشطة السياحية المقدمة .
- تسجل القرى المرتبطة بالمجتمعات الحضرية معدلات مرتفعة من الترددات اليومية والأسبوعية .
- استخدام المنظور الريفي (المسطحات الخضراء والرياح المنوفي كمثال) كمقوم للجذب السياحي كما استخدم التراث الريفي المنقول كمقوم للجذب .

وتتمثل المحاور التحليلية للسياحة الريفية في :-

أولا :- أهداف التنمية السياحية بالريف

وتستهدف التنمية السياحية في الريف المصري تحقيق الأهداف التالية : [1]

---

[1] معهد التخطيط القومي – **آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر –** ص ٢١٢

[2] المصدر السابق – ص ٢١٤

[3] فتحي مصيلحي و آخرون – **الريف المصري حاضره ومستقبله** –ص ٢٨٧

- الانتفاع من خصوصية البيئة الريفية والثقافة الريفية في تقديم عرض سياحي .
- تدعيم الحركة السياحية في التجمعات الحضرية والسياحية القائمة مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية .
- تنمية الهياكل الاقتصادية القائمة بالريف المصري ودعمها لاستيعاب البطالة الدائمة والموسمية .
- تعظيم الوفورات والعوائد من البنية التحتية القائمة بالمناطق الواعدة .
- الحفاظ علي التراث الشعبي الريفي في مجالات الزراعة والحرف والعمارة الريفية .

ثانيا :- مقومات السياحة الريفية

يتوفر بالريف المصري مقومات مكانية متنوعة مكانيا و كامنة لتوليد حركة سياحية تساهم في تنمية الإقتصاد المحلي الريفي، يمكن تحديد أهمها فيما يلي : [٢]

- اللاندسكيب الريفي .
- اللاندسكيب النهري للمسطحات المائية العذبة القائمة مثل نهر النيل .
- المباني الريفية التراثية (العمارة الريفية الفطرية) .
- نمط الحياة اليومية بالريف المصري .
- توجيه الصناعات الريفية الصغيرة .
- الاستفادة من عامل الجوار .

ثالثا :- بدائل الأنماط السياحية الريفية [٣]

- القرى السياحية بالريف الزراعي : وتستمد مواردها من اللاندسكيب الزراعي والقرى الفطرية التقليدية .

- القرى الريفية بمناطق الصيادين : وتستمد مواردها من اللاندسكيب الزراعي المتداخل مع الواجهات المائية للبحيرات والسواحل والشواطئ النيلية ، وكذلك مساكن الصيادين .

- القرى البدوية بمناطق الهامش الزراعي – الصحراوي : وتستمد مواردها من اللاندسكيب الصحراوي و الزراعي معا ، والتجمعات العمرانية البدوية ، ويقوم نمط الحياة اليومية بها علي العمليات المرتبطة بالحياة الزراعية والرعوية .

- القرى التراثية : وترتبط بمناطق متميزة بأشكال تراثية بارزة مثل القرى السياحية المرتبطة بقري الصناعات الحرفية الدقيقة .

رابعا :- المناطق ذات الأولوية للتنمية السياحية [٤]

- الظهير الريفي للمناطق السياحية القائمة كالقاهرة والإسكندرية .
- الظهير الريفي للمدن الإقليمية لتدعيم العرض السياحي القائم .
- المواقع ذات الموارد الطبيعية المتنوعة مثل منطقة رشيد ودمياط ومنطقة رأس الدلتا .

---

[١] المصدر السابق – ص ٢٨٩

[٢] المصدر السابق – ص ٢٩٠

[٣] المصدر السابق - ص ٢٩١

[٤] المصدر السابق - ص ٢٩٢

- مواقع الانقطاع الجغرافي بين الوادي والهامش الصحراوي في مواضع المزارات السياحية القائمة مثل البهنسا وجبل الطير .
- المواقع ذات الطبيعة الخاصة مثل وادي الطميلات ومحافظة الفيوم .
- المواقع ذات الموارد التراثية التي تتميز بنمط الانتشار النقطي داخل المناطق الريفية .

٤/٣/٢ مناطق النمو العمراني [١]

تعرضت الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر لخسائر فادحة نتيجة للسياسات التى تجاهلت قوى السوق وضغوط التحول إلى المجتمعات الحضرية وممارسات التخطيط العمرانى السليمة ، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف مساحة الأراضى الزراعية فى مصر سيضيع فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٢٥ و ستقام عليها مبان غير مرخصة فى ظل غياب التخطيط أو عدم القدرة على تطبيق القوانين الحالية التى تحكم وتنظم التوسع السكانى بالمعمور القائم ، بالإضافة إلي تنمية المناطق الجديدة في الظهير الصحراوي للتجمعات كمورد تنموي هام يجب إستغلاله يوفر مناطق جديدة للنمو العمراني دون احداث مشكلات رئيسية يعاني منها الريف المصري مثل ارتفاع معدلات الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

٥/٣/٢ تأثير الموارد المحلية علي مشروعات التنمية المحلية الريفية

إن مدي توافر الموارد المحلية (مناطق إستصلاح – موارد تعدينية وحرفية – مناطق نمو عمراني – مناطق سياحية) له مردود تنموي كبير علي المشروعات الريفية حيث أن توافر تلك الموارد يحقق الأهداف المرجوة من التنمية الريفية وتساعد علي تنوع مجالات مشروعات التنمية الريفية وبالتالي تنمية الإقتصاد المحلي الريفي وتؤثر الموارد المحلية علي المشروعات من خلال :-

أولا :- مجالات مشروعات التنمية الريفية

إن نمط الموارد المحلية ومدي إستغلالها يحدد بشكل كبير مجال مشروعات التنمية الريفية وخاصة المجالات الإقتصادية مثل توافر موارد إستصلاح الأراضي يؤثر علي توجيه مشروعات التنمية المحلية الريفية مثل الخدمات و البنية الأساسية بما يدعم التنمية في مجال إستصلاح الأراضي ، وكذلك أيضا مدي توافر المقومات السياحية الريفية ، والتي تعبر عن الخصوصية ونمط نادر من المجتمعات الريفية حيث تؤثر علي توجيه مشروعات الخدمات بما يدعم التنمية السياحية .

ثانيا :- مواقع مشروعات التنمية

يرتبط توطين مشروعات التنمية مكانيا بالتوزيع الجغرافي للموارد التي يصعب نقلها مثل مقومات الإستصلاح ومناطق النمو العمراني وبالتالي يتحدد بناء علي ذلك التوزيع المكاني للمشروعات و المرتبطة بالموارد المحلية .

٤/٢ ارتباط البعد المكاني بالخصائص الإجتماعية ومناطق التوطن السكاني

تأتى دراسة السمات و الخصائص الإجتماعية و السكانية للحيز المصري ضمن اهتمامات مجال التنمية . حيث تعطى المؤشرات الحالية للإمكانيات ومشكلات السكان و أيضا الاسقاطات المستقبلية للسكان التي تبنى عليها فكر التنمية المستقبلي علي كافة المستويات التخطيطية (القومية و الإقليمية و المحلية) ، ومن خلال الدراسة البحثية التي تمت بكلية التخطيط العمراني والإقليمي بعنوان **" الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية "** [٢] وذلك عن طريق تتبع و تحليل التغيرات التي طرأت على الخصائص السكانية للأقاليم المصرية (محافظات) خلال فترات التعداد الثلاثة في تطور معدلات النمو السكاني والتركيب السكاني وبناءهم العمرى والخصائص الاقتصادية للسكان ، بهدف التعرف على التوزيع الجغرافي السكاني كما طرحت الدراسة السمات والخصائص السكانية للأقاليم المصرية مشكلات توزيع السكان وخاصة فيما يتعلق بارتفاع الكثافة السكانية في

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٤**- ص ١٤
[٢] محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** .
٢ مايك كرانغ – ترجمة سعيد منتاق – **الجغرافيا الثقافية** – ص ٢١٢

التجمعات العمرانية ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلي الحضر و التي أدت إلي عدم الاتزان في النسق العمراني للتجمعات و ازدياد الفوارق بين المناطق المأهولة والتي سوف تؤثر علي توجيه مشروعات التنمية المحلية وذلك بهدف معالجة الاختلال الحادث بين مفردات العمران علي المستوي المحلي وقد تم استخلاص اهم المؤشرات التالية التي ترتبط بتوزيع السكان علي الحيز المكاني وهي كما يلي :

- بصفة عامة تتركز الكثافات المرتفعة في محافظات الدلتا حيث الأجزاء الأحسن تربة و الأكثر حظا في مياه الري و خدمة الصرف و الأعلى جدارة إنتاجية و تقل الكثافة تدريجيا كلما اتجاهنا إلى الأطراف كما أن الدلتا بصفة عامة أعلى كثافة من محافظات الصعيد و التي لا يوجد تباين شديد في الكثافات بينهم و ذلك لوجود مناطق هامشية تسمح بالامتداد للسكان و ترتفع الكثافات في الضفة الغربية للنيل حتى قنا عن الضفة الشرقية حيث ينحصر العمران في وادي النيل في نطاق من ٤٠٠-٦٠٠ كم٢ و ذلك بسبب التناسب الطردي بين كثافة السكان و القدرة الإنتاجية للأراضي .
- يوجد تفاوت في الكثافات السكانية داخل المحافظات المختلفة " ريف ، حضر " تبعا للظروف الطبيعية و البشرية المختلفة و كلها ترتبط بجدارة الأراضي الزراعية أو توزيع الصناعات المختلفة و المصالح الإدارية على المدن .
- إلى جانب هذا نلاحظ قاعدة عامة في جميع المحافظات و هي ارتفاع الكثافة السكانية للسكان في الحضر عن الريف و هذا أمر طبيعي بسبب ارتفاع نسبة الهجرة من الريف للحضر حيث يصل متوسط كثافة الحضر "١٠,٠٠٠ شخص / كم٢ " بينما في الريف يصل إلى "٦٠٠ شخص / كم٢" .

بالاضافة إلي الخصائص الاجتماعية السابقة ذات البعد العمراني فانه هناك تأثير للقيم الاجتماعية والثقافة الخاصة بأفراد المجتمع المستفيد من مشروعات التنمية المحلية الريفية ، حيث من خلال تتبع المفاهيم المختلفة **للثقافة المجتمعية** هناك مفهوم وهو " كل مركب يشتمل علي المعرفة والمعتقدات والفنون والاخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الامكانيات او العادات التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في مجتمع " و الذي يعبر عن القيم المعنوية ذات البعد الإجتماعي والتي تأثير بشكل كبير علي مشروعات التنمية المحلية الريفية وخاصة في اختيار النوعية الملائمة لثقافة المجتمع المحلي المراد تنميته ، وهذا يوصلنا إلي مفهوم أخر وهو **رأس المالي الإجتماعي و الثقافي** حيث انه مصطلح ابتكره بيير بوردية **Pierre Bourdieu** وقد استعمله ليقترح انه مثلما قد يكدس الافراد راس المال الاقتصادي فانهم يملكون كذلك راس المالي الثقافي انه مخزنهم من المعرفة والمهارات المكتسبة التي هي في احوال كثيرة ضمنية ويقترح بورديو انها تستغل علي نحو متزايد لكسب الغني الاقتصادي ثمة اذن سعر متغير باستمرار لاستبدال الاشكال المختلفة لرأس امال الثقافي برأس مال اقتصادي والعكس صحيح [٢]

بجانب ماسبق لابد ان تأخذ في الاعتبار مقاييس التنمية البشرية بكافة دلائلها المختلفة (دليل التعليم – دليل الصحة – دليل الناتج المحلي – دليل التنمية البشرية) كاحد المحددات المكانية ذات البعد الاجتماعي والبشري المؤثرة علي اختياروتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .

٥/٢ المحددات الإقتصادية للتنمية العمرانية

لقد ظهرت النظريات الإقتصادية ذات البعد المكاني و التي من أهمها نظرية الأساس الإقتصادي و الأماكن المركزية نتيجة البحث و التقصي عن الأسباب التي تقف وراء تطور وتوسع التجمعات و خلق بنيتها ومركزيتها لتصل الي جملة من التفسيرات الإقتصادية المعبرة عن طبيعة و مستوي الأنشطة الإقتصادية التي تقف وراء نمو وزيادة حجم سكان التجمعات الذي يدفع بدوره الي التوسع المساحي لها ، فان هذه التفسيرات صارت تشكل (طريقة استقرائية) للوضع التطوري للتجمعات يتم علي اساسه التوصل الي مجمل التوسع المطلوب في حجم التجمع اعتمادا علي نمط العلاقات وعدد العمالة في الانشطة الأساسية وغير الأساسية في اقتصاديات تلك التجمعات أو النظر لحجم التجمع

السكاني (ككل) بدلالة العلاقات الوظيفية او العمالة (الجزء) وهذه نظرة تبدأ من الأدنى إلي الأعلي ، إلا أن القبول بمبادئ تلك النظريات لم يعد كاف لمعرفة النمو المستقبلي للتجمعات إذ كما هو معلوم أن التخطيط الشامل للتجمعات يتضمن البعد الإجتماعي إضافة الي البعد الإقتصادي **Socio Economic planning** ومن ثم البعد العمراني لذا فان الأمر يتطلب التعامل مع :- [1]

- مشاكل التنمية الإقتصادية التي يجب ان لاتبتعد عن المؤشرات الإجتماعية ومتطلبات التخطيط العمراني .
- مشاكل وظروف المكان البيئية .

فمن خلال هذين الجانبين يمكن الوصول الى تحديد وافي لاهداف الخطة التي تخلص حتما الى :-

- اختيار المساحات الأكثر ملائمة للتنمية المحلية .
- اختيار أفضل الأنماط الوظيفية للتوسع العمراني التي تفي باحتياجات السكان في مختلف استعمالات الأراضي .

وبتعبير آخر سوف ينظر علي تحقيق أهداف خطة التنمية المحلية من خلال – امكانات الأرض – ومحددات التوسع عليها – أي من خلال تشخيص المحددات التي يجب تجاوزها لتهيئة المساحات اللازمة للتنمية المحلية وتقدير التكلفة اللازمة لتجاوزها كمحددات لخلق وتقويم ملائم للارضي اللازمة لنمو الكتلة العمرانية ، و ينقل هذا المنظور التقصي عن تطور التجمعات الي حالة أشبه ماتكون (بالطريقة الاستنباطية) الي تخلص الي الجزء بدلالة الكل . فبموجب النظرة الشمولية للتنمية المحلية فان نمو التجمعات وتوسعها اصبح ينظر اليه علي انه ليس احجام سكانية (بدلالة القوي العاملة) فحسب بل الي وجوب خلق المتطلبات الوظيفية (التي تؤديها مختلف استعمالات الأرض لتلبية الاحتياجات السكانية) التي تؤدي الي استيعاب الحيز المكاني المعين لنمو التجمعات نتيجة الضغط السكاني وحركة المواصلات والاستيعاب العالي للمرافق وربما زيادة المستوي النوعي للخدمات وهذا يساعد علي اتخاذ القرار التخطيطي عما اذا كان التجمع سينمو سكانيا – أم تتوسع عمرانيا .

وفي كل الاحوال فان هذا الامر ينطوي علي تكاليف وجهود متأتية من خلال الاستمرار في زيادة الطاقة الاستيعابية للبنية الاساسية و المساحات اللازمة للتوسع العمراني وما تتطلبه المرحلة الجديدة التي تبرز ربما بشكل محددات يجب اجتيازها وكانها عتبات تنموية **Development Threshold** ، و تنظر هذه الآلية الي ظاهرة توسع ونمو التجمعات خلال مراحل معينة يمكن اجتيازها علي شكل محددات يجب تجاوزها لتهيئة المساحات اللازمة للتنمية المحلية – اصبحت تعالج اليوم وفق مفاهيم ترقي الي مستوي نظريات من بينها **(نظرية المحددات أو العتبات Threshold Theory) .**

وقد ولدت نظرية العتبات علي يد البروفسور البولندي **(مالسن)** في بداية الستينيات وترتكز علي مفهوم يقابله في علم الاقتصاد وضمن مفهوم اقتصاد السوق وجود حد ادني من الطلب لكي يستمر مصدر الانتاج في العمل ، مثل هذا المفهوم جعل مالسن في مجال التخطيط العمراني يعبر عن وجود محددات او عتبات تواجه المستوطنات البشرية عند نموها مكانيا .

وقد جري تطوير هذه النظرية في الدول الرأسمالية من خلال ملاحظة ان التجمعات تواجه حدودا او قيودا طبيعية تحد من تطورها بسبب طبوغرافية تلك التجمعات أو طريقة استخدام اراضيها وادخال التكنولوجيا في تركيب بنيتها التحتية هذه الحدود اطلق عليها (محددات التطور) التي يصعب علاجها ولكن بالامكان التغلب عليها بانفاق تكاليف اضافية من اجل التطوير ، تلك التكاليف سميت بتكاليف المحددات التي تترك أثرا واضحا علي استمرارية استراتيجية التطوير المحلي (الحضري و الريفي) .

[1] محمد جاسم محمد علي – **التخطيط الإقليمي " المبادئ والأسس – نظريات وأساليب "** - ص ١١٠

آلية عمل نظرية العتبات Threshold Theory [1]

تنطلق آلية نظرية المحددات من ان تأثير العتبات علي التوسع العمراني لايأخذ في معظم الأحوال شكلا انسيابيا بل قد يواجه حالة تستدعي توسعا عمرانيا اضافيا لايمكن تجاوزه الا من خلال الاضافات المستمرة التي تعني في كل مرة (تكاليف جديدة) يمكن تصورها في الشكل رقم (٩/٢) .

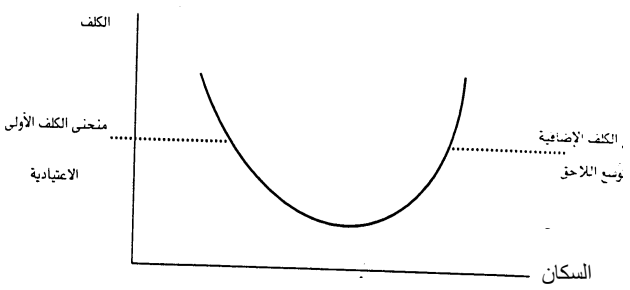

شكل رقم (٩/٢) علاقة التكاليف الأولية و الإضافية التي تواجه نمو التجمعات *

* المصدر :- محمد جاسم محمد علي – التخطيط الإقليمي " المبادئ والأسس – نظريات وأساليب " – ص ١٢٥

حيث يمكن تمييز نوعين من التكاليف :- [2]

أولا :- التكاليف الاعتيادية Normal Cost :-

وهي التكاليف التي لاترتبط بموقع معين بل انها مطلوبة في جميع المواقع ولذا تبدأ هذه التكاليف بشكل عالي لانها تتضمن كل انواع التكاليف التي تتطلبها التجمعات بغض النظر عن عدد السكان ثم تقل كلما زاد عدد السكان ولذا يبدو المنحني تنازليا الي ان يصل الي نقطة تمثل الوجه الأمثل Optimal Size للعلاقة بين حجم السكان و التكاليف الاعتيادية التي اذا تم تجاوزها يعني الإحتياج إلي النوع الثاني من التكاليف .

ثانيا :- التكاليف الإضافية Additional Cost :- وهي التكاليف التي ترتبط مع ظروف وخواص الموقع ولذا يمكن القول ان هذه التكاليف تبرز عندما يزداد حجم السكان وتكون هناك حاجة التوسع العمراني الذي يقابله مزيد من استعمالات الارض مما يتطلب ضخ تكاليف إضافية (تشكل الجزء المتغير للتكاليف التطويرية التي تعتمد علي ظروف وخواص الموقع) **كما ذكر وهي :-**

- تكاليف البنية التحتية **Infra Structure Costs .**
- تكاليف البنية الفوقية **Super Structure Costs .**

لذلك اذا كانت التكاليف الاعتيادية تشكل الجزء الثابت من التكاليف الكلية والتي تمثل التكاليف الواجب انفاقها لغرض النمو وتطور المدن في الظروف الاعتيادية والتي تأخذ علاقتها بالسكان الجزء الأول من المنحني في الشكل رقم (١٠/٢) .

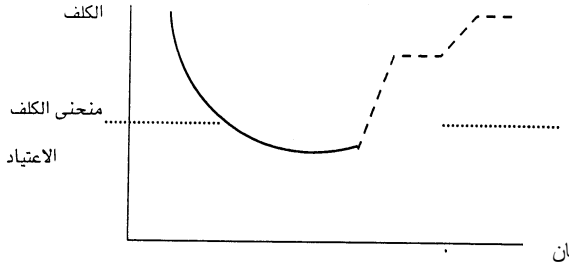

شكل رقم (١٠/٢) علاقة التكاليف الاولي بالسكان التي تواجه نمو التجمعات *

* المصدر :- محمد جاسم محمد علي – **التخطيط الإقليمي " المبادئ والأسس – نظريات وأساليب "** - ص ١٢٥

فان تكاليف اضافية تبرز لتشكل الجزء المتغير لتكاليف التطوير الكلية وهو الجزء الذي تتعامل مع نظرية العتبات للتنمية المحلية ، والذي يأخذ الشطر الثاني من منحني العلاقة بين السكان و التكاليف شكل رقم(١٠/٢) ولكن بشكل يعتمد علي خواص الموقع الذي يحدد نوع القفزة أو العتبة المواجهة للتوسع العمراني **وهما إما :-** [3]

---

[1] محمد جاسم محمد علي – **التخطيط الإقليمي " المبادئ والأسس – نظريات وأساليب "** - ص ١٢٤

[2] المصدر السابق - ص ١٢٦

[3] المصدر السابق – ص ١٢٧

- **عتبة طبيعية Physiographical Threshold** :- ناتجة عن الخواص الطبيعية للموقع .
- **عتبة فنية Technological Threshold** :- التي تسببها الحاجة الي شبكات النقل و الخدمات العامة .
- **عتبة بنيوية (هيكلية) Structural Threshold :-** ناتجة عن الهيكل الوظيفي وشكل التجمع وهي علي شكلين :-

أ- العتبات الوظيفية الناتجة عن الوظائف الحالية للتجمع .

ب- العتبات الاجتماعية الناتجة عن شكل وتوسيع الخدمات الاجتماعية .

و بناء على ما سبق أن نظريات العتبات تعتبر احدى مداخل توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية و ذلك من خلال توفر الحد الأدنى من المحددات المؤثرة على مجالات التنمية المحلية الريفية باختلاف أنواعها و مستوياتها .

٦/٢ الخصائص العمرانية

وتشمل اتجاهات توطن الأنشطة والنمو العمرانى ، واستعمالات الأراضى الاقليمية، الطاقة الاستيعابية وفرص التكثيف داخل الكتلة العمرانية بالاضافة الى أوضاع البنية الأساسية و الخدمات .

١/٦/٢ توطن الأنشطة والنمو العمرانى

مرت التجمعات بمراحل تطور عمرانى متغيرة فى معدلاتها ومتباينة فى اتجاهاتها بتأثير الجهود التى كانت تهدف الى تحسين عوامل الاستقرار من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للحد من الهجرة الريفية الى المدن المتضخمة ، الا أن التفاعل مع عوامل النمو السكانى أدى الى ظهور قضية تآكل الأراضى الزراعية الناتجة عن الزحف العمرانى للقرى . هذا الامتداد العمرانى ينتج عن تفاعل مجموعتين من القوى أو المتغيرات [١] :

المجموعة الأولى – مجموعة القوى التى تحفز عمليات الزحف العمراني والمتمثلة فيما يلى :

- زيادة الطلب على الاسكان الناتج عن معدلات النمو الطبيعية لسكان القرى ، وآليات توفير المساكن بالقرى الأسهل نسبيا عن مثيلاتها بالمدن حيث ترتفع نسبة تلك الأراضى ذات المسطحات الصغيرة التى يسهل استقطاع نسبة منها للبناء فى غياب الرقابة وضعف الاجهزة والاتجاه الى استثمار المدخرات فى المبانى لتوفير الاسكان للمستقبل .
- وقد تجسد تأثير العوامل الاقليمية على التنمية المحلية فى ضوء تزايد جماعات الضغط وذوى النفوذ فى مقابل امكانيات السيطرة والتحكم القانونية مما أدى الى ظهور استعمالات وبمسطحات كبيرة لم تستوعبها المدينة (مخازن – مصانع ...) .
- انتهاكات الأجهزة الحكومية للقوانين بتوفير الخدمات خارج حدود العمران وعلى الأراضى الزراعية .

المجموع الثانية – مجموعة القوى المثبطة للنمو العمرانى والمتمثلة فيما يلى :

- قوى إستيعاب السكان و الأنشطة المتوفرة ومواقعها داخل العمران القائم للقرى.

[١] سامي أمين عامر – **تصنيف القرى للقيام بدور مركزى ضمن النسق العمرانى كأحد الركائز التخطيطية فى عملية التنمية الريفية** –ص ٢

- قوى الاستيعاب على المستوى الاقليمى للسكان والخدمات .
- القوانين والتشريعات التى تجرم النمو العمرانى على الأراضى الزراعية .

ولعل المحصلة النهائية لتلك القوى قد تمثلت فى اصطدام القوانين والضوابط بالاحتياجات الحقيقية لسكان القرى ، مما أدى الى زحف العمران على الأراضى الزراعية لصالح البناء بغرض السكن والعمل .ولا يمكن اغفال تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تغيير أنماط النمو العمرانى حيث ادت تلك العوامل الى حدوث خلل فى الاقتصاديات التقليدية للمكان ، هذا الخلل ظهر فى قيمة الأرض واستغلالها فى الزراعة كمصدر رزق واستثمار ذو عائد ممتد للأجيال القادمة فى مواجهة منافسة الاستخدامات الأخرى ،فقد أدى ظهور الخدمات والأنشطة الحكومية

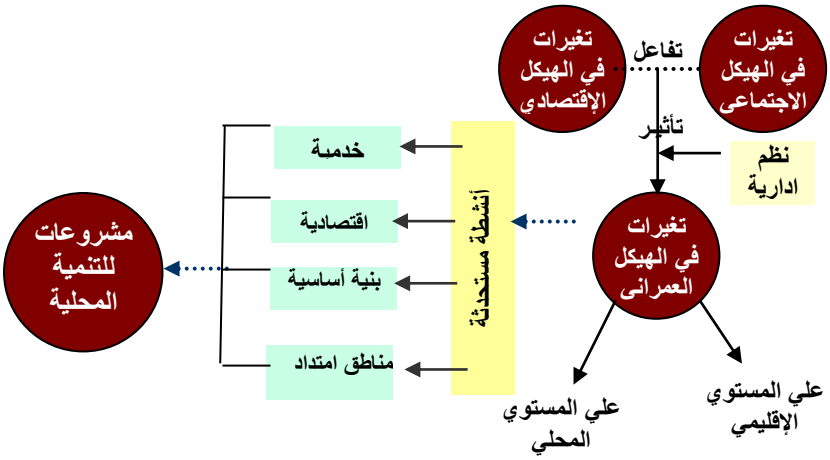

شكل رقم(١١/٢) الارتباط بين التغيرات للمجتمعات العمرانية و مشروعات التنمية المحلية

المصدر:- إعداد الباحث

منها أو الخاصة وتزايد العائد من تلك الأنشطة الى ظهور قوى ضغط فى صالح قيمة الأراضى التى يمكن بنائها فى مقابل قيمة الأرض والعائد للأراضى المزروعة مما ادى الى تحول فى اقتصاديات الأراضى بالقرية وتحكم سوق العرض والطلب فى صالح النمو العمرانى وقد أنعكس ذلك فى توطن أنشطة مستحدثة على القرية وفى نمط استغلال العمران بتكثيف الاستغلال وزيادة الارتفاعات واختلاف الاستخدامات وفى غياب الأجهزة الرقابية وامكانيات التحكم فى النمو العمرانى أصبحت حركة العمران بالقرى المصرية تلقائية يغيب عنها الاهتمام بالنواحى البيئية .[١]

٢/٦/٢ استعمالات الأراضى الاقليمية

تعكس استعمالات الأراضى الاقليمية بصفة عامة النشاط السائد فى الاقليم ، كما تعكس مدى توافر الأراضى التى تغطى متطلبات النمو السكانى والأنشطة العمرانية و توضح الخصائص العمرانية العامة للوحدات التخطيطية للنطاق المكاني المراد تنميته ، وهى بذلك – أى استعمالات الأراضى الاقليمية – تمثل بعد مكانيا هاما يؤثر فى برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية .

وعلى مستوى محافظات الدلتا والوادى تأتى السمات العامة لهيكل تركيب استعمالات الأراضى الاقليمية على النحو التالى : - [٢]

- الغالبية العظمى من الأراضى تمثل أراضى منزرعة وتتراوح نسبتها على مستوى الوحدات الاقليمية والمحلية بين (٨٧- ٩٢%) من جملة مسطح الزمام الزراعى .
- تتراوح مسطحات السكن والمتناثرات بين (٥% - ٨%) من اجمالى مسطح الزمام الزراعى وتصل هذه النسبة الى حوالى ١٠% فى الوحدات المحلية الواقعة فى نطاق النفوذ الثانوى للتجمعات الحضرية ، وتصل هذه النسبة الى حوالى ١٥% بالوحدات المحلية المتاخمة للكتلة الرئيسية فى الأقاليم الحضرية .

[١] سامي أمين عامر – **تصنيف القرى للقيام بدور مركزى ضمن النسق العمرانى كأحد الركائز التخطيطية فى عملية التنمية الريفية** - ص ٣
[٢] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز أوسيم** - ص ١٠٢

- تنتشر الأراضى البور بنسب صغيرة فى بعض الزمامات الزراعية للقرى والوحدات المحلية وهى اما مناطق صحراوية داخل الزمام أو أراضى سيئة الصرف الزراعى ، وهذه الأراضى البور تعطى مؤشرا عن مدى توافر فرص متاحة لاستغلالها فى تنمية الأنشطة الاقتصادية والعمرانية ضمن مشروعات التنمية المحلية .
- قد تشهد استعمالات الأراضى الاقليمية فى بعض الوحدات المحلية توطن بعض الاستعمالات الصناعية و التجارية والترفيهية على المستوى الاقليمى تؤثر بصورة مباشرة فى تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية ، وتظهر هذه الاستعمالات بصفة عامة فى مناطق التنمية العمرانية الجديدة المتاخمة للمعمور فى الوادى والدلتا .

ويوضح الشكل رقم (١٢/٢) نموذج إستعمالات الأراضى الإقليمية لمركز أوسيم – محافظة الجيزة

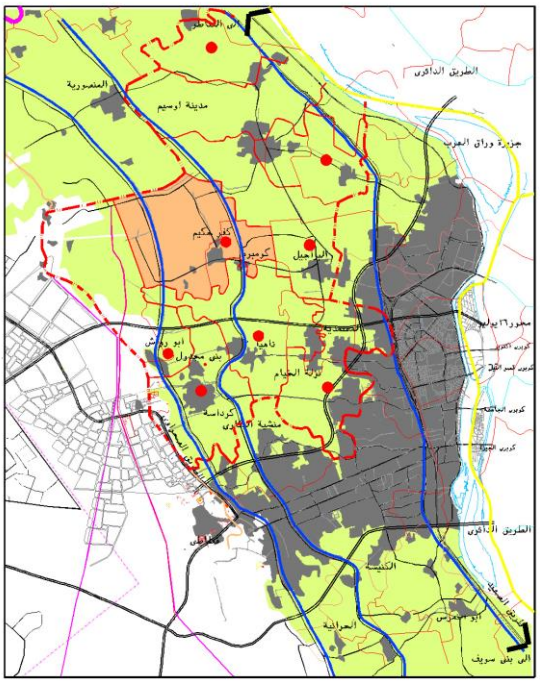

شكل رقم (١٢/٢) إستعمالات الأراضي الإقليمية لمركز اوسيم *

المصدر :- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – مخطط التنمية الريفية لمركز أوسيم

٣/٦/٢ توزيع السكان فى ضوء الطاقة الاستيعابية وفرص التكثيف :

تعد قضية الطاقة الاستيعابية من أهم قضايا التنمية العمرانية ، وتأتى هذه الأهمية لارتباطها بالهدف الاستراتيجى على المستوى القومى وهو الحد من الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية .

وتجدر الاشارة الى أن عملية حساب الطاقة الاستيعابية للقرى هى عملية متشابكة المدخلات والعوامل المؤثرة فمنها ما هو على المستوى المحلى مثل المحددات الجيوتقنية والاجتماعية والاقتصادية وملكيات الأراضى وخصائص قطع الأراضى والكتلة المبنية ، ويتسع مفهوم تحديد الطاقة الاستيعابية ليشمل جوانب تتعلق بالمستوى الاقليمى وتضم ثلاثة محاور رئيسية يتم دراستها بأسلوب متكامل وهى [١]:

- تقديرات النمو السكانى بناء على معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية لجميع التجمعات الريفية فى اطار اقليم المدينة .
- الاستيعاب الاقتصادى على المستوى الاقليمى طبقا للموارد المتاحة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة – انتاج حيوانى – صناعة وحرف – خدمات – تجارة ..) .
- قدرة الهياكل العمرانية لجميع القرى فى اقليم المدينة على استيعاب مزيد من الأنشطة والسكان وبما لا يتعارض مع التوازن الاقليمى وفى ضوء التغير المتوقع فى التركيب الاجتماعى وبالتالى تطور خصائص استعمالات الأراضى والهيكل العمرانى .

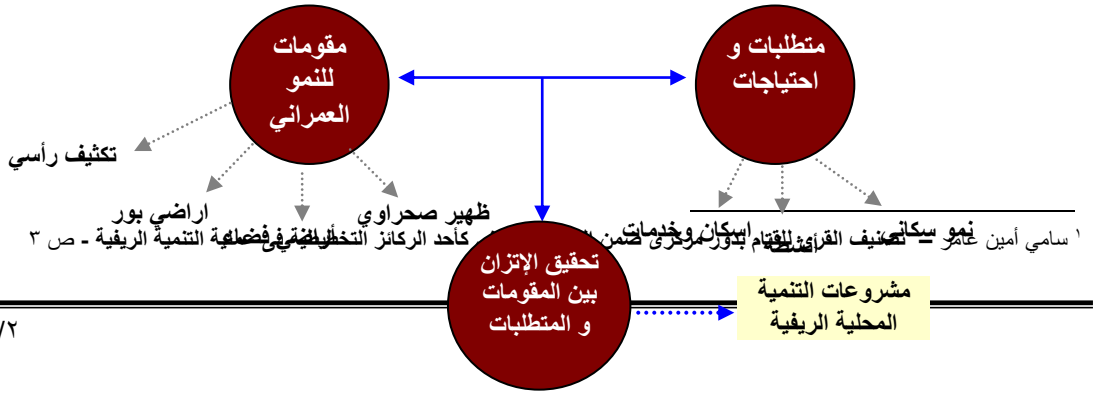

[١] سامي أمين عامر – تحديد القرى للقيام بدور مركزى ضمن ... الريفية - ص ٣

شكل رقم (١٣/٢) الارتباط بين المتطبات والإحتياجات و مقومات النمو العمراني *

* المصدر :- إعداد الباحث .

ومن خلال تحليل المحاور الثلاثة المذكورة يمكن تحديد أقصى حجم سكانى يمكن استيعابه بهذه الطريقة الشاملة ومنه يمكن التعرف على حجم التفريغ السكانى على المستوى الاقليمى ومن ثم تحديد استراتيجية التنمية العمرانية للتجمعات الريفية على المستوى الاقليمى والمحلى والتي يتم في إطارها تحديد وتوزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .

وعلى المستوى التطبيقى لبعض النماذج المتاحة من أقاليم المدن يمكن رصد مجموعة من المؤشرات فيما يخص الطاقة الاستيعابية تتلخص فيما يلى :

- تشير توقعات النمو السكانى للقرى على مستوى اقليم المدينة الى أن الزيادة السكانية وحتى عام ٢٠٢٠ تقدر بحوالى ٣٠-٣٥% من عدد السكان الحالى .
- ان أقصى حجم سكانى يمكن استيعابه فى اطار الكتلة العمرانية الحالية للقرى المصرية على مستوى اقليم المدينة يزيد قليلا عن عدد السكان الحالى (حوالى ١٥-٢٠% من عدد السكان الحالى) وذلك فى ضوء توقعات النمو الرأسى والاحلال العمرانى .
- طبقا لامكانيات التنمية الاقتصادية المتاحة فى القطاعات الاقتصادية على مستوى ريف اقليم المدينة (برنامج شروق – مشروعات يمكن التوسع فيها) فيقدر عدد السكان المتولد من فرص عمل متاحة فى الأنشطة المختلفة بحوالى ١٠% من عدد السكان الحالى (٢٠% من الزيادة فى عدد السكان) .

٤/٦/٢ أوضاع البنية الأساسية

تمثل شبكات البنية الأساسية ركيزة هامة فى خطط و برامج ومشروعات التنمية المحلية خاصة في الريف المصري ، لذا فيبنى عليها تخطيط هذه البرامج واختيار التجمعات التى يتم توطين الأنشطة المقترحة ضمن هذه البرامج وكذلك تحديد أولويات التنمية المحلية فى ضوء أوضاع البنية الأساسية والتي من اهمها :- [١]

أولا:- أعمال التغذية بالمياه

بصفة عامة تشير الأوضاع الراهنة على مستوى الوحدات المحلية الى أن أهم خصائص أعمال التغذية بالمياه فى هذه الوحدات هي :

- لا يوجد نظم اقليمية تخدم أكثر من وحدة محلية حيث تقوم المحطة بتغذية القرى التابعة فقط .
- لا توجد نواة لإمكان عمل نظام اقليمى لخدمة المركز ويرجع ذلك لاتساع الحيز الجغرافى للمراكز وبعد المسافات بين القرى وبعضها .
- مصدر المياه الأساسى لمعظم القرى هو المياه الجوفية من خلال محطات آبار ويتم ضخ المياه منها مباشرة الى شبكات القرى بحالتها وبدون أى معالجة .

[١] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** – ص ٧٦ - ٧٩

- هناك بعض القرى التى يتم خدمتها من مياه سطحية من خلال وحدات مياه نقالى مدمجة **(compact units)** ولكن هذه الوحدات لا تعمل بكفاءة أو طريقة تتناسب مع مستوى الخدمة المطلوبة حاليا لهذه القرى .
- هناك مشكلة فى معظم القرى مرتبطة بنوعية المياه حيث أنها فى معظم القرى لا تصلح للشرب لكن تصلح لباقى الاستخدامات الأخرى .
- فى معظم القرى تمتد الشبكات الى نطاق خدمة خارج الحيز العمرانى لسنة ٨٥ مما يؤدى مع الامتداد المطلق لها الى زيادة النمو العمرانى خارج حيز ٨٥ وعشوائية هذا النمو . ورغم الاجراءات الادارية المتبعة حاليا للحد من هذه المشكلة فان الامتدادات أو الغير قانونية ما زالت تمارس وبدرجة واضحة نسبيا .
- معظم أعمال الشبكات والمصدر لا تتم بموجب تصميمات معتمدة أو طبقا لخطة موضوعة من الناحية الفنية وعليه فان مستوى أداء وخدمة أعمال التغذية بالمياه تقل عن مستوى الأداء المطلوب .

ثانيا :- الصرف الصحى

يعتبر الصرف الصحى من أهم الخدمات التى يمكن تقديمها الى المجتمع المحلى عامة والقروى خاصة ويمثل الوضع الراهن للتفاوت الشديد بين مستوى خدمة المياه (٩٨% اتاحة و ٦٣% استخدام فعلى) مقارنة بخدمة الصرف الصحى البالغة ٣١% الاجمالى القومى لاتاحة الخدمة وأقل من ٥% على مستوى القرى أكبر مؤشر على ذلك ، ويؤدى انخفاض نسبة تغطية الصرف الصحى الى آثار ضارة متعددة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية حيث تتراجع معدلات التنمية فى المجتمعات المحلية .

وتتمثل أعمال الصرف الصحى المتكاملة فى أربع تقنيات مختلفة تتدرج حسب مدى تعقيدها وتكلفتها وحجمها واحتياجاتها الى : (مراحيض الدفق المائى - خزانات التحليل - - شبكات مواسير الأقطار الصغيرة والمعالجة - أعمال الصرف الصحى المعالجة) ، وتعتبر النظم الثلاثة الأولى نظم محلية بينما يمكن للنظام الرابع أن يكون محليا أو اقليميا لخدمة أكثر من قرية واحدة على أساس أن يكون لكل تربة نظام تجميع محلى ثم عن طريق خطوط طرد رئيسية يتم تجميع المياه الى محطة معالجة واحدة تخدم المستوى الاقليمى .

ومن المقترح أن يتم خدمة القرى للتنمية المحلية من خلال عمليات صغرى للصرف الصحى تتم على مراحل :

- انشاء خزانات تحليل ذات حجرتين تخدم من ٥- ١٠ منازل ويتم انشاؤها من خلال بعض الجمعيات الأهلية أو المقاول الصغير بالمساهمة الشعبية والحكومية .
- يتم عمل نظام صرف صحى ذو أقطار صغيرة لكل قرية على حدى بتوصيل خزانات التحليل السابق انشاؤها تنتهى بمحطة معالجة مدمجة .
- يتم انشاء محطة معالجة مدمجة .

وبالنسبة للتنمية المحلية للقرى التى تتباعد المسافة فيما بينها عدم استخدام أى نظم اقليمية لمعالجة مخلفات الصرف الصحى نظرا للتكلفة العالية لأعمال محطات الرفع وخطوط الطرد .

ثالثا :- أعمال المخلفات الصلبة [١]

تتميز كل القرى تقريبا وعلى مستوى مصر من حيث قضية المخلفات الصلبة بما يلى :

- لا يوجد نظم تقليدية أو مطورة أو متطورة لتجميع وتدوير القمامة فى القرى .

[١] المصدر السابق - ص ٨٢

- لا توجد دراسات تفصيلية عن كميات أو نوعيات أو مكونات المخلفات الصلبة فى القرى باستثناء بعض الدراسات التقليدية والتى تهتم بياناتها بانشاء المصانع ولذلك ليس لها صفة الخصوصية وان كانت لها صفة العمومية .
- من الملاحظ أن معظم القرى تتخلص من مخلفاتها الصلبة فى المسطحات المائية أو الشوارع ما أدى الى ارتفاع نسبة التلوث البصرى والنوعى لهذه المسطحات وأدى بالتالى الى ازدياد الآثار البيئية السلبية لهذه الأوضاع .
- أدى تغيير النمط السلوكى ونوعية الطعام الى تغيير أنماط المخلفات الصلبة فى القرى .

وعليه فانه من المقترح عمل دراسات تفصيلية للقرى على مستوى المراكز المختلفة لامكان معالجة هذه المشكلة من منظور اقليمى يسمح بايجاد وتوفير كميات مناسبة من المخلفات الصلبة يمكن معه معالجتها بطريقة اقتصادية ومجدية خاصة فى حالة القرار بانشاء مصنع تدوير القمامة أو الأسمدة .

ومن المقترح أن تتم معالجة المخلفات الصلبة على المستوى الاقليمى من خلال خطة عمل يكون قوامها الوحدة المحلية أو المركز الذى يحتوى أكثر من وحدة محلية حسب المسافات والاتساع الجغرافى وعدد السكان .ومن المقترح أن تتم خطة العمل بالمقترح الآتى :

- يتم عمل دراسة عن تولد المخلفات فى القرى من خلال اختيار قرى نمطية متجانسة عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا يتم من خلالها التعرف على (كمية المخلفات – نوعياتها – مكوناتها – نسب خلطها – أوقات خروجها – تعبئتها – المشاركة الشعبية – اقتصادياتها – فرص العمل بها – قبول المجتمع – نظافة الشوارع – نظافة المسطحات المائية) .
- تحديد كميات القمامة المتولدة يوميا من كل قرية على مستوى كل وحدة محلية (القرى التابعة) ثم مستوى الوحدات المحلية فى المركز .
- يتم عندئذ تحديد الكميات المثالية التى يمكن وضعها فى اطار مشروع اقليمى بما يعكس تركيب نوعية المخلفات وطريقة التخلص مثل (فرز واعادة تدوير – حرق – تحويل الى سماد – دفن صحى) .
- تحديد الوحدة المشروعية حسب الكميات المناسبة وذلك على مستوى وحدة محلية واحدة أو أكثر من وحدة أو على مستوى المركز .
- تحديد مكان تجمع اقليمى حسب طريقة التخلص المقترحة ومتطلباتها ويتم انشاء الطريقة المقترحة فى اطار مشروع انتاجى .

٧/٢ التصنيف التنموى للتجمعات العمرانية

يتطلب صياغة استراتيجية التنمية الريفية علي المستوي المحلي ترشيح بعض التجمعات العمرانية للقيام بدور اقليمى فى اطار النسق العمرانى على المستويين الاقليمى والمحلى و الذي يتم في اطاره توزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية ، وبالنظر للدور المركزى الذى تقوم به بعض التجمعات الريفية تنتفى العلاقة بين المقومات الفعلية للتنمية وبين هذا الدور المركزى ، كما اتضح التفاوت النسبى بين هذه المقومات مما يشير الى وجود فرصة أكبر لبعض التجمعات الريفية للقيام بدور مركزى فعال فى ضوء المتغيرات المتوقعة وبما يحقق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المحلية .

وللوصول الى هذا التصنيف فيتم الاستناد على مجموعة من المعايير التخطيطية التى تعكس الأبعاد الجغرافية / السكانية / الاجتماعية / الاقتصادية / العمرانية والادارية و التي تمثل في مجملها الأبعاد المكانية . باستخدام بعض الأساليب الاحصائية المناسبة لقياس قيمة المركزية فى المجالات المختلفة المذكورة ، وذلك على النحو التالى : [١]

[١] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز أوسيم -** ص ٨٦

١/٧/٢ المركزية الجغرافية (معامل البؤرية)

يقاس معامل البؤرية بعدد الوصلات للطرق الداخلة والخارجة من التجمع والتى تعمل على ربط التجمع بالتجمعات المتاخمة والمحيطة بمستوياتها المختلفة ، و يتم التمييز بين الوصلات للطرق الاقليمية باعطاء قيم (Score) مختلف لكل وصلة طبقا لمستوى الطريق على النحو التالى :

- (محاور التنمية) الطرق القومية الرئيسية ٧ درجات
- الطرق القومية ٦ درجات
- الطرق الاقليمية الرئيسية ٥ درجات
- الطرق الاقليمية (الدرجة الأولى) ٤ درجات
- الطرق الاقليمية (الدرجة الثانية) ٣ درجات
- الطرق الاقليمية (الدرجة الثالثة) ٢ درجة
- الطرق الاقليمية (الدرجة الرابعة) درجة واحدة

٢/٧/٢ المركزية السكانية

يعكس هذا المعيار مدى الثقل السكانى للتجمعات العمرانية ، وفى هذا المجال يتم تصنيف التجمعات العمرانية من حيث الفئة الحجمية ضمن شبكة التجمعات فى الوحدات الاقليمية والمحلية ، وتعطى قيم أكبر للمركزية الحجمية كلما وقعت القرية فى فئة حجمية أكبر ، و تختلف قيمة الفئات السكانية باختلاف الخصوصية المكانية بين التجمعات .

٣/٧/٢ المركزية الوظيفية

يمثل النشاط الزراعى النشاط الرئيسى فى القرية التقليدية ، ولكن مع ظهور أنشطة اقتصادية أخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات فان ذلك يعنى انتقال القرية الى شريحة جديدة من القرى (شبه حضرية) وبالتالى توافر فرص متعددة لاضافة فرص عمل جديدة فى أنشطة مختلفة فى اطار خطة التنمية الريفية الشاملة ، كما أن وجود أنوية من هذه الأنشطة الحضرية وشبه الحضرية يمثل ركيزة لتطوير هذه الأنشطة ، وتقاس المركزية الوظيفية بعدد الوظائف الاقتصادية المتوطنة بالتجمع (التى يتخصص فيها التجمع) ، وهذا التخصص الوظيفى يقاس بمعامل التوطن الوظيفى لنشاط ما والذى يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

تقاس المركزية الوظيفية = عدد الوظائف الاقتصادية المتوطنة بالتجمع (التى يتخصص بهما التجمع)

التخصص الوظيفى فى وظيفة (ما) للتجمع يقاس = معامل التوطن للوظيفة

$$\text{معامل التوطن لنشاط ما بالتجمع} = \frac{\text{عدد العاملين بالنشاط بالقرية}}{\text{اجمالى العاملين بكل الأنشطة}} \div \frac{\text{عدد العاملين بالنشاط بالمركز}}{\text{اجمالى العاملين بكل الأنشطة بالمركز}}$$

قيمة معامل التوطن

- أقل من (١) لا يوجد تخصص وظيفى
- (١ : ٢) يوجد توطن وتخصص وظيفى
- (+٢) الوظيفة الأساسية للتجمع

٤/٧/٢ المركزية الانتاجية (توطن الأنشطة والحرف الانتاجية والصناعات الصغيرة)[١]

يشير توطن الأنشطة الحرفية والانتاجية والصناعات الصغيرة فى بعض القرى الى توافر الموارد الطبيعية والبشرية فى غير نشاط الزراعة ، ومع محدودية فرص التوسع فى استصلاح الأراضى لاستيعاب البطالة الزراعية فان الأنشطة الانتاجية الأخرى هى السبيل الى توفير فرص عمل جديدة بتكلفة أقل وعمالة كثيفة واحتياج محدود من الأراضى بالاضافة الى انعدام التلوث البيئى ، ويمكن تصنيف التجمعات العمرانية فى الوحدات المحلية من حيث قيمة المركزية الانتاجية من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد العاملين بالصناعات الصغيرة والورش الحرفية بالقرية}}{\text{عدد الورش ومؤسسات الصناعات الصغيرة بالقرية}} \div$$

[١] المصدر السابق – ص ٨٧

$$\text{معامل التمركز} = \frac{\text{اجمالى العاملين بالصناعات الصغيرة بالمركز}}{\text{عدد الورش ومؤسسات الصناعات الصغيرة بالمركز}}$$

٥/٧/٢ مركزية الخدمات الاقليمية

يأتى استخدام هذا المعيار فى تصنيف التجمعات العمرانية لتأكيد أهمية الاستفادة بمواقع التمركز الحالى للخدمات الاقليمية فى توفير احتياجات الزيادة السكانية دون انشاء خدمات اقليمية جديدة مما يحقق ميزات اقتصادية كبيرة ، كما أن تمركز الخدمات الاقليمية الحالية قد ارتبط به توطن بعض الأنشطة الداعمة والمتكاملة مع هذا النشاط ومن ثم أهمية الحفاظ على هذا المركب الاقتصادى وتعظيم الاستفادة به فى اطار خطة التنمية الشاملة ، ويتم تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمركزية الخدمات الاقليمية والتى يتم حسابها من خلال :-

دليل أو فهرسة المركزية = معامل الموقع للخدمة X عدد مؤسسات الخدمة بالتجمع

$$\text{معامل الموقع للخدمة} = \frac{\text{١٠٠ (وزن نسبى)}}{\text{عدد مؤسسات الخدمة بالمركز}}$$

٦/٧/٢ مركزية المرافق الاقليمية

تتمثل المرافق الإقليمية في مكاتب البريد والتلغراف والسنترالات ومحطات المياه ومحطات الصرف الصحى ومحولات الكهرباء وتعتبر هذه العناصر ركائز أساسية فى عملية التنمية وخاصة اذا كانت تمتلك طاقات استيعابية اضافية .

ويمكن تحديد دليل المركزية للمرافق العامة الاقليمية من خلال المعادلة التالية :

$$\text{دليل أو فهرس المركزية للمرافق الاقليمية بالتجمع} = \frac{\text{١٠٠ (وزن نسبى)}}{\text{عدد مؤسسات الخدمة بالمركز}} \times \text{مؤسسات المرافق}$$

(المرافق الاقليمية)

٨/٢ العلاقات التبادلية بين التنمية المحلية الريفية والمستويات التنموية الأعلى

هناك أهمية للبعد المكانى لخطة التنمية ومستوياتها . فقد طرأ تطور هائل علي التخطيط وهو البعد المكاني للخطة مما انعكس أثره علي مدي الخطة وعلي أهدافها أن عددا كبيرا من البرامج الاستثمارية التي تم وضعها وتنفيذها في كثير من بلدان العالم فشلت في تحقيق الاهداف المحددة لها خاصة في الدول النامية ، **وترجع أسباب هذا الفشل لاهمال ادخال العوامل الموقعية أو المكانية spatial or locational في أبعاد التخطيط القومي** إذ كان المتبع عادة الاهتمام بصفة خاصة بالابعاد القطاعية والابعاد الزمنية والنظر الي الابعاد المكانية كمعطيات given أو كمتبقيات residual أو علي أكثر تقدير كقيود مرنة flexible constraints بينما الواقع أن لكل مكان ظروفه الخاصة التي تفرض نفسها علي الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي توضع له .

ومن هذا المنطلق جاءت المستويات العمرانية من المنظور التخطيطي وهي علي النحو التالي:- [١]

- وحدة التنمية على المستوى القومى : وتمثل مساحة الدولة ككل .
- وحدات تنمية على مستوى الأقاليم : (حيث تقسيم الدولة الى مجموعة أقاليم تخطيطية)
- وحدات تنمية على مستوى القطاع التخطيطى :(sub-region) وهو يمثل المحافظة من المنظور الادارى وكذلك أعلى مستوى محلى .
- وحدات تنمية على مستوى أقاليم المدن : وهذا من المنظور التخطيطى وتمثل المراكز الادارية بالنسبة للادارة المحلية ومنطقة النفوذ وهى مساحة المركز (اقليم المدينة).

[١] رنداجلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ١٥٠ .

- الوحدات التنمية الريفية كوحدات تنمية محلية انتاجية : وهى تتمثل فى مراكز التنمية المحلية وبه مراكز تنمية ريفية . وهذا المستوى مفقود بالنسبة للحالة المصرية .
- الوحدة المحلية الريفية الخدمية : وهى وحدات تشمل على القرى الخدمية كمراكز خدمية لها نطاق جغرافى ريفى به مجموعة من التجمعات التابعة (قرى تابعة) .

و تختلف العلاقات التبادلية بين التنمية المحلية و المستويات الأعلى تبعا للمنظور القطاعي التنموي التي تتناول تلك العلاقات و هي (المنظور الإداري – الإقتصادي – الإجتماعي – العمراني) ، و هي تعبر في مجملها الأبعاد المكانية للتنمية المحلية ، وقد تم تحليل تلك المناظير القطاعية خلال دراسة أكاديمية بعنوان **" مناهج التنمية المحلية في مصر "** وتوصلت إلى مجموعة من المؤشرات ومنها :-

- أن الوحدة المحلية المتكاملة اجتماعيا وسياسيا قد لا تصلح لأداء بعض الخدمات دون البعض الآخر وخصوصا بعد ما كثرت وتنوعت الخدمات فى الدول الحديثة .
- عدم تجاهل الاعتبارات الادارية وحجم السكان والقدرة المالية لكل وحدة محلية عند تحديد نطاقها
- يتحدد مقدار ونوع العلاقات بين الوحدات المحلية فى أى من الدول بمقدار ما تنتهجه من المبادىء الموضحة بالشكل رقم (١٤/٢).

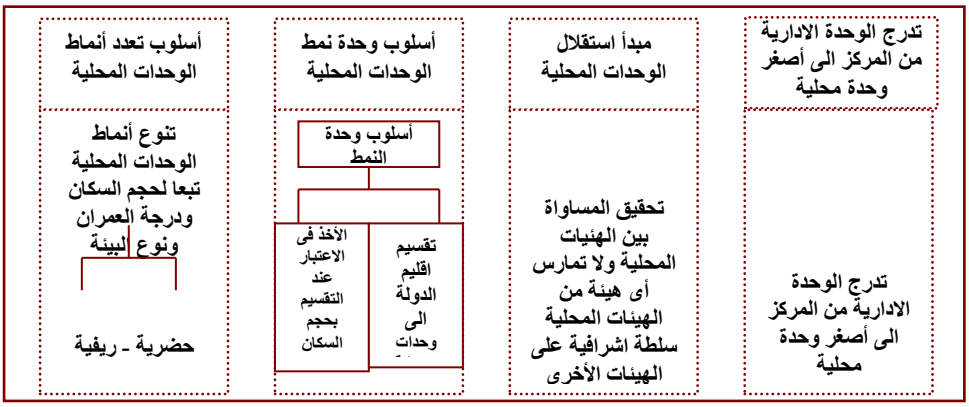

شكل (١٤/٢) مبادىء تدرج المستويات المحلية *

* المصدر:- رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**

- يتحدد في المستوي المحلي الاحتياجات والمتطلبات وهو نفسه المستوي لتنفيذ الخطط والبرامج علي المستوي الاعلي .
- يعتبر المستوي المحلي مستوي أساسي لتحقيق التنمية الشاملة لأنه يمثل البعد المكاني لتنفيذ الخطط – (شكل ١٥/٢).
- ترتبط مستويات التخطيط بالحدود المكانية تبدأ من القومى ثم الاقليمى (بمستوياته المختلفة) ثم المحلى (مدينة / قرية) ، وتتنوع أنواع التخطيط بين التخطيط الاقتصادى بقطاعاته المختلفة (زراعى – صناعى وسياحى) والاجتماعى والثقافى ... الخ .
- التخطيط العمرانى هو الصيغة النهائية التى تتبلور فيها كل أنواع التخطيط على المستوى المحلى والتجسيد المادى الملموس لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى يمكن خلاله التعامل مع المشاكل الحالية المستقبلية .

أنواع التخطيط / مستوى التخطيط	اقتصادى	اجتماعى		عمرانى
قومى				
اقليمى				
محلـــى (مدينة / قرية)				

شكل (١٥/٢) موقع التخطيط العمرانى بالنسبة لأنواع ومستويات التخطيط *

المصدر :- رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ١٥٨

ومن خلال تحليل العلاقات التخطيطية فى اطار عمليات التخطيط الاقليمى القومى وتأثيرها على التنمية العمرانية و تفسير وتحليل نمط العلاقة بين المستويات المختلفة (الاقليمى – المحلى) هناك توجيهات من الخطة القومية وأهدافها على مستوى الأقاليم ثم تدرج هذه التوجيهات للمحافظات ومن هنا يبدأ المستوى المحلى الادارى لأخذ توجيهاته ، ولكن البعد الغائب هو مدى تنفيذ هذه الخطة على المستويات المحلية ، نظرا لأن الجهات المسئولة عن عمليات التخطيط العمرانى للمحليات يمكنها الأخذ فى الاعتبار كافة أبعاد العملية التخطيطية الشاملة ولكن تفتقد الى مدى التنسيق مع المحليات ومجالسها لامكانيات التنفيذ لتجسيد أهداف التنمية العمرانية الشاملة . شكل رقم (١٨/٢)

والتخطيط العمرانى باعتباره البعد المكانى للتنمية يمثل الاطار المتكامل مع المشاكل الراهنة وتوجيه عمليات التنمية ، لكن فى ظل غياب البعد المكانى وتنظيم استعمالات الأراضي لاستيعاب الاحتياجات المختلفة وعدم التنسيق بين الأجهزة المختلفة التى تقوم بعمليات التخطيط لا تتحقق التنمية العمرانية الشاملة وبذلك لا تتحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

١/٨/٢ الوحدات العمرانية الإدارية في مصر

بالنسبة للحالة المصرية : تتدرج الوحدات العمرانية فى مصر طبقا لوحدات الادارة المحلية بمعنى آخر أنها وحدات ادارية وليست وحدات تنموية . بالاضافة الى أن مستويات الوحدات العمرانية المحلية تتدرج على النحو التالى :

- المحافظات (وتمثلها كمراكز عمرانية لها نطاق تأثير عواصم المحافظات) .
- المراكز (وتمثلها كمراكز عمرانية لها نطاق تأثير خدمى عواصم المراكز) .
- الوحدات المحلية (المجالس الريفية) .
- القرى التوابع .

ومن مشاكل تدرج الوحدات العمرانية في مصر ، أنه تدرج ادارى وليس تخطيطى وافتقاد تلك الوحدات العمرانية فى مصر مستوى وحدات التنمية الريفية حيث هناك تداخل لبعض التجمعات الحضرية (المدن صغيرة الحجم) تقوم بأعمال مركز التنمية الريفية بينما يطلق عليها مدينة وعاصمة مركز فى حين أنها مازالت قرية بخصائصها العمرانية والاقتصادية و الإجتماعية .

- ان التخطيط العمرانى (التنمية العمرانية) هو الصيغة النهائية التى تتبلور فيها أنواع التخطيط على المستوى المحلى والتجسيد المادى لأهداف الخطط بمستوياتها . شكل رقم (١٦/٢)
- هناك تأثير للعلاقات التخطيطية على المستوى الاقليمى والقومى (كمستوى للسياسات والاستراتيجيات) على المستويات المحلية – شكل رقم (١٧/٢) .
- لا يوجد تنسيق بين أجهزة التخطيط فى الدولة والأجهزة التنفيذية فكل منهما يقوم بأعمال قد تكون مكررة .
- هنا تدرج للوحدات التنموية العمرانية كمستويات تخطيطية تنموية لها دورها الخدمى والوظيفى .
- افتقاد مستوى مراكز التنمية الريفية فى مصر حيث أن بعض المدن (كبيرة الحجم) تمثل مراكز تنمية ريفية لكنها تقوم بدور أكبر نظرا لقرار ادارى بتحويلها الى مدينة فى حين أنها لا تؤهل لدور المدينة .

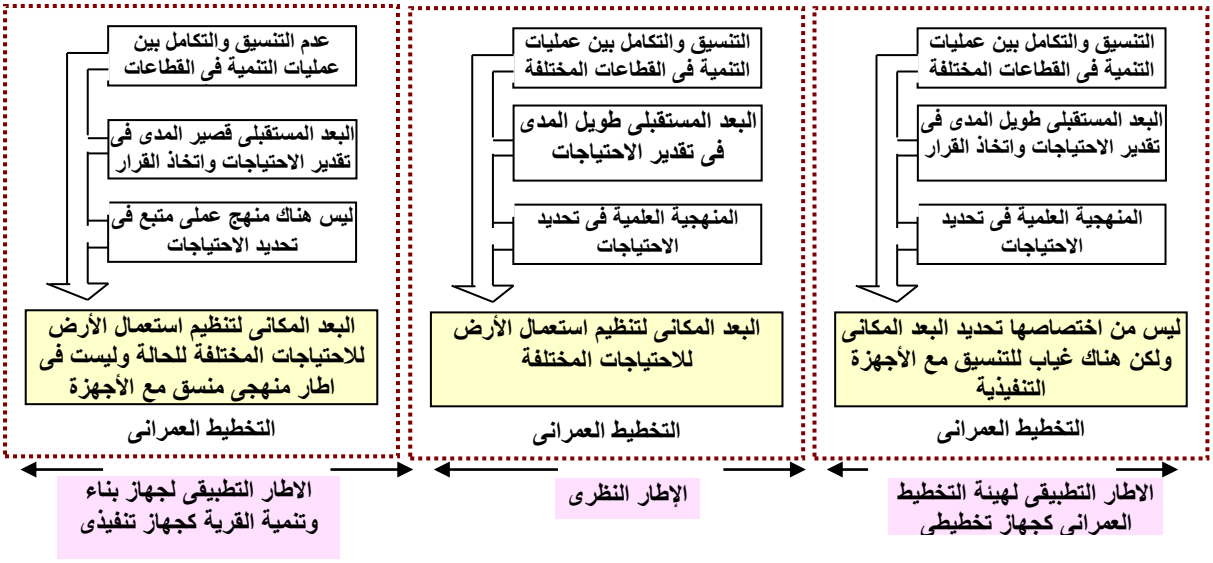

شكل (١٦/٢) التخطيط العمرانى كاطار متكامل لادارة التنمية *

* المصدر :- رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**

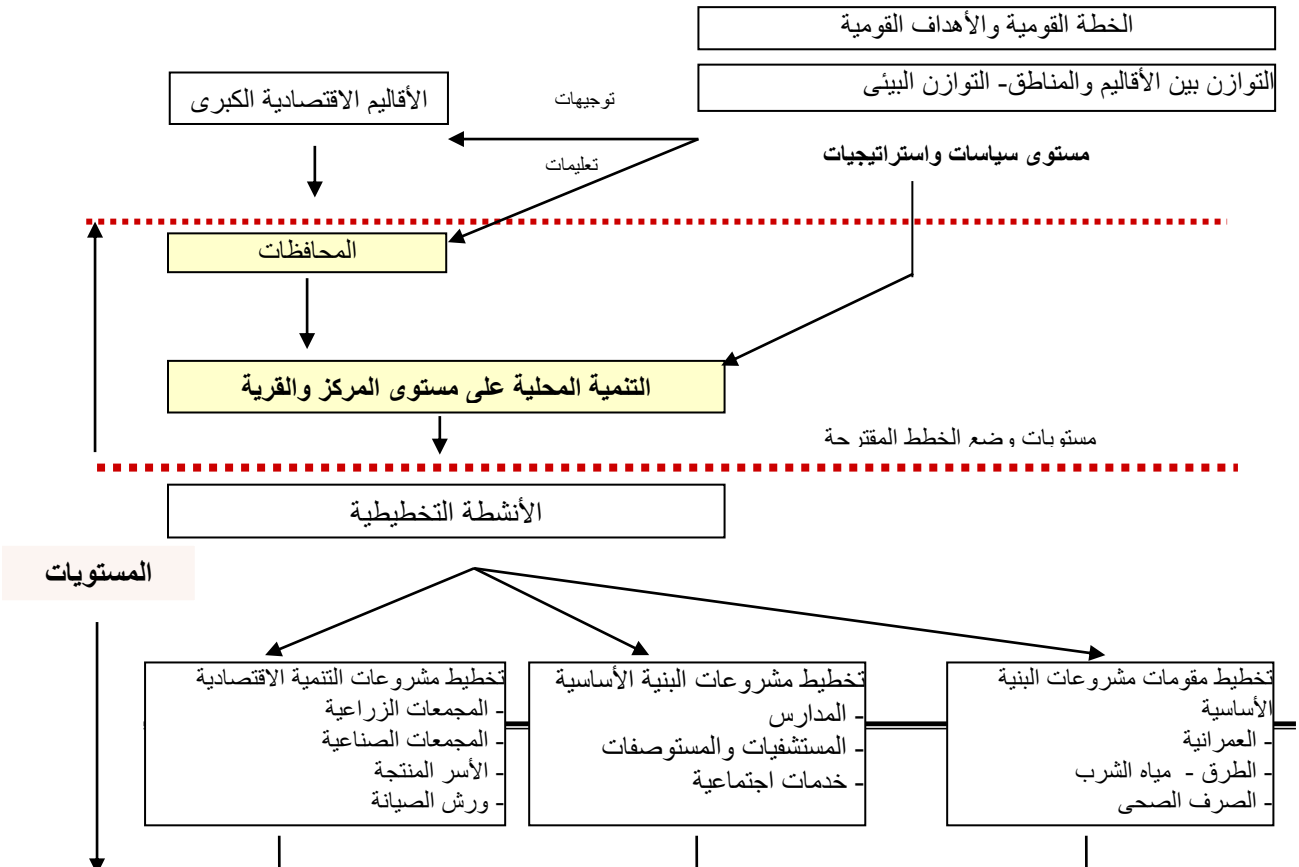

٢/٨/٢ مستويات إتخاذ قرارات توطين مشروعات التنمية الريفية

عرضت دراسة " مناهج التنمية المحلية في مصر " مستويات اتخاذ قرارات توطين الانشطة الاقتصادية وذلك بتحليل العلاقة بين المستوي المحلي والمستويين (الاقليمي – والقومي) و التأكيد علي اعتبارأي هدف من اهداف العملية التخطيطية من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية **يتبلور بالضرورة في شكل مشروع محدد ، فى اطار مكانى محدد .**

و فيما يلي شرح لأهم العناصر المؤثرة على توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية : [١]

اولا : حجم المشروع

يقصد بحجم المشروع هنا حجم الاستثمارات للمشروع وكمية الانتاج وعدد العاملين وطبقا لهذه المعايير فإنه يمكن تصنيف المشروعات إلى :

- مشروعات كبيرة الحجم .
- مشروعات متوسطة الحجم .
- مشروعات صغيرة الحجم .

ثانيا : ملكية المشروع

تختلف ملكية المشروعات وبالتالي تختلف ادارتها و التي تتمثل أنواعها في :

- ملكية الدولة او المجتمع للمشروع (قطاع عام) .
- ملكية الافراد او الشركات الخاصة للمشروع .

ثالثا : نوع المنتج النهائي :

تختلف المشروعات من ناحية ما تقدمه من منتج حيث ان هناك مشروعات تقدم انتاج سلعي ومشروعات تقدم الخدمات الأساسية (تعليم – صحة - .....) واخري تقدم خدمات انتاجية .

رابعا : مستويات اتخاذ قرار توطين المشروعات

هناك العديد من المعايير المختلفة التي يمكن ان تساعد في تحديد توطن الانشطة بقرارات محلية او بقرارات مركزية اهمها :

- اهمية النشاط المخطط بالنسبة للمجتمع ككل .
- حجم المشروع من ناحية عدد العاملين وحجم الانتاج وكذلك حجم الاستثمارات .
- النواحي الفنية اللازمة لانشاء المشروع او لادارته و شكل الملكية .

وفي إطار هذه المعايير وغيرها فإن المشروعات التي يتخذ قرارات اقامتها علي المستوي المحلي تختلف عن المستوي المركزي ، وتختلف المشروعات من حيث المستوي التنظيمي لاتخاذ قرارات توطينها علي النحو التالي :

- مشروعات تقام بقرارات تتخذ علي المستوي المركزي وهو المستوي القومي .
- مشروعات تقام بقرارات علي المستوي المحلي .
- مشروعات تقام بقرارات الافراد .

خامسا : نوعية المشروعات علي المستوي المحلي [٢]

- مشروعات الاسكان .
- الصناعات الصغيرة واليدوية .
- المؤسسات الثقافية .
- المشروعات المرتبطة بالاقتصاد المحلي
- الخدمات الصحية .
- مشروعات الترميم لمؤسسات قومية .
- المؤسسات التعليمية فيما عدا الجامعات
- مشروعات تجارة التجزئة
- المشروعات الزراعية فيما عدا مناطق الاستصلاح او المشروعات التي تخدم اكثر من محافظة

[١] المصدر السابق – ص ٧٣
[٢] المصدر السابق – ص ٧٤

٩/٢ الحجم الفعال لوحدات التنمية المحلية

تناقش هذه الجزئية الحجم الفعال لوحدات التنمية المحلية من المناظير المختلفة لعملية التنمية (الإجتماعية – الإدارية – الإقتصادية – العمرانية) ، وقد تم تحليل ومناقشة الحجم الفعال لوحدات التنمية المحلية خلال الدراسة الإكاديمية " مناهج التنمية المحلية في مصر[١] " وتوصلت إلى النتائج التالية :-

- هناك اتفاق عام أن الوحدة التنموية لابد أن توفر مجتمع له مقومات بشرية ، ويحدث فيه تفاعلات اجتماعية .
- اتفق منهج التنمية العمرانية مع المنهج الإدارى فى تحديد أحجام الوحدات المحلية فى مصر.
- هناك اتفاق بين المنهج الإدارى والمنهج الاجتماعي حيث هذا الاتفاق يكون فى مستوى الوحدة الإدارية التى تمثل الوحدة المحلية الريفية (القرية) باعتباره أصغر تدرج ادارى وهى تمثل اجتماعيا وحدة للتفاعل الاجتماعي ، حيث أن الحجم السكانى لهذه الوحدات تمثل عدد معين (٢٥٠٠ – ٦٠٠٠ نسمة) من السكان توجد بينهم علاقات وروابط تصلح كمجتمع
- اختلف المنهج الاقتصادي مع المناهج الأخرى نظرا لأن الاقتصاد يظهر فى مستويات محلية أكبر وليس المستوى المحلى الصغير مثل القرية أو المدينة .
- لتحقيق التنمية الشاملة لابد من توافر الموارد الاقتصادية والبشرية فى اطار حدود جغرافية (مكانية) للتنفيذ ، تعطى العلاقة بين الموارد والمكان خصائص مميزة للمجتمعات المحلية فى إطار عام لإدارة عملية التنمية لتكوين منظومة لإدارة التنمية وهذه المنظومة متغيرة طبقا لاختلاف خصائص المجتمعات المحلية . شكل (١٩/٢) .

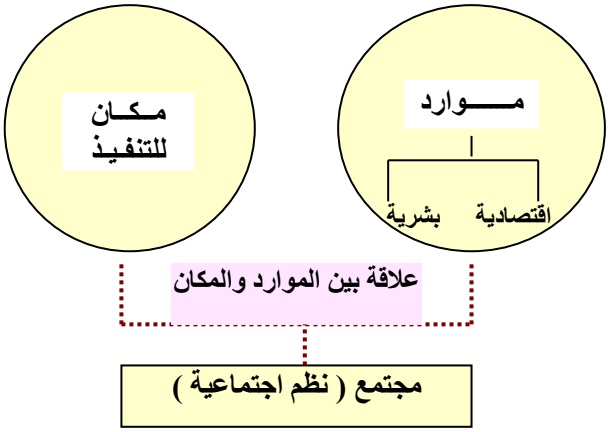

شكل رقم (١٩/٢) منظومة العلاقة بين الموارد والمكان*

* المصدر:- رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**

لتحقيق التنمية الشاملة لابد أن يكون هناك تدرج لحدود الوحدات التنموية (التخطيطية) وذلك بإتباع وضع مدى معين لحجم الوحدات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .شكل رقم (٢٠/٢)

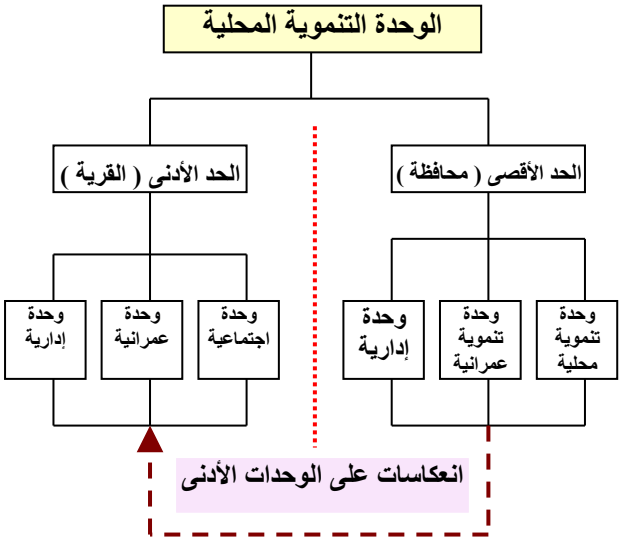

شكل رقم (٢٠/٢) انماط ومستويات وحدات التنمية*

* المصدر:- رندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**

[١] رنداجلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر**

١٠/٢ الروابط الحضرية / الريفية (التكامل الوظيفى بين الحضر والريف)

فى هذه الجزئية يتناول البحث العلاقة التكاملية بين المدينة والقرى المحيطة فى إطار النسق العمرانى الاقليمى حيث لا يمكن اغفال هذه العلاقة فى تنمية وتخطيط كليهما ، وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال مهم ... هل تشارك التجمعات الريفية المدينة القيام بدور أقليمى فى تقديم الخدمات الاقليمية وتوطن الانشطة الصناعية والتجارية .. ؟ واذا كانت الاجابة بنعم فإلى أي مدى تكون هذه المشاركة ؟

وتأتى الإجابة على هذا التساؤل فى ضوء تحليل عدة عوامل أهمها توزيع أحجام السكان على مستوى الوحدات المحلية القروية ، والتأثير الحضرى على التجمعات الريفية ضمن نطاقات نفوذ المدن وأيضا النموذج الحالى لتوزيع الخدمات الاقليمية بالإضافة إلى مؤشرات التفاعل الحالى بين المناطق الريفية والتجمعات الحضرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فى حالة الاقاليم الحضرية وأقاليم المدن الكبيرة .

وفى هذا المجال فتشير الدراسات التحليلية لبعض اقاليم المدن الى بعض النتائج من أهمها ما يلى: [١]

- تشارك بعض التجمعات الريفية المدينة فى تقديم الخدمات والانشطة الاقليمية ولا يقتصر هذا الدور على القرى الام فقط وانما على مستوى العديد من القرى التابعة .
- تأثر المناطق الريفية (وخاصة الواقعة فى نطاق نفوذ المدن الكبيرة) بالغزو الحضرى والذى يمكن قياسة من خلال تزايد معدلات النمو السكانى ومعدلات الطرد والجذب لهذه المناطق الريفية ، وكذلك نسبة الانشطة الحضرية والكثافة السكانية بالإضافة إلى التخصص الوظيفى للقرى وتغير تركيب الأنشطة الإقتصادية المتوطنة بتلك القري .
- تتراوح نسبة فرص العمل المتاحة فى المناطق الحضرية التى يستفيد منها السكان المناطق الريفية بين (٤٠%-٦٠%) من إجمالى فرص العمل فى المجتمعات الحضرية مما يعكس قوة التكامل الوظيفي بين الحضر والريف .

١/١٠/٢ الدروس المستفادة للتجارب المختلفة في دراسة الروابط الحضرية / الريفية

قد تم أستنتاج عددا من المفاهيم والمؤشرات الاساسية بين التجارب المختلفة فى مجال الروابط الحضرية / الريفية تتلخص فيما يلى :

- بغض النظر عن الاختلافات بين الريف والحضر والفروق التنموية فإنه يجب التعامل معهما من خلال رؤية شاملة ويجب تقوية تلك الروابط في إطار رؤية تنموية متكاملة .
- الشيء الاكثر أهمية فى المتصل الريفى الحضرى هو اقتصادى وديموجرافى (سكانى) والأسس التى ترتكز على الامداد بالبنية التحتية وحل المشاكل الانسانية .
- من الناحية الاقتصادية يوجد إرتباط بين المناطق الريفية والحضرية عن طريق التبادل العكسى للمنتجات الخام والمصنعة ، حيث يلعب كل منهم دورا تعاونيا فى تقوية الاسواق فتقوية الروابط الريفية الحضرية (فى كثير من الدول تتطلب اللامركزية الحضرية من خلال دعم المدن المتوسطة الحجم والذى قد يؤدى الى زيادة انتقال المنتجات و المحاصيل الزراعية للتصنيع الريفى) ، بينما فى نفس الوقت يجب تدعيم البنية التحتية الاساسية للتسويق خاصة فى نقط التجمع الضخمة .
- ان السياسات الإقليمية وحدها لن تنجح فى تحويل حياة الفقراء و معالجة عدم الاتزان بين الريف و الحضر إلا عن طريق أن تكون جزء من برنامج تنمية قومى شامل للحد من الفقر وذلك من خلال استراتيجيات قطاعية مختلفة . مثل أعادة توزيع الأراضى ، قروض ميسرة ، الصحة والتعليم .

[١] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز اوسيم** - ص ٧٨

وللحد من الفقر وعدم المساواة فيجب من خلال الاستراتيجيات القطاعية تحديد الاسباب الرئيسية المسببة للفقر والتى تتضمن :

- قلة الاراضى فى الريف والحضر وتزعزع السيطرة .
- عدم عدالة التبادلات التجارية بين الريف والحضر .
- عدم ثبات الدخل نتيجة البطالة فى الريف والحضر نتيجة لنقص التنوع فى مصادر الدخل .

- مزيد من الجهود يجب أن توضع فى الاعتبار فى مجال المشاكل الناجمة عن تحضر التجمعات الريفية مثل معدلات النمو المتزايدة والضغط علي شبكات البنية الأساسية والخدمات والتطور فى فرص العمل فى المناطق الريفية بالاضافة الى الهجرة الريفية الى المناطق الحضرية بإيجابياتها وسلبياتها ، حيث تحسنت رتب المدن الصغيرة والمتوسطة فى اطار الاستراتيجية العامة للنظام العمرانى بالاقاليم وخاصة منذ الثورة الصناعية فى أوروبا حيث لعبت هذه المدن الصغيرة والمتوسطة أدوار بارزة فى تحسين اقتصاديات المناطق الريفية الزراعية المحيطة بها.
- التحضر ببساطة لا يعنى نمو السكان الذين يتوطنون في داخل الحدود الادارية للمدن ، ولكن أيضا كل التحولات الذاتية التى تحدث لكلا من الحضر والريف ، و فى القرن العشرين حدثت نقلة هائلة للتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات سمحت للناس من القرى الريفية أن اتسمو بالتحضر بدون الهجرة الى المدن وتوطنت الخدمات وشبكات البنية الاساسية فى المناطق الريفية وأصبحت القرى تحصل على إحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية داخل حددوها الادارية .
- تحتاج الروابط الحضرية / الريفية الى التفهم بعمق لروابطها ودمجها فى التغيرات العالمية ، و تقوية هذه الروابط ستؤتى بثمار جيدة على مستوى المعيشة للسكان فى كلا المناطق الحضرية (المدن – البلدان) والريفية (القرى) نتيجة التحولات الهائلة فى المجالات الاقتصادية الاجتماعية
- إن أثار العولمة على المدن الصغيرة والقرى تمثل قضية تحتاج الى الاهتمام بها ضمن سياسات التنمية المحلية (الروابط الاقتصادية الأفقية والرأسية) للمستقرات العمرانية فى أطار الوحدات الاقليمية والمحلية .
- أخذت قضايا تنمية الحضر وتنمية الريف حيزا كبيرا ضمن استراتيجيات التنمية فى أطار جهود التنمية على المستوى القومي . على سبيل المثال فان الاستثمارات فى المناطق الريفية الحضرية ينظر أحيانا اليها أنها غير متشابكة ، بالإضافة إلى أن الاستثمارات فى المناطق الريفية تهدف الى الحد من الهجرة الريفية الى المدن طالما أن الاستثمارات فى الحضر تتعلق بتلبية الاحتياجات الاساسية للمدن و البعض يؤيد السياسات التى تهدف الحد من معدلات الهجرة من الريف الى الحضر ، بينما البعض الاخر ينظر اليها نظرة مغايرة ويوافق على سرعة التحضر .
- لا يوجد تجارب تاريخية ناجحة تساعد على تهيئة الريف لاستيعاب الهجرة الحضرية(العكسية) من حيث المفاهيم والاثار الناجحة وقياس فوائدها .
- سياسات التنمية الريفية تهدف الى مواجهة الهجرة الى المدن مع رفع كفاءة الناتج المحلى فى المناطق الريفية بالاضافة الى تأهيل العمالة الريفية التى تبحث عن فرص العمل فى المناطق الحضرية .

و يتضح مما سبق ذكره أنه :

أصبح من الأهمية عند وضع خطط التنمية الاخذ فى الاعتبار الروابط الحضرية / الريفية ومتطلباتها من خلال تنسيق كافة الجهود للقطاع العام والقطاع الخاص فى أطار رؤية شاملة للتنمية . وسوف يكون لذلك آثاره الجيدة على كفاءة الخطط و البرامج و المشروعات التنموية في تحقيق الأهداف المرجوه منها و احداث تنمية محلية فعاله للتجمعات (الحضرية و الريفية) .

٢/١٠/٢ أنماط العلاقات المكانية بين الحضر و الريف

توجد بعض الانماط للعلاقات المكانية بين الحضر و الريف (علي مستوي إقليم المدينة) التي تأثر علي اختيار وتوزيع خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية و قد تغيرت العلاقة بين المدن و القرى نتيجة للتغيرات الحادثة للتجمعات الريفية في المجالات التنموية المختلفة (الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية) ، حيث يوجد نمطين أساسيين للعلاقات الحضرية الريفية علي المستوي المحلي وهما :-

النمط الأول :- يتمثل هذا النمط في التجمعات الريفية التي لها اتصالية بالوظائف الحضرية علي مستوي اقليم المدينة سواء من خلال العلاقات السكانية او الأنشطة القتصادية والتي يمكن قياسها عن طريق بعض المؤشرات ومنها :-

- الانتاج الزراعي المتبادل من خلال الأسواق
- معامل التوطن لمراكز الخدمات الزراعية
- الخدمات غير الزراعية المتوطنة بالريف .
- الانتاج غير الزراعي (وخاصة النشاط الحرفي) في التجمعات الريفية .

وفي هذا النمط تعتمد المدينة علي ريفها في الانشطة الزراعية المحدودة و تمثل المدينة في تلك الحال السوق الرئيسي للمنتجات الزراعية الريفية ، بالاضافة أيضا إلي وجود اختلاف في الثقل التنموي للتجمعات الريفية و الدور التنموي لها تبعا لمستوي المدينة التي لها علاقات متبادلة فيما بينها .

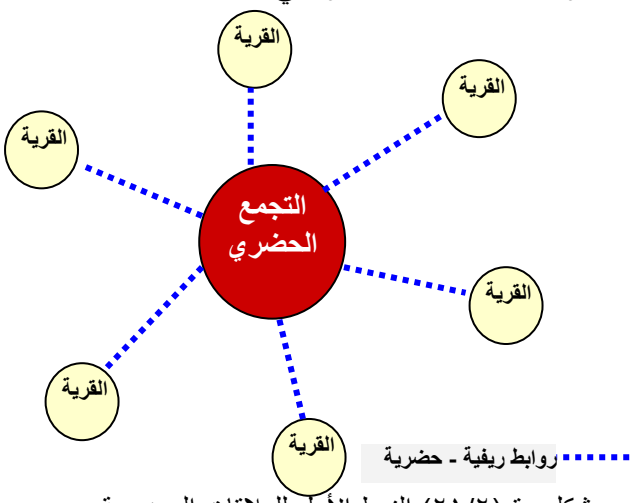

شكل رقم(٢١/٢) النمط الأول للعلاقات الحضرية الريفية *

* المصدر:- إعداد الباحث

ويكون تأثير التنمية الحضرية في المدن ضعيف علي التجمعات الريفية ذات العلاقات المتبادلة فيما بينها ، وسوف تتأتي برامج ومشروعات التنمية الريفية من خلال الرصد الكامل للمقومات التنموية في الريف (الإقتصادية – الخدمات الزراعية القائمة – التنمية الرأسية الزراعية - ....الخ)

النمط الثاني :- وفي هذا النمط توجد علاقات حضرية بين المدينة المسيطرة والمدن الأخري علي المستوي الإقليمي ، ونتيجة لهذا النوع من العلاقات تنمو فيه المدينة نتيجة علاقات خارج إقليمها لكونها مراكز خدمات إقليمية مستوي اول

و ينتج عنه علاقات ريفية /ريفية كنتيجة لتأثير المدينة علي الريف المحيط في إتجاه (**Up – down**) وتزداد تلك العلاقات في هذا النمط وتنمو مراكز ريفية علي حساب مراكز ريفية أخري دون الاعتبار للدور الإداري او الوظيفي ، ويدعم هذا النمو الخصائص المكانية الأخري (الاتصالية بمحاور الحركة الإقليمية – القرب من المشروعات التنموية الجديدة – الاتصالية بالمراكز الحضرية ، وتتلائم سياسة (Rural – cluster) كسياسة تنموية لهذا النمط وبالتالي تنشأ علاقات وظيفية متبادلة بين مشروعات التنمية المحلية المختلفة والذي تاثر فيها بشكل أساسي العوامل المكانية التي تدعم العلاقات الوظيفية بين تلك التجمعات داخل الوحدة التنموية

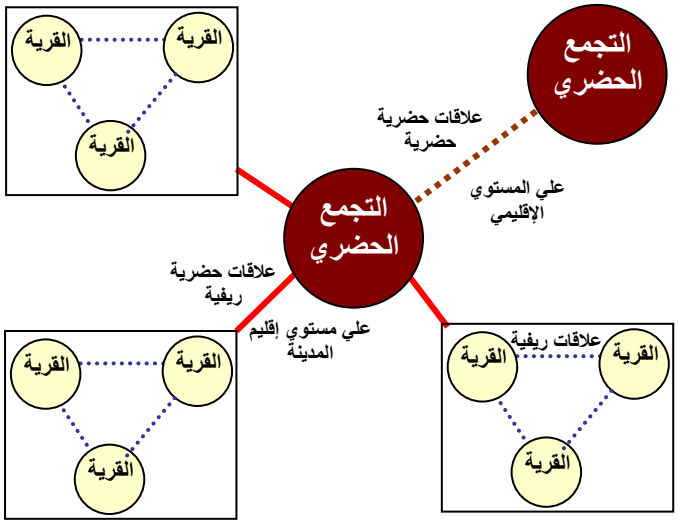

شكل رقم(٢٢/٢) النمط الثاني للعلاقات الحضرية الريفية *

*المصدر:- إعداد الباحث

١١/٢ آفاق التنمية العمرانية فى نطاق الظهير الصحراوى[١]

يعد إتجاه الخروج من الوادى أحد الأهداف القومية التى تهدف الى اعادة الاتزان في التوزيع السكاني بين المعمور واللامعمور ، اضافة الى تقليل الضغوط على الأراضى الزراعية حيث شمل هذا الإتجاه سياسات انشاء المدن الجديدة والمشروعات القومية (مثال توشكى وشرق التفريعة) وايضا التجمعات الريفية المستحدثة فى أراضى الاستصلاح و تنمية الظهير الصحراوي .

ويعتبر الظهير الصحراوى أحد مداخل الخروج من الوادى ويمكن تطبيقه على المدى القريب والمتوسط ، بخلاف المشروعات القومية والمدن الجديدة التى تحتاج سياستها الى المدى البعيد لاكتمال هيكلها الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى ، الأمر الذى يتطلب سياسات أخرى موازية على المدى القريب لتقليل الضغوط على الأراضى الزراعية .

١/١١/٢ الظهير الصحراوي كمدخل للتنمية في التجربة المصرية

و يتمثل النطاق التنموي للظهير الصحراوى فى عمق لا يزيد عن ٢كم من نهاية الأراضى الزراعية الى الصحراء وهى المسافة التى نص عليها قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ " والذى أجاز للمحافظة بعد موافقة المجلس المحلى للمحافظة وفى حدود القواعد العامة التى يصنفها مجلس الوزراء ، وان يقرر قواعد التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة وحدات الادارة المحلية فى المحافظة وقواعد التصرف فى الأراضى القابلة للاستصلاح داخل الزمام والأراضى المتاخمة والممتدة لمسافة ٢ كيلو متر ، التى تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة الزراعة " وبهذا تكون سياسة الظهير الصحراوى فى الاطار القانونى .

ويمكن الاستفادة من هذا الظهير الصحراوى فى عملية التنمية المحلية للقرى التى تمتلك واجهة صحراوية ولها اتصالية مباشرة بالصحراء أو أن يكون جزء من زمامها صحراء وكذلك بالنسبة للقرى التى تقع داخل الوادى والدلتا ولا يزيد بعدها من الحواف الصحراوية عن ٣كم .

وتمثل مواقع الامتدادات العمرانية فى الظهير الصحراوى المتاخم (محافظات وادى النيل – بعض محافظات الدلتا) رصيدا لاستيعاب الفائض السكانى فى اطار المخطط الاقليمى للتنمية الريفية .

ويتم تحديد هذه المواقع العمرانية الجديدة طبقا لمجموعة من الأسس التخطيطية أهمها : أن تكون غير صالحة للزراعة ، ويفضل وجود أنوية لمشروعات سكنية وخدمات بمنأى عن المخاطر الطبيعية وخاصة السيول ، مع سهولة الوصول اليها بشبكة الطرق و امكانية امدادها بشبكات البنية الأساسية .

والفكرة الرئيسية لهذه المواقع الجديدة فى أنها تمثل أنوية لجذب الأنشطة الحرفية والانتاجية التى تتكامل مع الزراعة ، كما تجذب الخدمات الاقليمية على مستوى اقليم المدينة والتى تحتاج الى مساحات كبيرة من الأراضى يصعب توفيرها فى القرى القائمة . وبطبيعة الحال توفر هذه الامتدادات احتياجات النمو السكانى من الاسكان للشرائح السكانية التى تعمل فى غير الأنشطة الزراعية . وتؤدى هذه التجمعات دور مراكز للتنمية الريفية ضمن تدرج وظائف التجمعات العمرانية فى اقليم المدينة ، ويتراوح الحجم السكانى المقترح لهذه التجمعات الريفية بين (١٥-٢٥ ألف نسمة) .

وتشير البيانات المتاحة أن الظهير الصحراوى وهو أحد آفاق التنمية العمرانية على المستوى المحلى من الممكن أن يلعب دورا فعالا فى نجاح برامج التنمية المحلية .

وكما هو موضح فى جدول (٢/٢) حيث نجد أن هناك ١٦ محافظة فى مصر لها ظهير صحراوى (ثلاث منهم لها مناطق برارى فى شمال الدلتا يمكن استغلالها كظهير وهم محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ) .

وتضم المحافظات المصرية ٩٣ مركزا اداريا له ظهير صحراوى بنسبة ٦٣,٣% من اجمالى المراكز الادارية لهذه المحافظات .

---

[١] عبد المحسن برادة وآخرون - **إمكانات الامتداد العمراني الريفي على الظهير الصحراوي** – بحث غير منشور – ص ١١١

اما عدد التجمعات الريفية داخل هذه المراكز فيبلغ عددها ٢٠٧٠ قرية منها ٧٥٣ لها واجهة مباشرة على الظهير الصحراوى . ويمكن لها الاستفادة من الظهير الصحراوى .

وترتفع نسبة المراكز الادارية ذات الظهير الصحراوى فى محافظات الصعيد لتصل الى ١٠٠% من اجمالى مراكز المحافظات وتنخفض فى محافظات الدلتا لتصل الى ٥٠% فى أعلى نسبة لها .

جدول (٢/٢) الأهمية النسبية لسكان وتجمعات المراكز الريفية ذات الظهير الصحراوى

بالنسبة لريف الجمهورية *

النطاق	ريف المحافظة	عدد المراكز الادارية ذات الظهير	% المراكز ذات الظهير	عدد التجمعات ذات الظهير	% عدد التجمعات ذات الظهير من جملة قرى المحافظة	عدد سكان التجمعات ذات الظهير ١٩٩٦ ألف نسمة	% عدد سكان التجمعات ذات الظهير من جملة ريف المحافظة	عدد التجمعات الريفية ذات الواجهة الصحراوية المباشرة
شرق الدلتا	القليوبية	١	١١,١	١٢	٦,٦	٢١٥	١٥	٦
	الشرقية	٥	٣٥,٣	٩٤	٢١,١	٩٨٤,٦	٢٩,٨	١٦
	الاسماعيلية	٥	١٠٠	٩١	١٠٠	٣٢٨,٩	١٠٠	٤٧
غرب الدلتا	المنوفية	١	١١,١	٦	٢	٧٦,٦	٣,٤	٦
	البحيرة	٨	٥٣,٣	١٥٤	٣٧,٨	١٢٥٥,٧	٣٩,٩	٧٥
وسط الدلتا	كفر الشيخ	٥	٥٠	٧٣	٣٤,٤	٧٦٧,٨	٤٥	٣٨
	دمياط	٢	٤٠	٣٤	٥٤,٨	٤٧٣,٦	٧١,٤	٢١
	الدقهلية	١	١٠	٢٤	٦,٥	٣٥٦,١	١١,٧	٥
القاهرة الكبرى	الجيزة	٧	٨٧,٥	١٥٢	٩٤,٤	٢٠٥٤,٨	٩٣,٦	٥٥
شمال الصعيد	بنى سويف	٦	٨٥,٦	١٧٣	٧٩	١٢٠٢,٣	٨٤,٦	٣٥
	الفيوم	٥	١٠٠	١٥٢	١٠٠	١٥٤٣,١	١٠٠	٤٢
	المنيا	٩	١٠٠	٣٣٨	١٠٠	٢٦٦٧١,١	١٠٠	٨٨
أسيوط	أسيوط	١٠	٩٠,٩	٢١٨	٩٣,٦	١٩٥٤,٩	٩٤,٧	٨٦
جنوب الصعيد	سوهاج	١١	١٠٠	٢٦٥	١٠٠	٢٤١٥,٢	١٠٠	٨٥
	قنا	١٢	١٠٠	١٩٤	١٠٠	٢٠٤٥,٤	١٠٠	١٠٧
	أسوان	٥	١٠٠	٩٠	١٠٠	٥٥٩	١٠٠	٤١
ريف الجمهورية		٩٣	٦٣,٣	٢٠٧٠	٥٥,٥	١٨,٩ مليون نسمة	٦١,٣	٧٥٣

* المصدر: عبد المحسن برادة وآخرون - **إمكانات الامتداد العمراني الريفي على الظهير الصحراوي** – بحث غير منشور - ص ٤

وبالنسبة لعدد السكان الذين يمكنهم الاستفادة من الظهير الصحراوى فيمثلون حوالى ٢٥% من سكان مصر حيث يقطن فى المراكز الادارية ذات الظهير الصحراوى ١٨,٩ مليون نسمة يتركز منهم ٦,٢٥ مليون نسمة فى القرى ذات الواجهة الصحراوية المباشرة ، ويوضح جدول رقم (٢/٢) التوزيع النسبى لسكان وتجمعات المراكز ذات الظهير الصحراوى بالنسبة لريف الجمهورية .

و تعطى المؤشرات السابقة عدد من الدلالات فى فكر الظهير الصحراوى وهى : [١]

- من الممكن أن يساهم الظهير الصحراوى فى برامج ومشرعات التنمية المحلية لما يقرب من ١٨,٩% من اجمالى ريف الجمهورية فى حالة اعتماد القرى ذات الواجهة الصحراوية فقط عليه وترتفع النسبة اذا نجح الظهير فى اجتذاب سكان القرى الداخلية على المدى البعيد .
- ان محافظات الصعيد ستتمكن بنسبة أكبر الاستفادة من الظهير الصحراوى وخاصة أن عدد قرى المراكز ذات الظهير فى الصعيد يبلغ ١٤٣٠ قرية يقع ٤٨٤ قرية منها على وجاهة الظهير بنسبة ٦٤% من اجمالى القرى ذات الواجهة الصحراوية المباشرة فى الجمهورية .

[١] المصدر السابق – ص ٥

ويوضح الشكل رقم (٢٣/٢) نموذج لمواقع قري الظهير الصحراوي المقترح تنميتها بمحافظة بني سويف

جدول (٣/٢) التوزيع النسبى لسكان وتجمعات المراكز ذات الظهير الصحراوى
بالنسبة لريف الجمهورية *

النطاق المكانى	سكان الريف مليون	عدد المراكز	عدد القرى	القرى ذات الواجهة الصحراوية	سكان القرى ذات الواجهة الصحراوية
الجمهورية	٣٩,٢	١٨٤	٤٢٢٨	-	-
المراكز الهامشية	١٨,٩	٩٣	٢٠٧٠	٧٥٣	٦,٢٥
% من اجمالى ريف الجمهورية	%٤٨,٢	%٥٠,٥	%٤٩	%١٧,٤	%١٥,٩

* المصدر :- عبد المحسن برادة وآخرون - **إمكانات الامتداد العمراني الريفي على الظهير الصحراوي** – ص ٥

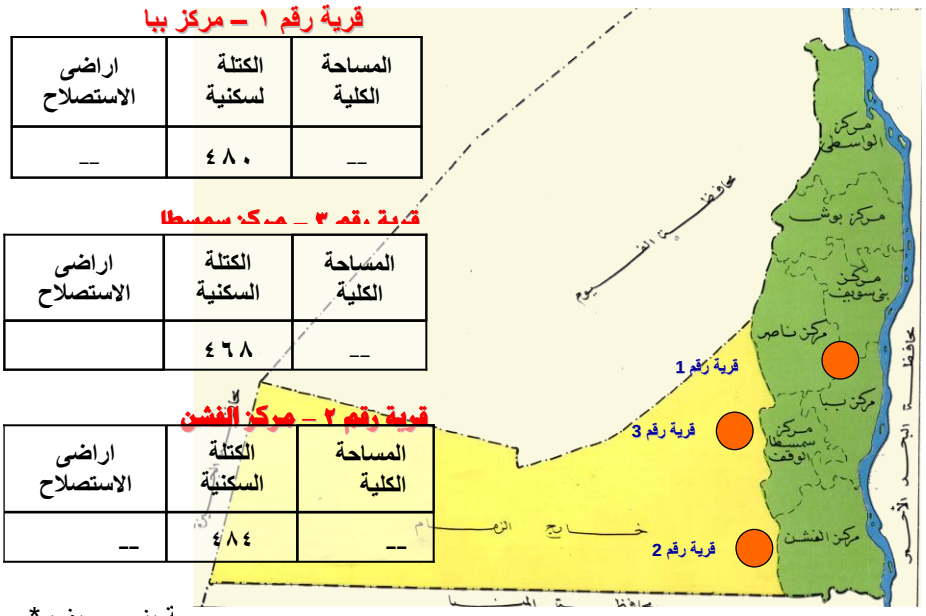

شكل رقم (١١/١) نموذج لمواقع قرى الظهير الصحراوي المقترح تنميتها بمحافظة بني سويف *

* المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – دراسة قري الظهير الصحراوي .

٢/١١/٢ معايير إختيار المواقع الصالحة للتنمية العمرانية بالظهير الصحراوي :-[١]

بطبيعة الحال ليست كل أراضي الظهير الصحراوي صالحة للإمتداد العمراني ولكن هناك بعض المعوقات التي يمكن أن تأثر علي إمكانية الإستفادة من الظهير الصحراوي ، وقد تم تحديد عدد من المعايير التي يمكن بها اختيار امكانات الظهير وهي :-

- **المعايير الطبيعية و البيئية :-**

- صلاحية الموقع من حيث الطبوغرافية (لاتزيد عن منسوب ٢٠٠ م) لسهولة امتداد شبكات المرافق .
- مواقع مناسبة من حيث الميول (مناطق منبسطة لايزيد الميل عن ١٠ %) .
- صلاحية التربة للتأسيس و البناء .
- عدم التعرض للمخاطر الطبيعية (مثل مخاطر السيول .....) .

- **المعايير الإقتصادية** مثل **:-**

[١] المصدر السابق – ص ط

- استثناء حدود الملكيات للهيئات العامة والخاصة والجمعيات .
- صلاحية المواقع للإمداد بشبكات المياه و الطاقة والمواصلات باقتصادية وتكاليف مناسبة .
- مواقع يسهل ربطها بشبكة الطرق القائمة .
- القرب من المشروعات الجارية و المستهدفة في الظهير الصحراوي للإستفادة من البنية القائمة

- **المعايير العمرانية :- تشمل المناطق المخصصة لمشروعات حالية ومستهدفة ولذلك تم :-**

- استثناء حدود مشروعات المدن الجديدة القائمة والمستهدفة .
- استثناء حدود مشروعات استصلاح الأراضي القائمة و المستهدفة .
- استثناء حدود مشروعات المناطق الصناعية والسياحية القائمة والمستهدفة .

١٢/٢ أنماط العمران الريفي طبقا لدرجة التأثير الحضرى

تتأثر خصائص التجمعات والمناطق الريفية بصفة عامة بموقع هذه التجمعات من التجمعات الحضرية (القائمة والجديدة) . الا أن قوة هذا التأثير تتباين من منطقة الى منطقة ومن تجمعات الى تجمعات أخرى بفعل عوامل عديدة أهمها المسافة من الكتلة الحضرية الرئيسية ، والمواقع من شبكة الطرق الرئيسية المؤدية الى المناطق الحضرية بالاضافة الى موقع هذه التجمعات من محاور النمو العمرانى الرئيسية على المستوى الاقليمى ، فضلا عن بعض العوامل الاقتصادية ونوع ملكيات الأراضى والاستخدامات الاقليمية من الأنشطة المختلفة ، وأخيرا وجود أنوية ساعدت على زيادة التأثير الحضرى على هذه المناطق الريفية ، ولوضع سياسات للتنمية المحلية يتطلب ذلك التعرف على الخصائص الحالية للتفاعل بين المناطق الحضرية والريفية كأساس لوضع هذه السياسات .

وفى هذا الاطار يستخدم عدة متغيرات فى المجالات السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية والعمرانية لتحديد شدة أو درجة التأثير الحضرى على المناطق والتجمعات الريفية وتتلخص هذه المتغيرات فيما يلى : [١]

- **معدلات النمو السكانى ٧٦-٩٦ :** حيث تتسم المناطق الحضرية بصفة عامة بارتفاع معدلات النمو السكانى اذا ما قورنت بالمناطق الريفية وذلك بسبب الفرص المتاحة بالمدن من فرص العمل ومستوى متقدم من الخدمات مما يجعل من هذه المناطق الحضرية مركز جذب سكانى .
- **معدلات الطرد والجذب :** هو متغير يستكمل ما تم مناقشته فى النقطة السابقة فالمناطق الحضرية تمتلك المقومات المختلفة التى تعمل على الجذب السكانى على عكس المناطق الريفية ذات الموارد المحدودة أو شبه الثابتة يجعل نسبة من السكان تترك الريف وتهاجر الى الحضر .
- **نسبة الأنشطة الحضرية فى التجمعات الريفية :** فنشاط السكان يعكس مدى اعتمادهم على الموارد الزراعية المتاحة فى القرية كما يعكس قوة التفاعل بين الحضر والريف على المستوى اليومى ، وهذا التفاعل يحدث فى الاتجاهين (حضر/ ريف – ريف/ حضر) وكلما زادت نسبة الأنشطة غير الزراعية لسكان القرية فان ذلك يعنى زيادة التأثير الحضرى على المناطق الريفية سواء من جراء حركة السكان اليومية الى الحضر كمناطق عمل أو نتيجة غزو الأنشطة الحضرية للمناطق الريفية مثل الصناعة والتخزين والمشروعات الانتاجية والحرفية . وهو ما يعكس تخلى القرية عن نشاطها ودورها الأساسى .
- **الكثافة السكانية :** وهى مؤشر لنمط الحياة والعمران أيضا حيث تختلف هذه الأنماط بين المناطق الحضرية والريفية ، وغالبا فان الكثافة السكانية فى الحضر تأخذ قيما أعلى من مثيلتها فى الريف فى ضوء تباين نمط وأسلوب الحياة .

[١] كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز اوسيم** - ص ٥٥

- **معدلات الأمية :** تنعكس ثقافة المجتمع ونظرته الى أهمية العلم على معدلات الأمية فى الحضر والريف ، كما تؤثر الأبعاد الاقتصادية أيضا على هذه المعدلات .
- **التخصص الوظيفى الزراعى للقرى :** فالقرية بمفهومها التقليدى تعتمد على الانتاج الزراعى للمحاصيل التقليدية ، فى حين يتغير التركيب المحصولى فى بعض القرى التى تجد فى المناطق الحضرية القريبة طريقا الى تحقيق أرباح اقتصادية من خلال تسويق المنتجات الزراعية غير التقليدية مثل الخضر والفاكهة والمحاصيل التجارية بوجه عام .
- **مركزية الخدمات الاقليمية :** وتعتبر مؤشرا هاما فى قياس مدى التأثير الحضرى على التجمعات الريفية ، فالقرى المتاخمة للكتلة الحضرية الرئيسية تعتمد على المدينة اعتمادا كاملا فى الحصول على الخدمات الاقليمية وخاصة أن معظم النمو العمرانى فى هذه القرى يتم بطريقة عشوائية ، أما القرى البعيدة نسبيا عن المدينة فتتوطن بها الخدمات الاقليمية لتلبية احتياجاتها الضرورية من هذه الخدمات ، ويظهر ذلك من ارتفاع قيم مركزية الخدمات الاقليمية .

وبتطبيق تلك المعايير يمكن تصنيف القرى الى ثلاث أنماط رئيسية : [1]

١/١٢/٢ النمط الأول :-القرى التقليدية

ويمثل هذا النوع من القرى حوالى ٣٦% من اجمالى قرى اقليم القاهرة الكبرى ، بينما تصل الى حوالى ٦٠% فى اقليم الدلتا وترتفع الى ٨٥% فى الصعيد . وهى قرى تبتعد الى حد كبير عن تأثير ظاهرة النمو الحضرى بشكل مباشر فهى لا ترتبط بدرجة اتصالية عالية بالتجمعات الحضرية . وفيما يلى نشير لأهم السمات المميزة لهذا النمط :

- يقل متوسط أحجام السكان بهذه التجمعات عن ١٢ ألف نسمة . وتعتبر هذه القرى طاردة للسكان أو تنمو بمعدلات نمو بطيئة تقل عن ٢,٥% ، يقابلها انخفاض معدل النمو العمرانى عن ١,٥% . أما النشاط الغالب للسكان والمهيمن فهو النشاط الزراعى وتربية الحيوان اذ يزيد نسبة العاملين فى الزراعة عن ٦٥% من اجمالى الذكور العاملين . أما أسلوب الحياة فهو ريفي والعلاقات الاجتماعية الجماعية والقائمة على العرف والتقاليد .
- أما السمات العمرانية للقرية فنجد أن الاستخدام السكنى هو الإستخدام الرئيسي الذي يتسم به هذا النمط وان لم يكن الأوحد باستثناء الحد الأدنى من الخدمات والتى لا تتجاوز ٥% من اجمالى الاستعمالات . كما نلاحظ أن ارتفاعات المبانى الغالبة فى قلب القرية أو الامتدادات الحديثة لا تتعدى الدورين . وكذلك الحال بالنسبة لنمط المسكن أن غالبية الأسر تسكن بيوتا ريفية . ونظرا لانخفاض معدلات النمو العمرانى فى تلك القرى فان معدل تآكل الاراضى الزراعية يقل عن ٣ فدان فى السنة ، كما تقل نسبة المتخللات والفراغات أيضا عن ٣% من اجمالى المساحة – شكل رقم (٢٤/٢).أما سياسات التنمية العمرانية لهذا النمط العمرانى فتتمثل فيما يلى :

– لا يوجد ضغوط سكانية أو احتياج لامتدادات عمرانية جديدة حيث أن معدلات النمو بطيئة . ويمكن ادارة العمران داخل الحيز من خلال مجموعة من الضوابط والاشتراطات .

– اتباع سياسات لعدم تحفيز النمو على الأراضى الزراعية مثل اختيار عدد من هذه التجمعات الريفية ذات الظهير الصحراوى لتلعب دور خدمى حرفى من خلال السماح بقدر من التوطين الخدمى والصناعى . ويساعد على ذلك أن معظم تجمعات هذا النمط واقعة أما على واجهة صحراوية أو على ظهير صحراوى

– تعظيم التكامل بين القري في الخدمات الأساسية في إطار وحدات خدمة .

– تطوير شبكات المرافق (مياه شرب – صرف صحي – طاقة) بحيث تغطي المتطلبات الرئيسية فقط .

[1] المصدر السابق - ص ٥٦

- تطوير المناطق المتدهورة عمرانيا داخل حدود الحيز العمراني للتجمع من خلال تحسين بعض محاور شبكة الشوارع و الطرق لتوفير نظام ملائم لخدمات الطوارئ .
- تطوير الظروف الملائمة للتكثيف العمراني داخل الحيز العمراني من خلال تطوير التشريعات العمرانية وبما لايتعارض مع خصائص الأنماط العمرانية .
- تكثيف الإستخدامات للمنشآت الخدمية القائمة ورفع كفاءتها وتجنب تخصيص أراضي للخدمات بأطراف القرية لتجنب جذب العمران علي الأراضي الزراعية

قرية منشأة بكير – مركز بني مزار – محافظة المنيا

قرية الرياض – مركز زفتي – محافظة الغربية

شكل رقم (٢٤/٢) نماذج لتجمعات القرى التقليدية *

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإستراتيجي العام للقري المصرية**

٢/١٢/٢ النمط الثانى : تجمعات فى طريقها الى الاتمام كنظام حضرى (يجرى تغيرات جذرية فى صفاتها الى التحضر) :

مع ارتفاع معدلات التصنيع داخل و علي أطراف المدن حدث زحف عمرانى فى تلك الأطراف والضواحى نتج عنه نمو سرطانى للمدينة ترتب عليه أحيانا كثيرة التهام بعض القرى لصالح الاستخدامات الحضرية ، حتى زاد حجم سكانها فى كثير من الأحوال عن ٣٠ ألف نسمة . وبمرور فترة على الاحتواء الحضرى لهذه القرى تبدأ فى التحول التدريجى . وعادة ما يكون التحول أسرع على المحيط الخارجى وأبطأ كلما توغلنا الى الداخل . أما القرى الأبعد نسبيا لم يحدث اندماج كلى لها وانما حدث ما يمكن أن نطلق عليه شبه التحام . ويمثل هذا النوع من القرى أقل نسبة من اجمالى القرى اذ لا تتعدى ٩% من اجمالى قرى اقليم القاهرة الكبرى ، بينما تقل عن ٥% فى اقليم الدلتا . وتتميز التجمعات الريفية المتمثلة فى هذا النمط بتغيرات متلاحقة سريعة النمو . اذ يرتفع معدل النمو السكانى والعمرانى بها عن ٣,٥% .

ولقد نتج عن تداخل عمران تلك القرى مع العمران الحضرى ، أن أصبحت جزىء يتفاعل مع كيان المدينة . كما صاحب هذا الدمج الحضرى فى بعض القرى تكامل مع العمران الحضرى فى الأنشطة والاسكان ، بينما البعض الآخر ظل منطقة اسكان فقط وتعتمد على احتياجاتها فى فرص العمل والحصول على السلع والخدمات من الكتلة الحضرية . وانعكست تلك التفاعلات على خصائص هذه التجمعات ومناطق الامتداد بها التى أصبحت تمثل مناطق امتداد عشوائى تجمع ما بين خصائص العمران شبه الحضرى و العمران الحضرى .

ومع استمرار الامتداد على الأراضى الزراعية المحيطة – وصل معدل تآكل الأراضى الزراعية بين ٥-١٠ فدان فى السنة – ونتيجة لتوطين الأنشطة الصناعية على أطراف المدن ، حدث للسكان حراك مهنى من مهن أولية (زراعة) الى مهن ثانوية (فى الحرف والتجارة والخدمات بالاضافة الى العمالة

الهامشية) . اذ استحوذ النشاط الاقتصادى للسكان فى القطاعات غير الزراعية على أكثر من ٨٥% من اجمالى السكان من ذوى النشاط .

وانعكس ذلك على استخدامات الأراضى فنجد أن بعض القرى ارتفع بها نسبة الاستخدام السكنى ، بينما البعض الآخر حدثت طفرة له فى زيادة نسبة الاسكان التجارى والحرفى والخدمات . أى حدث تحول فى العديد من أراضى هذه القرى من الاستخدامات الريفية الى استخدامات حضرية ، ومع ازدياد معدل هذا التغير أثر على ارتفاع أسعار الأراضى فى تلك المناطق . وفى مقابل هذا الطلب على الأراضى انخفضت نسبة المتخللات والفراغات عن ٢% من اجمالى المساحة كما تضاءل مسطح الزمام الزراعى كثيرا . كما ارتفعت الكثافة السكانية فى هذا النمط من القرى عن ٢٥٠ ش/ف ، وبلغ متوسط ارتفاعات المبانى فى قلب القرية بين ٢-٣ فى حين قفزت فى الامتدادات الملتحمة بالعمران الحضرى الى أكثر من ٥ أدوار . وبطبيعة الحال انعكس ذلك التغير على نمط المسكن اذ أصبح النمط السائد هو شقق فى عمارات سكنية حضرية المظهر ، وارتفعت نسبة الوحدات المؤجرة ، كما ظهرت فيلات سكنية فى تلك الامتدادات الملتحمة بالعمران الحضرى- شكل رقم(٢٥/٢)- وتتمثل سياسات التنمية العمرانية لهذا النمط فيما يلى :[١]

- ضرورة تعديل كردون المدينة من خلال ضم القرى الملتحمة .
- تخطيط القرية فى اطار كونها جزء من المدينة تدمج اداريا وتنمويا مع المدينة .
- اتباع سياسة الارتقاء العمرانى فى قلب القرية حتى يمكن تحول النمط الى نمط أكثر تحضرا ويستوعب جزءا أكبر من الزيادة السكانية فى ظروف بيئية وعمرانية متحضرة .
- إعادة تخطيط إستعمالات الأراضي للتجمعات بحيث تسمح بالنمو المستقبلي للأنشطة الإقتصادية التي تتميز بها هذه التجمعات (تجارية – سياحية – حرفية - .....) في إطار حيز عمراني جديد .
- تطوير محاور الحركة الرئيسية داخل الكتلة العمرانية مع تحسين ارتباط هذه التجمعات المركزية بالتجمعات العمرانية الأخري التابعة .
- تطوير شبكة المرافق العامة (مياه – صرف صحي – طاقة) لأهميتها في قيام التجمعات العمرانية بدورها الوظيفي .
- وضع الضوابط اللازمة للتحكم في النمو العمراني لهذه التجمعات (تشريعية – وظيفية – عمرانية - ....) وخاصة الصناعات الصغيرة و الحرفية و الخدمات .
- تكثيف التنمية العمرانية في الكتلة السكنية داخل حدود الحيز العمراني المقترح طبقا لخصائص أنماط العمران .
- إستكمال الخدمات الأساسية لعدد السكان المقترح للتجمعات .
- توفير احتياجات السكان من الخدمات الإقليمية و المرافق العامة بالتكامل مع التجمعات العمرانية المجاورة في إطار العلاقات الوظيفية المتبادلة

[١] المصدر السابق - ص ٥٨

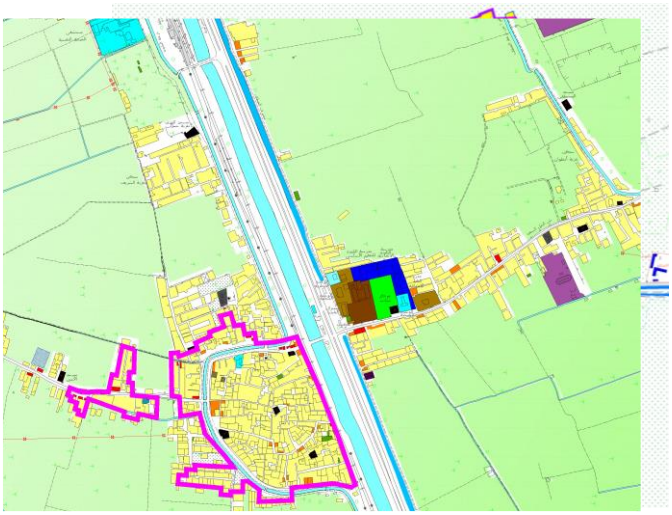

قرية كفر حكيم – مركز أوسيم – محافظة الجيزة *
* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي - **المخطط الإرشادي لقرية كفر حكيم**

قرية البليدة – مركز العياط – محافظة الجيزة *
* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي - **المخطط الإرشادي لقرية البليدة**

شكل رقم (٢/٢٥) نماذج تجمعات فى طريقها الى الاتمام كنظام حضرى

٣/١٢/٢ النمط الثالث : القرى تامة التحضر (القرى الواقعة فى مجال التأثير الحضرى) [١]

ويمثل هذا النوع من القرى الغالبية فى الأقاليم الحضرية اذ تصل الى حوالى ٦١% من اجمالى قرى اقليم القاهرة الكبرى ، بينما تصل الى حوالى ٣٥% فى اقليم الدلتا بينما لا تتعدى ١٥% فى الصعيد . وهى قرى تقع على المحاور التى تربط المدن الكبرى والمراكز الحضرية ، وترتبط تلك القرى بمراكز العمل والأنشطة والخدمات . كما نتج من ارتفاع أسعار أطراف المدن ومحدودية امكانية توافر مسطحات كبيرة من الأراضى ان شهدت بعض هذه القرى توطن بعض المؤسسات الصناعية والمخازن فى امتدادات تلك القرى . لذا فقد لعبت الاتصالية العالية لهذه القرى كسبب ومحفز لهجرة العديد من السكان من القرى والمدن الصغيرة المحيطة طلبا للسكن فى هذه القرى لما تحققه من فرص للحصول على سكن بأسعار أرخص من مثيلتها فى أطراف المدن والقرى الملتحمة ، أو لايجاد فرص عمل سواء بهذه القرى أو مراكز العمل التى لها اتصالية عالية بها وأخيرا تحقيق درجة اتصالية عالية بمراكز الخدمات .

وتشهد هذه القرى معدلات هجرة تفوق بكثير معدلات الزيادة الطبيعية – ويرتفع معدل النمو السكانى ليتراوح بين ٥-١٠% - كما يتراوح حجم سكان هذه القرى بين ٢٠-٤٠ ألف نسمة . ولقد تأثرت مناطق الامتداد فى هذه القرى بالخصائص الثقافية للمهاجرين ، و انعكس ذلك على أسلوب الحياة لسكان القرى حيث نجده يميل فى معظمه الى شبه الحضرية . كما استحوذ النشاط الاقتصادى للسكان فى القطاعات غير الزراعية على أكثر من ٨٠% من اجمالى السكان من ذوى النشاط . ووصلت نسبة الاناث من ذوى النشاط بين ٥-١٠% .

وانعكس ذلك على ارتفاع معدل النمو العمرانى حيث تتراوح بين ٤-٨% كما انعكس على منظومة استخدامات الأراضى ، فنجدها فى بعض هذه القرى انخفض فيها رصيد الاسكان لحوالى ٤٠-٥٠% ، وارتفع مقابل ذلك مسطحات المؤسسات الصناعية والخدمية والتى وصلت الى حوالى ٢٥% . ونتج عن هذا النمو المتسارع ارتفاع الكثافة السكانية اذ تراوحت بين ١٠٠-٣٠٠ ش/ف ، كما ارتفاع نسبة تآكل الاراضى الزراعية اذ تراوحت بين ٧-١٥ فدان فى السنة . ويبلغ متوسط الارتفاعات فى هذه القرى بين ٢-٣ وقد تصل الى ٤ أدوار فى الأطراف . وانعكس ذلك على نمط السكن اذ تنتشر العمارات السكنية فى كل أنحاء القرية وترتفع نسبة الشقق المؤجرة . الا أن عشوائية ذلك الامتداد

[١] المصدر السابق - ص ٥٩

العمرانى كان سببا فى عدم كفاءتة واهداره للاراضى الزراعية اذ زادت نسبة المتخللات والفراغات عن ٧% من اجمالى المساحة - شكل رقم(٢٦/٢) .

وهذا النمط العمرانى تناسبه السياسات التنموية التالية :

- تعديل الحيز العمرانى طبقا للمتخللات والفراغات المنتشرة به بهدف تجنب المعدلات المتزايدة لاستهلاك الاراضى الزراعية الناتجة عن عشوائية الامتداد . بصورة مرنة وتسمح بالتكثيف العمرانى والسكانى بصورة أكثر فاعلية وكفاءة . لاستغلال الاستثمارات المتمثلة فى الثروة العقارية والبنية الاساسية والمرافق والطرق .
- ضرورة وضع تشريعات جديدة خاصة بالعمران الريفى وآليات لتنظيم النمو العمرانى .
- تنظيم توطن الصناعات الصغيرة والحرفية والخدمات وعمل تشريعات وضوابط لعدم امتدادها وتحفيز النمو على طول المحاور .
- استكمال وتوفير الخدمات الأساسية لهذه التجمعات في المناطق المتاحة .
- اتباع سياسة الإرتقاء العمراني في المناطق القديمة داخل الكتلة السكنية .
- تخصيص بعض المواقع للمشروعات الإستثمارية لتمويل وتطوير هذه المناطق العشوائية ذاتيا .
- تطوير بعض المحاور الرئيسية لشبكة الطرق .

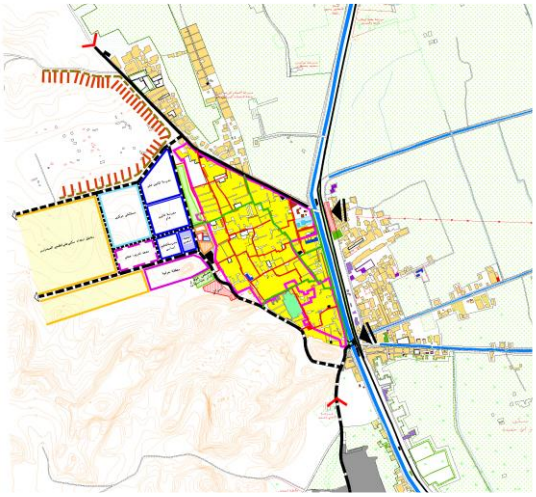

قرية أبورواش – مركز أوسيم – محافظة الجيزة

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي - **المخطط الإرشادي لقرية أبورواش**

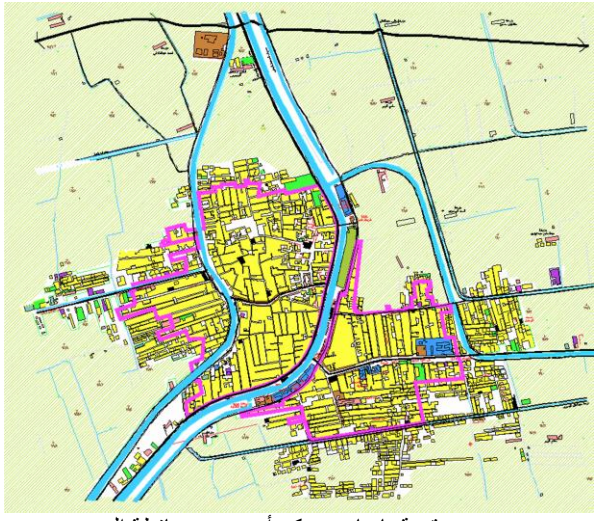

قرية ناهيا – مركز أوسيم – محافظة الجيزة

* المصدر :- كلية التخطيط العمراني والإقليمي - **المخطط الإرشادي لقرية ناهيا**

شكل رقم (٢٦/٢) نماذج تجمعات القرى تامة التحضر

١٣/٢ القضايا التخطيطية الناتجة عن العلاقات الحضرية / الريفية

١/١٣/٢ التحولات الإقليمية و المحلية للعمران الريفي

ينتج عن العلاقات الريفية الحضرية مجموعة من القضايا الرئيسية علي المستوي المحلي – في حالة وقوع التجمعات الريفية داخل نطاق حضري رئيسي مثل الكتلة الحضرية لإقليم القاهرة الكبري كنموذج – كما يلي : [1]

* **الاتصال الحضرى الريفى :** نتيجة وقوع القرى فى نطاق حضرى كبير (اقليم القاهرة الكبرى) ادى الى تأثير مخططات اقليم القاهرة الكبرى وتوصياته التخطيطية على خلق الآتى :

- المناطق الاقتصادية بين العمران الحضرى والعمران الريفى والمتمثلة فى مناطق صناعية حضرية قرب العمران الريفى مثال المناطق الحرفية و الصناعية في أبورواش وكرداسة .
- مناطق أسواق وتبادلات تجارية .
- تغير الدور الوظيفى للتجمعات الريفية كمراكز خدمات مما يحتم ضرورة اعادة تقسيم وحدات التنمية الريفية بشكل يختلف باختلاف الدور الجديد .
- اختلاف التدرج الهرمى للتجمعات الريفية نتيجة التغيرات السكانية الاقتصادية والوظيفية وبالتالى نظم العمران للأقاليم الريفية علي المستوي المحلي .

* **الحراك السكانى :** والذى يؤثر على :

- زيادة فرص الهجرة من الحضر الى الريف .
- انكماش الفوارق الحضرية الريفية وخاصة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والذى يؤدى الى اندماج سياسات القطاع الريفى والحضرى وتكامل الاستراتيجيات بين الريف والحضر .

* **النمو العمرانى :** ويتمثل النمو العمرانى على مستوى الاقليم فى :

- تداخل العمرانى الحضرى والريفى نتيجة امتداد العمران الحضرى الى التجمعات الريفية المتقلصة عمرانيا ، مما يؤدى الى تغير نطاقات الخدمة ومستوياتها وأيضا تحديد الأدوار الاقليمية .
- ظهور محاو العمران الريفى نتيجة التحام القرى المتقاربة وظهور وحدات عمرانية متكاملة رغم اختلاف الحدود الادارية . مما يأثر على اختيار حدود التنمية .

وتنعكس القضايا والتحولات الاقليمية والمحلية على العمران الريفى الواقعة داخل نطاق حضري رئيسي ، ومن أمثلة هذه الإنعكاسات :-

- تغير نمط العمران نتيجة الاحلال الحادث فى النمط التقليدى الريفى للقلب القديم تأثرا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية .
- ظهور انماط العمران الانتقالية بين المرحلة الحضرية والريفية بخصائص تختلف عن العمران القديم مما أدى الى تداخل غير منظم للانماط العمرانية وخاصة فى القرى القريبة من المناطق الحضرية نتيجة هجرة العمالة الحضرية لتلك القري لغرض السكن .
- تزايد متطلبات النمو العمرانى خارج حدود الحيز العمرانى لـ ١٩٨٥ مما خلق مشاكل تآكل المسطحات الزراعية وتبوير الأراضى الزراعية ، كما أدى النمو العمرانى الى نقص المتاح من خدمات بالإضافة إلي مشكلات التلوث البيئى .
- تغير نمط توزيع الاستعمالات داخل القرية ونمو الأنشطة التجارية والخدمية غير التقليدية والتى تميل الى الحضرية .
- تغير نوعيات ومستويات الاسكان المطلوب والحالية داخل القرية وارتفاع ظاهرة الايجار للوحدات السكنية .

[1] سامي أمين عامر – **الإطار المنهجي و القضايا الفكرية حول مشروع المخطط الإستراتيجي العمراني لقري الجمهورية** – ص ب

- انخفاض المسطح المعيشى وتغير خصائصه واندماجه مع الفراغ الوظيفى فى بعض القرى وخاصة الوحدات السكنية التى تضم وحدات انتاجيه صغيرة .
- امتداد مسطح التبادل العمرانى بين القرى نتيجة التحام بعض القرى مثال تداخل منطقة الخدمات العامة للقرى وامتداد المركز التجارى بين القرى .
- تباين الكثافات العمرانية داخل القرية وصعوبة تحديد مناطق مجمعة للكثافات.

٢/١٣/٢ التكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية و الحضرية في إطار النسق العمراني علي مستوي إقليم المدينة [١]

حيث تشارك التجمعات الريفية المدينة في القيام بأدوار إقليمية مثل الوظائف الخدمية علي المستوي الإقليمي و الأنشطة الصناعية و التخزينية و الترفيهية فضلا عن توفير الإسكان لبعض شرائح المجتمع ذوي الدخول المحدودة وخاصة في المناطق الحضرية الكبري وطبقا للموقع الاستراتيجي لبعض التجمعات الريفية بالنسبة للكتلة الحضرية الرئيسية وكذلك مناطق التنمية العمرانية الجديدة .

ويمكن التعرف علي هذا التكامل من خلال بعض المؤشرات الاساسية منها معدلات النمو السكاني ومعدلات الطرد و الجذب وتطور مستوي التحضر ومركزية الخدمات الإقليمية وكذلك إستعمالات الأراضي الإقليمية والتي تعكس التوزيع النسبي للأنشطة الحضرية في المناطق الريفية والتخصص الوظيفي للتجمعات الريفية و الكثافة السكانية .

ويلاحظ مما سبق أن إعداد برنامج للتنمية و التخطيط العمراني علي المستوي المحلي يتأثر بشكل مباشر بتحديد درجة التفاعل بين التجمعات الريفية و المدينة وهو ماينعكس علي توقعات النمو السكاني وتقدير عدد السكان وتحديد وظيفة التجمعات الريفية في ضوء الأنشطة الإقتصادية المحتملة ومن ثم خصائص إستعمالات الأراضي المستقبلية و الهيكل العمراني علي مستوي الكتلة العمرانية للتجمعات .

إلا أن قوة العلاقة بين المدينة و القري تتباين من إقليم إلي آخر ومن تجمعات إلي أخري بفعل عوامل عديدة أهمها المسافة من الكتلة الحضرية الرئيسية و الموقع من شبكة الطرق الإقليمية المؤدية إلي الكتلة الحضرية بالإضافة إلي موقع التجمعات الريفية من محاور النمو العمراني للمدينة فضلا عن بعض العوامل الإقتصادية ونوع ملكيات الأراضي و الإستخدامات الإقليمية .

٣/١٣/٢ التكثيف العمراني للقري كأحد المداخل الرئيسية للحفاظ علي الأراضي الزراعية

ظهرت اهمية التكثيف العمراني في القري للحفاظ علي الأراضي الزراعية في القري القائمة إلا أن تطبيق هذه السياسة يتطلب فهما واعيا لأسس التكثيف العمراني بعيدا عن استخدام معدلات الكثافة النظرية والموحدة علي جميع القري .

٤/١٣/٢ عدم تهيئة الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية لمواكبة معدلات التغير الإجتماعية / الإقتصادية [٢]

تشير الأوضاع الراهنة إلي أن ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت للريف المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، وخاصة منذ دخول الكهرباء وما تبع ذلك من مظاهر استهلاكية ، ومعدلات زيادة إستهلاك المياه وملكية السيارات بالإضافة إلي زيادة نسبة التعليم وارتفاع الوعي الصحي و التحول في مجال آلية الزراعة ، وهذه التحولات اتعكست بطبيعة الحال علي طريقة الحياة في التجمعات الريفية

[١] المصدر السابق – ص ج
[٢] سامي أمين عامر – **التوازن الإقليمي في قضايا التنمية الإقليمية في جمهورية مصر العربية** - ص ١٦

ومن ثم علي خصائص الكتلة العمرانية (مركب استخدمات الأراضي – الكثافة السكانية – حجم الحركة والمرور بالشوارع – معدلات النمو العمراني – هيكل تركيب الأنشطة الإقتصادية - .....إلخ)

والمشكلة هنا تكمن في أن هذا التغير المتسارع للهيكل العمراني للقرية حيث العديد من المظاهر الحضرية وهي لازالت غير مهيأة لذلك مما أفرز العديد من السلبيات ومن أهمها تخلي المسكن الريفي عن الدور الإنتاجي الذي كان يقوم به .

١٤/٢ المشكلات القطاعيـــة التى تواجه القرى المصريـــة

بالإضافة الي القضايا التخطيطية – السابق ذكرها – فهناك بعض المشكلات القطاعية المتمثلة في مجالات التنمية القطاعية المختلفة (الإجتماعية – الإقتصادية – العمرانية - .....) التي يواجهها الريف المصري حيث تمثل مشكلات الريف نقاط ضعف معوقة لعملية التنمية علي المستوي المحلي و تأثرا بشكل كبير علي تنمية التجمعات الحضرية ،ويمكن عرض لأهم المشكلات القطاعية فيما يلي: [١]

١/١٤/٢ المشكلات الاجتماعية

- الزيادة السكانية المطردة ٠
- الهجرة الداخلية المستمرة من الريف الى المحافظات الحضرية او الى عواصم ومدن المحافظات الريفية وهذه الظاهرة سببت خللا فى التوازن الريفى الحضرى ٠
- حدوث بعض التحولات الاجتماعية وخاصة التحولات الحضرية (الغير مرئية hidden urban) كمظهر من مظاهر تغير نمط الحياه اليومية .
- الحراك الاجتماعى داخل الأسرة نتيجة تغير نوعية التعليم والتركيب المهنى واختلاف توزيعها فى المناطق الاجتماعية داخل الريف ، وتنوع مصادر الدخل للأسرة وظهور العمالة الغير زراعية والعمالة تحت سن العمل .
- انتشار ظاهرة السلبية و اللامبالاه واعتبار الحكومة هى المسئولة عن مشروعات التنمية وزيادة الشعور باتساع الفجوة بين سكان الريف والحضر.
- تخلف المستوى الاجتماعى والثقافى للسكان .
- الامية حيث تقف عائقا كبيرا امام التنمية .
- ارتفاع معدل الاعالة حيث تبلغ قوة العمل فى الريف ٢٧,٢% من اجمالى سكان الريف .

٢/١٤/٢ المشكلات الاقتصادية [٢]

- الديناميكية الاقتصادية للمناطق الريفية ومدي تنوع الأنشطة الاقتصادية داخل عمران القرية بين الأنشطة الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية وظهور الوحدات الانتاجية الخاصة .
- اختلاف الآداء الاقتصادى لوحدات الانتاج الريفى (فى النوع وحجم العمالة) .
- الفروق فى مستويات الدخول فى الريف .

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ٣٢
[٢] المصدر السابق – ص ٣٢

- التناقص السريع فىالمساحة المتزرعة بنسبة كبيرة تزيد عن معدل نمو الاراضى الزراعيةالمستصلحة .
- عدم توافر التمويل اللازم لاقامة مشروعات انتاجية تتناسب مع البيئة والخامات المتوفرة فى الريف .
- - تفتيت الملكية وتناثرها Fragmentation Of land وزادت هذه الظاهرة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى .
- تحول الفرد الى وحدة مستهلكة وتراجع الدورالانتاجى للمسكن الريفى .
- التسارع فى ادخال المشروعات الصغيرة للتنمية الريفية دون التأكد من استمرارية نجاحها وعائده الاقتصادى وملائمتها لامكانيات وخبرة القائمين عليها .
- تداخل الاستعمالات والانشطة المختلفة مع الكتلة السكنية .
- تقلص حجم ونشاط المؤسسات الزراعية فى التنمية كالجمعية التعاونية ، وبنك القرية .
- قلة مراكز التدريب المهنى مما يؤدى لعدم الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة .

٣/١٤/٢ المشكلات العمرانية [١]

- الزيادة المستمرة فى عدد السكان مما يؤدى لتضخم العزب لتتحول الى قرى تابعة ، القرى التابعة الى قرى ام ، كما تتحول القرى الام الى مدن دون أن يقابلها تخطيط لهيكلها العمرانى .
- يوجد بالبنية الاساسية للريف استثمارات ضخمة لم يتم وضع البعد المستقبلى ولا المكانى فى الاعتبار .
- تعانى معظم القرى من نقص المرافق العامة .
- مشكلة القمامة من اهم المشاكل الرئيسية بالقرى .
- أثرت مشاريع مد المرافق والخدمات العامة على نمط ومعيشة الفلاح بالسلب .
- لم تؤدى مبانى الخدمات الهدف المطلوب منها لغياب الرقابة الادارية .
- عدم الربط المكانى بين التجمعات و المراكز الخدمية التي تخدمها علي المستوي المحلي .
- عدم جذب مشروعات التنمية المحلية و خاصة جذب السكان لمناطق التنمية الجديدة في الظهير الصحراوي .

[١] المصدر السابق – ص ٣٢

الـخلاصـــة

- تعتبر العناصر البيئية و الطبيعية (توزيع الموارد المائية - توزيع الأراضي القابلة للاستصلاح - توزيع الموارد التعدينية - المناطق المعرضة للمخاطر الطبيعية - المناطق الطبيعية الغير متاحة التنمية - .....إلخ) من أهم العناصر التي تأخذ في الإعتبارعند وضع الاستراتيجيات التنموية واختيار وتوزيع المشروعات التنموية بكافة مستوياتها وان تختلف الأوزان النسبية للعناصر البيئية و الطبيعية المؤثرة علي التنمية من منطقة إلي اخري تبعا للخصوصية البيئية لكل منطقة .

- تمثل مشروعات التنمية المحلية إنعكاس للتغيرات في الهيكل الإجتماعي و الإقتصادي للتجمعات ولابد ان يتم ذلك في إطار إستراتيجية تنموية تتلائم مع تلك التغيرات وان تراعي خصوصية كل تجمع .

- يؤكد البحث علي اهمية مراعاة طبيعة وخصوصية كل تجمع عند إختيار و توزيع مشروعات التنمية المحلية و تأخذ الأبعاد التخطيطية كأحد المحددات الأساسية المؤثرة علي توزيع مشروعات التنمية .

- يمثل مدخل تنميط و تصنيف التجمعات تبعا للمعايير التخطيطية (المركزية الجغرافية - المركزية السكانية - المركزية الوظيفية - المركزية الانتاجية (توطن الأنشطة والحرف الانتاجية والصناعات الصغيرة - مركزية الخدمات الاقليمية - مركزية المرافق الاقليمية.....إلخ) مدخل ملائم يعبر عن الخصوصية المحلية للتجمعات و الثقل التنموي لها **وأن يتم بناء علي ذلك اختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية التي تتلائم مع تلك الانماط .**

- يعتمد توزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية في إطار الدور التنموي و التدرج التخطيطي للتجمعات العمرانية **وليس علي أساس تدرج ادارى** كما هو حادث في الوضع الحالي لتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .

- تأكيد البحث علي **أهمية دراسة <u>الروابط الحضرية / الريفية</u>** و العلاقات الوظيفية المتبادلة بين المدن والقري في إطار النطاقات التنموية المعبرة عن المجال التأثير التنموي لكل تجمع وذلك عند اختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .

- هناك اهمية **لربط المشروعات بالسياسات و القضايا التنموية** التي تختلف بدورها طبقا للأنماط العمرانية للتجمعات الريفية (القرى التقليدية - تجمعات فى طريقها الى الاتمام كنظام حضرى - القرى تامة التحضر (القرى الواقعة فى مجال التأثير الحضرى) .

- **<u>يتمثل المفهوم الإجرائي للبعد المكاني ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية في :-</u>**

" هو نطاق تنموي يتضمن مجموعة من المتغيرات القطاعية (البيئية – الإجتماعية – الإقتصادية – الإدارية – العمرانية) يوجد فيما بينها تفاعلات تنموية تأثر علي تنمية المجتمع المحلي الريفي ويتحدد بناء علي تلك التفاعلات الأهداف والقضايا التنموية لكل مجتمع و التي تعبر عن الدور المناسب و الخصوصية المحلية والتي تفرز في مجملها مجالات مشروعات تنمية ذلك المجتمع بما يتلائم مع خصوصيته من المنظور الشامل " .

الفصل الثالث :- المتغيرات القطاعية و المكانية في برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية

تعد القرية المصرية ركيزة المجتمع المصري ومحور ثقافته ، كما كانت ولا تزال تسهم بالدور الأكبر في حياته ومشكلاته خاصة مشكلة التضخم السكاني من خلال التزايد الطبيعي وارتفاع الكثافة الفيزيولوجية ، أو من خلال تيارات الهجرة الداخلية نحو المدن ، وما ترتب علي ذلك من ضغوط متزايدة علي الخدمات الحضرية وخاصة في مجال الإسكان والصحة والتعليم وفرص العمل وتزايد قطاع العمالة الهامشية في تلك المدن وخاصة في أحيائها العشوائية ومناطق الفقر وبؤرته علي رقعتها العمرانية .[1]

ودعت حالة الريف المصري إلي مزيد من العناية والاهتمام نظرا لتخلفه وجموده بسبب ما توارثه خلال القرون الطويلة الماضية نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ، وقد أدي هذا إلي تأخره وهجرة معظم سكانه إلي المدينة ، ونظرا لعظم مشكلات الريف اتجهت الدولة إلي إصلاحه إصلاحا شاملا يستهدف استغلال جميع إمكانياته المادية والاجتماعية والبشرية ليحقق الارتفاع بمستواه فيلحق ركب الحضارة ويؤدي إلي استقرار المواطن الريفي والإرتفاع بمستواه وتشجيعه علي الإنتاج [2]،

ويمكن تحديد أهم المشكلات التي تعاني منها المستوطنات الريفية في مصر في الآتي : [3]

(مشكلات الخدمات – قلة فرص العمل – نقص المرافق العامة من مياه وكهرباء وصرف صحي – الهجرة من الريف إلي المدن – ارتفاع أسعار الأراضي القريبة من المدن ..... إلخ) .

و يتناول هذا الجزء من البحث استعراض وتحليل برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية في التجربة المصرية وذلك بهدف :

- استنباط الاسس والمعايير الخاصة بتوزيع وبرامج التنمية المحلية الر يفية في إطار البعد المكاني و القطاعي .
- تحليل العلاقات الوظيفية بين المستويات التخطيطية المختلفة من خلال الارتباط بين مشروعات وبرامج التنمية .
- معرفة الركائز الاساسية للتنمية المحلية الريفية .
- تقييم التجربة المصرية لمعرفة المشاكل والمعوقات الخاصة بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية.

[1] فتحي مصيلحي و آخرون – **الريف المصري حاضره ومستقبله** – ص ٦٨٩
[2] المصدر السابق – ص ٣٢٧
[3] المصدر السابق – ص ٣٢٨

١/٣ المراحل الزمنية للتجربة المصرية في التنمية

مرت التجربة المصرية بمجموعة من المراحل الزمنية التي تعبر عن التوجهات والخطط التنموية السائدة خلال كل مرحلة حيث ارتبطت بداية الفكر التنموي للنطاق الريفي بمرحلة الثورة ١٩٥٢ وما يليها من مراحل زمنية والتي يمكن عرضها كالتالي :[١]- جدول رقم (١/٣)

١/١/٣ التنمية فى الخمسينات و الستينات

قد استقر التعريف بعملية التنمية فى نهاية الخمسينات من القرن الماضى على انها دفعة قوية تتم من اطار تغير بنائى عميق ، وفى ضوء استراتيجية محددة للنمو المتوازن أو للنمو الغير متوازن ، و يمثل المنظور الإقتصادي أساس هذا المفهوم حيث ركزت هذه الافكار التنموية على التنمية القطاعية من خلال الاساليب التى يمكن ان تتخذ فى هذا الشأن والتى تمثلت فى الاهتمام بقطاع الصناعة ، وخاصة التحويلية منه ، ووجود قطاع عام قادر على تعبئة واستخدام الموارد المتاحة والدعوة الى التركيز على المشروعات المحورية ذات القدرة للجذب اما للامام او للخلف او فى كلا الاتجاهين على حد سواء .

و اعتمدت فلسفة التنمية المكانية فى مصر منذ تطبيق الخطة الخمسية الأولى فى الستينات من القرن الماضى على مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى أدت الى تركز الأنشطة فى مناطق وأقاليم محدودة خطط لها ، وقد يعزى ذلك الاتجاه المركزى ، الى الاعتقاد – الذى كان سائدا آنذاك – من أن الآليات الكلية المركزية التى تعمل فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دائما ما تكون فى صالح المجتمع ككل . وقد يفهم من ذلك أن هناك اعتقادا كان سائدا مؤداه ان جهاز الدولة المركزى يعلم كل شىء وأن له القدرة غير المحدودة على تنظيم حركة المجتمع ككل و أن المشاكل المحلية أقل أهمية .[٢]

٢/١/٣ التنمية فى السبعينات

أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين وخاصة الانفاق العسكرى خلال الفترة الى تباطؤ العملية التخطيطية خلال عقد السبعينات ، وتمثل هذا التباطؤ فى الاخذ باسلوب التخطيط السنوى المتحرك بدلا من التخطيط طويل ومتوسط المدى ، وقد اثرت هذه التطورات فى تراكم المشاكل الاقتصادية وتعثر عمليةالتنمية ، نتيجة اختلالات هيكلية اقتصادية داخية وخارجية .

وقد ركزت جهود التنمية فى هذه المرحلة على الاتى :-

- التركيز على البعد الاجتماعى .
- التنمية البشرية .
- ادخال البعد البيئى فى عملية التنمية .
- اضفاء صفة الاستمرارية على عملية التنمية .

٣/١/٣ التنمية فى الثمانينات والتسعينات[٣]

أوجبت التطورات الحادثة في تلك الفترة على القيادة السياسية دعوة المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى الفترة من ١٢-١٥ فبراير ١٩٨٢ لبحث المشكلات الاقتصادية المصرية التى تواجه الاقتصاد المصرى والتنمية وتقديم المقترحات بشأنها واوصى الموتمر ان يتم حشد الطاقات القومية وفقا لتخطيط قومى شامل وباسلوب مناسب ملزم للقطاع العام ومرشد للنشاط الخاص والفردى على ان يتضمن التغير الاقتصادى الذى تستهدفة الخطة بعدا إجتماعيا .

[١] منى محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ١٢
[٢] سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **لامركزية التخطيط في مصر** – ص ٢
[٣] منى محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ١٢

وتمت العودة الى الاخذ باسلوب التخطيط القومى الشامل من خلال اصدار استراتيجية للتنمية ، تحكم عملية التخطيط على مدار الفترة (٨١/ ٨٢-٢٠٠١ / ٢٠٠٢) ، حيث تتركز استراتيجيتها فى ثلاث محاور رئيسية :

- الاخذ بمبدأ دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية ٠
- الاستمرار فى دعم واصلاح البنية الاساسية والمادية والاجتماعية ٠
- اعتبار البعد السكانى والمكانى للتنمية محورا اصيلا من محاور التنمية ٠

٤/١/٣ التنمية في بداية الالفية الجديدة

اعتمد الفكر التنموي مع بداية الالفية الجديدة الي اعطاء دور بارز للقطاع الخاص في عملية التنمية بكافة مجالاتها ومستوياتها وان يرتكز دور الحكومة علي توفير الخدمات والبنية الاساسية الضرورية واضطلاع القطاع الخاص علي مشاركة الحكومة كشريك اساسي لتنفيذ مشروعات التنمية .

جدول رقم (١/٣) **التحليل المقارن للمراحل الزمنية للتجربة المصرية في التنمية** *

وجةالمقارنة	الفترة الأولي (الخمسينات و الستينات)	الفترةالثانية (السبعينات)	الفترة الثالثة (الثمانيات و التسعينات)
السياسات العامة للتنمية	-تغيير شامل في الفكر لاهمية الريف - قانون الاصلاح الزراعى(**قطاعي**)٠ - رفع المستوى الصحى والعمرانى لسكان الريف **(مكاني)**	- الاتجاه نحو التصنيع **(قطاعي)** ٠ - الاعتماد علىالزراعة فتمويل التنمية **(قطاعي)** - تقسيم مصر لوحدات ادارية **(مكاني)**٠	- التنمية اقتصاديا واجتماعيا**(قطاعي)** ٠ - مشروع القرى التجريبية **(مكاني)**٠ - انشاء جهاز بناء وتنمية القرية**(مكاني)**٠
برامج التنمية الاقتصادية (قطاعية)	- تطبيق فكرةالوحدات المجمعة **(قطاعي)** . - مشروعات الانعاش الريفى	تنفيذ برامج السنوات الخمس للتصنيع **(قطاعي)** .	الاهتمام بالصناعات الصغيرة ، نشر الصناعات الريفية فىالقرى التجريبية **(قطاعي)** .
برامج الارتقاء العمرانى والاسكان الريفى (مكانية)٠	تطوير القرى القائمة **(قطاعي)** . انشاء قرى الاصلاح الزراعى	قرى الجهود الذاتية المعاناه ٠	المشروعات الارشادية للارتقاء بالبيئة العمرانية ٠
الجهات المشاركة فى التنمية	- وزارة الصحة ٠ - المجلس الاعلى لمحاربة الفقر - مجلس الخدمات العامة ٠	- وزارة الشئون الاجتماعية ٠ - المجالس القروية ٠ - الهيئة العامة لتنمية الصناعات٠	- جهاز بناء وتنمية القرية ٠
مصادر التمويل	الحكومة ٠	- الحكومة ٠ - الاهالى بالمال والمجهود ٠	- الحكومة ، بنك التنمية الصناعية - الاهالى بالمال والمجهود ٠ - المعونات الاجنبية ٠
تقييم التجربة (خلال المرحلة الزمنية)	- تنافس الوزارات فى الخدمات دون تنسيق ٠ - عدم قدرةالحكومة تغطيةالنفقات جعل المشروعات جهود متناثرة غير مخططة ٠ - اعتماد المشروعات علىمساندة الحكومة القائمة ومع تقلب الاوضاع السياسية يحرم البرنامج من موارد لم نشهد سياسات التنمية مشاركة المجتمع	- اعتمدت الدولة على قطاع الزراعة لتمويل التنمية فاعتمدت علىالتعاونيات للسيطرة علىالزراعة مما افقدها شعبيتها - أخذت الدولة بالتخطيط الشامل - محاولة تطوير الاوضاع العمرانية للقرى وتجاهل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية أدى لعدم تحقيق الاهداف المرجوة	- ساعد انتشار المشروعات الانتاجية فى تحسين مستوى أهل الريف وبدأوا المساهمة يخصص مالية فىالمشروعات - تدخل قيادات المراكز والمحافظة فىعمل الوحدات المحلية مما يعيق فاعلية التنمية - عدم التزام الخطط بمفهوم التنميةالريفية الشاملة مما قلل العائد التنموى للانشطة ٠

المصدر :- الباحث بتصرف من مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ١١٧

ومن استعراض المراحل الزمنية السابقة للتجربة المصرية : نتج أن مسيرة التنمية المحلية فى مصر واجهت عدة مشكلات ناتجة عن ضعف استخدام الحيز المكانى المصرى ، نذكر منها ما يلى : [١]

[١] سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **لامركزية التخطيط في مصر** – ص ٣، ٤

* ضعف الهيكل الاقتصادى الاقليمي بالرغم من المجهودات التى قامت بها الدولة الا انه مازال هناك تفاوتات بين المحافظات المختلفة أدت فى كثير من الأحيان الى انعدام الاتزان بين مكونات هياكل القاعدة الاقتصادية للأقاليم المصرية ، ويرجع ذلك الى :

- وجود خلل فى التوزيع المكانى للهيكل الانتاجى
- عدم استغلال الأرض المصرية الاستغلال الأمثل وتركز السكان والأنشطة فى حيز ضيق لا يزيد عن ٦% من المساحة الكلية لمصر **(عدم الأخذ في الإعتبار البعد المكاني الجغرافي)** .

* ضعف الهيكل الاجتماعى الاقليمي : حققت مصر خلال الحكومات المتعاقبة انجازات ملموسة فى مجال الاستثمار فى البشر ، وعلى الأخص فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية ، الا أن التحيز فى توزيع تلك الخدمات أسفر عن فروق واضحة بين المحافظات المأهولة بعضها البعض ، وقد أسهم ذلك فى ضعف البنيان الاجتماعى على مستوى المحافظات ، وأدى الى :

- اختلال التوازن فى توزيع الخدمات والموارد بين المحافظات وداخلها .
- أن هذه الخدمات غير كافية وغير ملائمة .
- القصور فى الاعتمادات الموجهة نحو الفقراء .
- ارتفاع تكاليف الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص .

* عدم فاعلية دور للتخطيط الاقليمي : بالرغم من الادراك الواضح لأهمية تطبيق منهج التخطيط الاقليمى فى حل الكثير من المشكلات سواء على المستوى المحلى أو القومي الا أن ادراك أهمية تطبيق هذا المنهج قد تعاظمت فى اتجاه تلافى العديد من المشاكل المترتبة عن التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى والناتجة عن الاصلاح الاقتصادى ، و ظهرت بعض المشاكل ، **من أهمها :**

أ- المشاكل الاقليمية :

تعانى المحافظات المصرية من العديد من المشاكل تتمثل أساسا فى اختلال توزيع السكان ، وتأكل الأراضى الزراعية وسوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واستقطاب المدن الكبرى للتنمية والهجرة غير المنظمة من الحضر للريف .

ب - مشاكل واجهت تطبيق التخطيط الاقليمى فى المراحل السابقة :

- عدم وجود استراتيجية تنمية مكانية واضحة .
- غياب البعد المكانى للتنمية .
- ضعف مشاركة السكان المحليين فى اعداد الخطط بالرغم من وجود المجالس الشعبية .
- ضعف الهياكل التنظيمية التى تربط الوحدات الاقليمية بالمستوى الوطنى .
- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الاقليمى .
- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية .

ومن ناحية أخرى فقد ساعد على تعميق المشاكل الاقليمية والمحلية بعض الأخطاء فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى فترات سابقة فرضتها ظروف الفترة التاريخية ، أحدثت خللا مقابلا فى التوازن الحيزى والمكانى المصرى ، ولقد أدت هذه السياسات الى عدم استغلال الحيز المصرى بصورة رشيدة الأمر الذى أدى الى وجود حوالى ٩٤% من المساحة الكلية شبه خالية ، ومع الزيادة السكانية المتوالية والثبات النسبى للرقعة الزراعية وفى بعض الأحيان تآكلها لصالح عملية الاسكان وعدم الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة والحيز المكانى انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية وارتفاع الكثافات السكانية فى المناطق المأهولة . [١]

وقد ارتبطت فلسفة مشروعات وبرامج التنمية المحلية المصرية بالسياسات الاقتصادية السائدة والتي تم عرضها كما سبق من خلال التطور التاريخي لفكر التنمية للحيز المصري ، حيث ارتبط المدخل الخاص بالتنمية المحليةالريفية خلال كل مرحلة بتلك السياسات .

[١] سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **لامركزية التخطيط في مصر** – ص ٤

وفي اطار اهتمام الدولة لحل المشكلات التي تواجه التجمعات الريفية اتجهت الي تنفيذ مجموعة من برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية وهي :

- مشروع الوحدات المجمعة (١٩٤٥) .
- مشروعات الموازنة المحلية و الخطة العاجلة (٢٠٠٠-١٩٦٠) .
- مشروع التنمية المحلية الثاني LD2.
- مشروع الخدمات الاساسية BVS (١٩٨١).
- مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية (١٩٩١).
- مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة - شروق (١٩٩٤) .
- مشروعات صندوق التنمية المحلية (١٩٩٤) .
- مشروع القرية المختارة (٢٠٠٠) .
- مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية (٢٠٠٥) .
- مشروع جذور(٢٠٠٥).

و قد تم عمل تحليل مقارن لتلك الخطط و المشروعات من خلال المحاور التالية:-

- مفهوم واهداف برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية
- الخطوات و المنهجية المتبعة
- تصنيف مجالات و مستويات المشروعات
- أسس اختيار مناطق توطين المشروعات
- مصادر التمويل و الجهات المشاركة
- تقييم الدراسات السابقة لخطط المشروعات

وفيما يلي شرح تفصيلي للمحاور السابقة – سالفة الذكر :-

٢/٣ مفهوم واهداف برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية

تمثل مفاهيم التنمية المحلية الريفية الركيزة الاساسية التي يتم بناء عليها تحديد الاهداف وما يرتبط بها من مجالات ومستويات لتلك الاهداف وتحديد المدخل التنموي الذي يتأسس بناء عليه اختيار وتوزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية

و من خلال التحليل المقارن لمفهوم واهداف برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية والذي يوضحه الجدول رقم (٢/٣) ، يمكن استنباط اهم النقاط التحليلية التالية :

- المدخل التنموي التي ارتكزت اليه مفاهيم التنمية هو مدخل اقتصادي اجتماعي **(مدخل قطاعي)** مثل مشروع الوحدات المجمعة ومشروعات الصندوق الاجتماعي حيث توفر الخدمات الاساسية والمشروعات الاقتصادية الصغيرة ، بينما اتبعت بعض البرامج مدخل التنمية الريفية المتكاملة (المدخل الشامل) وهو المفهوم التي اتبعه البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق **(ودخل به بعد مكاني في اختيار القري وهو القرى الأكثر فقرا)** ومشروع القرية المختارة وهو كما يلي : " التنمية الريفية هي عملية تغيير ، ارتقائى ، مخطط ، للنهوض الشامل ، المتكامل ، لجميع نواحى الحياة فى المجتمع المحلى ، يقوم بها ابناؤة ، بنهج ديمقراطى ، وبتكاليف من المساعدات الحكومية " [١]

ويشمل هذا المفهوم عشر مكونات متفاعلة انيا ، غير قابلة للتفرد أو الانفصال ، هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة هي :

- **عملية :** أى سلسلة متتالية من الانشطة عبر فترة زمنية معينة ٠

[١] إبراهيم محرم – **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "** – ص ٨

- **ارتقائى :** حيث الحال الجديد للمجتمع افضل من حالة السابق بمعايير المثل العليا .
- **مخطط :** أى مرتبة منسقة الخطى ، محسوبة التوقعات تكلفة وعوائد ، تتوزع خلالها الادوار والمسئوليات فى برنامج زمنى ، قابلة لقياس النتائج وتقييم الانجازات ٠
- **نهوض شامل :** أى تغييرا ايجابيا كليا عاما وليس جزئيا أو قطاعيا ٠
- **نهوض متكامل :** أى ان اوجة التغيير متداخلة مترابطة عضويا تكمل عناصرها بعضها بعضا فى منظومة كلية تمتد كى تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية القومية ٠
- **تغطى جميع نواحى الحياة فى المجتمع المحلى :** أقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، وبيئيا ، فى تزامن منسق متوازن ، بما يتضمنة من استدامة وتواصل التنمية لصالح الاجيال التالية .
- **يقوم بها ابناء المجتمع المحلى :** حيث يعتمد التغيير التنموى اساسا على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا ، فى اطار منظم يوظف الموارد المحلية المتاحة .
- **تتم بنهج ديمقراطى :** بما يتيح اسهامة كافة ابناء المجتمع المحلى – بالرأى والفعل – فى جهود تنميتة ، على اساس من تكافؤ الفرص ٠
- **الجهود الاهلية والتى تعد هى الاصل والاساس :** كما أن الجهود الحكومية ايا كانت اشكالها ومصادرها يجب ان تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينهم ٠

بينما اتبعت بعض البرامج **مدخل التنمية القطاعية** مثل برامج ومشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية التي اتخذ المدخل الاقتصادي المتمثل في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كمدخل تنموي لتحقيق التنمية المحلية الريفية .

- تهدف كافة برامج ومشروعات التنمية الي تحسين البيئة المعيشية للسكان ورفع المستوي الاقتصادي للسكان والقضاء علي الفقر مثل مشروعات شروق ومشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- التأكيد علي مفهوم اللامركزية كأساس تنموي يمثل ركيزة اساسية ضمن مفهوم التنمية و مراحل التخطيط والتنفيذ ويهدف إلي تحقيق التوازن المكاني داخل المعمور المصري.
- المشاركة الشعبية بكافة الجهات ذوي الصلة اساس لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية باختلاف طرق تلك المشاركة من مشاركات مادية اوعينية والمشاركة بالرأي من خلال اجتماعات التنمية في تحديد احتياجات كل تجمع وتنظيم كافة الجهود التنموية الاهلية والحكومية مثل مشروع جذور والمخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية .
- تهدف المشروعات مجابهة مشاكل الريف المصري وتنميته كمدخل لحل الاتزان والخلل الموجود بين الخطط التنموية والمشروعات المركزة في الحضر عنه في القطاع الريفي .
- اتفقت مفاهيم واهداف برامج ومشروعات التنمية علي ان التنمية هي تغيير وضع غير مرغوب فيه الي وضع مرغوب فيه .
- اهداف بعض المشروعات التنموية تكون محددة مسبقا دون وجود دور مؤثر لخصوصية كل تجمع في تحديد الاولويات والاحتياجات واهداف البرامج والمشروعات التنموية مثل مشروع القرية المختارة ومشروع التنمية المحلية الثاني ومشروع الوحدات المجمعة .
- بداية ظهور التنمية العمرانية كهدف تنموي يتم تحقيقه للريف المصري وذلك من خلال مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية .
- وجود تعدد لمجالات الاهداف التنموية لمشروعات التنمية المحلية الريفية (البيئة – الاقتصادية – البشرية – الاجتماعية – المؤسسية) بينما تم اغفال اهداف التنمية العمرانية ما عدا مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية .

- تهدف بعض برامج ومشروعات التنمية الي تعبئة اكبر قدر من الموارد المالية لتنفيذ مشروعات التنمية مثل مشروعات صندوق التنمية المحلية ومشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- لم يتم تحديد مفهوم برامج ومشروعات التنمية ماعدا مفهوم مشروعات الصندوق الاجتماعي والذي حدد مفهوم مشروعات التنمية و هى " مشروعات ذات طبيعة خاصة تهدف عادة الى ادخال: " استحداثات فنية لخدمة المجموعات المستفيذة أو استحداثات لتطوير المؤسسة التى تقوم بالتنفيذ او تطوير السياسات (بعضها او كلها) "٠

وعلى ذلك فان مشروعات / برنامج التنمية ، وبالتالى مشروعات / برامج الصندوق عبارة عن : [١]

- حزمة من الانشطة ٠
- فى قطاع محدد ٠
- تتم فى منطقة / مناطق محددة ٠
- لمدة محددة ٠
- تنفذها هيئات محددة ، التى يمكن ان تكون تحت اشراف هيئات اعلى (سياسيا)
- بهدف تحقيق نتائج محددة ٠
- تؤدى الى تحقيق غرض المشروع يتفق عليه والذى يمكن التحقق من الوصول اليه ٠
- أن يكون هناك ضمان لاستمرارية الاستفادة من أنشطة المشروع لفترات اطول ومجموعات اكثر

جدول رقم (٢/٣) مفهوم و أهداف وركائز التنمية المحلية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

البرنـــــــــامج / المشروع	مفهوم وأهداف وركائز التنمية المحلية الريفية	ملاحظات
مشروع الوحدات المجمعة ١٩٤٥	- الاتجاه الشامل لتطوير الريف . - اللامركزية في توزيع الخدمات بهدف تحقيق العدالة بين الحضر والريف . - التركيز علي الخدمات الاجتماعية والاساسية لمدخل التنمية . - اساس المفهوم اجتماعي – اقتصادي من خلال برامج المشروع . - المشروعات هي مشروعات سد احتياج باستغلال اقل مسطح ممكن . - المشاركة الشعبية هي الاساس .	**قطاعي – مكاني**
الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- توفير احتياجات منطقة معينه خلال فترة زمنيه غالبا سنه . - لايوجد مفهوم للتنمية ولكن ينظر للتنمية من خلال مشروعات سد احتياج فقط . - يركز علي توفير الدعم المالي فقط دون النظر لاهداف تلك المشروعات ومدي كفاية الدعم المالي .	**قطاعي (سد الإحتياجات الأساسية)**
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- يهدف لتوفير الخدمات الاساسية بمساعدة الوكالة الامريكية . - مدخل التنمية المدخل الاجتماعي . - يهدف إلى توفير مشروعات الاحتياجات الاساسية للسكان والبنية الاساسية . - يهدف لتنمية الريف المصري .	**قطاعي (سد الإحتياجات الأساسية)**

[١] محمد مصطفي الفولي و آخرون – **تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي** - ص ٢

	- التركيز علي اللامركزية عند تطبيق التنمية في التخطيط والتنفيذ .	
مشروع التنمية المحلية الثانى LD11	- التركيز علي توفير الموارد المالية والاقتصادية كهدف اساسي للمشروع . - التاكيد علي اللامركزية عند التخطيط والتنفيذ . - المدخل الاساسي مدخل اجتماعي مؤسسي من خلال تنمية قدرات الادارة المحلية المشتركة في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية . - يركز علي تنمية الريف والحضر ومحاولة الاتزان بينها .	**قطاعي**
مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	- التنمية هي تغيير وضع غير مرغوب فيه إلي وضع مرغوب . - الإعتماد علي تنمية المشروعات الصغيرة كأساس للتنمية و الإهتمام بتنمية الموارد البشرية . - عدم التمييز بين الريف والحضر عند توزيع الإعتمادات المالية للمشروعات . - يلزم وجود دراسة جدوي فنية وتسويقية للمشروعات . - المدخل الأساسي للتنمية إقتصادي للقضاء علي البطالة والفقر . - الإعتماد علي برامج تنمية قطاعية . - أهداف المشروع التنموي لابد لها أن تكون محددة مسبقا .	**قطاعي**
مشروع التنمية الريفية المتكاملة " شروق " ١٩٩٤	- التنمية سلسلة من الخطوات و الإجراءات في شكل مخطط وتعتمد فلسفة المفهوم علي الفكر التشاركي للسكان يهدف لمجابهة ولإصلاح مشاكل الريف المصري . - الإهتمام بتنمية الريف كمدخل لتنمية الحضر و الإعتماد علي فكر التنمية الريفية المتكاملة . - تمثل مجالات الأهداف في (البيئية – الإقتصادية – البشرية-المؤسسية) وتم إغفال البعد العمراني .	**قطاعي**
مشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩٩٤	- يتبني نفس مفهوم مشروع التنمية الريفية المتكاملة "شروق" . - يهدف بشكل أساسي الي تعبئة الموارد المالية دون النظر إلي الأبعاد الأخري المؤثرةعلي المشروعات - مدخل المفهوم إجتماعي إقتصادي . - يعتمد علي فكر القروض في تنفيذ وتمويل مشروعات التنمية .	**قطاعي**
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	- نفس مفهوم مشروع شروق و إتخاذ مدخل التنمية الريفية المتكاملة كمدخل للتنمية المحلية . - يهدف إلي إيجاد مركز إشعاع ينشر التنمية إلي باقي القري . - مدخل التنمية اجتماعي و اقتصادي . - التأكيد علي أهمية وجود خطة شاملة للتنمية تنفذ علي مدار خمس سنوات .	**قطاعي – مكاني**
مشروع جذور ٢٠٠٥	- يهدف إلي خلق آلية جديدة لإنشاء حوار فعال بين النجوم اللامعة من أبناء القري ومواطنيها و التأكيد علي هدف المشاركة للأطراف ذوي الصلة بعملية التنمية المحلية كهدف أساسي للمشروع . - مدخل إجتماعي إقتصادي للتنمية . - ينظر إلي التنمية علي أنها توفير مشروعات يتم إختيارها من قبل الأهالي والقطاع الخاص المنفذ لها دون النظر إلي العلاقات الإقليمية و الوظيفية بين المشروعات في كل قرية والقري الأخري .	**قطاعي**
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	- يهدف إلي تقدير الإحتياجات وتحديد حيز عمراني يتم فيه توطين تلك الإحتياجات . - مدخل شامل للتنمية (إقتصادي - بيئي – إجتماعي – عمراني – بنية أساسية) . - التأكيد علي فكر المشاركة الشعبية بين الأطراف ذوي الصلة في إختيار وتحديد الإحتياجات وتنفيذها . - يهدف إلي التعرف علي القضايا و القدرات المؤسسية والتشريعية وإعداد السياسات العمرانية علي المستوي المحلي و الإقليمي و القومي .	**مكاني**

* المصدر :- إعداد الباحث

٣/٣ المنهجية والخطوات المتبعة لبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية

اختلفت الخطوات المنهجية التي اتبعتها برامج ومشروعات التنمية تبعا للاهداف المحددة في اطار خطة كل مشروع التي تحدد بشكل اساسي الخطوات التنفيذية التي تتبعها تلك البرامج والمشروعات ،

ومن خلال استعراض المناهج والخطوات المتبعة لخطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية والذي يوضحه الجدول رقم (٣/٣) يمكن استنباط ما يلي :

- عدم وجود منهج علمي متبع يستهدف تحقيق التنمية لبعض برامج ومشروعات التنمية مثل مشروعات الموازنة المحلية والخطة العاجلة والتي ارتكزت علي الجهات الادارية كأساس عند تقدير الاحتياجات وتحديد المشروعات حيث اتبعت الخطوات التالية : [١]

- تبدأ اجراءات إعداد الموازنة المحلية بقيام الاجهزة الادارية التنفيذية لكل وحدة من الوحدات المحلية بوضع تقديرتها عن نفقات وايرادات الوحدة المحلية عن السنة المالية المقبلة ، ثم تتولى الادارة المالية المختصة بالوحدة المحلية مناقشة هذه الادارات مع الادارات التنفيذية.

[١] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية**- ص ٢٦٧، ٢٦٨

- ووفقا لنصوص قانون الادارة المحلية فان المجلس التنفيذى فى كل وحدة محلية يتولى اعداد مشروع موازنة هذه الوحدة ويختص المجلس الشعبى المحلى بقرار هذا المشروع ٠ فيما عدا القرية حيث يختص مجلسها الشعبى المحلى باقتراح مشروع الموازنة ٠
- يتولى الجهاز المالى للمحافظة اعداد مشروع الموازنة شاملا مشروعات موازنات الوحدة المحلية فى نطاقها ويعرض المحافظ المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ٠
- يتولى وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالادارة المحلية والمحافظين بحث مشروعات موازنات المحافظات ٠

- اكدت بعض البرامج علي اهمية وجود مراحل متتالية للمنهج المتبع مثل المراحل التي اقترحها البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق حيث يتضمن خمسة مراحل متتالية هي : التعرف والاستنهاض والتخطيط والتنفيذ والتقويم وهي بالتفصيل كالتالي :[1]

* **مرحلة التعرف** تستهدف هذه المرحلة التعرف علي المجتمع المحلي المستهدف تنميته من خلال بناء قاعدة بيانات أساسية ورسم خريطة اقتصادية اجتماعية لهذا المجتمع القروي ، ويتضمن ذلك حصر الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه استغلالها الراهن ، وحصر الموارد البشرية والخدمات المتاحة بالقرية كما ونوعا ، والمنظمات الشعبية ومواردها وأنشطتها ، والتعرف علي نسق القيم والعادات والتقاليد والأعراف السائدة ، والكشف عن التقسيمات والتراكيب الاجتماعية القائمة ، والتعرف علي القيادات المحلية الطبيعية ، والكشف عن الخبرات الاجتماعية والتنموية السابقة لدي أهالي القرية ، والتحديد الكمي لمؤشرات التنمية البشرية الراهنة بالقرية .

* **مرحلة استنهاض المجتمع** تستهدف هذه المرحلة تركيز انتباه المجتمع المحلي علي الإمكانيات والموارد المختلفة المتاحة فيه ، والطرق الحالية لاستغلالها والفرق بينها وبين طرق وأساليب أخري يمكن بها إعادة توجيه وتوظيف تلك الموارد ، وتشمل هذه المرحلة :

- عرض ما توصلت إليه مرحلة التعرف والاستكشاف والتحليل من النتائج علي القيادات المحلية الطبيعية .
- تنظيم لقاءات قطاعية فئوية وأخري جغرافية من خلال تقسيم القرية إلي مربعات سكنية وعقد هذه اللقاءات .
- إحاطة أبناء المجتمع المحلي خلال تلك اللقاءات بنماذج وخبرات تنموية ناجحة ومطبقة فعلا في مجتمعات محلية أخري مشابهه في ظروفها للمجتمع المستهدف .
- تنشيط ذاكرة أبناء المجتمع المحلي عن الخبرات التنموية التي سبق للمجتمع ذاته المرور بها

* **مرحلة التخطيط للتنمية** تستهدف هذه المرحلة وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات ابناء المجتمع المحلي المستهدف بكافة تفصيلاتها الفنية وبرامجها الزمنية . وتوزيع أدوارها علي الأفراد والمنظمات المشاركة في تنفيذها وتشمل هذه المرحلة :

- بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل
- مقابلة الإمكانيات والموارد الذاتية المتاحة بقائمة المشاكل والفجوات لوضع ترتيب نهائي لأولويات المشاكل .
- تحديد طبيعة المشروعات التنموية التي يمكن اقتراحها وفقا لترتيب الاولويات .
- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع .
- وضع التصور النهائي لخطة التنمية المتكاملة شاملة مشروعاتها والجداول الزمنية .
- توزيع الأدوار والمسئوليات في تنفيذ الخطة ومشاريعها التنموية علي الأفراد والمنظمات في المجتمع المحلي .

[1] إبراهيم محرم – **انجازات برنامج شروق في البيئة الأساسية و التحتية "١٩٩٥-٢٠٠٠"**- ص ٥

ومن أمثلة المشروعات التي يتفق عليها :-

مشروعات البنية الأساسية : (مياه الشرب ، الصرف الصحي ، معالجة المخلفات البشرية ، خدمات الري والصرف ، حماية البيئة ، الكهرباء والطاقة ، الطرق ، المعديات والكباري ، الدفاع المدني ، النظافة والتجميل ، التخطيط العمراني ، البريد و الاتصالات الأسواق العامة نقط الذبيح ، خدمات الأمن والإدارة ، ومركز المعلومات) .

مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية فمن نماذجها (الخدمات التعليمية ، والصحية ، ودور العبادة ، مراكز الإسعاف ، النادي النسائي . رعاية الطفولة والأمومة ، مشاغل الفتيات ، التدريب الفني والمهاري ، المكتبات الريفية ، التأمين الاجتماعي التكميلي ، التوجيه الأسري ، تنظيم الأسرة ، محو الأمية ، رعاية المعوقين ، التكافل الاجتماعي ، الثقافة الصحية ، جريدة القرية ، الإذاعة الريفية المحلية ، رعاية المواهب ، أندية الاستماع والمشاهدة ، الأنشطة الرياضية ، المعارض والمتاحف ، دور المناسبات ، رحلات الحج والعمرة والأجازات ، مكاتب تحفيظ القرآن ، فصول التقوية ، الفنون الشعبية ، احتفالات المناسبات الوطنية والمحلية ، والدعم المؤسسي الفني والتدريبي والمادي للمنظمات الأهلية والحكومية في نطاق القرية) .

*** مرحلة التنفيذ** وتستهدف هذه المرحلة ترجمة خطة التنمية المحلية ومشروعاتها إلي واقع عملي ، حيث تقوم كل منظمة حكومية أو شعبية أو الأفراد بمهام ومسئوليات أدوارهم كما جاءت في البرامج الزمنية لخطة هذه المشروعات

*** مرحلة التقويم** وفي هذه المرحلة يقاس ويقدر حجم ما تم إنجازه من أهداف تضمنتها خطة التنمية المحلية ، حيث يقاس التغيير الحادث خلال فترة تنفيذ المشروع التنموي ، وقياس مدى استمرارية وعمق التغيير ومداه .

ويمكن تلخيص ملامح هذا البرنامج من خلال الشكل التالي رقم (١/٣) :-

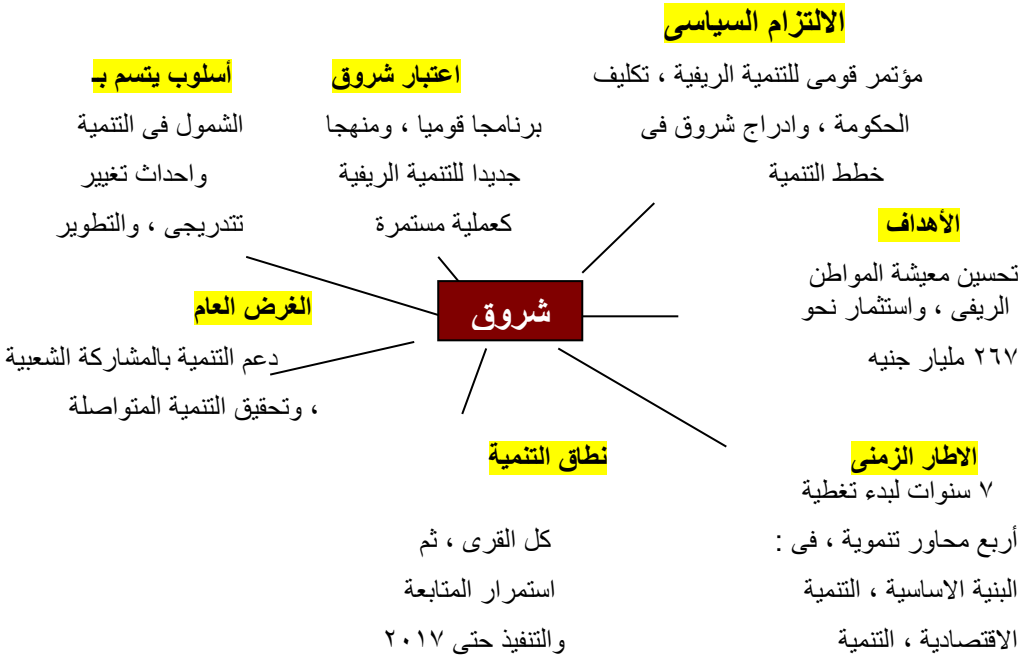

المؤسسية ، والتنمية البشرية

شكل رقم (١/٣) ملامح البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" *

* المصدر :- علي الصاوي – **اللامركزية في إطار الديموقراطية** – ص ٢٦٦

بينما اتبعت بعض برامج ومشروعات التنمية متمثلة في مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية **الاسلوب التحليل SWOT Analysis** في تحديد القضايا والاحتياجات الرئيسية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف بكل قرية من قري الوحدة المحلية ومكامن الفرص والمخاطر التي تواجه التنمية وادارة العمران بالقرية والتي بناء علي ذلك يتم اختيار واقتراح البرامج والمشروعات التنموية للرد علي هذه القضايا وتوفير الاحتياجات .

- تاكيد المناهج علي اهمية تحديد قاعدة بيانات ومعلومات عن الحيز المكاني والنسق المجتمعي المستهدف تنميته والذي يتم اختيار وتوطين البرامج والمشروعات التنموية به .
- وجود بعض المناهج المفروضة من قبل الجهات الممولة للمشروعات مثل مناهج مشروعات المؤسسات الدولية والتي تمول المشروعات ضمن برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث فرض منهج " GOPP " Goal Orientes Planning Project " والمعروف باسم " تمام " واهم ملامح هذا المنهج :-

*** الهيكل العام لخطوات اسلوب تمام** [١]

خطوات التحليل :

- تحديد وتحليل المستفيدين من المشروع ٠
- تحليل المشاركة (المساهمة) و المشاركين فى المشروع ٠
- تحليل الوضع الحالى (الفرص والمشكلات) ٠
- تحليل الاهداف (الاغراض) ٠
- تحليل البدائل (الاختيارات) اختيار المشروع ٠

[١] محمد مصطفي الفولي و آخرون – **تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي** - ص ٢٨

جدول رقم (٣/٣) المنهجية والخطوات المتبعة لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

البرنامج/المشروع	المنهجية والخطوات المتبعة
مشروع الوحدات المجمعة٥ ١٩٤	- لايوجد
الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- قيام الاجهزة الادارية والتنفيذية لكل وحدة بوضع تقديرتها عن نفقات وايرادات الوحدة المحلية . - يتولي المجلس التنفيذي لكل وحدة محلية اعداد مشروع الموازنه . - يختص المجلس الشعبي باقرار هذا المشروع . - يتولي الجهاز المالي للمحافظة اعداد مشروع الموازنه للمحافظة شاملا مشروعات موازنات الوحده المحلية . - يتولي وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالادارة المحلية والمحافظين بحث مشروعات موازنات المحافظات .
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- تحديد وتقييم الاحتياجات . - تحديد و تقييم المشروعات . - اختيار المشروعات واعداد الخطة . - مراجعة واعتماد الخطة السنوية للخدمات . - اعداد خطة تنفيذية . - تنفيذ المشروعات المتابعة . - تشغيل المشروعات .
مشروع التنمية المحلية الثانى LD11	- وضع الاستراتجيات والسياسات العامة للتنمية . - تحديد الاعتمادات للمدن والقري . - ترتيب الاولويات بين القطاعات والمناطق . - اعداد خطة تنفيذية . - تنفيذ المشروعات والمتابعة . - تشغيل المشروعات .
مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	يتبع المشروع اسلوب " تمام **Gopp** " فى التحليل وتحديد المشروعات والتي تتكون خطوات التكوين والتصميم له : - تحديد الأهداف والأنشطة . - تحديد الافتراضات الهامة . - اختيار المؤشرات الموضوعية لتحقيق الأهداف . - تحديد مصادر تحقيق الأهداف . - تحديد المتطلبات الأساسية . - حساب التكلفة . - اعداد خطة تنفيذية . خطوات تحليل المشروعات : - تحديد وتحليل المستفيدين من المشروع . - تحليل المشاركين فى المشروع . - تحليل الوضع الحالى (الفرص والمشكلات) . - تحليل الأهداف . - تحليل بدائل المشروع . - اختيار المشروع .
مشروعات شروق ١٩٩٤	يتضمن منهج شروق خمسة مراحل متتالية : - مرحلة التعرف والتوصيف الاقتصادى والاجتماعى بهدف التعرف على المجتمع المحلى . - مرحلة استنهاض المجتمع : تقدير الاحتياجات المحلية بواسطة المجتمع المحلى . - مرحلة التخطيط للتنمية : باقرار الخطة ووضع الأولويات وتصميم المشروعات . - مرحلة التنفيذ للمشروعات وترجمة خطة التنمية المحلية ومشروعاتها الى واقع عملى . - مرحلة المتابعة والتقييم وتطوير الأداء وتقييم مدى انجاز تحقيق الأهداف وقياس مدى استمرارية المشروع .
مشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩٩٤	تتبع منهج الجهات والمؤسسات الدولية فى اطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة شروق ويختلف المنهج باختلاف المشروعات واختلاف أهداف المؤسسة الدولية والتى تحقق الأهداف الموضوعة مسبقا والمنهجية المتبعة للمؤسسة الدولية فى التنمية دون مراعاة البعد والخصوصية المحلية للمجتمع المراد تنميته .
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	- تحديد المعلومات والبيانات واعداد قاعدة معلوماتية للقرى . - تحديد القرى المختارة بناء على الأسس المذكورة . - تنسيق الجهود الحكومية و ترتيبات المعونة الفنية المقدمة للقرى المختارة . - الاعلان عن بدء توزيع المهام والمسؤوليات . - وضع خطة لمشروعات التنمية .

* المصدر :- إعداد الباحث

تابع :- جدول رقم (٣/٣) المنهجية والخطوات المتبعة لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

البرنامج/المشروع	المنهجية والخطوات المتبعة

مشروع جذور ٢٠٠٥	- اعداد ملف لكل قرية طبقا للبيانات المتاحة من خلال الخريطة المعلوماتية . - عقد اجتماعات مع الاهالي بمعرفة الوحدة المحلية وبحضور المجلس الشعبي المحلي مع القيادات الطبيعية وممثلين علي الاهالي وتحيد المشروعات التي تحتاجها كل قرية اولويات هذه المشروعات . - تحديد مجموعة من الانشطة والمهام التي تتناسب مع متطلبات الفئات المختلفة بالقرية والفئات المتوقع جذبها من نجوم المجتمع القرية واسرهم . - يتم من خلال المعارف بالقرية تكوين قاعدة بيانات اساسية للنجوم المنتمية للقرية . - الاتصال بالاشخاص التي تم تحديهم وقياس مدى استعدادهم للمشاركة في التنمية . - يقوم اعضاء الجنه الفنية للمشروع بمتابعة وتقييم الاداء . - عمل تقرير متابعة ربع سنوي عن اداء المشروع .
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	تتبع المنهجية اسلوب التقدير السريع للاحتياجات والمتطلبات من خلال طرح الاسئلة علي شركاء التنمية بالقرية واتباع الخطوات التالية :- - تحديد قضايا التنمية المحلية والاهداف بكل قرية من خلال التقييم السريع للأوضاع الراهنه . - حصر وتحديد بدائل الانشطة و المشروعات المرتبطة بكل قضية والتي تلبي الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية . - تحديد اولويات الانشطة والمشروعات ومناقشة احتمالات توطينها وتحيد حدود الحيز العمراني الجديد. - تحديد قضايا التنمية المشتركة علي مستوي الوحدة المحلية ككل . - تحدي مجموعة عمل القرية من شركاء التنمية والممثلين للقرية والقادرين علي تقديم المصلحة العامة وتحديد قيادتهم لتنمية القرية . اتبع المشروع اسلوب تحليل **SWOT** كاداة تحليل اساسية في تحديد مكامن القوي والمخاطر والفرص والضعف لكل قطاع ومجال تنموي بالقرية .

* المصدر :- إعداد الباحث

و الخطوات التي تتبع في تكوين وتصميم برنامج " تمام " قد لا تتلائم مع المجتمع المحلي واحتياجاته والخصائص المميزة للحيز المكاني و التي تعبر عن خصوصيته .

- ثبات المناهج المتبعة ضمن الخطط والبرامج ومشروعات التنمية المحلية بما لا يراعي خصوصية المجتمع المحلي المراد تنميته وعدم وجود دور مؤثر لها في صياغة المنهج المتبع لتنميتها .
- اغفال معظم المناهج المتبعة لاهمية اقتراح استراتيجيات وخطط تنموية عامة واضحة علي المستوي القومي والاقليمي والذي يتم من خلال تلك الاستراتيجية وضع الخطط والبرامج والمشروعات التنموية تبعا للاختلاف بين خصائص كل منطقة وأخري .

٤/٣ تصنيف مجالات ومستويات برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية

تمثل المجالات التنموية للمشروعات والبرامج انعكاس للاهداف والاحتياجات ومتطلبات التنمية المحلية وترتبط تلك المجالات بعضها ببعض في اطار خطط البرامج والمشروعات وتنعكس ايضا تلك المجالات علي اختيار مستوي تنفيذكل مجال حيث يختلف النطاق التنموي لكل مشروع ويمثل هذا النطاق المستوي التخطيطي للتنمية .

ومن تحليل مستويات ومجالات مشروعات التنمية المحلية الريفية – جدول رقم (٥/٣) يمكن استنباط ما يلي :

- اغلب المجالات التنموية مجالات قطاعية تهدف بشكل اساسي الي سد احتياج التجمعات فقط دون وجود بعد تنموي آخر وتلك المجالات تمثل الاحتياجات والخدمات الاساسية لاي مجتمع (خدمات تعليمية – صحية – بنية اساسية – بشرية ....) مثل مشروع الوحدات المجمعة ومشروع الخدمات الاساسية B.V.S .
- اختلاف اسس تصنيف المجالات التنموية من برنامج ومشروع تنموي الي آخر حيث هناك تصنيف تبعا لجهة التمويل والتنفيذ مثل تصنيف مشروعات الموازنة المحلية والخطة العاجلة وهو كما يلي:-[١]

[١] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** - ص ١٧١

- مشروعات تقوم بها الوحدات المحلية (تمويلا وادارة) وكثير من هذه المشروعات متعثرة فى مصر ولا تحقق فى واقع الامر ارباحا حيث لا يتم عمل حسابات ارباح وخسائر لهذه المشروعات على الوجه السليم ، ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى انعدام الرؤية تجاه هذه المشروعات كوحدات اقتصادية بل وتبنيها نمط الادارة الحكومية المسيطرة على تلك المشروعات ٠
- مشروعات تقوم بها الوحدات المحلية بمشاركة شعبية وهذه المشروعات وان صادفت نجاحا اكبر من الاولى الا انها تعانى من غياب التمويل الشعبى الواسع النطاق حيث يساهم دائما فى رأْس مال هذه المشروعات اشخاص بعينهم ذو قدرات مالية عالية مما يجعل صغار المستثمرين يحجموا عن تنفيذ تلك المشروعات ٠

ومن ناحية اخرى يمكن تقسيم المشروعات الخدمية الى ثلاث انواع : [١]

- مشروعات حكومية تقوم بها الوحدات المحلية بتمويل حكومى كامل فى شكل اعتمادات تدرج فى الباب الثالث من موازنات تلك الوحدات وهذه المشروعات
- مشروعات يقوم بها المواطنين بتمويل ذاتى كامل وهو ما اصطلح على تسميتة بالمشروعات بالجهود الذاتية (المشاركة الشعبية) وهذه غالبا مشروعات صغيرة وأغلب الجهود المبذولة فيها فردية والقيمة المضافة التى تمثلها هذه المشروعات ضعيفة للغاية ٠
- مشروعات بتمويل مشترك بين الحكومة والشعب ويتمثل التمويل الحكومى فى الاعتمادات الواردة فى الخطة بينما يتمثل التمويل الشعبى فى حصيلة الصناديق الخاصة التى تنشئها المحافظات مثل صندوق الطرق وصندوق مياه الشرب وصندوق الصرف الصحى وصندوق الابنية التعليمية ٠

وهناك تصنيف تبعا المجالات القطاعية مثل تصنيف مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) وهو:- [٢]

*** مشروعات البنية الاساسية :**

ومن نماذجها :

- مياة الشرب	- الصرف الصحى ٠	- الطرق ٠
- الكهرباء والطاقة ٠	- الدفاع المدنى ٠	- النظافة والتجميل ٠
- البريد والاتصالات ٠	- الاسواق العامة	- نقاط الذبيح ٠
- معالجة المخلفات البشرية	- خدمات الرى والصرف العام	- حماية البيئة ٠
- المعديات والكبارى ٠	- التخطيط العمرانى ٠	- خدمات الامن ٠

*** مشروعات تنمية بشرية :**

ومن نماذجها :

- الخدمات التعليمية	- الخدمات الصحية ٠	- الخدمات الروحانية
- فنون شعبية ٠	- رعاية الطفولة والامومة ٠	- الاذاعة الريفية ٠
- مراكز اسعاف ٠	- اندية نسائية ٠	- دور حضانة ٠

[١] المصدر السابق - ص ١٧١
[٢] إبراهيم محرم – **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "** - ص ١٨

- مراكز تدريب مهنى ٠
- محو أمية
- رعاية معوقين ٠
- رعاية المواهب
- متحف القرية ومعرضها الدائم ٠
- بيوت ثقافة ٠
- تأمين اجتماعى تكميلى ٠
- تنظيم الاسرة
- اندية استماع ومشاهدة ٠
- دار مناسبات
- فصول تقوية ٠
- توجيه اسرى ٠
- تكافل اجتماعى
- مركز معلومات ٠
- مراكز شباب ٠

*** مشروعات تنمية اقتصادية :**

ومن نماذجها :

- تحسين ورفع خصوبة الاراضى
- تطهير المراوى والمصارف
- الخدمات البيطرية ٠
- انتاج داجنى ٠
- تجهيز منتجات زراعية للتسويق ٠
- تربية اسماك ٠
- تقطير زيوت نباتية ٠
- تريكو ونسيج ٠
- صناعات بلاستيك ٠
- صناعات دقيقة واليكترونية ٠
- الصرف المغطى ٠
- الميكنة الزراعية٠
- المقاومة الزراعية الجماعية ٠
- تصنيع اعلاف ٠
- تسويق تعاونى للحاصلات
- انتاج حرير طبيعى
- صناعة بيئية (جريد ، كليم)٠
- صناعات خشبية ٠
- صناعات رخام وبلاط ٠
- مراكز خدمات اليه ٠
- الارشاد الزراعى ٠
- الزراعات المحمية ٠
- تسمين ماشية ٠
- تصنيع مخلفات الحقل
- انتاج عسل ٠
- تصنيع البان ٠
- ملابس جاهزة ٠
- صناعات جلدية ٠
- صناعة ثلج ٠
- مراكز اصلاح وصيانة

و جدير بالذكر أنه تم تنفيذ اكثر من مشروع واحد فى القرية الواحدة خلال عشرات سنوات ، وبالتالى يزيد اجمالى عدد القرى التى بها التنفيذ عن اجمالى عند قرى الجمهورية وهو ٤٦٢٣ قرية٠

وهناك تصنيف للخدمات و المشروعات التي تمولها وتديرها الادارة المحلية وهو :- [١]

- خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامتة وتقدمة مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة
- خدمات ضرورية لاهالى الوحدات المحلية او لقطاعات معينة منهم ، خدمات لا يمكنهم الاستغناء عنها مثل خدمات النقل العام والانارة والمياه والغاز وغيرها ٠ واهم ما يلاحظ على هذه الخدمات انها تتعرض للمنافسة ، من جانب المشروعات الخاصة ويتعين اداراتها على اسس تجارية ٠
- وعلى الطرف الاخر توجد خدمات ذات منفعة اجتماعية او ثقافية تستفيد منها قطاعات من الاهالى مثل هذه الخدمات لا يجوز تحقيق ربح من اداراتها حتى لا يرتفع مقابلها الى الحد الذى يعزف الاهالى عنها ٠

[١] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – ص ٦٢

جدول (٤/٣) توزيع استخدامات استثمارات برنامج شروق على مجالات التنمية الريفية والقرى المنفذ بها خلال الفترة ٩٥/٩٤ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ *

المجال	جملة الاستثمارات بالمليون جنية	النسبة	عدد المشروعات والعمليات التنموية	عددالقربالمنفذ بها
اولا : البنية الاساسية				
مياة شرب	٧٦٧,٩٤٤	٢٧,٦	١٧٣٦١	٤٥٢٣
صرف صحى وتحسين بيئة	٦٢٤,٠٢٢	٢٢,٤	١٢١٥٩	٣٠٢٤
طرق وكبارى واتصالات	٤٥٠,٥١٤	١٦,٢	٣٣٩٤	١٨٣٥
كهرباء وانارة	١٦٥,٧٧٤	٦,٠٠	٤١٥٠	١٨٩٠
مجموع البنية الاساسية	٢٠٠٨,٢٥٤	٧٢,١	٣٧٠٦٤	١١٢٧٢
ثانيا : التنمية البشرية				
خدمات تعليمية	٧٢,٨١٩	٢,٦	٩٩٨	٩١٥
خدمات صحية	٦٧,٩٨١	٢,٤	٣٦٢	٣٢٥
تنميةالمرأة والطفل	١٨٠,٧٩٠	٦,٥	٢٣٢٧	٢٣١٤
خدمات شباب	٦٨,٩٢٣	٢,٥	٨٢٩	٧٧١
خدمات دينية	٥٤,٥٢٧	٢,٠	٩٥٢	٩٤٢
خدمات ثقافي	٤٠,٠٤٩	١,٤	٣٠٣	٢٠٧
تطوير اداء	٩٠,٦٧٥	٣,٣	٨٨٦	٤٦٢٣
مجموع التنمية البشرية	٥٧٥,٧٦٣	٢٠,٧	٦٦٥٧	١٠٠٩٧
ثالثا : التنمية الاقتصادية				
انتاج حيوانى ودواجنى	٦٤,٦٣٥	٢,٣	٢٤٧٢٢	٣٨٢٠
البان ومناحل	٨,٧٣٩	٠,٣	٤٠٣٢	١٢١٠
تقنيات وميكنة زراعية	٢٤,٥٥٨	٠,٩	٤٧٨٠	٢٧٧٥
نقل بضائع	١٦,٦٠٦	٠,٦	١٦١٩	١٢٠
منافذ تسويق	٨,٤٥٠	٠,٣	٣٢١٨	١٥٢٠
ورش حرفية وصناعية	٤٥,٢٦٨	١,٦	٦٩٨٥	٤٠١٠
برمجيات وحاسبات اليه	١٢,٩٤٠	٠,٥	٥٦٠٦	١٩٧٠
مشروعات اخرى متنوعة	١٧,٨٩٩	٠,٧	٥٧٠٥	١٨٩٠
مجموع التنمية الاقتصادية	١٩٨,٠٩٤	٧,٢	٥٧٦٦٧	١٨٣٩٥
الاجمالى	٢٧٨٢,١١١	١٠٠	١٠١٣٨٨	٣٩٧٦٤

* المصدر :- إبراهيم محرم – **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "** – ص ٣٢

- وما بين النوعين السابقين يوجد نوع من الخدمات الضرورية للاهالى ولكنهم يستطيعون تدبيرها لانفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة ،ومثل هذه الخدمات يجب الا تترك كلية لحرية التعاقدات المالية ، ولذا اخذت الكثير من الدول بإبرام بعض القيود على حرية التعاقد فى هذا المجال ودخلت السلطات المحلية مجال تشييد المساكن و تأجيرها .
- خدمات راس مالية مكلفة لا تقتصر منفعتها على الجيل القائم بل تمتد الى الاجيال المقبلة.
- خدمات اقتصادية او اجتماعية مكلفة ، لا تدخل فى نطاق الوحدات المحلية الاساسية ، مثل هذه الخدمات يجب ان تعاون الهيئات المحلية على ادائها من موارد الحكومة المركزية ، اى تحصل المحليات فى هذه الحالة على اعانات من الحكومة المركزية .

بينما اتبعت مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية تصنيف البرامج والمشروعات تبعا لهدف البرامج او المشروعات وهي كالتالي : [١]

* **برنامج الاشغال العامة:** يهدف توفير المساندة لمشروعات الأشغال العامة التى تعتمد على كثافة العمالة والتى يتم تنفيذها من خلال مقاولين محليين باستخدام عمالة ومواد محلية ، وقد تبنى البرنامج استراتيجية جديدة تؤمن بأن المشاركة الشعبية هى الوسيلة الاساسية للتنمية المتكاملة .

[١] المصدر السابق - ص ٦٣، ٢٠٣، ٢٠٤

* **برنامج تنمية المجتمع :** وقد بدأ البرنامج بهدف المساعدة على تحسين نوعية الخدمات على مستوى المجتمع فى المناطق ذات الدخل المنخفض بمشاركة من المنظمات غير الحكومية ، وتنقسم مشروعات البرنامج الى فئتين رئيسيتين الفئة الأولى أنشطة التنمية الاجتماعية ، والفئة الثانية الأنشطة الانتاجية . ويعمل هذا البرنامج على محورين :

- اقامة علاقة مشاركة قوية
- دفع الجهود نحو التخفيف من حدة الفقر .

* **برنامج تنمية المشروعات :** ويعمل هذا البرنامج من خلال المحاور التالية :

- قنوات توفير خدمات المساندة المالية والفنية
- وحدة مساندة المستفيدين : حيث تولى البرنامج مسئولية انشاء وحدة مساندة المستفيدين .
- رؤية نحو المستقبل : نظرا لأنه سيتركز اهتمام البرنامج حاليا فى القضايا المرتبطة بالنمو والقدرة التنافسية والاستمرارية الذاتية .

كما قام برنامج تنمية المشروعات بوضع برامج للتعاون مع دول عديدة للاستفادة من خبرات تلك الدول فى مجالات التقنية وتنمية المشروعات الخاصة والتنمية المؤسسية والأسواق الجديدة .

* **برنامج التشغيل والتدريب التحويلى :** ويعمل هذا البرنامج من خلال المحاور التالية :

- تطوير الأداء : حيث وضع التشغيل والتدريب التحويلى برنامجا لتكيف العمالة مع متطلبات سوق العمل .
- العمالة الفائضة والتدريب واعادة التدريب : من أجل التعرف على حجم المشاكل المرتبطة بالعمالة الفائضة والتدريب .
- البنية الاساسية للتدريب : يقوم البرنامج حاليا بتنفيذ بعض الانشطة من أجل تحسين البنية الاساسية للتدريب فى مصر .

* **برنامج التنمية المؤسسية :** وهذا البرنامج يقوم بدور حيوى من أجل زيادة كفاءة تشغيل الصندوق الاجتماعى حيث يهدف الى تدعيم الطاقات الادارية والفنية بالصندوق ، ويقوم بذلك من خلال العمل على المحاور التالية:

- الدراسات والمسوح الخاصة بالاستهداف : يؤهل البرنامج الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مجال كفاءة الاستهداف ليعكس الطبيعة المتغيرة للصندوق وأنماط الفقر فى مصر .
- شبكة بيانات العمالة : وفى هذا المجال تعاقد الصندوق الاجتماعى على مشروع لتنفيذ شبكة معومات وطنية للعمالة .
- المعونة الفنية للجهات المنفذة : وتكون تلك المعونة فى صورة استشارات ومعدات ومعلومات وبرامج تدريبية .
- المؤتمرات والندوات : حيث قام الصندوق خلال مرحلة عمله الأولى – من خلال برنامج التنمية المؤسسية بتوفير المساندة والاسهام فى عدد كبير من المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية والندوات وورش العمل .
- ترويج منتجات المستفيدين .

- مجالات مشروعات التنمية من المحتمل عدم ملائمتها لاحتياجات وخصائص التجمعات والاحتياجات الاساسية لتلك التجمعات مثل مشروعات الجهات الدولية والتي تكون مفروضة ومحددة مسبقا لتحقيق اهداف المؤسسات الدولية وليس اهداف المجتمع المحلي كما في مشروعات منظمة اليونيسف والتي تم تنفيذها ضمن اتفاقية مع صندوق التنمية المحلية في مشروعات اقليم شمال الصعيد (الفيوم – المنيا – بني سويف) لتقليل الفاقد من مياة الشرب وتحسين البيئة بالرغم من الانخفاض الشديد لدليل

التنمية البشرية لتلك المحافظات وارتفاع مستوي الفقر طبقا لتقارير التنمية البشرية الصادرة من البرنامج الانمائي للامم المتحدة **UNDP** .

- ارتباط مستويات البرامج والمشروعات التنموية بالهيكل الاداري للوحدات المحلية المذكور في قانون الادارة المحلية وهي :
  - المستوي القومي (الدولة) .
  - مستوي المحافظة .
  - مستوي المركز الاداري .
  - مستوي الوحدات المحلية القروية .

مثل هيكل ومستويات برامج ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة " شروق " شكل رقم (٢/٣) ومشروعات الخطة العاجلة والموازنة المحلية كما في شكل رقم (٣/٣) .

حيث لا ترتبط المستويات المذكورة لبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية بالمستويات التنموية والتقسيم التخطيطي للحيز المكاني (الاقاليم التخطيطية – القطاع التخطيطي – اقليم المدينة – وحدة التنمية الريفية – وحدة الخدمة) وعدم وجود اسس تنموية تستخدم في تحديد المستويات الخاصة بتنفيذ خطط وبرامج مشروعات التنمية .

- يغلب الاتجاه المركزي في تحديد وتوزيع مشروعات التنمية دون وجود دور هام للمستوي المحلي في ذلك.

وبناء علي ماسبق يوضح الجدول رقم(٥/٣) نتائج التحليل المقارن لتصنيف مجالات مستويات برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية

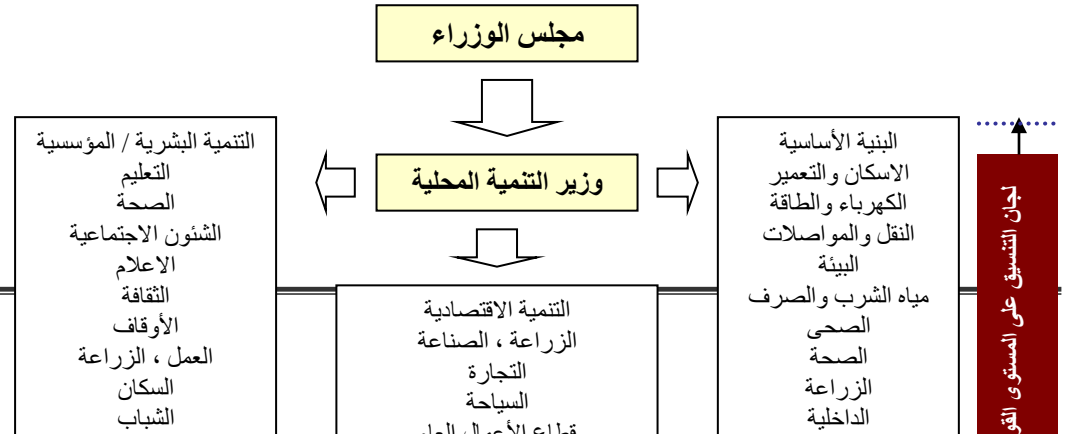

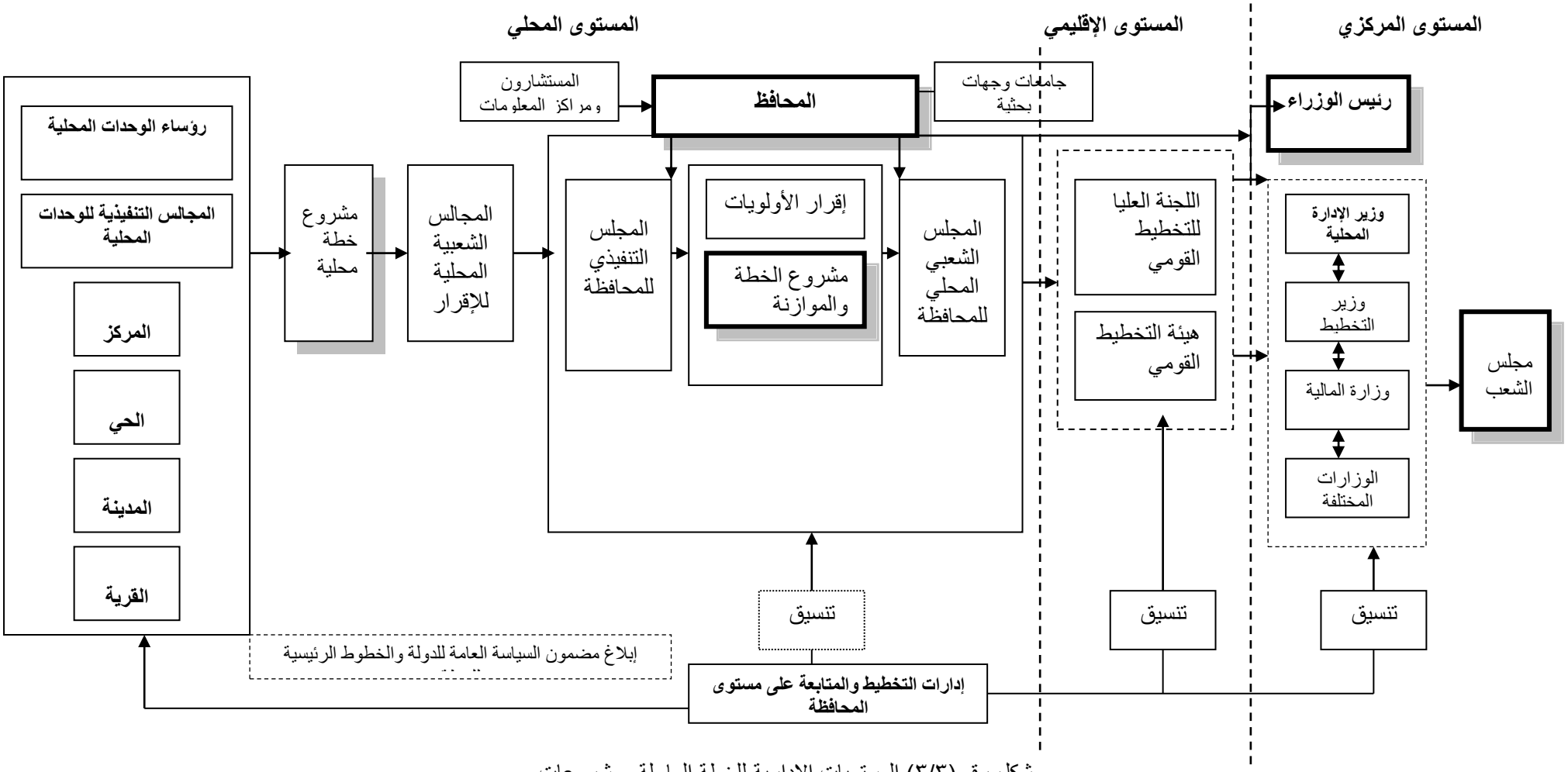

شكل رقم (٣/٣) المستويات الإدارية للخطة العاجلة ومشروعات شروق للتنمية الريفية *

* المصدر :- أحمد رشيد – **الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية**

جدول رقم (٥/٣) مستويات التنمية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

المشروع	مستويات ومجالات التنمية
مشروع الوحدات المجمعة١٩٤٥	- أهم المجالات (مركز صحى – مركز خدمة أجتماعية – مدرسة - مناطق سكن للموظفين – وحدة تنمية مشروعات)٠ - تتدرج المستويات بين (وزارة الخدمات العامة - مجلس محلى المحافظة – مجلس محلى المركز – الوحدة المحلية القروية) ٠
الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- أهم المجالات :- (مشروعات الخدمات والبنية الأساسية) أي مشروعات سد احتياج فقط . - المستويات ترتبط بجهات (مجلس الشعب – مجلس الوزراء - وزارة المالية – مجلس محلى المحافظة – مجلس محلى المركز – الوحدة المحلية القروية) ٠
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- أهم المجالات :- (المشروعات الاجتماعية – البنية الاساسية) وهي مجالات الاحتياجات الأساسية وليس مشروعات تنموية - تمثل المستويات فى :- المستوى المركزى (جهاز بناء وتنمية القرية) ، المستوى المحلى (المحافظة – المجلس التنفيذى للقرية) ٠
مشروع التنمية المحلية الثانى LD11	- لم تحدد مجالات ثابتة للمشروعات تختلف تبعا لإحتياجات كل تجمع ولكنها مشروعات لسد الاحتياج ٠ تمثل المستويات من خلال :- - المستوى المركزى (لجنة التنمية الريفية المركزية) - مستوى المحافظة ٠ - مستوى المركز ٠ - مستوى الوحدة المحلية القروية ٠
مشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	- أهم المجالات :- (برنامج مشروعات الاشغال العامة - برنامج تنمية المجتمع - برنامج المشروعات الصغيرة - برنامج التشغيل والتدريب التحويلى - برنامج التنمية المؤسسية)٠ - المستويات (مستوى مركزى – مستوى محلى) ٠
مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" ١٩٩٤	أهم المجالات :- مشروعات بنية أساسية – مشروعات تنمية بشرية - مشروعات تنمية اقتصادية – تنمية مؤسسية ٠ * المستويات ٠ - المستوى المركزى القومى ٠ - على مستوى المحافظة ٠ - المستوى المركز ٠ - مستوى الوحدة المحلية القروية ٠ ترتبط المستويات بالتدرج الادارى للجهاز الحكومى ولا ترتبط بمستويات تنموية تتصف بالخصائص والمعايير التنموية
مشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩٩٤	- تمثل المجالات فى قطاعات :- (البنية الاساسية – التوعية والتنمية البشرية – الخدمات التعليمية (مدارس منخفضة التكاليف))وهى مجالات الاحتياجات الاساسية للسكان و تحدد المؤسسات الدولية المجالات التنموية مسبقا دون تدخل من المجتمع المحلى لتحديد مجالات مشروعات التنمية ٠ - نفس مستويات شروق
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	المجالات هى :- - المكون العام (عمرانى – الخدمات الاساسية – مشروعات بيئية – مشروعات ثقافية – تنمية أجتماعية – بنية أساسية)٠ - المكونات الفرعية (تنمية بشرية ومؤسسية) ٠ المستويات :- – المستوى القومى (جهاز بناء وتنمية القرية الوزارات والجهات المركزية) ٠ – على مستوى المحافظة ٠ – على المستوى المحلى (الاهالى) ٠
مشروع جذور ٢٠٠٥	المجالات :- لا توجد مجالات ثابتة ويتم تحديدها طبقا لاحتياجات لكل مجتمع ورغبة الجهات الممولة للمشروعات من النجوم اللامعة لكل مجتمع ، و تهدف معظم المجالات تحقيق الربح الاقتصادى للممولين لتلك المشروعات ٠ المستويات :- - المستوى المركزى (جهاز بناء وتنمية القرية) . - على مستوى المركز ٠ - على مستوى الوحدة القروية ٠
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	مجالات التنمية (مجالات شاملة) (عمرانية – أجتماعية – أقتصادية – بنية أساسية – بيئية – تطوير مؤسسى) ٠ - تمثل المجالات كافة احتياجات المجتمع من المجالات التنموية ٠ المستويات :- - الكتلة العمرانية لكل قرية ٠ - حدود زمام الوحدة المحلية القروية .

* المصدر :- إعداد الباحث

٥/٣ اسس اختيار مناطق توطين برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية

تهدف خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الي تحسين المستوي المعيشي للسكان وتوفير احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي ولن يتأتي تحقيق هذا الهدف اذا تم اختيار وتوزيع تلك المشروعات بشكل عشوائي ولكن لابد لها ان تتبع مجموعة من الاسس والمعايير والتي تستهدف بشكل اساسي ترجمة الاهداف المرجوة من الخطط والبرامج الي واقع ملموس بجانب امكانية تقييم تلك البرامج لدرجة تحقيق تلك الاهداف وقياس مدي اتباعها للاسس الموضوعة والتي تختلف من مشروع لآخر تبعا لاختلاف الاهداف والمعايير الخاصة بكل مشروع .

ومن منطلق ذلك يتضح مدي اهمية وجود معايير وأسس لاختيار وتوزيع مشروعات التنمية والذي يراعي عند تحديدها مجموعة من النقاط منها علي سبيل المثال :

- تحدد بناء علي الاهداف المرجوة من المشروع .
- ملائمتها للخصائص المحلية للتجمعات وخصوصية كل مجتمع محلي وعدم تحديدها مسبقا وان لا يتلائم تطبيقها بشكل عام علي كافة التجمعات .
- توافر قاعدة بيانات ومعلومات حديثة و ترتبط مجالات تلك البيانات باهداف كل مشروع .

ومن خلال التحليل المقارن لاسس اختيار مناطق توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية والذي يوضحه الجدول رقم (٦/٢) يمكن استنباط ما يلي :

- عدم وجود معايير محددة لبعض المشروعات التنموية مثل مشروع جذور انما يتبع مدي مساهمة القطاع الاهلي والخاص في تمويل مشروعات التنمية دون النظر الي اهداف هذه المشروعات والعلاقات الوظيفية بين كل تجمع وآخر .
- بعض المشروعات يكون معايير توطينها محددة من قبل الجهات الممولة وخاصة المؤسسات والجهات الدولية دون مراعاة هل تلك الاسس ملائمة للخصائص المحلية للتجمعات ام لا .
- يمثل المدخل الاداري والاساسي النقدي المعيار الرئيسي عند اختيار وتوزيع مشروعات التنمية وخاصة مشروعات الموازنة المحلية والخطة العاجلة والتي يتبع الاسس التالية عند صياغة المشروعات :-
  - اتباع الاساس النقدى بحيث يعتبر استخداما لكل مبلغ يتم صرفة خلال السنة المالية ويعتبر موردا لكل مبلغ يتم تحصيلة خلال السنة المالية ٠
  - تتضمن الموازنة المحلية كافة الايرادات المتوقعة وكافة اوجة الانفاق المقدرة ويتم تقدير الايرادات دون ان تستنزف منها ايه نفقات ٠
  - لا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا فى الاحوال الجائزة قانونا او فى الاحوال الضرورية ٠
- تحديد مبلغ ٢٥٠ الف جنية للخطة العاجلة لكل تجمع دون النظر الي الحجم السكاني وتحقيق العدالة في التوزيع والاتزان بين التجمعات تبعا لخصائص كل تجمع وهو الاساس ايضا التي اتبعته مشروعات شروق حيث اتبعت بعض القواعد وهي : [١]

- لا يدرج تمويل حكومى لاى مشروع فى برنامج شروق الا بناء على طلب لجنة شروق بالوحدة القروية ووفقا لما تحددة من ترتيب لاولويات المشروعات سنويا ٠
- لايدرج اى مشروع فى برنامج شروق الا مع وجود مشاركة شعبية فى تمويل المشروع سواء بالارض أو بالمال أو بمواد عينية أو بالعمل البشرى ٠
- لا تتضمن الاعتمادات الحكومية فى برنامج شروق اتمويل لشراء اراضى لاقامة المشروعات ، حيث لا بد ان تدبر هذه الاراضى ذاتيا ٠

[١] إبراهيم محرم – **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "** – ص ٣٧، ٣٨

- يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – مبدئيا – بحساب المتوسط " العادى " لنصيب الفرد الريفى على مستوى الجمهورية من جملة الاعتماد الحكومى السنوى المتاح للبرنامج ، وذلك بقسمة هذا الاعتماد الاجمالى على اجمالى عدد السكان بريف الجمهورية ثم يلى ذلك حساب المخصص المبدئى لكل محافظة من الاعتماد الاجمالى بضرب عدد سكان ريف المحافظة فى المتوسط " العادى " لنصيب الفرد على مستوى الجمهورية ٠
- وفقا لدليل التنمية البشرية للمحافظة اى مستوى التنمية المحقق فعلا بها ، يتم ترجيح (أى تعديل) ما يخص المحافظة وذلك بضرب النصيب المبدئى لكل محافظة فى مقلوب دليل التنمية البشرية ، ويترتب على ذلك ان المحافظات الاقل نموا سيزداد نصيبها خصما من المحافظات الاعلى نموا ٠
- يستخدم الاعتماد المعدل (أى المرجح) لكل محافظة لتحديد متوسط نصيب المواطن الريفى بها ، وذلك بقسمة الاعتماد المرجح للمحافظة على عدد سكان ريف المحافظة ٠
- بحسب النصيب المبدئى لكل وحدة محلية قروية بالمحافظة من الاعتمادات ، وذلك بضرب متوسط نصيب الفرد الريفى فى المحافظة فى عدد سكان الوحدة القروية ٠
- يحسب النصيب النهائى لكل وحدة محلية قروية بخصم نسبة من نصيبها المبدئى تعادل نسبة ما حصلت عليه هذه الوحدة من جملة الاعتمادات منذ بدء البرنامج .
- يبدأ توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة لكل وحدة قروية على المشروعات التى وافقت عليها لجان القرى ووفقا لترتيب الاولويات التى حددتها هذه اللجان ، اى يتم البدء بتخصيص اعتماد المشروع الاول فى الترتيب ثم الثانى وهكذا حتى نفاذ الاعتماد المخصص للوحدة القروية .

- دراسة الجدوي الاقتصادية المعيار الرئيسي لبعض مشروعات التنمية وخاصة مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية دون مراعاة الابعاد والخصائص المكانية والعمرانية وحددت الجدوي الاقتصادية معايير الجودة لمشروعات التنمية **(Project Performance Quality)** وهى : [1]
  - ملاءمة المشروع لاهداف التنمية ورسالة مؤسسات التمويل والتنفيذ ٠
  - يلبى احتياجات المستفيدين ٠
  - يلبى احتياجات المشاركين لضمان التعاون ٠
  - ملائم للظروف الاجتماعية والثقافية٠
  - له جدوى اقتصادى ٠
  - يحقق الاستمرارية ٠
  - المسئولية (الملكية) كاملة للمستفيدين ٠
  - تطبيق مبدأ اقل تدخل خارجى ممكن وتحقيق مبدأ التعاون ٠
  - المشاركة الكاملة على جميع المستويات وعلى الاخص مشاركة المستفدين ٠
  - تطبيق معايير موحدة لكافة المشروعات / البرامج ٠

و تظهر مشاكل الجودة فى مشاريع / برامج التنمية عندما:- [2]

- لا يتم اخذ احتياجات وقدرات الفئات المستهدفة فالاعتبار بالقدر الكافى اثناء تخطيط المشروع / البرنامج .
- يكون غرض المشروع / البرنامج غير واضح / أو غير واقعى وغير محدد كميا باستخدام مؤشرات واضحة ٠
- تكون المسئوليات ، الادوار ، المهام ، للمشاركين كأفراد / هيئات غير واضحة

[1] محمد مصطفي الفولي و آخرون – **تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي** – ص ١٦
[2] المصدر السابق – ص ١٧

- لا يتم تحليل واضح لهيكل الجهات المنفذة للمشروع ومعرفة مدى امكانية تحملها مسئولية المشروعات
- يكون تحليل المؤثرات والمخاطر غير واقعى (الافتراضات) ٠
- لا تكون الجدوى الاقتصادية للمشروع واضحة ، وقصور التعرف الكامل بالمشروع للبيئة المحيطة
- يكون الوضع الراهن للمشروع / البرنامج فى اى وقت غير واضح وغير معروف جيدا (وضع المشاكل ، والامكانيات ، ٠٠٠) .
- عندما تكون المؤسسات الخارجية الممولة اكثر تاثيرا من اهتمامات المستفيدين واضحا فى مراحل التخطيط المختلفة ٠

- اتفاق بعض المشروعات في معايير توطين المشروعات وهي مشروع الوحدات المجمعة ومشروع القرية المختارة حيث اتبعت الاسس التالية : [1]

- أن يتوافر بها شبكة طرق ومواصلات بحيث يمكن عن طريقها الوصول إلى الوحدة المجمعة.
- أن يكون عدد سكان القرية المختارة مقرا للوحدة المجمعة أكثر من عدد السكان بأى قرية أخرى من القرى التى تخدمها الوحدة .
- أن يكون موقع القرية المختارة يتوسط باقى القرى الأخرى .
- ضرورة مراعاة مبدأ العدالة فى توزيع الوحدات المجمعة بين السكان الريفيين .
- مراعاة الظروف المحلية وامتداد العمران .
- ذات كثافة سكانية عالية ٠
- يتوافر لدى الاهالى الحماس والاستعداد للمشاركة بجهودهم التطوعية فى الانشطة التنموية ٠
- متصلة بطريق رئيسى مرصوف ٠
- يتوافر بها بعض الصناعات الحرفية أو البيئية او الصغيرة كأساس لتطوير موارد القرية الى جانب الانشطة الزراعية التقليدية ٠
- يتوافر بها الخدمات التالية على الاقل : شبكة مياة نقية ، شبكة كهرباء ، خدمةتعليمية حتى مستوى التعليم الاساسى ، خدمة صحية ، مركز شباب ٠
- يتوافر داخلها أو فى حدود زمامها مساحات تسمح باقامة منشأت خدمية مكملة أو اضافية ٠

- عدم تحديد مستويات التوطن للمشروعات تراعي مجال ونوعية المشروع وعدم دراسة العلاقات الوظيفية بين المشروعات في الاطار المكاني المحدد لها .

[1] مركز الإرشاد الزراعي و التنمية الريفية – **تقييم تجربة القرية المختارة بجمهورية مصر العربية** – ص ٤٤

جدول رقم (٦/٣) اسس اختيار مناطق توطين برامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

البرنامج / المشروع	أسس اختيار مناطق توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر	نمط الأساس
مشروع الوحدات المجمعة ١٩٤٥	- ان يتوافر بها شبكة طرق ومواصلات بحيث يمكن عن طريقها الوصول للوحدة المجتمعية . - ان يكون عدد سكان القرية المختارة مقرا للوحدة المجمعة اكبر من عدد سكان القري التي تخدمها . - ان يتوسط موقع القرية بالنسبه للقري المحيطة . - ان يتوافر بها شبكة مياه . - ضروة مبدأ العدالة في توزيع الوحدات المجتمعية بين السكان الريفين . - مراعاة الظروف المحلية وامتداد العمران .	مكانية
الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- لايوجد معايير عند توزيع المشروعات التنموية حيث ان هناك ثبات في المبلغ المحدد في الخطة العاجلة ٢٥٠ الف جنية . - الموازنه تكون محدده ويتم الصرف علي المشروعات في اطار تلك الموازنه . - لايوجد عدالة في توزيع المشروعات حيث ان عدد السكان مختلف ولكن المبالغ المخصصة لكل تجمع ثابته وبالتالي عدم اتزان نصيب الفرد من الموارد المالية بين التجمعات و لايوجد تصنيف للتجمعات طبقا لخصائصها .	قطاعية
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- لايوجد معايير محدده . - لايتم مراعاة الخصائص والظروف المحلية عند توزيع الخدمات .	لايوجد معايير
مشروع التنمية المحلية الثانيLD11	- لايوجد معايير . - لايتم مراعاه الخصائص والظروف المحلية عند توزيع الخدمات .	لايوجد معايير
مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	- ملائمة المشروعات لاهداف التنمية الخاصة بمؤسسات التمويل والتنفيذ . - يلبي احتياجات المستفيدين والمشاركين . - ملائمة للظروف الاجتماعية والثقافية . - له جدوي اقتصادية . - ان يحقق الاستمرارية . - المشاركة الكاملة علي جميع المستويات . - المرونه والشفافية .	قطاعي
مشروعات شروق ١٩٩٤	- يتم حساب المتوسط العادي لنصيب القري الريفية علي مستوي الجمهورية من جملة الاعتماد الحكومي السنوي للبرنامج . - حساب المخصص المبدئي لكل محافظة من الاعتماد الاجمالي . - وفقا لدليل التنمية البشرية لمحافظة يتم تعديل ما يخص المحافظة . - يستخدم اعتمادات كل محافظة في تحديد نصيب المواطن الريفي و يحسب النصيب المبدئي لكل وحدة قررية مع مراعاة الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها ضمن البرنامج . - تحدد الاولويات لجان شروق علي مستوي الوحدات المحلية ولايتم دراسة العلاقات الوظيفة بين الوحدات المحلية بالنسبه لمستوي ونوعية معينه من المشروعات .	قطاعي
مشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩٩٤	- المؤسسات الدولية تحدد مناطق توطين المشروعات في حالة تمويلها للمشروعات . - لابد من وجود جدوي اقتصادية للمشروعات الممولة من الصندوق . - تركيز المشروعات وبرامج المؤسسات الدولية بنسبة كبيرة في اقليم شمال الصعيد (الفيوم – بني سويف – المنيا). - المشروعات تكون محددة مسبقا وتحدد اهدافها المؤسسات الدولية من المحتمل ان لاتتفق مع اهداف المجتمع المحلي	قطاعي
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	- ذات كثافة سكانية . - يتوافر لدي الاهالي الحماس والاستعداد للمشاركة . - متصلة بطريق رئيسي مرصوف . - يتوافر بها بعض الصناعات الحرفية والبيئية والصغيرة . - يتوافر بها الخدمات (مياه شرب – كهرباء – خدمة تعلمية – خدمة صحية – مركز شباب) . - يتوافر داخلها او في حدود زمامها مساحات تسمح باقامة منشأت خدمية مكملة او اضافية .	قطاعي و مكاني
مشروع جذور ٢٠٠٥	لاتوجد معايير محدده ويتحكم في تنفيذها وتوزيعها مدي امكانية تنفيذ القطاع الخاص والاهالي لتنفيذ مشروعات التنمية ويتم اختيار المشروعات بعد موافقة النجوم اللامعه في المجتمع الريفي علي تنفيذها او المساهمه في تنفيذها .	قطاعي
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	- خدمات لابد من وجودها علي مستوي كل قرية (تعليم اساسي – وحدة صحية – مركز شباب) . - خدمات علي مستوي الوحدة المحلية يتم فيها دراسة العلاقات الاقليمية بين القري علي مستوي الوحدة المحلية ويدخل الخصائص السكانية (الاتصالية – الحكم السكاني – مركزية الخدمات) نمط توطين مشروعات الوحدة المحلية في اطار مخطط للوحدة المحلية . - عدم النظر علي المستويات الاعلي من الوحدة المحلية . - عدم دراسة العلاقات الوظيفية بين كل وحدة والاخري وعدم وجود استراتيجية علي مستوي المركز لتحديد الفكر التنموي والعلاقات الاقليمية بين تلك الوحدات .	قطاعي ومكاني

* المصدر :- إعداد الباحث

٦/٣ مصادر التمويل والجهات المشاركة في مشروعات التنمية الريفية المصرية

ان التنمية المحلية الريفية لكى تتحقق بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فانها فى حاجة الى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ، و ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسى لبرامج ومشروعات التنمية بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التى لابد من اشباعها .. أو المطلوب تحققها ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فان هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية . [١]

فالاهداف الاقتصادية بما تتضمنه من السعى الى رفع مستوى معيشة الأفراد فى المجتمعات المحلية من خلال اقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية التى تؤدى الى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلى . تتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية وبخاصة مع اتجاه الحكومات المركزية الى القاء عبء تحقيق نسبة كبيرة من تلك الاهداف على المجتمعات المحلية .

وبالتالي فإن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالى هو عنصر أساسى فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية .

ويوضح الشكل رقم (٤/٣) علاقة التمويل المحلي والتنمية المحلية والذي يتضح منه : [٢]

- أن التنمية المحلية تنبع من وجود موارد نادرة ومحدودة ، وفى نفس الوقت هناك حاجات كثيرة ومتغيرة ومتجددة ، وهو ما يتطلب وجود ادارة للتنمية المحلية تتميز بالكفاءة والفعالية.
- يلاحظ أن عملية التنمية المحلية تقوم على المجتمع المحلى ومشاركته الشعبية وعلى الحكومة الممثلة فى الادارة المحلية والأجهزة التنفيذية ويكونان الاثنان نظاما يسمى نظام الادارة المحلية .
- لا نجاح نظام الادارة المحلية بشقيه الشعبى والتنفيذى الحكومي الا اذا كان هناك هيكلا للتمويل المحلى يعبر بوضوح عن ذلك الوضع ويعمق فلسفة هذا النظام بل يؤدى الى نجاحه واستمراره بفعالية وكفاءة . شكل رقم (٥/٣)

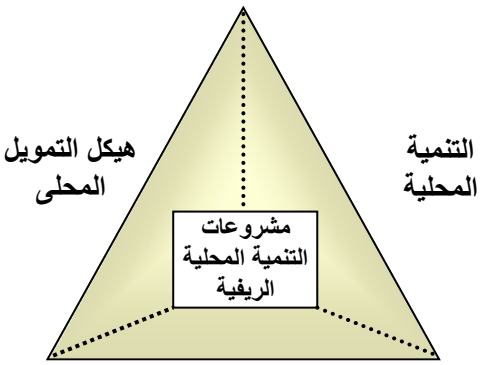

نظام إدارة محلية (يتميز بالكفاءة والفعالية)

شكل رقم (٤/١) هيكل التنميه المحليه الريفيه من المنظور الإداري *

* المصدر :- عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية**

[١] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – ص ٢٨
[٢] المصدر السابق – ص ١٨

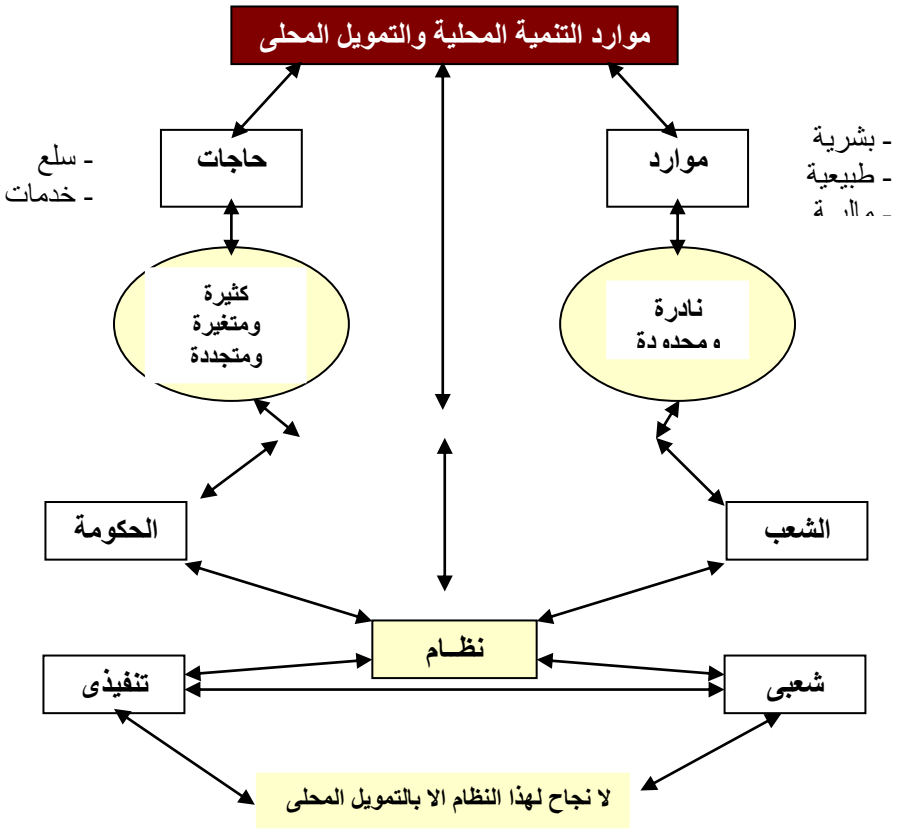

شكل رقم (٥/٣) يوضح علاقة التنمية المحلية و التمويل المحلي *

* المصدر عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية – ص ٤٥**

من خلال تحليل مصادر تمويل مشروعات التنمية والجهات المشاركة الذي يوضحه الجدول رقم (٨/٣) يمكن استنباط ما يلي :

- **الاسس والشروط المحددة لانواع و مصادر التمويل المحلى**[١]

تقوم المحليات فى سبيل تحقيق التنمية المحلية ، بالعمل الدائم والمستمر من اجل تقديم الخدمات المختلفة ذات الطابع المحلى ، و تتطلب فلسفة نظام الادارة المحلية توافر شروط معينة فى الموارد المالية المحلية لا يتعين بالضرورة ان تتوافر فى الموارد المالية الاخرى ، كما بالشكل رقم (٦/٣) والذي يوضح أهم هذه الشروط

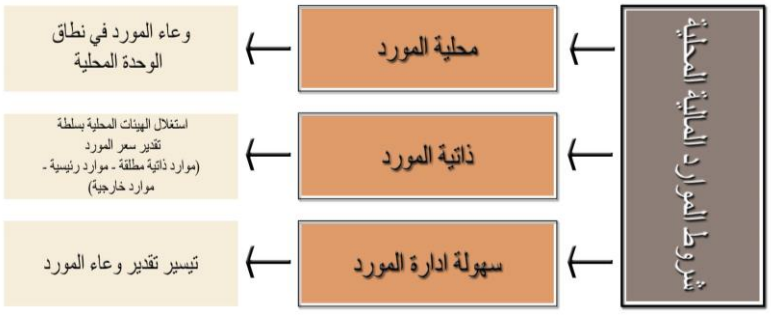

شكل رقم (٦/٣) شروط الموارد المالية المحلية *

* المصدر :- إعداد الباحث .

[١] عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – ص ٦١، ٦٤

- الهيكل المحلي للموارد المالية للمحليات وسماتة الرئيسية [1]

ان هيكل الموارد المالية للمحليات يتكون من مجموعة الموارد المالية الذاتية ومجموعة من الموارد المالية الخارجية وهي كما يلي :-

- تمويل خارجي: يتمثل في الجهات والمؤسسات الدولية المانحة لمشروعات التنمية (مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي والمعونة الامريكية ومنظمة اليونيسف .....) كما في مشروعات صندوق التنمية المحلية ومشروعات الصندوق الاجتماعي .

- تمويل داخلي وينقسم الي :

تمويل مركزي : ويعتمد علي الجهات المركزية والوزرات السيادية مثل مشروعات الموازنة المحلية والخطة العاجلة ومشروعات شروق .

تمويل محلي : وهو يتمثل في الموارد المالية الذاتية علي مستوي المحافظة والمركز والوحدة المحلية وهي مصادر تمويل متعددة وتعتمد بشكل اساسي علي مصدرين اساسيين (مصادر متاحة للوحدة المحلية في اطار قانون الادارة المحلية – المشاركة الشعبية للقطاع الاهلي والخاص) والتي هي شرط اساسي في مشروعات التنمية مثل مشروع شروق ومشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية .

- تمثل المشاركة الشعبية ركيزة اساسية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية المحلية الريفية حيث مثلت نسبة عالية في بعض المشروعات مثل مشروع شروق .
- يمثل التمويل الدولي أحد الآليات التمويلية لمشروعات التنمية الريفية لبرنامج شروق بجانب مصادر التمويل الاخري ويختص صندوق التنمية المحلية بعقد الاتفاقيات الدولية و توزيع تلك المنح المتاحة او القروض بالاتفاق مع المؤسسات الدولية ، وفيما يلي عرض اهم تلك الاتفاقيات و المنح المقدمة من المؤسسات الدولية لبرنامج شروق:-

*** المنح التي تم الانتهاء من تنفيذها :-** [2]

أولا:-المنحة المقدمة من اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) :-

تنفذ تلك الاتفاقية لصالح تمويل المشروعات الصغيرة بقرية البليدة – مركز العياط / محافظة الجيزة من خلال صندوق التنمية المحلية وتبلغ قيمة المنحة ٦٩٣٠٠٠ جنيه ، والتي من خلالها تم تمويل ٥٢ مشروع تنموي صغير تمثلت مجالاتها في :- تربية أغنام – أرانب و بطاريات – محلات بقالة – مكتبة خردوات – ادوات كهربائية – بيع خضروات – بذور و تقاوي – تربية دواجن – بط اسكوفي – تربية نحل – أدوات صحية – تشغيل ورش نجارة بسيطة .

ثانيا :- اتفاقية الحملة القومية لترشيد استهلاك مياه الشرب بالاشتراك مع منظمة اليونيسيف:-
تستهدف خطة تلك الحملة الآتي :-

- تدريب المرأة علي مستوي المنزل علي تقليل استهلاك المياه و الفاقد منها وامدادهم بالمعدات الرئيسية .
- رفع الوعي لدي الاطفال في مجال المحافظة علي مياه الشرب و تنظيم زيارات لاماكن تنقية المياه .
- عقد جلسات التأييد و التدريب لمستخدمي المياه في المباني العامة و الحكومية للمحافظة علي مياه الشرب .
- حماية الموارد المائية في مصر وتوفير الموارد القومية المتاحة .

[1] المصدر السابق - ص ١٥٢- ١٥٤
[2] وزارة التنمية المحلية – **صندوق التنمية المحلية**

ثالثا :- اتفاقية التوعية الصحية و البيئية بين جهاز بناء و تنمية القرية و منظمة اليونيسيف و الهيئات الاقتصادية العامة لمياه الشرب و الصرف الصحي بالمحافظات المقررة :-

* اهداف الاتفاقية :-

- تشكيل وحدة التوعية الصحية البيئية ضمن هيكل الهيئة الاقتصادية لمحافظات (الفيوم – بني سويف – المنيا) .

- بناء الهيكل الاداري للوحدة فيما يختص بقدرة المديرين علي اعداده وبناء خطط الاتصال من اجل تغيير السلوك ، بناء مهارات المتطوعات للتواصل مع فئات المجتمع المختلفة .

* مواقع التنفيذ :-

محافظات الفيوم (مركز اطسا) ، بني سويف (مركز ناصر) ، المنيا (مركز أبوقرقاص و سمالوط)

* التمويل المقرر :- ٨٤٨٣٣٠ جنيه .

* انجازات الاتفاقية :-

- تم تشكيل وحدات التوعية الصحية و البيئية في المحافظات الثلاثة .

- تم طباعة ٥٠٠٠ كتاب كدلائل علمية لتدريب المتطوعات الريفيات .

- اتاح الجهاز من بنود الاتفاقية ٦٤٨٦٥٨ جنيه للمحافظات المعنية بالاتفاقية لاعمال التدريب و المستلزمات المكتبية وحوافز المشرفات و المديرين لاعمال المتابعة .

- تم اعداد حقائب تثقيفية (تحتوي علي كتب و نشرات وادوات تثقيفية)

- تم تدريب المشرفات و المتطوعات علي اعمال التوعية بعدد ٥٨ مشرفة و ٣٤٣ متطوعة .

- تم طباعة مجموعة من البوسترات عن الاصحاح البيئي المجتمعي .

رابعا :- منحة مشروع بناء مدارس منخفضة التكاليف يدعمها المجتمع بتمويل من الجهاز و الصندوق المصري السويسري :-

تشمل الاتفاقية تنفيذ ٥٠ مدرسة منخفضة التكاليف – يدعمها المجتمع بين وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية) و الصندوق المصري السويسري للتنمية بهدف توفير الخدمات التعليمية في القري و التوابع المحرومة من هذه الخدمات .

* مواقع التنفيذ :- بمحافظات (الفيوم – بني سويف - اسيوط – المنيا – سوهاج – قنا – اسوان) .

* قيمة التمويل :- تبلغ قيمة التمويل من الجانب السويسري ٩,٧ مليون جنيه .

- تم الانتهاء من تنفيذ الـ ٥٠ مدرسة المستهدفة بالقري و النجوع المحرومة من خدمات تعليمية

- بلغ اجمالي المتاح لتنفيذ هذه المدارس : ١٣,٥ مليون جنيه (٩,٧ مليون جنيه من الصندوق السويسري + ٣,٨ مليون جنيه من جهاز بناء وتنمية القرية) .

خامسا :- المنحة الدانمركية :-

قامت هيئة المعونة الدانمركية في يوليو ١٩٩٤ بتمويل مشروع النشاط المشترك بين جهاز بناء وتنمية القرية و منظمة اليونيسيف لتنفيذ برنامج لتطوير قطاعات مياه الشرب و الاصحاح البيئي.

* اجمالي التمويل المقرر : ٣٠ مليون جنيه .

* مواقع التنفيذ :- قري محافظات (المنيا – اسيوط – سوهاج – قنا – اسوان – ومدنة الاقصر) .

* غرض المنحة :- توفير مشروعات مياه الشرب و الاصحاح البيئي بالقري لمحافظات الصعيد

* المدة الزمنية للتنفيذ :- ١٩٩٥/٩٤ ــ ١٩٩٩/٩٨ .

جدول رقم (٧/٣) توزيعات المنحة الدانماركية في اطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق"*

المشروع	التكلفة بالالف جنيه	نوعية المشروعات
مياه الشرب	٢٠٠٥٦,٤	مواسير مياه الشرب (٩٦٢ كم) – معامل بيئية (٨ معامل) – طلمبات (٢١٩ طلمبة) – خزانات المياه و البار (٧ خزانات ، ٣ آبار) – وحدات معالجة مياه الشرب من املاح الحديد و المنجنيز (٥ وحدات) .
الاصحاح البيئي	٧٤٦٧,٨٣٤	جرارات (٤١ جرار) – مقطورات قلاب (٦ مقطورة) – مقطورات كسح (١٣ مقطورة) – محركات كهربائية و ديزل (٢٨ محرك) سلاح لودر (١٣ سلاح) – مراحيض صحية (٣٩٣٣ مرحاض)
نظم معلومات و تطوير اداء	٢٥٢٦,٥٢٦	الدلائل المرجعية (عدد ٨) في مجالات :- (المواسير – اجهزة معامل – آبار المياه الجوفية – اختبارات المياه و الصرف الصحي – خزانات المياه) – التدريب لعدد ١٧٨٨ متدرب في مجالات التشغيل و الصيانة .

* المصدر :- وزارة التنمية المحلية – **صندوق التنمية المحلية**

جدول رقم (٨/٣) الجهات المشاركة ومصادر التمويل لمشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية *

البرنامج/المشروع	مصادر التمويل والجهات المشاركة في مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر
مشروع الوحدات المجمعة١٩٤٥	الوزرات الخدمية (التربية والتعليم – الصحية – التنمية الاجتماعية) . اتباع نظام لامركزي في الادارة والتمويل .
الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- مجلس الشعب . - رئيس الوزراء . - مجلس الوزراء . - وزارة المالية . - مجلس محلي المحافظة . - مجلس محلي المركز . - الوحدة المحلية القروية . يعتمد على التمويل المركزي بشكل أساسي لتنفيذ مشروعات التنمية.
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- الحكومة المصرية (جهاز بناء وتنمية القرية) . - مجلس محل المحافظة – مجلس محلي المركز . - الحكومة الامريكية (المعونه الامريكية) .
مشروع التنمية المحلية الثانى LD11	- علي المستوي المركزي (لجنه التنمية الريفية) . - علي مستوي المحافظة (لجنه التنمية المحلية – المديريات – الادارات) . - علي مستوي المركز (المجلس التنفيذي – المجلس الشعبي – الادارات الفنية) . - علي مستوي القرية (الوحدة المحلية – المجلس الشعبي – المجلس التنفيذي) .
مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	- الجهات والمؤسسات الدولية (البنك الدولي – هيئة التنمية الدولية IDA اليونسيف . - الجمعيات الاهلية . - الوزرات المركزية . - الاهالي والقطاع الخاص .
مشروعات شروق ١٩٩٤	- اللجنه القومية للتنمية الريفية . - جهاز بناء وتنمية القرية . - لجنه التنمية الريفية علي مستوي المحافظة . - ادارة بناء وتنمية القرية في المحافظة . - لجنه التنمية الريفية في المركز . - لجنه التنمية الريفية في الوحدة المحلية القروية . - قسم بناء وتنمية القرية بالوحدة المحلية القروية . - الوزرات والجهات المركزية . - الجهات والمراكز البحث العلمي . - المنظمات الاهلية غير الحكومية . - جهات المعونه الدولية . - صندوق التنمية المحلية .
مشروعات صندوق التنمية المحلية الجهات الدولية ١٩٩٤	- جهاز بناء وتنمية القرية . - المؤسسات الدولية . - الدول المانحه .
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	- الوزرات الخدمية المركزية . - الاهالي والقطاع الخاص . - الوحدة المحلية القروية .
مشروع جذور ٢٠٠٥	- جهاز بناء وتنمية القرية . - الادارات المحلية علي مستوي المحافظة والمركز والقرية . - القطاع الخاص والاهالي .
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	- وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية . - الجامعات المصرية . - المكاتب الخاصة . - الوحدة المحلية القروية . - الاهالي والقطاع الخاص . - المنظمات والجمعيات الغير حكومية NGOS .

* المصدر :- إعداد الباحث

٧/٣ تقييم برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية

يعد التقييم أحد اهم المراحل فى اى برنامج أو مشروع تنموى ، وكذلك احد أهم الادوات المتاحة للسياسيين والتنفذيين لمعرفة مدى فعالية برامجهم التنموية ، والتعديلات التى يمكن ادخالها على تلك البرامج أو المشروعات بهدف تحسينها والارتقاء بمستوى فعاليتها ٠ ويعتبر تقييم البرامج والمشروعات التنموية كذلك من أخطر المراحل التى تواجة المشرفين علىتنفيذ السياسات التنموية فى دول العالم المختلفة ، بالإضافة إلي كونه عملية مستمرة يجب تطبيقها خلال جميع مراحل البرنامج أو المشروع التنموى بدءا من التخطيط وأثناء التنفيذ ووصولا الى قياس النتائج النهائية ٠

ولتقييم البرامج والمشروعات التنموية فوائد متعددة منها : [1]

- يعتبر مؤشرا للتطوير المستمر للبرامج والمشروعات التنموية من جهة وللقائمين على تلك البرامج والمشروعات من جهة أخرى ، حيث يساعد فىتحديد أوجةالقصور.
- يساعد فى الوصول الى اهداف التنمية أكثر تحديدا ووضوحا ٠
- يساعد فى توضيح وبلورة الجهود اللازمة لتحقيق الاهداف التنموية ٠
- يساعد فى قياس ما أمكن تحقيقة من أهداف وتحديد مدى ملائمة الاليات والطرق المستخدمة فى تحقيق أهداف البرنامج أو المشروع التنموى ٠
- يساعد فى اكساب المواطنين الثقة فى البرنامج أوالمشروع والقائميين عليه ، وذلك بنشر الحقائق عن الايجابيات وأوجة القصور فى البرنامج أو المشروع ٠
- يؤدى التقييم الى اعادة النظر فى تنظيم البرنامج أو المشروع التنموى سواء من ناحية الاهداف أو الوسائل أو توزيع المسئوليات والادوار ٠
- للتقييم أهمية كبرى فى التخطيط لبرامج ومشروعات جديدة فى نفس المجتمع
- يعتبر التقييم سندا قويا فى توضيح مبررات تعديلية أو تغيير لخطة برنامج أو مشروع تنموى معين ٠

ويوضح الجدول رقم (٩/٣) لتقييم النهائي لبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المستنتجه من الدراسات السابقة والذي يتضح منه ما يلي :

- تركيز معظم البرامج والمشروعات علي مدخل التنمية القطاعية وخاصة قطاعي التنمية البشرية والبنية الاساسية وغياب الرؤية الشاملة في التنمية وعدم اتباع استراتيجيات تنموية واضحة تحدد اسس وسياسات التنمية المحلية علي كافة المستويات التخطيطية .
- تهدف معظم البرامج ومشروعات التنمية الي توفير اكبر قدرمن الموارد المالية ولكن هناك غياب للمعايير والاهداف التي علي اساسها تحدد الاعتمادات المالية والمشروعات مثل مشروعات الخطة العاجلة والموازنة المحلية .
- عدم تحقيق معظم البرامج والمشروعات لاهداف التنمية المطلوبة حيث هناك تعدد للاهداف وتتسع مجالاتها حيث يتم تحديد الكثير من الاهداف المراد تحقيقها ولكن يواجهها اثناء التنفيذ بعض المشكلات والمعوقات والتي تحول عند تنفيذ تلك الاهداف مثل مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق " .
- عدم الاستمرارية في التنفيذ وتوقف البرامج والمشروعات مثل مشروعات الخطة العاجلة ومشروع القرية المختارة .
- معظم مشروعات التنمية المحلية هي مشروعات سد احتياج مثل مشروع الوحدات المجمعة ومشروعات شروق ومشروعات الخطة العاجلة والموازنة المحلية .
- عدم الاخذ في الاعتبار عند دراسة برامج ومشروعات التنمية الريفية الاختلاف بين الوحدات مكانيا بالاضافة الي عدم مراعاة خصوصية المكان والمجتمع المحلي عند توزيع واختيار برامج

[1] مركز الإرشاد الزراعي و التنمية الريفية – **تقييم تجربة القرية المختارة بجمهورية مصر العربية** – ص ٤٩، ٥٠

ومشروعات التنمية وعدم مراعاة الخصائص العمرانية والعلاقات الوظيفية بين التجمعات مثل مشروعات الخطة العاجلة والتي يخصص لها مبلغ ثابت "٢٥٠ الف جنية " توزع علي كافة القري.

- حدوث تباطئ كبير لمعدلات التنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية نتيجة نقص الاعتمادات المادية .
- حدوث تعارض بين المشروعات حيث هناك تعارض بين مشروعات الخطة العاجلة والموازنة المحلية وبعض المشروعات التي تنفذها البرامج الحكومية الاخري مثل مشروع شروق .
- اغلب اهداف برامج ومشروعات التنمية تكون محددة مسبقا وموحدة علي كافة المحافظات دون وجود دور للخصائص المحلية في تحديد الاهداف التنموية للمجتمعات المحلية مثل مشروعات صندوق التنمية المحلية ومشروعات الخطة العاجلة .
- عدم امكانية بعض برامج ومشروعات التنمية بالقيام بكافة انشطتها التي استهدفتها مثل مشروعات القرية المختارة .
- كثرة الجهات المنوط بها مسئولية الاعداد والتنفيذ لبرنامج ومشروعات التنمية مثل مشروع شروق ومشروع القرية المختارة ومشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية مما يجعل تحديد المسئوليات عملية صعبة وبالتالي عدم تنفيذ البرنامج او المشروع لاهدافه .
- اتباع فكر اللامركزية نظريا ضمن برامج ومشروعات التنمية والتأكيد علي فكر المشاركة الشعبية ولكن لا يحدث ذلك عند التنفيذ لبعض مشروعات التنمية مثل مشروعات الخطة العاجلة ومشروع القرية المختارة ومشروع شروق وهي اعتمادات مركزية حيث ان قرارات التوطين لمشروعات التنمية المحلية المقترحة من قبل الوحدات المحلية (ضمن مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية) تتم من خلال اللجنة المركزية للتنمية المحلية ، وتعتبر القرارات من الوحدات المحلية مجرد آراء ارشادية يمكن الاخذ بها اولا عند اتخاذ القرارات النهائية للتوطين.
- التركيز علي نوعية معينة من المشروعات مثل مشروعات شروق والتي ركزت علي تمويل نوعية معينة من المشروعات (مثل مشروعات مياة الشرب) بغض النظر علي ترتيب اولوياتها والمحددة من قبل لجان شروق بالوحدات المحلية مع عدم الأخذ في الإعتبار التكامل بين المشروعات والخروج عن خطة البرنامج ومنهجه الاصلي وعدم الاتزان بين مختلف جوانب التنمية .

و هناك بعض الاقتراحات و التوصيات لتفعيل برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية لتحقيق أهدافها المرجوة و المردود التنموي لها ، منها بعض الاقتراحات المكملة لبرنامج شروق ليتسنى له تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منه وهي :[1]

- تحديد القرى التى يشملها البرنامج فى جدول أفضليات حسب معايير أقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية.
- تحديد أهداف البرنامج فى كل قرية فى جدول أولويات حسب الأهمية وحاجة السكان اليه .
- اعتماد لجان القرى المدعمة بكادر فنى مناسب وقدرات ادارية وتخطيطية كجهة وحيدة مسئولة على تنفيذ المشروعات.
- يسبق عملية تنفيذ مشروعات البرنامج توصيف جيد للمشروعات والمنافع المباشرة وغير المباشرة التى ستترتب على تنفيذها وتدريب المشرفين المحليين .
- الاعتماد أساسا على مصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على مصادر تمويل خارجية .
- التعبئة الجماهيرية و تشجيع المتبرعين بأموالهم لتنفيذ مشروعات البرنامج .
- انشاء مراكز للتنمية الريفية فى الريف يكون مهمتها الاعداد والتدريب والتوجيه والتعليم والتعريف بالمشروعات التى تولد الدخل والتدريب عليها .

[1] معهد التخطيط القومي – **التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية "المتطلبات و السياسات** - ص ٢٣٦

- العمل على ايجاد مرونة كافيه فى الجهاز الادارى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة .
- العمل على حل أى مشكلات قد تظهر أثناء التنفيذ بسرعة مناسبة حتى لا تتراكم المشكلات .
- الاهتمام بالقرى الحدودية .
- التوسع فى صناديق التنمية المحلية وايجاد مصادر لتمويلها .
- المشاركة الشعبية فى الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة للبرنامج .
- التركيز على بعض المشروعات ذات العائد السريع .
- الارتقاء بالتقاليد والأعراف السائدة فى الريف والاستفادة منها فى توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية .

و هناك أيضا بعض المقترحات التي قد تساعد على الارتقاء بمستوى فاعلية مشروع القرية المختارة و منها:-

- تحديد التنظيم الاجتماعى للمشروع .
- وجود حرية فى تحديد الأنشطة المطلوبة من المشروع فى كل قرية وفقا لظروفها واحتياجات سكانها ، وذلك عن طريق لجانها المختلفة ، كما يتم فى برنامج شروق ، زيادة الدعم المالى للمشروع .
- وجود تحديد واضح لأدوار العاملين على المشروع ، وكذلك توصيف وظيفى محدد لكل فرد داخل جهاز العمل .
- زيادة التدريب المخصص لأعضاء اللجان المختلفة ورئيس القرية فى القرى المختارة لتعريفهم بالمشروع وآلياته وأهدافة وادوارهم داخل المشروع .
- التوسع فى الانشطة التى يركز عليها المشروع لتلبى احتياجات الفئات المختلفة داخل القرية .
- وجود تحديد للأنشطة التى تنفذ بالمشروع من قبل كل فئة بالقرية .
- الاهتمام بتوفير خدمات البنية الأساسية اللازمة للقيام بأنشطة للمرأة .

جدول رقم (٩/٣) تقييم مشروعات التنمية الريفية المصرية المستنتجه من الدراسات السابقة *

البرنامج/ المشروع	تقييم برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر
مشروع الوحدات المجمعة ١٩٤٥	- نقص الاعتمادات المالية . - نقص أعداد الأفراد المدربين . - وجود البعد التنموى القطاعى (الاقتصادى والاجتماعى والبشرى والمؤسسى) فى أقسام الوحدة المجمعة . - عدم الأخذ فى الاعتبار الاختلاف بين الوحدات مكانيا وعدم وجود معايير مكانية فى توزيع الوحدات المجمعة حيث أن الأساس هو الحجم السكانى (١٥ ألف نسمة) . - تأثير نفوذ القوى السياسية والادارية فى توزيع الوحدات المجمعة . - غياب التنمية العمرانية كأحد الأهداف عند تنفيذ الوحدات المجمعة .[١]

[١] محمد مرعي حسين – **ملامح اللامركزية في مصر** – ص ٢٥٣

الخطة العاجلة والموزانة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	- حدث تباطىء كبير نتيجة لبعض المشاكل المالية ونقص الاعتمادات المالية . - ارتباط الاعلان عن الخطة العاجلة بانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ . - حدوث تعارض بين مشروعات الخطة العاجلة والموازنة المحلية وبعض المشروعات التى تنفذها البرامج الحكومية الأخرى مثل (شروق) . - مشروعات التنمية أغلبها فى خطط الموازنة والخطط العاجلة مشروعات سد احتياج فقط . - غياب المعايير والأهداف التى تحدد بناء عليها الاعتمادات المادية والمشروعات وتحدد بناء على أهواء واضعى مشروعات الخطة دون وجود دور للمجتمع المحلى فى تحديد احتياجاته . - التركيز على تفاصيل أنواع المشروعات دون النظر الى الأهداف المطلوب تحقيقها . - عدم وجود مرونة كاملة لنقل بنود الصرف الى مشروعات أخرى . - عدم الاهتمام بمشروعات التنمية بعيدة المدى وقصرها على سنة واحدة أو خمس سنوات . - تعزيز الاتجاه نحو المركزية فى تمويل مشروعات التنمية . - عدم وجود دور لخصوصية كل تجمع فى تحديد الاحتياجات .
الخدمات الأساسية ١٩٨١	- تقدير تكاليف المشروعات بأقل أو أعلى من التكلفة الحقيقية . - ادخال تعديلات على الخطة السنوية لمشروعات الخدمات الأساسية يتطلب موافقة من لجنة الخدمات مرة أخرى . - المشاكل المتعلقة بتوفير مستلزمات المشروع والمقاولين والمعدات وذلك فى حالة وجود مشروعات مشتركة تخدم وحدتين أو أكثر من الوحدات المحلية الأخرى .
مشروع التنمية المحلية الثانى LD11	- استهدف تنمية المجتمعات من خلال توفير الخدمات و الاحتياجات الأساسية وواجهه مشكلة كفاية التمويل لتنفيذ المشروع
مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ١٩٩١	- بدأ الاتجاه فى وضع الاستراتيجيات والسياسات للتنمية فى بداية المشروع أى وجود رؤية واضحة للتنمية المحلية . - بداية ظهور دور للمحليات فى وضع الاستراتيجيات القطاعية المقترحة واختيار أولويات التنمية طبقا لاحتياجات كل وحدة محلية . - ظهور بعض العلاقات الاقليمية على المستوى الادارى بين المحليات (الوحدة المحلية – المركز – المحافظة) فى تقدير الاحتياجات وتوفير الاعتمادات . - عدم الأخذ بمحور التنمية العمرانية كمحور من المحاور القطاعية ونقص فى قاعدة البيانات من ناحية الخصائص والابعاد العمرانية على كافة مستوياتها (الاقليمية و المحلية) . - قرارات التوطين لمشروعات التنمية المحلية المقترحة من قبل الوحدات المحلية تتم من خلال اللجنة المركزية للتنمية المحلية أى تلك القرارات من الوحدات المحلية مجرد آراء ارشادية يمكن الأخذ بها أو لا عند اتخاذ القرارت النهائية للتوطين . - اتباع مجموعة من الاجراءات الادارية المعقدة حتى يتم اقامة تلك المشروعات . - الدراسة التى تتم للمشروعات التى يقوم بها الصندوق الاجتماعى للتنمية تعتمد بشكل اساسى على تحليل السوق الخاصة بتلك المشروعات ذات السمة الاقتصادية بدون النظر أو الأخذ فى الاعتبار الابعاد المكانية لأماكن توطين تلك المشروعات أو المردود العمرانى لتلك المشروعات أو العلاقات الوظيفية بين التجمعات . - مفهوم المكان غير محدد بنطاق أو شكل معين ولكن المكان هو حيز تنفيذ المشروع الذى يموله الصندوق . - المدخل الخاص للتنمية المحلية هو مدخل اقتصادى مع اجراء التقييم البيئى والاجتماعى لبعض المشروعات الذى يمولها الصندوق . - اغفال دراسات مشروعات الصندوق الاجتماعى لاجراء تقييم عمرانى لمعرفة تأثير المشروعات التى ينفذها الصندوق على البيئة العمرانية فى الحيز المكانى للمشروع . - يعتبر مدخل تنمية الصناعات الصغيرة من وجهة نظر الصندوق الاجتماعى هو المدخل المناسب للتنمية المحلية ولكن مع بعض الاشتراطات و مدى تلائمها مع البيئة الاجتماعية و العمرانية للحيز المكانى للمشروع . - تقيد الصندوق الاجتماعى عند اجراء دراساته التنموية بالحدود الادارية دون قياس الحدود التنموية تبعا للدراسة .

* المصدر :- إعداد الباحث

تابع - جدول رقم (٩/٣) تقييم مشروعات التنمية الريفية المصرية *

البرنامج/ المشروع	تقييم برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر
مشروعات شروق ١٩٩٤	- تعثر بعض الاجراءات وعدم التفعيل الكامل لآليات البرنامج بتلك الوحدات . - عدم حصول البرنامج على التمويل الحكومى الكافى لتحقيق أهداف التنمية الريفية المنشودة . - عدم قدرة البرنامج على تنفيذ العديد من المشروعات الواردة بخطط الوحدات المحلية القروية . . - عدم وجود ترتيب لأولويات التنمية . - تناقص الاعتمادات الحكومية للبرنامج سنة بعد أخرى مع تنامى عدد القرى التى يخدمها البرنامج وزيادة التدخل المركزى فى تعديل أولويات المشروعات التى حددتها الوحدات المحلية ساهم فى تفريغ البرنامج من مضمونة التنموى . - شكلت قيود المحاسبة المالية الحكومية واجراءات صرف الاعتمادات من بنك الاستثمار القومى تحديا لسرعة وتطويع البرنامج لظروف المجتمع المحلى القروى . [1] - تعدد الأهداف واتساع جبهاتها ، فالبرنامج حدد عشرات الأهداف التى يريد أن يحققها ، وهى أهداف وان كانت متناسقة الا أنها مختلفة ومتباينة ، وبالرغم من تكاملها الا أن كثرتها يجعل مهمة تنفيذها صعبة للغاية

[1] محمد مرعي حسين – **ملامح اللامركزية في مصر** - ص ١٠، ١٢

	- لم يتم تحديد أولويات الأهداف التى حددها البرنامج ، بحيث يسهل تنفيذها ومتابعة عمليات التنفيذ .[1] - لم يتم تحديد الأهداف وتوصيفها بدقة . - كثرة الجهات المنوط بها مسئولية الأعداد أو التنفيذ لبرنامج شروق مما يجعل تحديد المسئوليات عملية صعبة . - ضخامة عدد القرى التى يشملها البرنامج (٤٨٠٠ قرية) .
مشروعات صندوق التنمية المحلية الجهات الدولية ١٩٩٤	- تركزت مشروعات التنمية المحلية على قطاعى التنمية البشرية والبنية الأساسية أى انها تركز بشكل أساسى على سد الاحتياجات الأساسية لكل مجتمع . - عدم وجود دور البعد المكانى المحلى فى اختيار المشروعات التنموية وملائمة تلك المشروعات للاحتياجات الخاصة لكل تجمع وتحديد مجالات التنمية المحلية مسبقا دون الرجوع الى المجتمعات المحلية . - أن اهداف التنمية المحلية محددة مسبقا وموحدة على كافة المحافظات دون وجود دور للخصائص المحلية فى تحديد الأهداف التنموية للمجتمعات المحلية .
مشروع القرية المختارة ٢٠٠٠	- تعقد التنظيم القائم على المشروع ووجود أكثر من تنظيم داخلة ما بين تنظيم شروق بلجانه ومنسقيه واداريه . - أشارت أدبيات المشروع الى أنه يستهدف استكمال البنية الاساسية الخاصة بكل قرية مختارة . وعلى الرغم من ذلك فقد وضع المشروع تمويلا لا يتناسب مع هدفه لكل قرية مما قلل من تحقيق أهداف المشوع . - على الرغم من قيام المشروع على مبدأ المشاركة الشعبية من خلال آليات محددة الا أن في الحقيقة أن اللجان المختلفة لم يكن لها دور كبير فى التخطيط والتنفيذ للمشروعات والأنشطة التى نفذت . - على الرغم وجود أنشطة محددة يقوم بها المشروع ، الا أنه لم يتم توفير الأماكن والتجهيزات والوسائل اللازمة لقيام هذه الأنشطة وممارستها مما قلل من درجة نجاح هذه الأنشطة عند التطبيق . - عدم امكانية المشروع بالقيام بكافة الأنشطة التى استهدفها لكثرتها .
مشروع جذور ٢٠٠٥	- الرؤية التنموية غير واضحة والهدف جمع الاستثمارات والتبرعات فقط لتوفير احتياجات القرى . - البعد المكانى على مستوى المحافظة واضح وغير واضح على مستوى القرية . - البعد الزمنى بعيد المدى نظرا للتكوين المؤسسى للعديد من اللجان والفترة الزمنية لتكوين الشركات وبدء المشروع . - البعد الوظيفى ركز على قطاع الاستثمار دون النظر على الاحتياجات الفعلية . - عرض فرص الاستثمارات فى اطار عالى لا يمكن لكافة المستويات وامكانيات المستثمرين الملائمة مع البناء التدريجى للمشروع . - معظم المؤتمرات لم تكن منظمة بدرجة كافية مما أدى الى فقدان الحماس فى المناقشات . - كانت المشاركة لمعظم الوقت لمن لهم وظائف ادارية أو عامة دون مشاركة المجتمع المحلى والمستفيدين من المشروع - ضعف مشاركة القيادات الشعبية على المستوى المحلى . - فى بعض الأحيان لم تكن العملية التنظيمية بكفاءة عالية . - لم يتم بناء قاعدة بيانات للمشروع .
مشروع المخطط الاستراتيجى العام للقرية المصرية ٢٠٠٥	- اختيار المجتمع المحلى للمشروعات والاحتياجات الفعلية التى يحتاجها القرية وبالتالى مراعاة الخصوصية لكل مجتمع وعدم وجود مشروعات محددة مسبقا . - الدور الفعال للمشاركة الشعبية فى اختيار المشروعات . - مراعاة الخصائص العمرانية والعلاقات الوظيفية بين القرى على مستوى الوحدة المحلية فقط وليس العلاقات بين الوحدات بعضها ببعض . - غياب الجهات الممولة لمشروعات التنمية عن اجتماعات المشاركة باستثناء الوحدة المحلية . - المشروعات الذى يتم اختيارها غير ملزمة لجهات التمويل . - عدم وجود برنامج زمنى لتنفيذ المشروعات . - تغلب على اجتماعات المشاركة مراعاة كل طرف مشارك على تحقيق المصلحة الشخصية له . - اعداد قاعدة بيانات ومعلومات (احصائية وجغرافية) حديثة من الممكن أن تفيذ فى تحديد برامج ومشروعات التنمية.

* المصدر :- إعداد الباحث

الخـلاصـة:-

من خلال تحليل لأهم الركائز و العناصر الرئيسية للتنمية التي تناولتها مشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية - الجدول رقم (١٠/٣) - و الذي يتضح منه ما يلي :-

- إتخذت معظم برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المداخل الإجتماعية و الإقتصادية **(مدخل قطاعي)** كأساس لمفهوم التنمية واغفلت مفهوم التنمية العمرانية والشاملة **(مكاني)** كمفهوم و كونه احد الأبعاد الرئيسية للتنمية لتجسيد برامج ومشروعات التنمية كمنتج ملموس في اطار مكاني .
- ركزت معظم المشروعات علي سد الاحتياجات الأساسية القائمة فقط **(كبعد قطاعي)** ولم تستهدف البعد التنموي المستقبلي و أهمية المفهوم الشامل التنموي ذات البعد المكاني وبالتالي تمثلت مجالات

[1] معهد التخطيط القومي – **التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية "المتطلبات و السياسات** – ص ٢٣٥

تلك البرامج و المشروعات التنموية في المجالات **القطاعية** وليس لها منظور التنمية الشاملة **(البعد المكاني)**.

- يرتكز تمويل المشروعات علي التمويل المركزي (الوزارات و الجهات المركزية و السيادية) في تمويل وتنفيذ البرامج و المشروعات التنموية **مما يعتبر احد الأسباب الرئيسية في عدم استمرارية تنفيذ أغلب مشروعات التنمية المحلية الريفية** وعدم تحقيق الاهداف المحددة ضمن البرنامج او المشروع نتيجة العجز في استيفاء المتطلبات التمويلية لتلك المشروعات .
- غياب التنسيق بين جهود التنمية في مصر ولذلك لم تدرس البرامج و المشروعات التنموية الارتباط الوظيفي فيما بينها داخل النطاق المكاني الواحد حيث لاتتكامل تلك المشروعات مثل مشروعات شروق ومشروعات الموازنة المحلية .
- **غياب المعايير المكانية من المنظور الشامل** عند اختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية و اعتمدت أغلب البرامج و المشروعات التنموية علي المعايير الاقتصادية و الادارية فقط واغفال البعد العمراني علي كافة المستويات التخطيطية وخصوصية ودور كل مجتمع محلي واختلاف الخصائص المكانية له .
- التاكيد علي فكرة المشاركة الشعبية في اختيار وتنفيذ و تمويل مشروعات التنمية المحلية نظريا ولكن في الواقع **هناك غياب للوعي المجتمعي بفكر المشاركة و الحوار بالاضافة الي اتباع فكر اللامركزية** كفكر لادارة العملية التنموية .
- غياب المتابعة و التقييم بعد تنفيذ مشروعات التنمية بالاضافة الي عدم القيام بأعمال الصيانة المستمرة لمشروعات التنمية .
- غياب فكر و استراتيجيات واضحة للتنمية المحلية علي كافة المستويات التخطيطية (القومية و الاقليمية) وترجمة تلك الاستراتيجيات إلي سياسات تختلف من نطاق مكاني لآخر تبعا لخصائص كل نطاق (البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية .....الخ) – **وبالتالي هناك عدم تضمين البعد المكاني في خطط التنمية** .
- اختلاف أسس تصنيف مشروعات التنمية المحلية حيث تمثلت في :-
  - جهة التمويل و التنفيذ .
  - المجالات القطاعية (اجتماعية – اقتصادية – عمرانية – بيئية – بنية أساسية – بشرية -...) .
  - اهداف كل برنامج أو مشروع مثل تصنيف برامج ومشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- تاثير المستويات الإدارية التي ينص عليها قانون الإدارة المحلية علي توزيع مشروعات التنمية الريفية دون وجود دور للمستويات التخطيطية في ذلك **(تأثير البعد القطاعي الإداري و ليس البعد المكاني التخطيطي)**.

جدول رقم (١٠/٣) الركائز و العناصر الرئيسية للتنمية المحلية الريفية ضمن برامج ومشروعات التنمية الريفية المصرية *

المشروع/المتغير	مفهوم التنمية				مدخل التنمية			نمط المشروعات		برامج التنمية		مستويات سياسات التنمية			تقييم لمشروعات التنمية بعد التنفيذ		تمويل المشروعات				اسس اختيار مشروعات التنمية						مدي ملائمة المشروعات لاحتياجات المجتمع		دراسة الارتباط الوظيفي بين المشروعات	الاستمرارية في التنفيذ
	اجتماعي	اقتصادي	عمراني	شامل	تنمية الريف كمدخل لحل مشاكل الحضر	تنمية الحضر	تنمية الريف لحل مشاكله	احداث تنمية	سد احتياج	قطاعية	شاملة	محلي	اقليمي	قومي	يتم	لايتم	الجهات الدولية	الوزارات المركزية	الوحدات المحلية	المشاركة الشعبية	اقتصادية	اجتماعية	عمرانية	ادارية	مكانية	لايوجد	ملائم	غير ملائم		
مشروع الوحدات المجمعة ١٩٤٥	■	■					■		■		■				■			■					■				■			
الخطة العاجلة والموازنة المحلية ١٩٦٠-٢٠٠٠	■						■		■	■					■			■	■									■		
مشروع الخدمات الأساسية BVS. ١٩٨١	■						■		■	■						■	■	■	■								■			
مشروع التنمية المحلية الثاني LD١١	■				■				■	■						■			■								■			
مشروعات الصندوق الإجتماعي للتنمية ١٩٩١	■	■						■		■				■		■	■	■		■	■	■						■		■
البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" ١٩٩٤				■			■		■		■			■		■	■	■			■	■	■	■			■		■	
مشروعات صندوق التنمية المحلية ١٩٩٤	■	■						■		■				■		■	■				■	■					■			■
مشروع القرية المختارة				■				■		■		■				■		■	■	■	■	■			■		■			
مشروع المخطط الاستراتيجي العام لتنمية القرية المصرية				■			■	■		■				■		■		■	■	■	■	■	■	■	■		■			■
مشروع جذور للتنمية المحلية	■	■					■		■	■				■		■				■	■				■	■		■		
أهم العناصر التي لم تراعى في مشروعات التنمية المحلية الريفية																														

* المصدر :- إعداد الباحث

- غياب دور المستوي المحلي (اللامركزي) في تحديد واختيار مشروعات التنمية المحلية المناسبة لمقوماته واحتياجاته وموارده .
- عدم الأخذ في الإعتبار مستويات المشروعات وأماكن توطينها مع مجال ونوعية المشروع وكذلك العلاقات الوظيفية بين المشروعات بعضها البعض في الاطار المكاني الواحد (في صورة تكاملية أو منفصلة) .
- **تتمثل أهم مجالات المشروعات علي المستوي المحلي في :-**

- **مشروعات إقتصادية** (المشروعات المرتبطة بالاقتصاد المحلي وتخدم سكان المحافظة او الاقاليم - الصناعات الصغيرة واليدوية - المشروعات الزراعية فيما عدا مناطق الاستصلاح او المشروعات التي تخدم اكثر من محافظة او اقليم - مشروعات تجارة التجزئة وجزء من تجارة الجملة - مشروعات الانتاج الحيواني – مشروعات الميكنة الزراعية – مشروعات وورش انتاجية .....إلخ)
- **مشروعات للإسكان و الخدمات الأساسية** (مشروعات الاسكان - المؤسسات التعليمية - الخدمات الصحية - خدمات دينية.....إلخ) .
- **مشروعات البنية الأساسية** (مشروعات رصف الطرق – شبكات المياه – شبكات الكهرباء – مشروعات الصرف الصحي - .....) .
- **مشروعات بيئية** (تغطية وتكسية المجاري المائية – مشروعات للمخلفات الصلبة - .....إلخ)

- حددت بعض المشروعات التنموية مجموعة من معايير توطين المشروعات الريفية **<u>ذات الصله بالأبعاد المكانية العمرانية من تلك المعايير :-</u>**

- ان يتوافر بها شبكة طرق ومواصلات بحيث يمكن عن طريقها الوصول للمشروعات ومراكز الخدمات.
- ان يكون عدد سكان القرية يتلائم مع طبيعة ومستوي مشروعات التنمية الريفية المنفذة .
- ان يتوسط موقع القرية بالنسبه للقري المحيطة .
- ضرورة مبدأ العدالة في توزيع الخدمات بين السكان الريفين وتحقيق الإتزان بين التجمعات .
- مراعاة الظروف المحلية وامتداد العمران .
- ذات كثافة سكانية .
- يتوافر لدي الاهالي الحماس والاستعداد للمشاركة .
- يتوافر بها الخدمات (مياه شرب – كهرباء – خدمة تعلمية – خدمة صحية – مركز شباب).
- يتوافر بها بعض الصناعات الحرفية والبيئية والصغيرة .
- يتوافر داخلها او في حدود زمامها مساحات تسمح باقامة منشأت خدمية مكملة او اضافية.

- الأخذ في الإعتبار مدي تناسب اهداف المشروعات مع خصوصية ودور كل تجمع في كافة المجالات (البيئية – الإجتماعية – الإقتصادية – العمرانية – السياسية - .....إلخ) عند تحديد الاولويات والاحتياجات واهداف البرامج والمشروعات التنموية وأن لايتم تحديدها مسبقا **<u>(بعد مكانى)</u>** .

الفصل الرابع :- تضمين البعد المكاني في التجارب العالمية للتنمية المحلية الريفية

فى أواسط القرن الماضى كان حوالى ٨٣% من سكان العالم يعيشون فى المناطق الريفية ، أما الان اتجه الناس للحياة فى الحضر ، مما جعل المدن القديمة تكاد تنفجر بكثافة عمرانها والمدن الجديدة تتكاثر بسرعة لم يسبق لها مثيل ٠ أى أن المدن القديمة والجديدة اخذة فى النمو والتضخم على حد سواء خاصة فى دول العالم الثالث التى أصبحت عاجزة عن توفير الحياة المناسبة لسكانها فى بلدان تشكو الفقر والبطالة والامية .

فى ظل هذه الظروف والتغيرات الموجودة على الساحة الدولية لجأت بعض الدول النامية الى الدخول فى حركة التنمية الطاغية ذات الدفع السريع Forced Pace Development لمواجهة واقعها المتخلف ومن اهم سمات تلك الحركة المواجهة الشاملة والتغيير الجزئى فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى للمجتمع عامة وللريف خاصة .

ولقد تم اختيار بعض نماذج للتنمية الريفية من الدول النامية حيث أن الظروف التى واجهت الدول النامية بما فيها مصر أصعب واقسى مما واجهتة الدول المتقدمة فى اوروبا وأمريكا فى القرنين ١٨ ، ١٩ وقد تم اختيار نماذج التجارب العالمية بناء على الأسس التالية :[١]

- بدء تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى والتنمية الريفية فى فترة زمنية متقاربة لمصر .
- اختلاف النظام السياسى والتوجة الاقتصادى فى كل دولة .
- تشابة المشكلات التى تعوق عملية التنمية الريفية .
- تمثل فئات سكانية مختلفة .

وسوف يتم اجراء تحليل مقارن بين التجارب المختارة من خلال النقاط التحليلية التالية :

- سياسات التنمية المحلية الريفية في التجارب العالمية .
- برامج التنمية المحلية في التجارب العالمية .
- مستويات التنمية الريفية في التجارب العالمية .
- الجهات المشاركة ومصادر التمويل لمشروعات التنمية الريفية بالتجارب العالمية.

١/٤ سياسات التنمية المحلية الريفية في التجارب العالمية

*** التجربة الاندونيسية :** تعتمد سياسات التنمية الريفية في إندونيسيا علي :

- التنمية الاقتصادية : وذلك عن طريق تنمية الوحدات الاقتصادية القروية علي مستوي القرية و التوسع في الصناعات الخفيفة و البيئية .
- التنمية الاجتماعية : وذلك عن طريق التوسع في إيجاد فرص العمالة في القطاع الزراعي و الصناعي ووضع برامج تدريبية للسكان لضمان المشاركة الشعبية في عمليات التنمية ، وتحفيز المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية الريفية من خلال جمعيات التنمية الإجتماعية باعتبارها هياكل تنظيمية لتنمية المجتمع .
- التنمية العمرانية : وذلك عن طريق العمل على تنمية القري المتخلفة عمرانيا ، و التوسع في في إعداد البنية الأساسية وتحسين القائم منها وذلك عن طريق توفير مراكز صحية ووحدات علاجية بالقرى ، وتعتبر تنمية الطاقات البشرية نفسها هي الهدف الأساسي حيث تهدف الاستراتيجية القديمة لتنمية الريف إلي تحفيز وتشجيع التعاون المتبادل ومساعدة السكان الريفيين علي تحسين البيئة الريفية

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية – ص ٧٥**

سكنا ومرافقا وذلك في خط متوازي مع تحسين الدخل في القري في إطار التنمية الشاملة المتكاملة المتوازية في المناطق الريفية .

*** تجربة تنزانيا :** يمكن تقسيم مراحل التنميةالريفية في تترانيا الى ثلاث مراحل :[1]

- خلال فترة الستينات :- وجهت الدولة المساعدات الفنية والتمويلية الاجنبية الخاصة من البنك الدولى لاقامة القرى الجديدة .
- خلال فترة السبعينات والى الان :- حيث أصدر البرلمان عام ١٩٧٢ قرار بانشاء بنك الاسكان التترانى ليبدأ نشاطة عام ١٩٧٣ لايجاد مصدر لتمويل التنمية الريفية واتجهت السياسات العامة الى :
  - تحسين مستوى الدخل فى الريف حتى تستطيع الاسر الريفية الانفاق اكثر على الاسكان .
  - تعبئة المدخرات المحلية للافراد ودعم سياسة الاعتماد على الذات فى التنمية الريفية .
  - توفير مصدر خارجى للتمويل فى صورة قروض ومنح للاسكان الريفى من اجل دعم دخولهم الضعيفة .
  - برامج الاصلاح الاقتصادى لانعاش الاقتصاد التترانى منذ عام ١٩٧٢ وحتى الان .

*** التجربة الهندية :** اتبعت التجربة الهندية بعض السياسات لتنمية الريف الهندي و هي :[2]

- العمل على التشجيع المستمر لعمليات التشيد والبناء للمساكن الريفية المحسنة عن طريق اهل الريف وباستخدام مواد ريفية محسنة وتشجيع الحكومة من خلال تخصيص قطع اراضى صالحة للبناء وذلك للسكان المعدمين من اهل الريف .
- مساندة الجهات التنظيمية والتنفيذية التى تعمل على تطوير القرية وذلك من الناحية الادارية وذلك لانجاح برنامج المشاركة والاكتفاء الذاتى .
- زيادة مساحة الاراضي المستصلحة مع استخدام وسائل زراعية حديثة وذلك لتنمية القطاع الريفى رأسيا وأفقيا وكل ذلك مع مشاركة الجهات الزراعية الخاصة فنيا واجتماعيا .
- العمل على توسيع الجمعيات التعاونية لتوفير الخدمات الاساسية للفلاحين .
- انشاء بنوك القرية والتى تعمل على توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية والاسكان مع ايجاد نوع جديد من البنوك وهو الذى يتماشى مع مدخل المشاركة وهو (بنك العمل التطوعى او بنك القرية حيث يتبرع المواطنين بالمجهود لايام عمل تسجل مقدما فى البنك التطوعى) .
- العمل على تنفيذ برامج لاجتذاب السكان الى المشاركة فى مشروعات التطوير وحثهم على الادخار وتعبئة مواردهم المالية .
- مساعدة السكان على كيفية التعامل مع الوسائل والاساليب الحديثة فى كل اوجة العمل وايضا فى التطوير بالبيئة العمرانية لهم .
- الاهتمام بالصناعة كمصدر رئيسي للدخل خاصة الصناعات الصغيرة .

*** تجربة كوريا الجنوبية :**

لكسر سيطرة أحادية المركز (العاصمة وتحقيق الاستقطاب العكسي) لجأت وزارة التعمير إلى إعادة دراسة الحيز العمراني القومي وفقا لمفهوم التوازن في استعمالات الأراضي ، وذلك عند التخطيط للتنمية أو لتوطين الصناعات والخدمات الجديدة .

[1] المصدر السابق - ٨٧
[2] وائل مصطفي زكي – **تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما – ص ٤٨**

وعلى مدى عشرون عاما بدات من أواخر الستينات انتهجت الحكومة عددا من السياسات الهامة التي استهدفت توازن التنمية وتقليل التفاوت الإقليمي داخل الحيز القومي فبدأت بالخطة العشرية لتنمية الأراضي (١٩٧٢) ذلك على ثلاث مراحل وهي : [١]

- المرحلة الأولى : والتي اعتبرت حجر الزاوية للمراحل التالية لها ، حيث تمكنت الدولة خلال هذه المرحلة من إيجاد مدن وأقاليم متخصصة وظيفيا عملت كأقطاب ومراكز للنمو خارج سول العاصمة وخلخلة للسكان من داخلها إلى خارجها ، كما انخفض حجم الهجرة في اتجاه التجمعات الحضرية بشكل ملموس حيث أمكن تحقيق عدة أهداف أهمها :
  - إمداد المدن المتوسطة والصغيرة بالتسهيلات الحضرية والخدمات العامة لتكون مراكز حضرية متقدمة .
  - الاستقطاب العكسي لبناء البنية الاقتصادية للمراكز الحضرية .
  - إيجاد نظام متدرج للمدن وأقاليم الاكتفاء الذاتي والتنمية الحضرية المتزنة بتشجيع الأنشطة الصناعية والتجارية في المدن المتوسطة ورفع درجة التخصص في المدن الصغيرة .
- المرحلة الثانية : وقد خصصت لاستكمال مجهودات الدولة لتقوية المدن المتوسطة ومراكز وأقطاب النمو التي بدأتها في المرحلة الأولى .
- المرحلة الثالثة : وفيها اهتمت الحكومة بتحقيق التوازن الحضري والنمو الاقتصادي بشكل متعادل بين أقاليم الدولة .

وقد إتبعت كوريا الجنوبية مجموعة من السياسات التنموية لتنمية الريف وهي:-[٢]

*** سياسة التنمية الزراعية والريفية**

وقد كانت اهداف هذه السياسة تتمثل في :-

- رفع مستوى ودرجة الجودة الزراعية وتنمية قطاع الزراعة افقيا وراسيا حتى تحقق عمليات الاكتفاء الذاتى .
- ان تعمل هذه التنمية على توفير فرص عمل للبطاله الموجوده بالريف .
- ان يساعد ذلك على امداد الريف بوسائل المعيشه المناسبه والمقبوله و مع حدوث ذلك فسوف تقل الهجره من الريف الى المدن الحضريه .

*** سياسة استعمالات الاراضى والتنمية المتوازنه**

انتهجت الحكومه هذه السياسة منذ عام ١٩٧٢ بهدف تقليل الفوارق الاقليمية والحد من تضخم مدينة سول والعمل على احداث التوازن بين التنمية الاقتصادية والتحضر ، وقد قامت الحكومه بتقسيم الدوله الى اربعة اقاليم للتنميه وفقا لتوزيع الموارد الطبيعيه وتم تقسيم الاقاليم الاربع الرئيسية الى ثمانية اقاليم متوسطه وذلك بالاعتماد على درجة التجانس الاجتماعى والاقتصادى وتم تقسيم هذه الاقاليم الى ١٧ منطقه وبكل منطقه قطب تنميه مدينه كبيرة او متوسطه وحولها منطقة ريفيه وميزت الحكومه كل مركز حضرى باستثمارات خاصه وانشات طرق للربط بين الاقاليم ومراكزها بعضها البعض .

و تمثلت اهداف سياسة استعمالات الاراضى :

[١] المصدر السابق - ص ١٥٤
[٢] المصدر السابق - ص ١٥٤

- تحقيق التوازن على المستوى القومى من خلال التوازن الاقليمى وذلك بخلق اقطاب النمو الاقليميه على محاور التنمية الواصله بين المناطق المركزيه السكان والانشطه فى الاقطاب .
- تنظيم نطاقات التاثير الاقتصادية فى نظام الاقاليم فكل اقليم له مدينة مركزيه وحولها نطاق ريفى بحيث يدعم الاقتصاد من خلال برنامج تنمية للمناطق الصناعيه .
- ان يتحقق زيادة فى الاستثمار ووفورات راس المال الاجتماعى بالمراكز الصناعية والاقاليم الحضريه .
- ان يحدث تنميه مركزيه لاحواض الانهار الرئيسية للتاكيد على حسن استغلال الموارد الطبيعيه وزيادة الانتاج الزراعى .
- تطوير وخلق روابط صناعيه زراعيه فى المناطق الريفية وذلك بتوطين صناعات صغيره او متوسطة الحجم وكذلك تنمية الانشطة الاخرى الموجهه كالسياحه .
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات وطرق النقل والاتصالات فى المدن الصغيره والمتوسطة .

*** التجربة الصينية :**

مرت التجربة الصينية بمجموعة من المراحل الزمنية للتنمية و هي كالتالي:-[1]

- المرحلة الاولى : وقد بدات عام ١٩٧٩ وذلك بحل النظام القائم وهو مسئولية الانتاج العائلية بالمقاولة وذلك محل زراعة الارض الموحدة الجماعية حيث وزعت الاراضى على كل عائلة حسب جودة الارض وعدد افراد الاسرة واصبح لكل اسرة الحق فى ادارة اراضيها وانواع وطرق التنمية بها .

- المرحلة الثانية : وبدأت تقريبا عام ١٩٨٩ حيث الاصلاح الذى تمثل فى شراء القطن والحبوب الغذائية والمنتجات الزراعية بالاتفاق مع الفلاحين والسماح لهم ببيع المزروعات الفائضه فى الاسواق ومن ثم بدأ تعديل مكونات الانتاج وتطوير المزروعات المتنوعة تبعا للظروف المحلية وتطوير الاقتصاد السلعى .

اهداف عملية الاصلاح :

- تشجيع الفلاحين لتطويرالانتاج وذلك للانتقال من عملية الاكتفاء الذاتى الى الانتاج السلعى .
- رفع مستوى الانتاج والذي يسمح بتوفير فرص عمالة اكبر وذلك من خلال ممارسة انشطة اخرى بجانب الزراعة .
- يؤدى ذلك الى تطوير المنشآت الريفية وتحسن الوضع العمرانى بها .
- يساعد الاصلاح على انشاء صناعات ريفية مثل الغزل والنسيج والتعليب وصناعة الاسمدة ومواد البناء مما ادى الى زيادة حجم الصناعات الريفية الى ٢١,٨% وارتفاع عائد انتاج الحبوب بنسبة ٣,٨% وارتفع دخل المزارعين إلى ٩,٢% .

و مع وصول حجم السكان الريفين فى الصين الى ٧٠% من حجم السكان الاجمالى فإن اهم المشكلات التى كانت تواجه الدوله فى هذا الوقت

- وجود فائض كبير فى عدد العمالة الريفية .
- الهجرة من الريف للمراكز الحضرية .

وقد تبنت الحكومة مجموعة من السياسات التى تعالج هذه المشاكل مثل :

[1] المصدر السابق - ص ٤١

- محاولة السيطرة على البريق المصاحب للمراكز الحضرية الكبيرة وذلك من خلال السيطرة على تطور المدن الكبيرة .
- التركيزعلى تطوير المدن الصغيرة حتى لايكون هناك سيطرة حضرية تزيد من الهجرة (مثل الذى تعانيه الدول النامية مثل مصر) .
- تطوير قاعدة المدن المتوسطة تطويرا معقولا حتى لا تكون ليست ذات هويه .

*** التجربة اليابانية :**

لوصول اليابان الى هذه المعدلات الفائقة للتنمية اعتمدت الحكومة على مجموعة من السياسات كالتالى :[١]

- استيراد التكنولوجيا الاجنبية والعمل عليها فى اتجاه التصنيع والتطوير .
- الاتجاه الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا والتى تعتمد على البحوث التطبيقية والتكنولوجيه منها بشكل خاص .
- توجيه الاستثمار الى الصناعات التصديرية .
- سرعة وتطبيق سياسات التسويق للمنتجات واحداث صناعة تكنولوجية خاصة باليابان .
- ارتفاع معدلات التطوير مع التركيز على البحث العلمى والتكنولوجى منه .

جدول رقم (١/٤) مداخل وسياسات التنمية المحلية للتجارب العالمية *

التجربة	مداخل وسياسات التنمية المحلية
التجربة الأندونسية	مدخل التنمية الشاملة المتكاملة (الاقتصادية – الاجتماعية – العمرانية – البشرية) بهدف تحسين البيئة المعيشية وتحسين الدخل .
التجربة التنزانية	مدخل اقتصادى عمرانى عن طريق تقديم المساعدات المالية للسكان وانشاء بنك الاسكان التنزانى بهدف تحسين البيئة الاسكانية وزيادة مستوى الدخل .
التجربة الهندية	مدخل تنمية الصناعات الصغيرة وعمليات الاصلاح الهيكلى والخصخصة وتوفير برامج التنمية البيئية العمرانية بهدف علاج النمو العشوائى للريف .
تجربة كوريا الجنوبية	مدخل التنمية الشاملة بهدف احداث الاتزان بين الريف والحضر من خلال السياسات القطاعية (زراعية – تنمية متوازنة – الاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية بالمدن الصغيرة) .
التجربة الصينية	من خلال الاصلاح الاقتصادى وتنمية الصناعات الصغيرة الريفية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى وتطوير المدن المتوسطة .
التجربة اليابانية	تنمية الصناعات الصغيرة والصناعات التصديرية .

* المصدر: إعداد الباحث

ويتضح من الجدول السابق اتجاه التجارب العالمية الي اتباع مدخل التنمية الشاملة كمدخل أساسي للتنمية وأن يرتكز هذا المدخل علي بعض السياسات الإقتصادية الداعمة لتحقيق هدف التنمية الشاملة للتجمعات واتخاذ الصناعات الصغيرة كسياسة تنموية تتوافق مع خصائص المجتمعات المحلية مع تحقيق الإكتفاء الذاتي لتلك التجمعات

٢/٤ برامج التنمية المحلية الريفية في التجارب العالمية

*** تجربة اندونيسيا**

[١] عبدالله عبد الشافي - **دور الصناعات الصغيرة في التنمية الريفية** – ص ٧٨

اتبعت اندونيسيا برامج للارتقاء بالبيئة و التنمية الريفية : و الذي يتمثل مفهومها في أنها " الخطط التي توضع لتحديد السبل و الوسائل التنفيذية لتحقيق السياسة العامة " ، بالإضافة إلي كونها مجموعة من برامج التنمية لـ ٥٨٠٠ قرية في جميع أنحاء القطر تختلف في أحوالها العمرانية و الطاقات المتوفرة بها ومرحلة التنمية الراهنة بكل منها و التي تحددها العوامل الأساسية : الإنسان ، الطبيعة ، البيئة ، القيم الثقافية ، الاجتماعية و الحالة الاقتصادية في كل قرية ومن هذه البرامج :-

- برنامج مساعدة التنمية للولايات : حوالي ٢٨٥ بلدية ويهدف إلى تزامن برامج التنمية للحكومة المركزية و التنمية الإقليمية ويركز علي الإرتقاء بالبنية الأساسية الإقليمية مثل الطرق وشبكات الري.

- برنامج مساعدة التنمية للبلديات : ويهدف إلي رفع البيئة الاقتصادية للبلديات وتوفير فرص عمل جديدة وتحسن شبكات الطرق .

- برنامج مساعدة التنمية للقري : ويهدف إلي : تحسين وتحفيز المساعدات الذاتية و المساعدات المتبادلة للمجتمعات الريفية ومساعدة سكان القري للحصول علي المواد غير المتوفرة محليا ويركز هذا البرنامج علي تنمية القرية من خلال تحسين شبكات الطرق وتحسن عمليات التخزين و التسويق وتحسين الخدمات العامة .

*** تجربة تنزانيا :**

تمثلت الخطوط الرئيسية لبرامج التنمية الريفية المحلية في تنزانيا و التي سيتم التركيز عليها و التي تزامنت مع إنشاء بنك الإسكان التنزاني في :- [١]

- في مجال تحسين مستوي الدخل : برامج تحسين الإنتاج الزراعي وذلك من خلال إدخال الوسائل العلمية الحديثة للزراعة . واقتراح برامج للصناعات الصغيرة الريفية البسيطة ، ووضعت تلك البرامج من خلال ادخال الوسائل العلمية الحديثة للزراعة على مستوى واسع من التجمعات الريفية وايضا تم عمل برامج لادخال الصناعات الريفية البسيطة والتي تعتمد على تصنيع الانتاج الزراعى وتغليفة لتنمية دخل سكان الريف .
- برامج التنمية الاقتصادية : لقد تعرض الاقتصاد التترانى لحالة من التدهور الشديد منذ بداية السبعينات تمثلت حالة التدهور فى تراجع أسعار الحاصلات الزراعية باطراد ويرجع هذا التدهور لعدة عوامل خارجة وداخلية **منها :**
  - ارتفاع اسعار البترول فى الفترة (٧٣-١٩٨٠) الى اربع اضعاف قيمته ، حرب الكاجيرا مع اوغندا (٧٨- ١٩٧٩) وكلفت الدولة ٥٠٠ مليون دولار .
  - تفكك سوق شرق افريقيا والعجز المتزايد فى الموازنة بالاضافة لزيادة اصدار النقود مما دفع الحكومة التترانية لتنفيذ بعض البرامج لتنمية الدولة اقتصاديا .

و انتهجت الحكومة برنامج الاصلاح الاقتصادى على اربعة مراحل : كما يوضحها الجدول رقم (٢/٤)

جدول (٢/٤) مراحل برنامج الاصلاح الاقتصادى فى تترانيا *

البرنامج	الفترة	أهداف التنمية	ملاحظات
الانقاذ الاقتصادى	٨١-١٩٨٢	الغاء الضرائب على الصادرات ، فتح أسواق جديدة للصادرات التنزانية	فشل البرنامج فى القضاء على قيود أسعار الصرف ، لم يشترك البنك الدولى فى تمويل البرنامج

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية – ص ٨٨**

التكيف الهيكلى	١٩٨٥-٨٢	خفض القيود على اسعار الصرف	تم تحرير التجارة وتنفيذ برنامج الاصلاح الضريبى
الانعاش الاقتصادى	١٩٨٩-٨٦	تحرير التجارة الخارجية ، خفض سيطرة الحكومة ، نمو الدخل السنوى	نمو قطاعى الزراعى والتصنيع المحلى ، مع ارتفاع الضرائب مما زاد العجز الكلى وزاد التمويل الخارجى
العمل الاقتصادى الاجتماعى	٨٩- الان	الاستمرار فى عملية الاصلاح ، تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية	واجه البرنامج مشكلة نقص موارد النقد الاجنبى ، فاتجه الاعتماد على التمويل الذاتى

*** المصدر :-** مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية – ص ٨٨**

و خلال تلك المراحل تم تنفيذ مجموعة من المشروعات و البرامج التنموية و منها :-

*** انشاء مراكز الخدمة الريفية :**

ان الاقتصاد التنزانى يعتمد على الزراعة فهى تساهم بنسبة ٦٢% من اجمالى الناتج المحلى ويعمل بها نحو ٧٩,٨% من القوة العاملة ، وتساهم المنتجات الزراعية بنسبة ٨٠% من اجمالي الصادرات ، لذلك اهتمت الحكومة بتنمية قطاع الزراعة فأنشأت مراكز الخدمة الريفية ، و تم انشاؤها ضمن خطة عمل للتنمية الاقليمية فى تترانيا حيث تهدف تلك المراكز الى تقديم الخدمات والمرافق التى تشجع التنمية الزراعية ، وتوفرفرص عمل للعمالة غير الزراعية من خلال جمع وتسويق المنتجات الزراعية من المناطق المحيطة .[١]

*** مشروع متنزة بحيرة مايناريا**

أجريت دراسة لتقييم احتياجات المجتمعات المحلية التى تعيش حول المتنزة ، والتى اعربت عن القلق إزاء نقص المدارس والمستشفيات وجرت دراسة للتوسع فى سياسة الفيل والنهوض بتربية النحل حيث أن هذه النشاطات يمكن أن تدر دخلا ، وتكمل النظام الغذائى لسكان الريف . وأسفر المشروع على اعداد خطة ادارة عامة لمنظمة التترة تتيح بعض الأنشطة الاقتصادية ، و تم بلورة هذه الخطة من خلال منهج قائم على المشاركة يضم سلطات المتنزة القومى ، والسكان المحليين ومسئولى المناطق الريفية ومدرسة مويكا لادارة الحياة البرية [٢]

*** برامج التنمية العمرانية والاسكان فى تترانيا [٣]**

وهي برامج لوضع السبل التنفيذية لخفض تكلفة الإنشاء وذلك عن طريق إجراء البحوث و الدراسات عن التصميم المناسب للمسكن الريفي عن طريق وحدة أبحاث البناء لإنجاز المهام التالية :

- تحديد المشكلات ومجال الإرتقاء بالإسكان الريفي .
- تحقيق التطبيقات البسيطة غير المكلفة لمواد البناء .
- إجراء التجارب لتحسين مواد البناء التقليدية .
- ضمان الانتفاع بنتائج التجارب .
- إجراء تجارب لتصميم و إنشاء نماذج مختلفة للمسكن الريفي كوحدات إرشادية .
- برامج لخفض تكاليف البناء عن طريق السيطرة علي أسعار مواد البناء .

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية – ص** ٨٨
[٢] المصدر السابق - **ص** ٨٩
[٣] المصدر السابق **– ص** ٨٩

وجدير بالذكر أن معظم مواد البناء المستعملة من المواد المحلية صممها السكان بانفسهم فاستعملوا القش والطين وعروق الاشجار وبعض الطوب والحجارة ، ونتيجة لذلك فان عمر المبنى لا يتعدى٧ سنوات ، وبنيت أغلب المبانى (٧١%) على شكل مستطيل والمدخل من الضلع الطويل (١١%) على شكل اسطوانى مخروطى ، والاسقف اما من القش أو الطين ، بمرور الوقت عملوا على تحسين مساكنهم بتغيير السقف الى صاج مضلع وبياض الحوائط بالتربة المخلوطة بالاسمنت وعمل دكة خرسانية فى الارضية ودهان الحوائط بالجير مما زاد عمر المسكن الى ثلاثين عاما .

وبرغم ذلك واجهتهم مشكلة ارتفاع أسعار المواد بالنسبة للدخول المنخفضة ، قلة المتوفر منها فى الاسواق سواء المحلى أو المستورد ، صعوبة النقل نظرا لحالة الطرق السيئة .

وقد خططت الحكومة ٥٩ نموذجا لقرى جديدة تكلفة كلا منهم حوالى ٣٠ ألف دولار الا انه تم اقامة ٣٤ قرية جديدة ثم توقف المشروع التنفيذى عام ١٩٦٧ لارتفاع تكاليف التنفيذ مع رفع الحكومة لسياسة الاعتماد الذاتى كسياسة عامة مما شكل عبئ عليها .

و من مشروعات وحدة بحوث البناء :

تم انشاء وحدة بحوث البناء (R.B.U) عام ١٩٧٠ والتى ساهمت فى وضع برنامج لتطوير القرية وفيه تتولى مجموعة من الفلاحين بناء مساكنهم بطريقة منظمة . وفى عام ١٩٨٥ تم تنفيذ ٨٠٠٠ قرية يسكنها حوالى ثلاث ملايين شخص يمثلون ٨٧% من تعداد المحتاجين وتم بناء ١١٠٠٠ مسكن جديد وتجديد ٤٩٠٠٠ وسكن وتم باسلوب التنفيذ الذاتى وقامت وحدة البحوث يعمل :

- التوجيه السليم لموقع المترل الريفى اخذة فى الاعتبار ظروف المناخ والحالة الاجتماعية للمنطقة .
- توضيح الطريقة السليمة لعمل الاساسات حيث لوحظ أن اغلب المبانى بنيت بدون أساس سليم .
- تحسين وسائل المبانى والاسقف بانتاج انواع من طوب التربة الاسمنتية وبلاطات مسلحة للاسقف .
- تحسين الخدمات الصحية ودورات المياه بالمنازل ، تحسين مساحات الشبابيك والفتحات .

التجربة الهندية :-

تضمنت البرامج التنموية في التجربة الهندية مراعاة البعد الاجتماعى حتى لا تحدث اختلالات أثناء عملية التنفيذ (مراعاة البعد الاجتماعى لدولة تعداد سكانها ١٠٣٣ مليون نسمة ، ٧٢% منهم محدودى الدخل يعد أصعب من مصر دولة تعداد سكانها نحو ٦٤ مليون نسمة) ونجحت الهند فى الوصول الى معدل نمو ٧,٢% يعتمد اساسا على القطاع الصناعى والتصديرى ٠ ويتوقع خبراء البنك الدولى أن تصبح الهند أكبر سوق اقتصادى على مستوى العالم فى الثلاثين عاما القادمة وهى بالفعل تعد أكبر عاشر اقتصاد فى العالم وقد استطاعت خلال عامين (٩٢- ١٩٩٤) تخفيض معدل التضخم الى ٨,٤% ووصل عام ٢٠٠٠ الى ٤,٦% [١٠]

و اتبعت مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في :[٢]

*** برامج تنمية الصناعات الصغيرة :**

اعتبرت الحكومة الهندية الصناعات الريفية عامل اساسى لتحقيق توازن الاقتصادى الريفى ، فأعطت الخطة الخمسية (١٩٩٠-٨٥) فى الهند أولوية للصناعات الصغيرة ووضعت استراتيجية تقوم على عدة محاور ، كما عملت على تشجيع ودعم الصناعة عن طريق :

[١] المصدر السابق – ص ٨٣
[٢] وائل مصطفي زكي – **تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما – ص ٥٠-٥١**

- اعفاء النشاط التصديرى أو جزء من النشاط الموجه للتصدير من كل انواع الضرائب ، كما تدفع الحكومة نفقات تدريب العاملين الجدد ، ودعم تكاليف النقل البحرى للمواد الخام .
- دعم البنية الاساسية للصناعات الكبيرة ، والمتوسطة ويشمل ذلك سعر الاراضى وتكاليف توصيل الطاقة ، والمياه ، وحماية البيئة ، وتمهيد وانشاء الطرق وذلك فى حدود ٢٥% من التكاليف وتزيد فى حالة اقامة المشروعات فى المناطق الريفية ذات الاحتياج للتنمية .
- تساهم الحكومة بنحو ٥٠% من تكلفة المعرفة الفنية التى تحصل عليها الصناعات الصغيرة من مراكز الابحاث والتطوير المعترف بها بالاضافة الى الدعم الفنى والتكنولوجى بالتجمعات الصناعية ، اعفاء معدات مراكز الابحاث والتطوير من الجمارك .
- بدأت الهند منذ استقلالها بالتركيز على قطاع السلع الاستثمارية والكيماويات الاساسية وصناعة الغزل والنسيج ، ثم تدرجت من خلال سلسلة منتظمة من الخطط الخماسية فانتقلت الى صناعة الالكترونيات ، والبرمجيات والبتروكيماويات ، والكيماويات الدقيقة والكيماويات التى تخدم الزراعة ، ثم الى صناعة الفلزات والطاقةالكهربية ، والنووية ، ووسائل النقل .

*** برامج التنمية الزراعية :**

بدأت الهند برنامج (زراعة المراكز) للتنمية الزراعية عام ١٩٦٠ ، فعملت على تكثيف برامج تطوير المجتمع (برامج لنشر التعليم واستخدام التكنولوجية الحديثة وفنها) تحت اشراف وزارة تطوير المجتمع على ان الاجراءات البيروقراطية بعدم انتظامها لم تؤدي الى تناسق فى الجهود ،

غير انه فى مطلع السبعينات دخلت الهند مرحلة النهضة الزراعية من خلال الثورة الخضراء ، وزادت من استخدامها للتكنولوجية الحديثة ، وباتت تلبى غالبية احتياجات المجتمع الهندى ، وصارت لها قدرة تصديرية تنافسية فى الاسواق العالمية . وأخذت المراكز التى طبق فيها برنامج زراعة المراكز موقع الطليعة بين المراكز الاخرى على مستوى الهند ، وارتفعت مؤشرات الانتاج .

*** برامج التنمية العمرانية والاسكان فى الهند :**

وضعت الهند عدة برامج لتنمية البيئة العمرانية لتوفير المساكن أو لتحسين حال منطقة بذاتها اعتمادا على الجهد الذاتى ومحاولة تدبير مصادر معاونة للتمويل وحيث ان الهند التزمت بسياسة اللامركزية فى التخطيط من هنا كانت أهمية دور الجمهور والافراد فى المسكن بالمعاونة مع منظمة الاسكان والتنمية الحضرية (**HUDCO**) وتقوم بتنفيذ برامج التنمية العمرانية التى تقع مركزها فى نيودلهى وتقوم بنشاطها على المستوى القومى وتعمل على :- [١]

- تدعيم المشروعات التى توجة لتطوير المساكن حيث تعطى كل اسرة قطعة من الارض بمسطح حوالى ٨٥م٢ عندما تتوافر اراضى لا تصلح إلا للبناء .
- اختيار مواقع المساكن الجديدة تبعا لمحددات التطور والجذب واتجاهات النمو وتوفر اراضى للبناء مع مراعاة أصول التخطيط العمرانى والسياسات التنموية العامة .
- تدعيم المشروعات التى تستخدم مواد البناء المحلية فقد استخدم البامبو في تقوية خرسانة السقف .
- المساهمة فى المشروعات التى تنظم جهود المشاركة الشعبية مثل مد القرى بالخدمات الضرورية كما أن الهند تعانى من تضخم المدن بها (توجد بالهند ٤ مدن مليونية) ، مما دفع السكان للنزوح الى القرى الريفية الهامشية الواقعة على اطراف المدن الكبرى على أراضى مملوكة للقطاع الخاص فى غيبة القانون ، وبالتالى اصبح امرا واقعا نتيجة استمرارة لمدة ٢٠ عام دون تدخل أو انذار ، فما كان من الادارة المحلية والتى تتمتع بالثقة متبادلة مع كل من السكان والجهة المالكة التدخل فى عملية الوساطة لاعادة تنظيم وتخطيط الموقع بطريقة المشاركة بين القطاع الخاص المالك والسكان .

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ٨٤

- لجأت الحكومة الهندية (لكى تتمكن من التنظيم الادارى لآلاف القرى فى الهند) الى تجميع كل حوالى مائة قرية فيما يعرف بالبلوك (BLOCK) يضم حوالى ٧٠ ألف نسمة ، ويدار ذلك البلوك بواسطة مجلس حيث يضم رؤساء مجالس القرى الداخلة فى نطاقه يعاونة هيئة ادارية فنية ومجموعة من الخبراء والمتخصصين فى المجالات المختلفة .

*** تجربة كوريا الجنوبية**

قد قامت الحكومه الكوريه بتطوير القرى من خلال برنامج يسمى (ساموبل اندونج) وذلك لتحقيق الاهداف والبرامج وقد اهتم البرنامج بالعناصر التالية : [١]

- تصميم البرنامج المطلوب من خلال مشروعات المساعدة الذاتيه لامداد القرى بمشروعات البنيه الاساسيه .
- يساعد البرنامج فى تحسين البيئه العمرانيه وانشاء المساكن المناسبه فى القرى غير النامية والمتاخرة النمو .
- ان يكون تمويل البرنامج مع الحكومه القوميه والتى تمده بالمساعده الفنيه وتمول كذلك من المساعدات المقدمه من المؤسسات المدنية .
- يمكن البرنامج الفلاحين ليصبحوا قادرين على تحسين منازلهم او بناء منازل جديده وسمح البرنامج للقرى بانشاء اكثر من ١٥٠ الف بئر ومشروع للصرف الصحى والخدمات المختلفه
- يعمل البرنامج على تقوية الكوادر الفنيه وتأهيل القيادات المحليه وذلك بدفع الفلاحين للعمل معا فى مشروعات محليه

*** تجربة الصين :**

كان المتبع فى الصين حتى عام ١٩٧٩ هو نظام الكومونة الشعبية وهو جهاز يجمع ما بين السلطة والمنظمة الاقتصادية الجماعية للفلاحين وكان الفلاحين يعملون بشكل جماعى وسمى هذا النظام بسياسة القدر الواحد . [٢]

وبتطبق نظام المقاولة العائلية اخذ الفلاحين الاراضى من الدولة لزراعتها وبيع كمية محددة منها للدولة والتصرف فى الباقى بحرية وبالتالى اصبح هناك فارق فى الاهداف السابقة والاهداف المراد تحقيقها وقد شعر بذلك الكوادر الفنية للدولة فى الريف . وبالتالى لم تعد الادارات تمل على الاجبار بل العمل على التشجيع وكلما كان هناك عمل اكثر كمًا كان الدخل اكبر واصبح الفلاحين بعد ذلك يقررون المحاصيل التى يودون زراعتها والكمية المطلوبة وطريقة الزراعة .

وقام الفلاحين بانتخاب ٥ افراد لهم تأثير قوى ولديهم الاستعداد للاشتراك فى علاج شئونهم العامة وبالتالى تم تشكيل لجنة قروية مكونة من الافراد المنتخبين ودعت هذه اللجنه المواطنين لمناقشة الشئون المتعلقة بالمصالح العامة وتم وضع لائحة لكل قرية ومن مهام هذه اللجنه ايضا العمل على مد الطرق وحفر الترع وتوزيع الكهرباء باستخدام ومساعدة المختصين من الدول .

وقد قامت اللجنه الدائمه للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى ووزارة الشئون المدنيه بتقييم التجربه وطبقت نظام **الادارة الذاتية** للفلاحين عن طريق الدستور المعدل فى المجلس الوطنى لنواب الشعب فى نهاية ١٩٨٢ حيث نص الدستور على وجوب انشاء لجنه قروية فى كل منطقة ريفية .

وقد عرف الدستور اللجنه القروية كالتالى : [٣]

- هى منظمه قاعدية وجماهيرية للادارة الذاتية و تتحمل مسئولية الخلافات بين الاهالى والعمل على حلها وتعمل علي تنفيذ اراء الجماهير ومطالبهم للحكومة الشعبية وتقديم المقترحات لحل هذه المشكلات .

---

[١] وائل مصطفي زكي – **تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما – ص ٥٤**
[٢] المصدر السابق **– ص ٤٢**
[٣] المصدر السابق **– ص ٤٤**

وبدات اللجنه كحلقة وصل بين الحكومة والفلاحين بما يخدم مصالح الطرفين ومع بداية ١٩٨٤ تم انشاء اللجان القروية فى جميع القرى وتم تنفيذ القانون التنظيمى للجان القروية فى الصين بصورة تجريبية لدراسة مدى تاثيره على احداث تنمية للقطاع الريفى .

انشاء المراكز الريفية وتطوير البلديات :

حيث اصبحت هناك مشكلة وهى الزيادة السكانية فكل بلده تزداد ضعفين عما هى عليها الان وبالتالى يصل حجم سكان كل بلده الى ٤٠ الف نسمه ليصل اجمالى السكان فى نهاية القرن العشرين الى ٢٥٠ مليون نسمة واذا ازداد الكيان الغير زراعى فى كل مركز ريفى عن ٥٠٠ نسمة الان ليصل الى ١٥٠٠ نسمة ليصبح اجمالى السكان الازراعيين فى ٥٣ الف مركز حوالى ٨٠ مليون نسمة .[١]

وبالتالى كان الحل لهذه المشكله هو انشاء قاعدة من التصنيع الريفى وذلك لحل المشكلة وقد خططت الصناعة الريفية بشكل يمثل خطوات واسعه حتى يتم تجاوز الدخل المكتسب من الصناعه ٥٠% من دخول الفلاحين فى الارياف وبالتالى لقت الصناعة الريفية اقبالا كبيرا من الايدى العاملة الزائده فى الريف واصبحت تقام الصناعة الريفية الصغيرة فى المراكز الريفية او ضواحيها ويشتغل عمالها الذين كانوا فلاحين فى المصانع وعندما يحل موسم الزراعة يشتغلون فى الزراعة وذلك لضمان قوى عاملة كافية لزراعة الحقول المقاولة من قبل الاسر ، ولقد وفر تطوير المراكز الريفية فرصة توظيف السكان غير الزراعيين وحول الفلاحين الى عماله فى القرى وقد حل تطوير المراكز الريفية مشكلة تطوير الايدى العامله الزائده فى الريف وفى نفس الوقت اجتنب تركز السكان فى المدن والمراكز الحضرية الأخري .

*** التجربة اليابانية :**

قد تم تقسيم التجربة اليابانية وبرامجها التنموية الى مجموعة من المراحل **كالتالى:** [٢]

أ-مرحلة استيراد التكنولوجيا ١٩٥٢-١٩٨٠

وبدا اليابانيون فى هذه المرحلة عملية تنمية صناعية ولكنها لم تؤتى ثمارها إلا بعد جلاء الولايات المتحدة الامريكية ١٩٥٢ وكانت تعتمد على صناعة النسيج والحرير الطبيعى وذلك حتى عام ١٩٦٠ ولكن بعد ذلك طبقت اليابان اسرع استراتيجية للحاق بتطبيق التكنولوجيا الاجنبية المستوردة جنبا الى جنب مع الانتاج الواسع عالى الكفاءة والنوعية للمنتجات المتضمنه لهذه التكنولوجيا الجديدة فقد اقتربت اليابان من النموذج الاوروبى .

ولقد كان هدف الحكومة اليابانية فى هذه الفترة عدم تشجيع الاستثمار المباشر بل قامت بتحفيز الانفاق التكنولوجى بين الشركات والمشروعات اليابانية وقد ساعدت تلك السياسة على نمو البحث والتطوير جنبا الى جنب مع الاستيراد الواسع للمعرفة والتكنولوجية واتجه الفكر الانتاجى اليابانى الى خفض التكلفة وتحسين المنتج بهدف جذب المشترى وجذب الاسواق .

ب- المرحلة الثانية تصدير واستيراد التكنولوجيا من بداية ١٩٨٠

وبعد الوصول الى مجموعة جديدة من المصانع كقواعد صناعية جديدة قام المجلس الاستشارى لوزير الصناعة والتجارة بتقديم تقرير (نظرة على السياسات التجارية والصناعية خلال الثمانينات) تم فيها اعلان خطة قومية تتالف من :

- يتعين على اليابان ان تتغلب على العقبات التى تواجهها مثل افتقار وفرة مصادر الثروة الطبيعية واعتمادها على الاستيراد بصورة كبيرة لمصادر الطاقة والطعام وسائر الاحتياجات ولابد من تنمية وسائل تكنولوجية جديدة .
- يجب على اليابان ان تساهم بنصيبها فى تنمية المجتمع الدولى بطريقة تتناسب مع مكانتها الاقتصادية كقوة عظمى تمثل بمفردها ١٠% من الناتج القومى للعالم باسره .

[١] المصدر السابق **– ص ٤٦**
[٢] عبدالله عبد الشافي - **دور الصناعات الصغيرة في التنمية الريفية** – ص ٦٤،٦٥

و هناك مجموعة من العوامل والعناصر المساعده على تحقيق التنمية الصناعية فى اليابان و هى:-

- الفكر الاستراتيجى الموضوع بعناية بناء على الظروف المحلية والدولية المحيطة .
- اخلاقيات العمل الشاق لدى اليابانين والمستويات العالمية لتعليمهم المهارات الفنية
- وجود فرص قامت الحكومة اليابانية باستغلالها افضل استغلال مثل االأسواق الكبيرة الغير مقيدة فى الولايات المتحدة .
- جهود اليابانيين المتركزة على الوصول الى افضل الانواع والخامات التى تقوم عليها الصناعة ومنها مصادر الطاقة .
- كيفية التعامل من جديد بوضع مصانع مصممة ومدروسة لتبدء من جديد فى العملية التنموية.
- تجربة الحرب التى خلقت عند الشعب اليابانى روح التحدى والوصول الى مرتبة متقدمة على مستوى العالم .

جدول رقم (٣/٤) برامج ومشروعات التنمية خلال التجارب العالمية *

التجربة / البرامج	برامج مشروعات التنمية
التجربة الأندونسية	- برنامج تنمية الولايات والتركيز على المرافق الاقليمية . - برنامج مساعدة البلديات بهدف رفع البيئة الاقتصادية . - برنامج مساعدة القرى بهدف تحسين خدمات الطرق والخدمات العامة والتسويق .
التجربة التنزانية	- الاصلاح الهيكلى الاقتصادى . - مراكز الخدمات الريفية . - مشروع منتزة بحيرة ماينلا و انشاء وحدة بحوث البناء RBU بهدف الاعتماد الذاتى .
التجربة الهندية	- برنامج تنمية الصناعات الصغيرة . - برنامج صناعة الإلكترونيات والبرمجيات . - برنامج تنمية البيئة العمرانية وانشاء منظمة الاسكان والتنمية الحضرية HUDCO .
تجربة كوريا الجنوبية	- برنامج ساميول أندونج بهدف التمويل الذاتى للمشروعات .
التجربة الصينية	- انشاء اللجان القروية . - انشاء المراكز الريفية والبلديات .
التجربة اليابانية	- برنامج استيراد التكنولوجيا ١٩٥٢ – ١٩٨٠ . - برنامج تصدير واستيراد التكنولوجيا من ١٩٨٠ الى الآن .

* المصدر :- إعداد الباحث .

ويتضح من الجدول السابق ان معظم برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية في التجارب العالمية هي برامج اقتصادية تهدف الي تحسين مستوي المعيشة وتوفير فرص عمل بالاضافة إلي إستهداف تحقيق الإكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية وتوفير البنية الأساسية و الإحتياجات لتلك المجتمعات .

٣/٤ مستويات التنمية الريفية في التجارب العالمية

*** تجربة اندونيسيا**

- علي المستوي القومي تتواجد الوزارات المعنية مثل وزارات الداخلية ، الشئون الاجتماعية ، الصحة وينحصر دور هذه الوزارات في وضع السياسات العامة للتنمية الريفية علاوة علي اعداد البرامج التنفيذية لتحقيق السياسة العامة كما يختص بوضع السياسات علي المستوي القومي مجلس السياسة الاسكانية القومي و المنظمة القومية لتنمية الإسكان الريفي .

- علي المستوي الإقليمي يوجد مجلس الإسكان الريفي للإشراف و التنسيق ويمثل أعضاؤه الاجهزة المعنية علي المستوي القومي وينصب دور الأجهزة علي المستوي الإقليمي علي متابعة و تنفيذ مشروعات التنمية و الارتقاء بالبيئة في القري و القيام بالمسوحات و الأبحاث علي مواد البناء المحلية لتحسين خواصها.

- على مستوى القرية حيث تتحمل جمعية التنمية الاجتماعية مسئولية تحفيز و تنظيم الجهود الذاتية للأفراد و المساعدات المتبادلة في مشروعات الارتقاء بالبيئة الريفية كما تقوم الوحدات التعاونية الفردية بالإرتقاء بالهيكل الاقتصادي للقرية و تحسين مستوي الإنتاج .

*** تجربة تنزانيا**

قد أنشأت الهياكل و المنظمات التي تقوم بوضع السياسات و أخري تقوم بتنفيذها و الإشراف علي تنفيذ برامج ومشروعات التنمية خلال مجموعة من المستويات **وهي** :

- على المستوي القومي تم إنشاء بنك الإسكان التنزاني بالإضافة إلي الوزارات المعنية و ذلك لوضع السياسات العامة للتنمية الريفية .

- على المستوي الإقليمي يكون دور قسم التنمية التعاوني (عقد دورات تدريبية للقرويين لإكسابهم مهارات فنية و تعريفهم أساليب البناء و التحسين البسيطة) .

- على المستوي المحلي تم إنشاء وحدة الإنشاء و الإسكان الريفي لتدريب الأهالي ومساعدة القرويين في التخطيط و التنفيذ و الإشراف علي أعمال الإنشاء الريفية وتحسين البيئة .

على مستوي القرية فمجلس القرية بالإضافة إلي الجهاز الإداري و اللجان المختلفة يظهر دورها في تحفيز المشاركة الشعبية في أعمال التنفيذ و إقامة و إنشاء المباني العامة .

*** التجربة الهندية :**

نظرا لزيادة عدد السكان والمساحة الجغرافية فى البلاد فتم وضع تقسيم يعرف بالبلوك وهذا البلوك يضم تقريبا ١٠٠ قرية بحوالى مسطح ١٥٠-٢٠٠ ميل مربع ويضم حوالى ٧٠٠ الف نسمة ويدار البلوك بمجلس يسمى (باشيات سامتى) وهو يضم رؤساء القرى التى فى نطاقه كما يعاونه هيئة ادارية يرأسها موظفى وممثلى الحكومة في وجود مجموعة من الخبراء والمختصين كادارة فنية والمجلس يتعاون ايضا مع المنظمات الاهلية والتعاونية ، كل مجموعة بلوكات تمثل اقليما يطلق عليه (زيلا بارشيد) ويجمع مجلس البلوكات مع اعضاء البرلمان بالقطاع الاقليمى

وعلى المستوى الاقليمى للولايات يوجد مجلس التنمية الريفية الذى يرأسة وزير الولاية لشئون التنمية والبيئة والتعاون على المستوى القومى والتى تختص بوضع البرامج العامة وتوجيه الموارد والمساعدات الفنية لتتعاون مع لجنة لوضع الخطط والتى تضم وزراء الزراعة والغذاء وذلك ايضا للتخطيط على المستوى القومى مثل الامن الغذائى القومى وغيره .[١]

*** تجربة كوريا الجنوبية :**

يتضمن المخطط الرئيسي للمنطقة المركزية لسول تقسيم هذه المنطقة إلى خمسة مناطق فرعية حدد لكل منها وظيفته ومساحة تأثيره من مركز العاصمة كآلاتي:[٢]

- الإقليم الفرعي المغلق للتنمية المحكومة **(restricted development subregion)** بنصف قطر ١٥ كيلو متر شمال وجنوب نهر هوان – ومنعت نهائياً إنشاء مصانع جديدة فيه للحد من ازدحام منطقة المركز.
- الإقليم الفرعي للتنمية المنظمة **(controlled development subregion)** بنصف قطر ٣٥ كيلو متر وتم التحكم في نمو سكان ذلك الإقليم – وعدم إنشاء أي أنشطة صناعية جديدة وتوجيهها خارج سول مع إعادة ترتيب استعمالات الأراضي داخله .

[١] وائل مصطفي زكي – **تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما – ص ٤٩**
[٢] نادية أنس محمد قناوي – **الوحدة التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية** – ص ١٠٦

- الإقليم الفرعي للتنمية الواعدة المبشرة **(an encouraged development subregion)** بنصف قطر ٧٠ كم حول سول وتم تنمية امتدادات القرى في نطاق ذلك الإقليم وخلق ولايات صناعية قليلة التلوث .
- الإقليم الفرعي للحفاظ على البيئة (المحميات) **(an environmental conservation subregion)** وهى المناطق الهامشية خارج إقليم العاصمة والواقعة في الحوض الأعلى لنهر هوان ، ويتم فيه الحفاظ وصيانة الموارد الطبيعية وتطوير مصادر المياه والحفاظ عليها من التلوث .
- الإقليم الفرعي للتنمية المميزة (الخاصة) **(a special development subregion)** على الأطراف الخارجية لشمال العاصمة وكذلك المناطق الرئيسية جنوب معسكرات الجيش على أن يعمل ذلك الإقليم كمنطقة دفاع قومي للدولة .

والى جانب هذه المجهودات قامت الحكومة بسن عدد كبير من القوانين للتحكم في حجم المدن الكبرى ، كما خصصت مساحة تزيد عن ١٥٠٠ كم٢ لتعمل كحزام اخضر مانع للامتداد حول سول ، وبدئاً من عام ١٩٧٧ أعادت توزيع سكان الإقليم وترحيل السكان والأنشطة الرائدة إلى المناطق الأخرى ، واقامة عاصمة جديدة للحكومة خارج سول ، ومنذ نهاية السبعينات (نهاية المرحلة الأولى من الخطة) شهد العمران الكوري تغيرات جوهرية فتحول العمران ذو النواة الواحدة المستقطبة للسكان والأنشطة إلى عمران متعدد النوايات ينتشر على مساحته أقطاب تنمية متمثلة في المدن المتوسطة الصغيرة ، والتي اعتبرت من أهم إنجازات هذه المرحلة بحق ، ويشاركها في ذلك ما نجحت الحكومة في تحقيقة وهو الاستقطاب العكسي الذي تم بالعاصمة وامكن للمخططين قياسه بعدد من المؤشرات .

جدول رقم (٤/٤) مستويات التنمية في التجارب العالمية *

التجربة	مستويات التنمية
التجربة الأندونسية	- المستوى القومى (الوزارات المركزية) بهدف وضع سياسة عامة للتنمية . - المستوى الاقليمى متمثل فى مجلس الاسكان الريفى . - مستوى القرية متمثلة فى جمعية التنمية الاجتماعية والوحدات التعاونية .
التجربة التنزانية	- المستوى القومى (بنك الاسكان الغذائى) . - المستوى الاقليمى (قسم التنمية التعاونى) . - المستوى المحلى (وحدة الانشاء والاسكان الريفى) . - على مستوى القرية (مجلس القرية) .
التجربة الهندية	- المستوى القومى (الوزارات المركزية) . - المستوى الاقليمى (مجموعة بلوكات) . - مستوى البلوك (١٠٠ قرية) بمسطح (١٥٠ – ٢٠٠ ميل) .
تجربة كوريا الجنوبية	- الاقليم الفرعى للتنمية الخاصة . - الاقليم الفرعى للحفاظ على البيئة . - الاقليم الفرعى للتنمية الواعدة المبشرة بنصف قطر ٧٠ كم . - الاقليم الفرعى للتنمية المنظمة بنصف قطر ٣٥ كم . - الاقليم الفرعى المغلق للتنمية الحكومية قطر ١٥ كم .
التجربة الصينية	- الدولة - الإقليم. - المستوي المحلي .
التجربة اليابانية	-

* المصدر :- إعداد الباحث

٤/٤ الجهات المشاركة ومصادر التمويل لمشروعات التنمية الريفية بالتجارب العالمية

- تجربة اندونيسيا :

تتركز مصادر التمويل علي الهيئات و الأجهزة الحكومية علي المستويات المختلفة و ذلك من خلال الخطط الخمسية للتنمية و التي تحددها الحكومة المركزية ووزارتها .

كما يتم تمويل المشروعات عن طريق برامج مساعدة و تنمية الأقاليم و المجالس البلدية و القري وبرامج المساعدة لتنمية الخدمات و التي تعدها وزارات الحكومة المركزية .

وتمثلت المشاركة الشعبية في تجربة التنمية الريفية في أندونيسيا أحد الركائز الأساسية للتنمية و يكون التحفيز لها عن طريق تنظيم تدريب ميداني للسكان أو المنتفعين ليتحولوا من عمالة غير مدربة إلي عمالة مدربة .

وتمتد المشاركة في أندونيسيا في صورة غير مباشرة إلي التمثيل في السلطات المحلية و الادارية من خلال الجمعيات الأهلية الاجتماعية بالقرية و الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي كهياكل اقتصادية للإرتقاء بالبيئة العمرانية و الاقتصادية و الاجتماعية لمجتمع القرية علاوة علي تقرير الاعتمادات المالية اللازمة و الإشراف علي تنفيذها من خلال مسؤولياتها من تنظيم الأنشطة التي تنفذ بالجهود الذاتية .

*** التجربة التنزانية**

أ- الجهات المشاركة

- الحكومة : يقع عليها عبء كبير من وضع الخطط والمساهمة بالنصيب الاكبر فى عملية التنمية ٠

- مراكز الخدمة الريفية : تقدم الخدمات والمرافق لتشجيع التنمية الزراعية ٠

- المشاركة الشعبية : مشاركة السكان فى اختيار المشروعات المناسبة بالرأى والدعم المالى والجهود الذاتية بالتعاون مع مسئولى المناطق الريفية ٠

- مدرسة مويكا لادارة الحياة البرية : المحافظة على المتنزهات وتنمية التجمعات العمرانية حولها بمدها بالمشروعات المناسبة لتحسين مستوى دخل الفرد لتنشيط السياحة حول تلك المتنزهات٠ [١]

ب- مصادر التمويل :

- بنك الاسكان التترانى : يمثل المصدر الرئيسى لتمويل برامج التنمية الريفية ماليا (قروض ميسرة) وفنيا (فى صورة ارشاد للبناء) كما تقوم ادارة البنك بادارة المدخرات المشروطة لضمان تنفيذ سياسة الحكومة فالاسكان والبناء وتنمية الموارد المحلية ، ويقدم البنك قروض لجمعيات الاسكان التى تقوم بمنحها لاعضائها بسعر فائدة يتوقف على قيمة القرض .

- المشاركة الشعبية : تتم أما بصورة فعلية فى تنفيذ برامج التنمية أو المساهمة بالرأى فى وضع التصميمات والتحسينات العمرانية طبقا للمقدرة المالية ٠

- البنك الدولى : يساهم فى تمويل عمليات التنمية الريفية خاصة الاقتصادية منها ٠

*** التجربة الهندية :**

أ- الجهات المشاركة

- الحكومة : تساهم بنحو ٥٠% من تكلفة المعرفة الفنية التى تحصل عليها الصناعات الصغيرة من مراكز الابحاث والتطور المعترف بها دوليا ، وأكثر من ٢٠% من البنية الاساسية للمشروعات الصناعية المقامة فالريف .

- الادارة المحلية : خاصة فى مشاكل واضعي اليد ، ادارة التنمية الريفية عن طريق مجلس البلوكات.

- وزارة تطوير المجتمع ، وتهدف إلي نشر الخدمات التعليمية والتدريب على التكنولوجية الحديثة للعمالة الريفية .

- منظمة الاسكان والتنمية الحضارية (HUDCO) وتقوم بتنفيذ برامج التنمية العمرانية .

- المشاركة الشعبية من خلال الجهد الذاتى .

وجدير بالذكر أن القطاع الخاص ليس له دور فى التنمية الريفية حيث تعتمد على الحكومة والمشاركة الشعبية وينحصر دو القطاع الخاص فى المدن خاصة فى مجال التعليم ، الصحة ، الدين ، الرفاهية المجتمعية .

ب- مصادر التمويل :

تنوعت مصادرة التمويل فى الهند منها ما هو ذاتى ومنها مساهمات اجنبية بالمال أو المعرفة ومنها علي سبيل المثال :[٢]

- بنوك العمل : بنوك تنظيم المشاركة الشعبية عن طريق تبرع المواطنين بايام عمل تطوعية تسجل فى تلك البنوك ويحسب مجموع ساعات العمل لتكون رصيدا يجرى حسابة عند وضع موارد تنفيذ المشروعات (مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية ، ومشروعات التنمية الريفية) بهدف توفير جزء من أجر العمالةاللازمة لتشييد والتى تصل الى حوالى ١٠% من تكاليف المشروع ٠

- بنك القرية : حيث يعطى قروض ميسرة بسعر فائدة منخفض يعادل ٤% ومدد سداد نحو ١٠ سنوات ٠

- الحكومة : تمنح الولاية دعم مالى للمشروع يصل الى ٣٠% من اجمالى التكاليف ٠

[١] مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** – ص ٩٠
[٢] المصدر السابق – ص ٨٦

- منظمة الاسكان والتنمية الحضرية HUDCO : تقدم منح لا ترد ومساهمات فنية – ضمن برامج التنمية الريفية . [1]

جدول رقم (٥/٤) الجهات المشاركة ومصادر التمويل لبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالتجارب العالمية *

التجربة	الجهات المشاركة ومصادر التمويل
التجربة الأندونسية	- الهيئات والأجهزة الحكومية المركزية . - الأهالى والقطاع الخاص .
التجربة التنزانية	- البنك الدولى . - الوزارات المركزية . - بنك الاسكان التنزانى . - مراكز الخدمات الريفية . - الأهالى والقطاع الخاص .
التجربة الهندية	- الوزارات والهيئات الحكومية المركزية . - الادارات المحلية . - منظمة الاسكان والتنمية الحضرية . - بنك العمل وبنك القرية . - الأهالى والقطاع الخاص .
تجربة كوريا الجنوبية	- الحكومة والقطاع الخاص .
التجربة الصينية	- الحكومة والقطاع الخاص .
التجربة اليابانية	- الحكومة والقطاع الخاص .

* المصدر :- إعداد الباحث .

٥/٤ أسس التنمية المحلية الريفية المستنبطة من التجارب العالمية

- **مفهوم الفكر التنموي للدول النامية :** [2]

واجه العالم الثالث تحديات فرضها عليه التطور التاريخي المرتبط بالسيطرة الاستعمارية ، ولقد تنوعت الاجتهادات حول طرق التنمية واساليبها وإن كانت الغلبة قد ظلت لسنوات طويلة لاستراتيجيات التنمية التي كانت تدعو لها الدول الغربية أو الهيئات الدولية .

إن تجربة العقود الماضية قد برهنت علي أن التبعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لن تتضاءل في معظم هذه البلدان بل يلاحظ تزايد هذه التبعية وتنوعها وظهور أشكال جديدة لها اكثر شمولا ، و أثبتت تجارب البلدان النامية أن المعدلات المرتفعة للنمو بما فيها معدلات دخل الفرد لم تؤد الي تحسين مستويات معيشة الغالبية العظمي من سكان العالم ولم تسفر عن خفض اشكال الفقر ، و قد ثبت نجاح بعض التجارب التنموية التي قامت علي اساس التوجه الداخلي والاعتماد الذاتي في عملية التنمية .

هناك بعض الإتجاهات التي اتبعتها تجارب التنمية ومنها على سبيل المثال :

- **النمـــو :** وهـــو مـــرتبط بمفـــاهيم التبعيـــة (dependency) والهامشـــية (marginality)والازدواجية (duslism) في تراث التنمية المعاصرة وهذا الاتجاه يمثل الفكر الرأسمالي .
- **التغيير الجذري :** ويقوم علي الاعتماد الذاتي واستراتيجية التوجه نحو الداخل وفعالة المشاركة الجماهيرية لعملية التنمية وهذا الاتجاه يمثل الفكر الاشتراكي .

[1] المصدر السابق – ص ٨٨
[2] راندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – ص ٣٢

- **الجمع بين الاتجاهين السابقين :** هناك بعض الدول تعتمد علي اتجاه النمو واتجاه التغيير الجذري معا

- **مفهوم واهداف التنمية المحلية الريفية :** [1]

- الهدف النهائي لعملية التنمية الريفية وتنمية المجتمع هو تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع .
- تنمية المجتمع ديمقراطية في فلسفتها انها تتمسك بافكار ضرورة قيام السكان بانفسهم بالضبط والتحكم في شئون مجتمعهم .

- **ركائز التنمية المحلية الريفية :**

- مشاركة الاهالي عامل اساسي في عملية التنمية الريفية.
- عملية التنمية عملية تربوية ترمي من وراء مشاركة الاهالي في مراحلها الي حثهم علي تحمل المسئولية .
- تتطلب العملية ضرورة قيام الحكومة بتدعيم الجهود الذاتية للمجتمع المحلي .
- تتطلب عملية تنمية المجتمع المحلي وجود القيادة المهنية .
- تهتم تنمية المجتمع بحل المشكلات problem solving الخاصة بالمجتمع المحلي
- تهتم تنمية المجتمع بكل من اهداف الوظيفة task goals واهداف العملية process goals .
- تنمية المجتمع بتحديد فترة زمنية للعمل ولا تسير بطريقة عشوائية انما هي عبارة عن عملية process اكثر منها برنامج .
- برامج تنمية المجتمع المحلي تقوم علي اساس الاحتياجات التي يشعر بها السكان .

- **السياسات العامة لدفع عمليات التنمية الريفية :**

- تشجيع عمليات التشييد والبناء للمساكن الريفية المحسنة عن طريق امداد السكان الريفيين بالموارد اللازمة للتشييد .
- العمل علي مساندة الهياكل التنظيمية والتنفيذية التي تعمل علي تحديث مجتمع القرية .
- العمل علي استصلاح الاراضي وادخال اساليب جديدة للزراعة .
- التوسع في اقامة الجمعيات التعاونية لتوفير الخدمات العامة .
- توفير مصادر لتمويل مشروعات التنمية والاسكان عن طريق بنوك ريفية .
- العمل علي اجتذاب السكان للمشاركة في مشروعات التنمية .
- مساعدة السكان الريفيين علي استيعاب الوسائل والاساليب التكنولوجية .

<u>ويتم ترجمة هذه السياسات في الصورة التالية :</u>

- اعادة التقسيم الاداري والجغرافي .
- المشاركة الشعبية كمفهوم للتنمية المحلية .
- تدعيم دور المنظمات والمؤسسات في التنمية المحلية مثل منظمة الاسكان والتنمية housing &urban development corporation (HUDCD)
- برامج التنمية والتعاون الذاتي .

[1] المصدر السابق – ص ٤٣-٤٦

الخلاصـــة

يعتبر من أهم المؤشرات المؤثرة علي التنمية المحلية الريفية طبقا للتجارب العالمية والتي لها صلة وثيقة بمشروعات التنمية المحلية الريفية مايلي :-

- أهمية فكر التنمية الشاملة كسياسة عامة للتنمية الريفية والأخذ في الإعتبار الأبعاد المكانية عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .
- التأكيد علي مبدأ الخصوصية المكانية لكل منطقة وأن تتبع سياسات وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية من خلال الخصائص المكانية لتلك المنطقة .
- استهدفت برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية تحقيق الإكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية وتوفير البنية الأساسية و الإحتياجات الأساسية كبداية لتحقيق التنمية .
- عدم فرض مشروعات للتنمية من المستوي القومي يتم تنفيذها علي المستوي المحلي وانما يتم تحديدها بناء علي احتياجات المجتمع المحلي الذي يحددها من خلال فكر المشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية الريفية .
- استخدام الموارد المحلية المتاحة في عملية التنمية وملائمة برامج ومشروعات التنمية طبيعة الموارد المحلية .
- يتم توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية ضمن المستويات التخطيطية و ليس المستويات الادارية .
- إيجاد مصادر تمويل للمشروعات التنموية لاتعتمد علي التمويل المركزي أو التمويل الخارجي وإنما يعتمد علي الموارد الداخلية علي المستوي المحلي .
- التأكيد علي أهمية برامج التنمية من خلال التعاون الذاتي داخل المجتمعات المحلية .
- أهمية إستخدام التكنولوجيا الملائمة لخصائص المجتمع المحلي .

الفصل الخامس :- دراسة إرتباط البعد المكاني بمؤشرات التنمية المحلية الريفية

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة **مؤشرات التنمية** حيث ترتبط وتؤثر علي معرفة وقياس مدي نجاح برامج ومشروعات التنمية المحلية في تحقيق أهدافها ، بالاضافة أيضا معرفة مؤشرات و المعايير المؤثرة علي اختيار وتوزيع برامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية (ومنها الأبعاد المكانية) .

وبعد دراسة المؤشرات و المقاييس يتم دراسة الإرتباط بين كل منهما ومعرفة المؤشرات التنموية ذات الصلة بقضايا ومشكلات التنمية (سواء ارتباط مباشر أو غير مباشر) ، ومن ثم الوصول الي المؤشرات التنموية ومعايير اختيار وتوزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية والتي سوف يتم استخدامها في الدراسة التطبيقية للبحث لإختبار إشكالية البحث .

١/٥ مؤشرات قياس تأثير المتغيرات القطاعية علي التنمية المحلية

Development Indicators

المؤشرات هي وسيلة واداة للقياس في مجال معين لتوصيف الحالة الإنسانية في المجتمع ومؤشرات التنمية تمثل رموز لمستوي المعيشة ولنوعية الحياة ، ويتعامل البعض مع مؤشرات التنمية علي أنها وسائل توصيف لمدخلات **Inputs** ومخرجات **Outputs** والتفاعلات الوسيطة **Insid Interaction** لمشروعات التنمية وبرامجها المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو بيئية أو ثقافية بالإضافة أيضا إلي كونها وسائل لمتابعة مسار العمل التنموي في مراحله المختلفة واعتبارها المعيار الكمي الذي يمكن بواسطتة قياس مدي تحقيق التنمية لاهدافها المحددة بالاضافة الي تحويل الاهداف الكيفية الي اهداف كمية يمكن قياسها وذلك بهدف معرفة مستوي التنمية لاي نطاق مكاني .

وتندرج مؤشرات قياس التنمية خلال المراحل التخطيطية للتنمية فمن مرحلة التقييم لخطط وبرامج مشروعات التنمية (نواتج التنمية) " و تكشف المتابعة التاريخية للكتابات و الدراسات الميدانية التي نشرت في مجال مؤشرات التنمية ان إجراءات القياس الكمي لعملية التنمية تعتبر أمرا حديثا ،وانه قد يكون هناك محاولات لهذا القياس قد ظهرت في حقبة الخمسينات من القرن الماضي إلا أن الإهتمام الحقيقي بهذا الموضوع قد اخذ يتسع ويتعمق مع بداية الثامنيات منه " .

١/١/٥ دواعي أو مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية

هناك العديد من الأسباب التي تدعو كل الافراد (باحثين أو تنفيذيين أو مخططين أو مسئولين) و المؤسسات (دولية أو قومية أو محلية) الي الاستعانة بمؤشرات التنمية ، وذلك بغرض تحقيق الوظائف التالية :- [١]

- مقارنة مستوي الانجاز لكل مشروع تنموي بانجاز غيره من المشروعات .
- وصف وتشخيص الاوضاع المراد تغييرها .
- وصف وتشخيص الاوضاع المراد تحقيقها .
- وصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالعمل التنموي .
- التعرف علي الواقع المحلي و القومي التي تعمل في ظله مشروعات وبرامج التنمية .
- تدعيم الاهداف الفرعية والعامة للعمل التنموي .
- مقارنة الاتجاهات القائمة في المجتمع وتحديد مدي اتفاقها أو تعارضها مع اتجاهات العمل التنموي .
- التعرف علي المستوي الذي وصل اليه العمل التنموي .
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث مستقبلا في المجتمع .
- التقدير الدقيق لمستويات الانجاز والاهداف التي تحققت وتلك التي لم تتحقق.

[١] محمد دبوس – **تطوير مؤشرات التنمية الريفية** – ص ٥-٧

- التقدير الدقيق لنتائج وآثار تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المختلفة ومستوي التغيير الذي تحقق .
- تلخيص الأوضاع المجتمعية المختلفة في شكل مجموعة من القيم .
- القدرة علي اتخاذ القرارات الموضوعية في الوقت و المكان المناسب .
- توصيف ومدخلات ومخرجات برامج ومشروعات التنمية في شكل رقمي .
- امكانية متابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أولا بأول .

٢/١/٥ معايير تصنيف مؤشرات التنمية [١]

هناك العديد من المعايير التي يمكن علي أساسها تصنيف مؤشرات التنمية المختلفة مثل :-

- تصنيف مؤشرات التنمية تبعا لوسيلة القياس .
- حسب مصادر البيانات التي يتم الاستعانة بها لحساب قيم المؤشرات .
- وفقا للجوانب المختلفة للمشروع التنموي التي تسعي لقياسها .
- حسب مستوي موضوعيتها .
- وفقا للنظام المجتمعي الذي يقع في النشاط .
- حسب دائرة النشاط أو مدى الشمول .
- وفقا للبعد الزمني .

وفيما يلي نماذج من مؤشرات قياس التنمية :

☒ **مؤشرات خاصة بقياس التفاوت بين التجمعات .**

نتج عن استقطاب المراكز الحضرية للتنمية ، وعدم وجود تكامل بينها وبين المحافظات الريفية المختلفة المحيطة بها هجرة للعمالة الفنية والشباب والاستثمارات والانشطة من المحافظات الريفية المختلفة مما ادى الى زيادة تدهورها وسرعة التضخم العشوائى للسكان والانشطة فى هذه المحافظات فاصبحت مراكز استقطاب تتوسع على حساب المحافظات الريفية ، مما زاد من التفاوت الاقليمية بين المحافظات .

وفيما يلي بعض المؤشرات لقياس مظاهر هذه التفاوتات الاقليمية فى التنمية

تفاوتات اقليمية اقتصادية [٢]

- التوزيع النسبي للاستثمارات .
- تفاوت في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- توزيع الانشطة الاقتصادية .
- متوسط الاجر السنوي النقدي بالجنية .
- تقلص مساحة الارض المنزرعة .
- نسبة القوى العاملة الى اجمالى السكان من محافظة لاخرى .
- معدل القراءة والكتابة فى المحافظات الحضرية .
- القيد المدرسى فى مرحلتى التعليم الاساسى والثانوى .
- وحدة صحية لكل مائة الف نسمة .
- عدد الأسرة لكل الف نسمة .

مؤشرات اجتماعية

- الوزن النسبي للاحجام السكانية .
- الكثافات السكانية .
- معدلات الهجرة (الطرد والجذب السكاني) .

[١] المصدر السابق – ص ٨
[٢] عبد الغفار شكر – **الدور التنموي و التربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر** – ص ٥٩

بالاضافة ايضا هناك بعض المؤشرات التنموية خاصة بنوعية التنمية سواء كانت تنمية ريفية او تنمية حضرية ، و فيما يلي امثلة لمؤشرات قياس التنمية الريفية المتكاملة .

☒ مؤشرات التنمية الريفية :-

ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي : [1]

- مؤشر تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل للسكان الريفيين ولمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية وأوجه إنفاقه .
- مؤشرات تطور إنتاجية وإنتاج المحاصيل الزراعية والنباتية والحيوانية والسمكية بما يؤدى إلى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصة من محاصيل الحبوب الرئيسية .
- مؤشرات متوسط نصيب قطاع الزراعة من الاستثمار العام خاصة الاستثمارات الحكومية المركزية والمحافظات والمحليات ومؤسسات ومشروعات قطاع الأعمال العام .
- مؤشر متوسط نصيب المناطق الريفية من اجمالى القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المختلفة المحلية والأجنبية .
- مؤشر النسبة بين الرقم القياسى للأسعار التى يحصل عليها المزراع من تسويق السلع المنزرعة بصفتهم منتجين والرقم القياسى للأسعار التى يدفعونها للسلع المشتراه لمواجهة احتياجاتهم الإنتاجية الزراعية .
- مؤشر التصنيع الزراعى من المؤشرات الرئيسية للتنمية الزراعية والريفية وهو يوضح التطور المستمر والمتزايد لنسبة المواد الخام الأولية الزراعية التى يتم تصنيعها الى الإنتاج المحلى الاجمالى من الزراعة .
- مؤشرات النسبة المئوية للنشاط التجارى الزراعى الداخلى والخارجى من اجمالى النشاط الزراعى .
- مؤشرات تتعلق بالقوى العاملة الزراعية .
- مؤشرات الموارد الأرضية والمائية :
  - معدلات استصلاح واستزراع الأراضى .
  - كمية مياه الرى ونوعيتها وأنظمة الرى .
  - الرى والصرف .
  - شبكات الطرق .
  - الإمكانيات التمويلية .
- مؤشرات تتعلق بالهياكل الزراعية مثل :
  - تطور هيكل الحيازة للأراضى الزراعية .
  - تطور هيكل الحيازة للثروة الحيوانية والداجنة وخلايا النحل .
  - تطور الكيان القانونى للأراضى (ملك – إيجار – مشاركة – وضع يد ...الخ)
- مؤشرات التنظيمات والمؤسسات غير الحكومية **NGOS** فى الريف المصرى وكفاءة أدائها .
- بعض المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية الريفية :
  - انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة .
  - ارتفاع معدلات المواليد .
  - انخفاض النسبة المئوية للأسر التى تعيش فى ظروف يصعب معها الحصول على خدمات الإنارة والمياه والصرف الصحى والخدمات البريدية وخدمات تخطيط وتنظيم الأسرة .

[1] معهد التخطيط القومي – **آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر** - ص ٢٠٧

- انخفاض نسبة المشاركة الايجابية لسكان الريف المصرى فى الحياة السياسية والاجتماعية .

٣/١/٥ مقاييس المؤسسات والمنظمات الدولية :

هناك نوعية اخري من مقاييس التنمية خاصة بالمنظمات الدولية وخاصة الامم المتحدة والتي تمول مشروعات التنمية المحلية والتي تستهدف بتمويلها لتلك المشروعات تحقيق مجموعة من الغايات والاهداف للالفية الثالثة وهي :[١]

- القضاء على حدة الفقر والجوع.
- تحقيق التعليم الاساسي الشامل .
- تحقيق المساواه في النوع وتمكين المرأة.
- خفض معدل الوفيات في الاطفال.
- تحسين الصحة الانجابية.
- مقاومة أمراض نقص المناعة المكتسب (الايدز) والملاريا وغيرها من الامراض.
- ضمان الحفاظ على استدامة الموارد البيئية.

وهناك بعض الأهداف التشغيلية التي تحقق الغايات السابقة و الذي يستخدم في قياسها مجموعة من المؤشرات التنموية ذات التأثير و الارتباط بالأبعاد المكانية كما يوضحها الجدول التالي رقم (١/٥)

جدول رقم (١/٥) الارتباط بين أهداف الألفية الثالثة ومؤشرات قياسها *

الغاية	الهدف	مؤشرات قياس الهدف
القضاء علي الفقر المدقع و الجوع	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار امريكي واحد يوميا الي النصف خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٥	- نسبة السكان الذي يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية بالدولار. - نسبة فجوة الفقر . - نصيب أفقر خمس السكان من الإستهلاك الوطني .
	تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥	- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات . - نسبة السكان الذين لايحصلون علي الحد الأدني من إستهلاك الطاقة الغذائية .
تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل	التاكد من انه بحلول عام ٢٠١٥ جميع الاطفال في كل مكان الاولاد والبنات علي قدم المساواه سوف يكونوا قادرين علي استكمال التعليم الاساسي باكمله .	- صافي نسبة المقيدين في التعليم الإبتدائي . - نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلي الصف الخامس . - معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة

* المصدر :- الباحث بتصرف من وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الغربية ٢٠٠٥ ص ١٩٥، ١٩٦

تابع ....جدول رقم (١/٥) الارتباط بين أهداف الألفية الثالثة ومؤشرات قياسها *

الغاية	الهدف	مؤشرات قياس الهدف
ضمان الحفاظ على استدامة الموارد البيئية	دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الإتجاه في خسارة الموارد البيئية	- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات . - نسبة الأراضي المحمية لغرض المحافظة علي التنوع البيولوجي. - الطاقة المستخدمة . - انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون . - نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب .
	تخفيض نسبة الذين لايحصلون علي مياه شرب نقية بصفة مستمره بمقدار	- نسبة السكان في الحضر والريف الذين يحصلون علي مياه الشرب .

[١] وزارة التخطيط و التنمية المحلية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية لمصر** -ص ١١١

	النصف بحلول عام ٢٠١٥	- نسبة السكان في الحضر والريف الذين يحصلون علي خدمة الصرف الصحي .
	تحقيق تحسنا ملموسا في احوال ما لا يقل عن مائة مليون فرد من الذين يعيشون في العشوائيات الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠	- نسبة الأسر المعيشية التي تحصل علي السكن المضمون .
تحقيق المساواه في النوع وتمكين المرأة	الغاء الفجوات النوعية في التعليم الاساسي والثانوني بحلول عام ٢٠٠٥ ولجميع مستويات التعليم بما لايتجاوز عام ٢٠١٥ .	- نسبة البنات إلي البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي. - نسبة النساء إلي الرجال الملمين بالقراءة والكتابة. - حصة المرأة من الوظائف ذات ألأجر في القطاعات غير الزراعية - نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
خفض معدل الوفيات في الاطفال	تقليل معدل وفيات الاطفال الاقل من خمس سنوات بمقدار الثلثين خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٥	- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة . - معدل وفيات الأطفال الرضع .
تحسين الصحة الانجابية	تقليل معدل وفيات الامهات بنسبة ثلاث ارباع ماهو علية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥	- معدل وفيات الأمهات . - نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة .

* المصدر :- الباحث بتصرف من وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الغربية ٢٠٠٥ ص ١٩٥، ١٩٦

ويمكن تصنيف مجموعة المؤشرات السابقة بناء علي أسس أخري كما يلي : -

مؤشرات خاصة مرتبطة بالبعد المكاني (عمرانية وخدمية) .

- نسبة مساحات الاراضي التي تغطيها الغابات .
- مساحات الاراضية المحمية للحفاظ علي التنوع البيولوجي .
- الناتج المحلي الاجمالي بوحده الطاقة المستخدمة (كمقياس لفاعلية الطاقة) .
- متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون .
- نسبة السكان الذين يتم امدادهم بمياة الشرب النقية بصفة دائمة .
- نسبة السكان الذين تصل اليهم طرق مناسبة للتخلص من الصرف الصحي .
- نسبة السكان الذين يتمتعون بملكية امنه للارض التي يسكنون عليه .
- عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة .

مؤشرات اجتماعية واقتصادية : ومن أهمها

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (القوة الشرائية بالدولار) .
- نسبة فجوة الفقر .
- نسبة الفئات الاكثر فقرا من معدل الاستهلاك – القومي .
- صافي معدلات القيد في مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي .
- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الاول الابتدائي ويصلون للصف الخامس .
- معدلات القراءة والكتابة للسكان في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤) عاما .
- نسبة المساعدات الرسمية الموجهه الي الخدمات الاجتماعية الاساسية .
- نسبة الاناث للذكور في التعليم الاساسي والثانوي والفني .
- نسبة الاناث للذكور الذين يمكنهم القراءة والكتابة في الفئة العمرية (٢٤-١٥) عاما .
- نسبة الاناث العاملات باجر في القطاعات غير الزراعية .
- معدل الوفيات للاطفال الذين اعمارهم اقل من خمس سنوات .
- معدل وفيات الرضع .
- معدل الوفيات الامهات اثناء الولاده .

- نسبة الصادرات بدون رسوم او جمارك .
- متوسط التعريفات والرسوم علي المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس .
- نسبة المساعدات الرسمية للمساعده علي بناء القدرات التجارية .
- معدل البطالة للفئة العمرية (١٥ – ٢٤) سنه .

٤/١/٥ مؤشرات قياس التنمية البشرية : -

يستهدف قياس التنمية البشرية الكشف عما أمكن إنجازه للإرتقاء بجودة حياة السكان لكل قرية ومدينة علي مستوي المحافظات ومقارنة التجمعات فيما بينها و الكشف عن الفروق و الفجوات بين ماتحقق علي مستوي الوحدات المجتمعية المتشابهه وذلك لتحقيق الهدف النهائي وهو بلورة رؤية مستقبلية لإعادة توجيه وسياسات برامج ومشروعات التنمية المحلية بما يحقق عدالة وإستدامة التنمية

ومن منطلق ذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار تقارير للتنمية البشرية للمحافظات المصرية واستخدمت المؤشرات التالية لقاس التنمية البشرية :- [١]

* المؤشرات الفرعية لدليل التنمية البشرية :-

- الدليل الفرعي للصحة .
- الدليل الفرعي للتعليم (معدل القراءة والكتابة – نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية – دليل التعليم).
- الدليل الفرعي للدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و القوة الشرائية المعادلة بالدولار – دليل الناتج المحلي).

* مؤشرات تكميلية لقياس التنمية البشرية :-

- الخصائص السكانية (عدد السكان – الهرم السكاني – معدل النمو السنوي للسكان – معدل المواليد الخام) .
- الموارد البشرية (قوة العمل ١٥ سنة فأكثر – معدل الإعالة الديموغرافي – معدل البطالة من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر – نسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل) .
- الحالة الإقتصادية (السكان تحت خط الفقر – نسبة صغار الحائزين للأراضي الزراعية – متوسط استهلاك الفرد السنوي من اهم السلع الزراعية و الغذائية – نسبة الإكتفاء من السلع الزراعية و الغذائية) .
- التعليم (معدل الأمية للبالغين ١٥ عاما فأكثر – السكان ١٥ سنة فأكثر الحاصلين علي مؤهل متوسط أو عالي – معدل الإلتحاق بالصف الأول الإبتدائي – الانتقال للاعدادي كنسبة ممن أتمو الإبتدائي – عدد التلاميذ لكل مدرس إبتدائي – عدد التلاميذ لكل مدرس إعدادي – كثافة الفصل بالإبتدائي - كثافة الفصل بالإعدادي) .
- الخدمات الصحية (عدد أطباء وزارة الصحة لكل عشرة آلاف نسمة – عدد الأسرة العلاجية لكل ١٠ آلاف نسمة – معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ نسمة – أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية – أطفال ناقصو الوزن دون الخامسة) .
- المشاركة في التنمية (المشاركة في الأنشطة الإجتماعية – نسبة أصحاب العمل الخاص – المشاركة في الأنشطة الإقتصادية – نسبة المشتغلين بالأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر – المشاركة في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق – نسبة الأسر التي يتوفر لها صرف صحي آمن – نسبة الأسر المشتركة في شبكات الكهرباء) .

٢/٥ معايير توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية

[١] وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية لمحافظة الغربية** ٢٠٠٥ - ص ١

تم خلال الفصل الثاني من البحث استعراض لمعايير توطين مشروعات التنمية المحلية (الريفية والحضرية) والتي تختلف باختلاف مشروع أو برنامج التنمية المحلية ، والتي تمثل أيضا مؤشرات للتنمية علي المستوي المحلي ، والتي يمكن استنباط لأهم تلك المعايير وهي :-

١/٢/٥ معايير كمية (يمكن قياسها)

- ان يتوافر بالتجمع بها شبكة طرق رئيسية مرصوفة ومواصلات .
- الحجم السكاني للتجمع .
- ان يتوسط موقع القرية بالنسبه للقري المحيطة .
- توافر الخدمات الأساسية (مياه شرب – كهرباء – خدمة تعلمية – خدمة صحية – مركز شباب) .
- مراعاة الظروف المحلية وامتداد العمران .
- تلبية احتياجات المستفيدين والمشاركين .
- ملائمتها للظروف الاجتماعية والثقافية .
- جدوي اقتصادية للمشروعات .
- حساب المتوسط العادي لنصيب القري الريفية علي مستوي الجمهورية من جملة الاعتماد الحكومي السنوي .
- دليل التنمية البشرية .
- توافر بعض الصناعات الحرفية والبيئية والصغيرة .
- وجود مساحات تسمح باقامة منشأت خدمية مكملة او اضافية .

٢/٢/٥ معايير كيفية (غير مقاسة)

- ضروة مبدأ العدالة في توزيع المشروعات .
- ملائمة المشروعات لاهداف التنمية الخاصة بمؤسسات التمويل والتنفيذ .
- ان يحقق الاستمرارية .
- المشاركة الكاملة علي جميع المستويات .
- المرونه والشفافية .
- يتوافر لدي الاهالي الحماس والاستعداد للمشاركة .

٣/٥ المعايير التي سوف يتم استخدامها في قياس دور البعد المكاني في خطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية

بناء علي المؤشرات السابقة هناك بعض المؤشرات الهامة والتي سوف يتم استخدامها في الدراسة التطبيقية لقياس فرضية البحث والتي تم اختيارها بناء علي ما يلي :-

- أن تكون تلك المعايير كمية يمكن قياسها .
- ان تعبر المعايير عن المجالات التنموية المختلفة (البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية والعمرانية).
- تمثل وتعبر عن خصوصية التجمعات علي المستوي المحلي .
- سهولة جمع البيانات ودقتها .
- ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالابعاد المكانية من المنظور التخطيطي (الخصائص البيئية - الموارد المحلية – الخصائص العمرانية – وحدات التنمية – المستويات التخطيطية - .....)
- أن تكون مستنبطة من التجارب المختلفة للبرامج ومشروعات التنمية المحلية المنفذة من قبل

وبناء على ماسبق فان تلك المعايير تتمثل فيما يلي :-

- مساحة الزمام لكل تجمع والاراضي المنزرعة .
- معدل النمو السكانى
- عدد السكان .
- الطرد والجذب السكاني .
- نسبة البطالة و الأمية .
- نسبة الأنشطة غير الزراعية (نشاط السكان فى مجالات الصناعة والخدمات والتجارة والتشييد والنقل) .
- مستوى وعدد وتوزيع الخدمات الإقليمية فى التجمعات العمرانية و حساب المركزية الخدمية
- توزيع المشروعات الاقتصادية (مطاحن – ألبان – صناعات حرفية ... الخ) .
- المركزية الوظيفية لعدد الورش و المشروعات الحرفية الحالية بالتجمعات .
- المرافق العامة التى تتوفر فى التجمعات (محطات مياه ، صرف صحى ، سنترالات ... الخ) .
- المركزية الجغرافية للتجمعات ومدي ارتباطها بمحاور الحركة الاقليمية .
- المستوي الاداري و التنموي للتجمعات .
- امكانيات النمو العمراني .
- توزيع الموارد المحلية .
- دليل التعليم .
- دليل التنمية البشرية .
- دليل الناتج المحلي .
- نصيب الفرد من الاستثمارات لمشروعات التنمية المحلية .

الخلاصـــة

تم خلال هذا الفصل إستعراض لاهم المؤشرات الخاصة بقياس التنمية المحلية الريفية واهم الأسس والمداخل المختلفة لتصنيف تلك المؤشرات و المقاييس وذلك بهدف الوصول إلي المعايير و المؤشرات التي سوف يتم استخدامها لقياس الارتباط بين البعد المكاني ومشروعات التنمية المحلية الريفية **حيث توصلت إلي تلك المؤشرات وهي :-**

- مساحة الزمام لكل تجمع والاراضي المنزرعة .
- معدل النمو السكانى
- عدد السكان .
- الطرد والجذب السكاني .
- نسبة البطالة و الأمية .
- نسبة الأنشطة غير الزراعية (نشاط السكان فى مجالات الصناعة والخدمات والتجارة والتشييد والنقل) .
- مستوى وعدد وتوزيع الخدمات الإقليمية فى التجمعات العمرانية و حساب المركزية الخدمية
- توزيع المشروعات الاقتصادية (مطاحن – ألبان – صناعات حرفية ... الخ) .
- المركزية الوظيفية لعدد الورش و المشروعات الحرفية الحالية بالتجمعات .
- المرافق العامة التى تتوفر فى التجمعات (محطات مياه ، صرف صحى ، سنترالات ... الخ) .
- المركزية الجغرافية للتجعات ومدي ارتباطها بمحاور الحركة الاقليمية .
- المستوي الاداري و التنموي للتجمعات .
- امكانيات النمو العمراني .
- توزيع الموارد المحلية .
- دليل التعليم .
- دليل التنمية البشرية .
- دليل الناتج المحلي .
- نصيب الفرد من الاستثمارات لمشروعات التنمية المحلية

الباب الثاني :- الدراسة التطبيقية لقياس دور البعد المكاني في خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية الريفية

الفصل السادس:- إختيار منطقة الدراسة و دراسة الخصائص المكانية لها

تمثل الدراسة التطبيقية أحد المحاور الهامة في الدراسات البحثية حيث يتم قياس واختبار الفرضية النظرية للبحث بما يدعم إثبات هذه الفرضية واختبار مدي صحتها وذلك عن طريق استخدام بعض الادوات التحليلية الاحصائية و الوصفية لقياس واختبار الفرضية والتي تتلائم مع منهج البحث و الأهداف المحددة مسبقا و المطلوب تحقيقها في اطار البحث .

و من منطلق ماسبق سوف يتم اجراء دراسة تطبيقية لقياس دور البعد المكاني في خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية وذلك بهدف قياس تاثير العوامل المكانية واستنباط أهم العوامل المكانية التي تؤثر علي خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية وقياس الارتباط بين المعايير المكانية و مشروعات التنمية المحلية عن طريق تقسيم التجمعات بمنطقة الدراسة الي مجموعات طبقا لكل منهما ومن ثم معرفة مدي الارتباط بين تلك المجموعات حيث سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS** واستخدام الادوات الاحصائية **Cluster Analysis** لتقسيم التجمعات الي مجموعات ، و استخدام **Factor Analysis** لمعرفة أهم العوامل المكانية (التي تم عرضها في الفصل الثاني من البحث) التي تؤثر علي خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية .

وسوف تتبع الدراسة التطبيقية و اختيار منطقة الدراسة طبقا للخطوات الموضحة بالشكل رقم (١/٦)

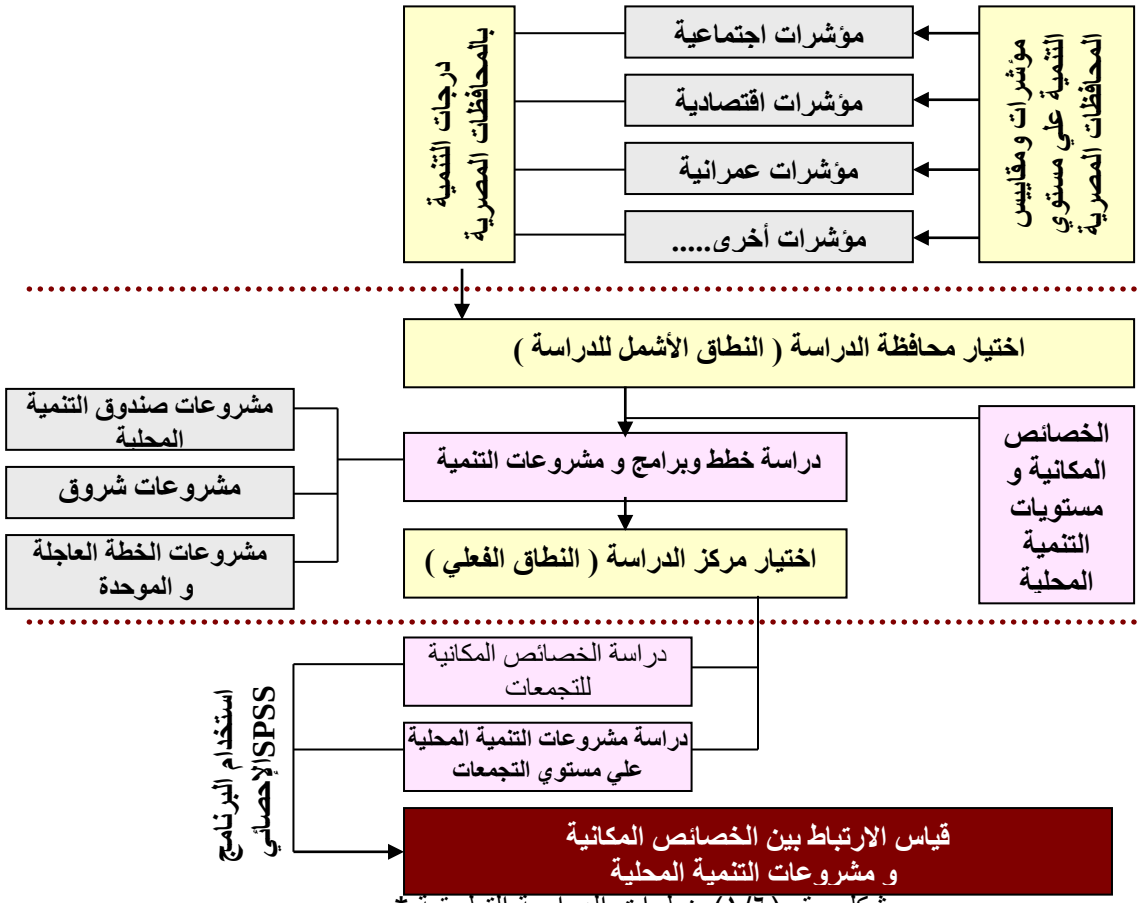

شكل رقم (١/٦) خطوات الدراسة التطبيقية *

* المصدر :- إعداد الباحث

١/٦ - اختيار منطقة الدراسة :

بناء علي الدراسات التحليلية التي أجريت خلال مراحل مشروع التنمية الريفية لمحافظة الفيوم (٢٠٠٢) التي تم اعداده من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني و تم قياس مجموعة من المؤشرات التنموية في مختلف القطاعات بهدف قياس برامج ومعدلات التنمية بالمحافظات ومدي احتياجها لمشروعات تنموية حيث استخدمت المقاييس التالية كمؤشرات لمعدلات التنمية وهي :- [١]

-النسبة الكلية للسكان.
-الكثافة السكانية.
- متوسط الزيادة السكانية السنوية.
- معدل الهجرة الصافي.
- نسبة العمالة الزراعية.
- العمالة الأساسية فى الزراعة
- نسبة العمالة الصناعية.
- العمالة الأساسية فى الصناعة.
- العمالة الأساسية فى الكهرباء.
- نسبة العمالة فى أعمال التشييد.
- العمالة الأساسية فى أعمال التشييد.
- نسبة العمالة فى السياحة.
- العمالة الأساسية فى السياحة.
- نسبة العمالة فى المواصلات.
- العمالة الأساسية فى المواصلات.
- نسبة العمالة فى الخدمات التجارية.
- العمالة الأساسية فى خدمات التجارة.
- نسبة العمالة فى الخدمات العامة.
- العمالة الأساسية فى الخدمات العامة.
- اجمالى العمالة الأساسية.

- معدل الأمية.
- نسبة إكمال التعليم العالي.
- نسبة الطلاب فى المرحلة الابتدائية.
- نسبة العمال فى المرحلة الاعدادية.
- نسبة الطلاب فى المرحلة الثانوية.
- متوسط عدد سنوات التعليم.
- نسبة الغرف السياحية.
- عدد زائرى السينما /١٠٠٠ فرد.
- عدد زائرى المتاحف/١٠٠٠ فرد.
- المبانى الاجتماعية القائمة/١٠٠٠ فرد.
- نسبة اجمالى الدخل القومى.
- اجمالى الدخل القومى/فرد.
- نسبة اجمالى الانفاق القومى.
- نسبة الاستثمارات.
- الاستثمارات/فرد.
- الدخل الصافى من القطاع الزراعى/فرد.
- نسبة الدخل الصافى من الصناعة
- نسبة الدخل الصافى من أعمال التشييد.
- نسبة الدخل الصافى من السياحة.
- اجمالى الإنتاج الأهلى (١٠٠٠ جنيه).

-اجمالى الإنتاج القومي (١٠٠٠ جنيه).
- انتاج المياه/فرد.
- استهلاك المياه/فرد.
- نسبة المبانى السكنية التى يصل اليها الكهرباء.
- نسبة المبانى السكنية التى يصل اليها المياه.
- نسبة المبانى المتصلة بشبكة الصرف الصحى.
- مكاتب البريد القائمة/١٠٠٠ فرد.
- التليفونات/١٠٠٠ فرد.
- عربة المواصلات/١٠٠٠ قرد.
- نسبة الانفاق على الطعام.
- نسبة الانفاق على المواصلات .
- نسبة الانفاق على التعليم.
- نسبة الانفاق على الترفيه.
- نسبة الانفاق / وحدة سكنية.
- نسبة الانفاق/ فرد.
- معدل البطالة.
- كثافة المبانى.
- كثافة الوحدات السكنية.

و توصلت الدراسة الي النتيجة التي يوضحها الجدول رقم (١/٦) و الشكل رقم (٢/٦) والذي يتضح منه مايلي :-

- تمثل محافظة القاهرة أعلي معدلات للتنمية ويليها محافظات (الاسكندرية-الجيزة) بالترتيب حيث تراوحت درجات التنمية بين (٤٢١ – ١٠٦) .
- تمثل محافظات (مرسي مطروح – الفيوم – شمال سيناء – كفر الشيخ) أقل المحافظات من حيث درجة التنمية حيث تراوحت (- ٧٧ ، - ٥٤ ، - ٥٣ ، - ٥١) علي الترتيب .

وبناء علي تلك النتائج سوف تتم الدراسة التطبيقية داخل نطاق **" محافظة الفيوم " كنطاق اشمل** لانها تحتل المستوي الادني من حيث معدل التنمية بعد استبعاد محافظة مطروح لكونها محافظة حدودية ذات طبيعة خاصة ولا تعبر عن معظم خصائص المعمور الفيضي المصري والذي يعبر عنها محافظة الفيوم ، و

[١] المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم**

بالاضافة أيضا انه من المفترض بناء علي ذلك توجيه مشروعات التنمية بعد الفترة ٢٠٠٢ لتلك المحافظة بعد هذا القياس ، مع أهمية دراسة برامج ومشروعات التنمية المحلية بالمحافظة .

جدول رقم (١/6) مجموع مؤشرات التنمية للمحافظات ١٩٩٦ *

مسلسل	المحافظات	مجموع درجات التنمية ١٩٩٦	مسلسل	المحافظات	مجموع درجات التنمية ١٩٩٦
١	القاهرة	٤٢١	١٤	المنوفية	٣٣-
٢	الاسكندرية	١٤٥	١٥	دمياط	٣٤-
٣	الجيزة	١٠٦	١٦	المنيا	٣٤-
٤	الدقهلية	١٥	١٧	سوهاج	٣٧-
٥	بورسعيد	١١	١٨	أسيوط	٣٧-
٦	الغربية	٤-	١٩	أسوان	٤١-
٧	القليوبية	٨-	٢٠	الوادى الجديد	٤٤-
٨	الشرقية	١٤-	٢١	بنى سويف	٤٩-
٩	قنا	١٦-	٢٢	كفر الشيخ	٥١-
١٠	البحيرة	٢٢-	٢٣	شمال سيناء	٥٣-
١١	السويس	٢٨-	٢٤	**الفيوم**	**٥٤-**
١٢	الاسماعيلية	٢٩-	٣٥	مرسى مطروح	٧٧-
١٣	البحر الأحمر	٣٢-	٢٦	جنوب سيناء	-

* المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم

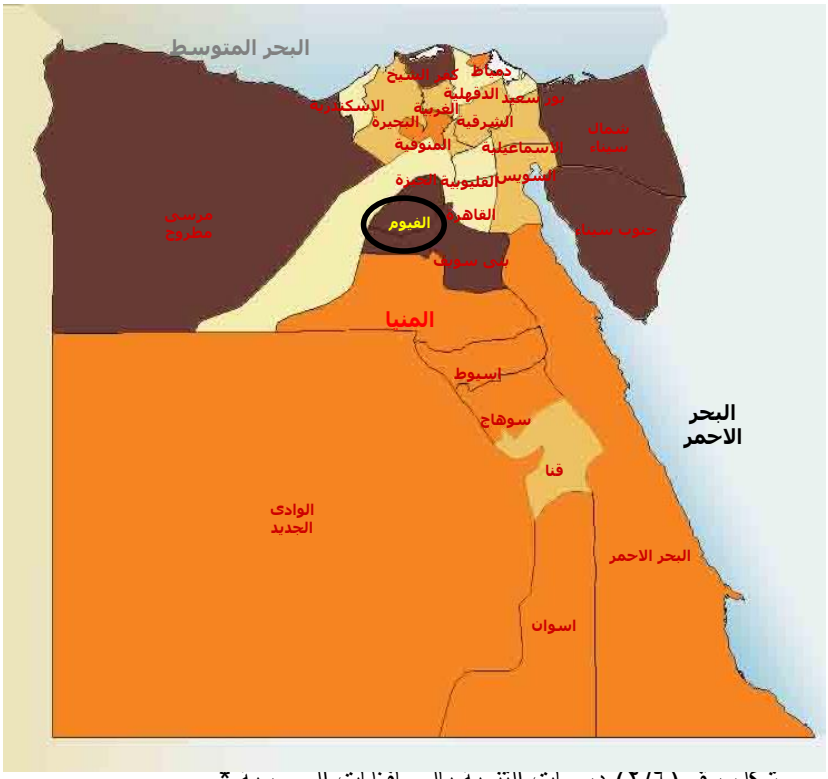

شكل رقم (٢/٦) درجات التنميه بالمحافظات المصريه *

* المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم**

٢/٦ دراسة خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم :-

تتعدد برامج التنمية المحلية في محافظة الفيوم وتتوزع علي مراكزها الستة المكونة للنطاق الاداري لمحافظة الفيوم وهي (مركز الفيوم – مركز سنورس – مركز ابشواي – مركز طامية – مركز يوسف الصديق – مركز اطسا) – شكل رقم (٣/٦) ، وتتمثل اهم تلك البرامج وخطط المشروعات المحلية في:-

- مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " .
- مشروعات الخطة العاجلة ٢٠٠٢ .
- مشروعات صندوق التنمية المحلية .

وتتناول الدراسة التطور الزمني لبرامج ومشروعات التنمية المحلية في الخطة الخمسية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) لكل من مشروعات صندوق التنمية المحلية ومشروعات شروق و دراسة آخر مشروعات الخطة العاجلة عام ٢٠٠٢ و التي تم إيقاف العمل بها وبسبب عدم توافر البيانات الخاصة بمشروعات الخطط العاجلة خلال الفترات الزمنية السابقة، ولكن من خلال دراسة مجالات مشروعات الخطط العاجلة التي تنتهجها الحكومة في أغلب المحافظات المصرية فانه يوجد تطابق بين تلك المجالات خلال الخطط العاجلة المختلفة والتي تتمثل في توفير مشروعات البنية و الخدمات الأساسية للتجمعات (الحضرية و الريفية) ، وفيما يلي عرض لمشروعات التنمية المحلية وتوزيعها علي مراكز محافظة الفيوم .

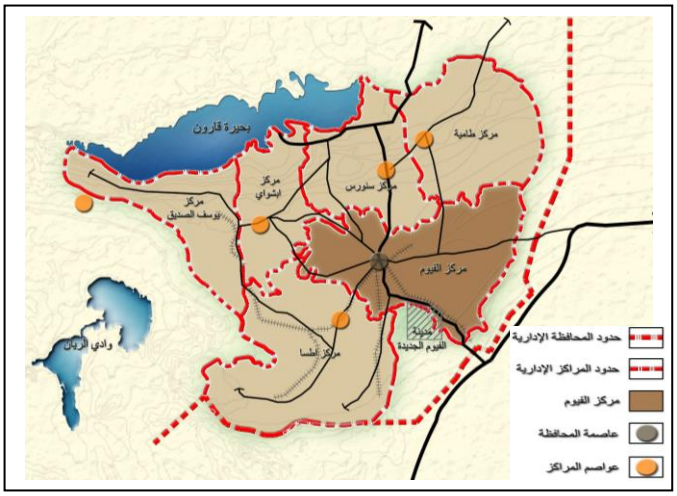

شكل رقم (٣/٦) التقسيم الإداري لمحافظة الفيوم

* المصدر: مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم

١/٢/٦ مشروعات برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق " لمراكز محافظة الفيوم :-

يوضح الجدول رقم (٢/٦) و الأشكال رقم (٤/٦ ، ٥/٦) توزيع مشروعات شروق علي مراكز محافظة الفيوم خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ والذي يتضح منه مايلي :-

- يحتل مركزي سنورس واطسا المرتبة الأولي في عدد المشروعات بنسبة (٩٧ – ٩٥ %) بالترتيب ، ويليه في المرتبة الثانية مركز الفيوم بنسبة (٨٣ %) ، ثم في المرتبة الأخيرة مركز يوسف الصديق بنسبة (٤٥ %) .
- يحتل مركز سنورس المرتبة الأولي بالنسبة للإستثمارات و الإعتمادات المالية لمشروعات التنمية المحلية حيث بلغت نسبة (٢٠,٧٤ %) من إجمالي الإستثمارات ، ويليه في المرتبة الثانية مركزي إطسا والفيوم بنسبة (١٩,٩٤ – ١٩,٤ %) بالترتيب .

جدول رقم (٢/٦) مشروعات برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق " خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧*

اسم المركز	إجمالي المشروعات ٢٠٠٢-٢٠٠٧					
	عدد المشروعات	نسبة عدد المشروعات	جملة الإستثمارات بالألف جنيه			
			تمويل حكومي	مشاركة	اجمالي	نسبة إجمالي الإستثمارات
الفيوم	83	**18.24**	6259.3	1581.4	7840.7	**19.40**
سنورس	97	**21.32**	6588.6	1792.1	8380.7	**20.74**
ابشواي	58	**12.75**	4461	1267.9	5728.9	**14.18**
اطسا	95	**20.88**	6400.1	1656.5	8056.6	**19.94**
طامية	77	**16.92**	5112.7	1330	6442.7	**15.94**
يوسف الصديق	45	**9.89**	3160.7	800.2	3960.9	**9.80**
اجمالي محافظة الفيوم	455	**100.00**	31982.4	8428.1	40410.5	**100.00**

* المصدر: وزارة التنمية المحلية – **البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق"**

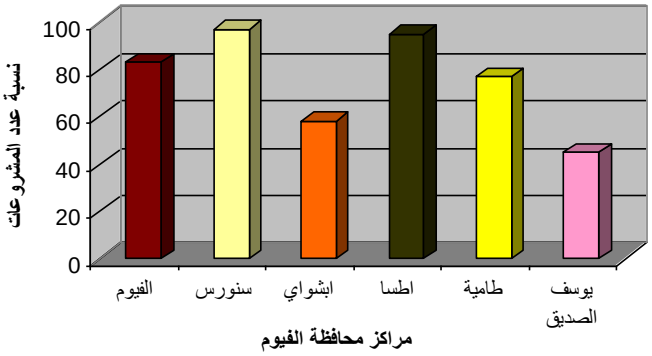

شكل رقم (٤/٦) توزيع عدد مشروعات شروق بمراكز محافظة الفيوم

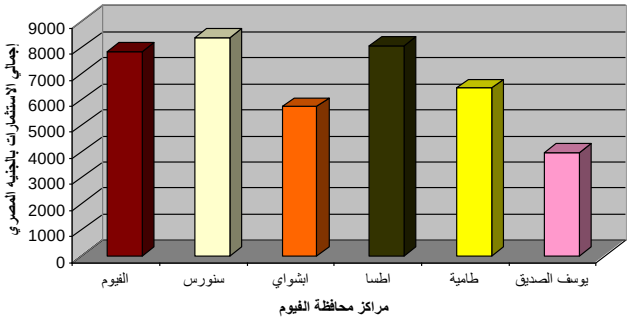

شكل رقم (٥/٦) توزيع إستثمارات مشروعات شروق علي مراكز محافظة الفيوم

٢/٢/٦ مشروعات صندوق التنمية المحلية لمراكز محافظة الفيوم :-

تتسم طبيعة مشروعات صندوق التنمية المحلية بالطابع الاقتصادي و الاستثماري للقضاء علي البطالة ورفع مستوي المعيشة حيث تتمثل اهم مجالات تلك المشروعات في (مشروعات ميكنة زراعية – مشروعات وورش ومنتجات بيئية – مشروعات حرفية صغيرة - .....) .

و يوضح الجدول رقم (٣/٦) و الأشكال رقم (٦/٦، ٧/٦) توزيع مشروعات صندوق التنمية المحلية علي مراكز محافظة الفيوم خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ والذي يتضح منه مايلي :-

- يحتل مركز الفيوم المرتبة الاولي بفارق كبير عن المراكز الاخري في محافظة الفيوم حيث تبلغ نسبة عدد المشروعات (٤١,٤٢ %) من اجمالي عدد المشروعات ، وبلغ نسبة (٤١,٦١%) من اجمالس الاستمارات الخاصة بمشروعات صندوق التنمية المحلية .

- يحتل مركز اطسا وطامية المرتبة الثانية من حيث نسبة عدد المشروعات حيث بلغت (١٩,٨٨ ، ١٥,١٦ %)علي التوالي ، وكذلك لنسبة الاستثمارات حيث بلغت النسبة (١٩,٧ ، ١٨,٩٥ %) لاجمالي الإ ستثمارات .

جدول رقم (٣/٦) مشروعات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم
خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ .*

اسم المركز	إجمالي المشروعات ٢٠٠٢-٢٠٠٧						
	عدد المشروعات	اجمالي فرص العمل	جملة الإستثمارات (بالألف جنيه)			الوزن النسبي	
			قروض	مشاركة	اجمالي	نسبة عدد المشروعات	نسبة اجمالي الاستثمارات
الفيوم	**702**	**840**	**1519.6**	**371.50**	**1891.10**	**41.42**	**41.61**
سنورس	97	31	199	49.75	248.75	5.72	5.47
ابشواي	142	28	225	56.25	281.25	8.38	6.19
اطسا	337	63	721.3	174.03	895.33	19.88	19.70
طامية	257	49	689	172.25	861.25	15.16	18.95
يوسف الصديق	160	53	293.5	73.38	366.88	9.44	8.07
اجمالي محافظة الفيوم	**1695**	**1064**	**3647.4**	**897.15**	**4544.55**	**100.00**	**100.00**

* المصدر: محافظة الفيوم – صندوق التنمية المحلية

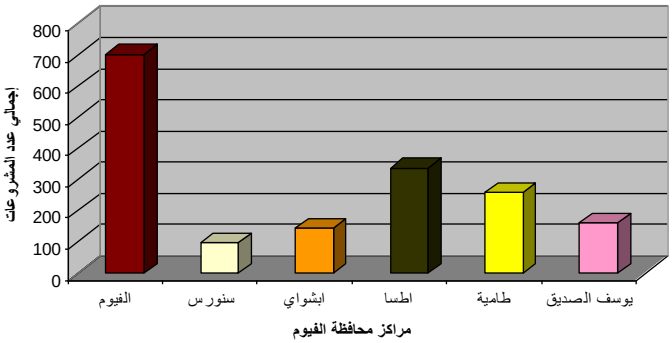

شكل رقم (٦/٦) توزيع لعدد مشروعات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم

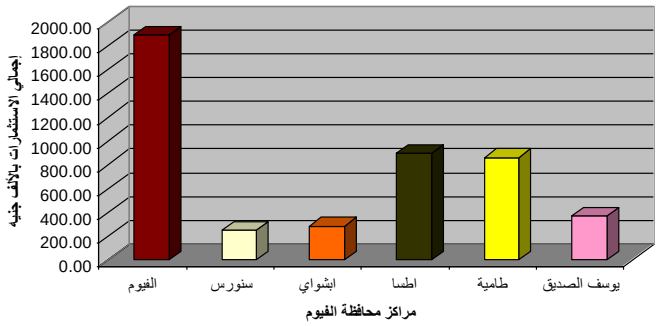

شكل رقم (٧/٦) توزيع إستثمارات صندوق التنمية المحلية بمراكز محافظة الفيوم

٣/٢/٦ مشروعات الخطة العاجلة لمراكز محافظة الفيوم :-

تمثل الخطط العاجلة أحد البرامج التنموية الحكومية والتي تسعي الحكومة من خلالها الي توفير الخدمات والبنية الاساسية للتجمعات من خلال اعتمادات مالية يتم توفيرها لكل تجمع ، وتتسم مجالات مشروعات الخطة العاجلة في (مياه شرب – صرف صحي – كهرباء – رصف طرق – مشروعات تنمية مؤسسية – مشروعات اخري خدمية).

وقد تم ايقاف العمل بمشروع الخطة العاجلة عام ٢٠٠٣ وكانت اخر خطة عاجلة عام ٢٠٠٢ وتم توحيد مشروعات الموازنة المحلية والخطة العاجلة تحت مسمي " الخطة الموحدة " والتي تتفق مجالاتها مع مجالات مشروعات الخطة العاجلة .

و يوضح الجدول رقم (٤/٦) و الأشكال رقم (٨/٦، ٩/٦) توزيع مشروعات الخطة العاجلة علي مراكز محافظة الفيوم ٢٠٠٢ والذي يتضح منه مايلي :-

- يحتل مركزي إطسا و الفيوم المرتبة الأولي و الثانية – بالترتيب – بالنسبة لعدد و استثمارات مشروعات الخطة العاجلة لمراكز محافظة الفيوم بنسب تراوحت بين (٢٤ – ٣٣ %) .
- احتل مركز سنوري المرتبة الثالثة بنسب تراوحت بين (١٤,٥ – ١٥,٥ %)

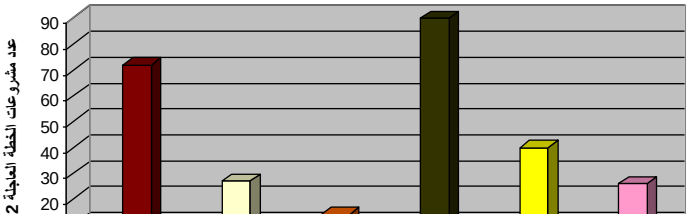

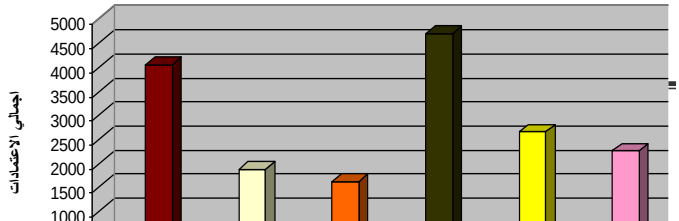

وبناء علي ماسبق بالنسبة لتوزيع مشروعات التنمية المحلية علي مراكز محافظة الفيوم فسوف تتم الدراسة التطبيقية علي **" مركز الفيوم "** كنطاق فعلي لقياس تأثير البعد المكاني علي خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية وذلك للأسباب التالية :-

- قياس تأثير العوامل المكانية علي مستوي المركز لكونه المستوي المتوسط للتنمية المحلية و التي تمثل المحافظة أعلي مستوياتها ، و الوحدة المحلية كمستوي أدني لها ، بالاضافة أن المركز الاداري يقابل في المستوي التخطيطي " إقليم المدينة"والتي تتضح في التفاعلات المكانية بين التجمعات الحضرية والريفية داخل نطاق إقليم المدينة
- تقارب نسب مركز الفيوم بالنسبة لعدد و استثمارات مشروعات التنمية المحلية بالنسبة لباقي مراكز محافظة الفيوم في مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق " ومشروعات الخطة العاجلة ، والتي أغلبها مشروعات سد احتياج للخدمات و البنية الأساسية .
- احتلال مركز الفيوم المرتبة الأولي بالنسبة لمشروعات صندوق التنمية المحلية ذات الطبيعية الاقتصادية – كما يوضحه الجدول رقم (٤/٦) – بفارق كبير عن باقي مراكز محافظة الفيوم حيث بلغت نسبة المشروعات بالمركز ٤١ % من عدد المشروعات و استثمارات مشروعات صندوق التنمية المحلية لمراكز محافظة الفيوم .
- الثقل السكاني و الخدمي لمركز الفيوم و بعض الخصائص المكانية المميزة – بناء علي قياسات مشروع التنمية الريفية لمحافظة الفيوم (٢٠٠٢) .
- سهولة تجميع البيانات الخاصة بالعوامل المكانية علي مستوي التجمعات بمركز الفيوم والذي يبلغ عددها ٣٩ تجمع ووجود تنوع وتباين للأبعاد المكانية علي مستوي المركز .

جدول رقم (٤/٦) مشروعات الخطة العاجلة لمراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٢ .*

اسم المركز / مشروعات الخطة العاجلة	الاجمالي				كهرباء		طرق		مياة شرب		صرف صحي		اخري		تطوير الاداء	
	عدد المشروعات	الاعتماد	نسبة عدد المشروعات لاجمالي المحافظة	نسبة الاستثمارات لاجمالي المحافظة	عدد المشروعات	الاعتماد	عدد المشروعات	الاعتماد	عدد المشروعات	الاعتماد	عدد المشروعات	الاعتماد	عدد المشروعات	الاعتماد	عدد المشروعات	الاعتماد
الفيوم	72	4050	26.77	23.59	5	203	12	792	6	306	2	145	39	2069	8	535
ابشواي	27	1880	10.04	10.95	0	0	1	50	11	770	1	40	11	710	3	310
يوسف الصديق	14	1630	5.20	9.49	4	550	2	230	5	325	1	200	2	325	0	0
اطسا	90	4700	33.46	27.37	17	825	27	1837	10	352	1	14	29	1192	6	34
سنورس	40	2650	14.87	15.43	8	303	10	944	3	350	0	0	17	953	2	100
مركز طامية	26	2260	9.67	13.16	0	0	11	1020	5	250	5	800	5	190	0	0
اجمالي حضر محافظة الفيوم	24	2222	8.92	12.94	1	250	4	416	3	200	3	240	6	424	7	532
اجمالي ريف محافظة الفيوم	245	14948	91.08	87.06	33	1631	59	4457	37	2153	7	959	97	5015	12	447
اجمالي محافظة الفيوم	**269**	**17170**	**100.00**	**100.00**	**34**	**1881**	**63**	**4873**	**40**	**2353**	**10**	**1199**	**103**	**5439**	**19**	**979**

* المصدر: محافظة الفيوم – ادارة التخطيط و المتابعة

٣/٦ دراسة الخصائص المكانية للتجمعات العمرانية بمركز الفيوم

تشمل تلك الدراسة تحليل استعمالات الأراضى الإقليمية الحالية فى مركز الفيوم ، كما تشمل توزيع الكثافات السكانية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية على مستوى المركز بالإضافة إلى تحليل النسق العمرانى فى مركز الفيوم و دراسة بعض المؤشرات و القضايا التخطيطية .

١/٣/٦ تحليل استعمالات الأراضى الإقليمية :

تساهم دراسة استعمالات الأراضى الإقليمية فى التعرف على النشاط السائد فى منطقة الدراسة ، كما تبين مدى توافر الأراضى التى يمكن استغلالها فى تحقيق متطلبات النمو العمرانى ، وكذلك توضح الخصائص العمرانية العامة على المستوى الإقليمى .

أولاً : إستعمالات الأراضي على مستوى مركز الفيوم[١]:

- طبقا للطبيعة الزراعية بمحافظة الفيوم فإن الاستعمالات الزراعية تشكل النسبة الغالبة فى مركز الفيوم حيث تمثل نسبة هذا الاستعمال حوالى ٧٨,٥ % من إجمالى مساحة مما يعكس أهمية الوظيفة الزراعية .
- تشكل الاستخدامات غير الزراعية (سكن – أراضى بور – منافع عامة) حوالى ٢١,٥ % من إجمالى مساحة مركز الفيوم ، ويلاحظ أن الأراضى البور تمثل حوالى نصف مساحة الاستخدامات غير الزراعية وهو يمثل إمكانيات فى مجال التنمية العمرانية بعيدا عن الأراضى الزراعية لاستيعاب الأنشطة والزيادة السكانية .
- يعبر مركز الفيوم عدة طرق إقليمية أهمها الطريق الإقليمى القاهرة / الفيوم ، الطريق الإقليمى الفيوم / بنى سويف وهما من المحاور الإقليمية التى أثرت على التنمية العمرانية المحلية بصفة عامة .

ثانياً : إستعمالات الأراضي على مستوى الوحدات المحلية القروية :

- تتراوح نسبة الأراضى المنزرعة من إجمالى الزمام بالوحدات المحلية القروية بين (٧٠ – ٨٩ %) باستثناء الوحدة المحلية اللاهون والتى تنخفض فيها هذه النسبة إلى ١٩% من إجمالى مسطح زمام الوحدة ، وهو ما يعكس التفاوت النسبى بين الأهمية النسبية لنشاط الزراعة فى كل وحدة محلية وكذلك التفاوت بين هذه الوحدات من حيث فرص التنمية العمرانية .
- تتراوح نسبة مسطح الأراضى البور فى الوحدات المحلية القروية من جملة الاستخدامات غير الزراعية بين (٦ – ٨٣%) ، وترتفع هذه النسبة فى بعض الوحدات المحلية القروية وكذلك التى تضم أراضى غير زراعية على هامش الظهير الصحراوى مثل ، الناصرية (٦٥,٤%) ، دمو (٧٦,٣%) / كفور النيل (٨٣,١%) .
- بصفة عامة تقل نسبة مسطح الاستخدامات السكنية من إجمالى الاستخدامات غير الزراعية عن ١٥% باستثناء وحدات دسيا (٣٥,٢%) ، تلات (٤٤,٤ %) ، الشيخ فضل (٣٧%) .
- يتميز مركز الفيوم بوجود ظهير صحراوي في الاتجاه الجنوبي الشرقي يمثل احد المقومات الرئيسية للتنمية العمرانية للتجمعات ذات الظهير الصحراوي وامكانية استيعاب الزيادة السكانية و تنفيذ برامج ومشروعات للتنمية المحلية علي مستوي المركز – شكل رقم (١٠/٦) .

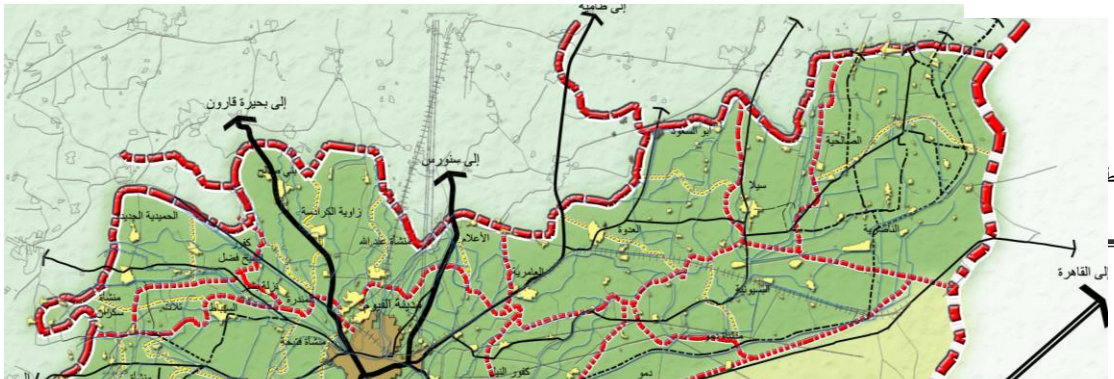

[١] الهيئة العامة للتخط

شكل رقم (١٠/٦) استعمالات الاراضي الإقليمية لمركز الفيوم *

*المصدر: مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم

٢/٣/٦ تحليل النسق العمرانى فى مركز الفيوم :

يشمل تحليل النسق العمرانى فى مركز الفيوم توزيع القرى حسب عدد السكان كما يشمل نموذج توزيع التجمعات (التوزيع الفراغى) وكذلك نطاقات التأثير بالإضافة إلى الدور الوظيفى للتجمعات – شكل رقم (١١/٦) .

أولا :- تدرج أحجام التجمعات العمرانية في مركز الفيوم :

* التجمعات الحضرية :-

تمثل مدينة الفيوم أكبر ثقل سكاني في مركز الفيوم بسبب كونها العاصمة الإدارية للمحافظة حيث بلغت نسبة ٤٧,١ % من اجمالي الحجم السكاني للمركز في عام ١٩٩٦ وتقع في الفئة السكانية أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة منفصلة عن باقي تجمعات المركز .

* التجمعات الريفية :-

يمكن تصنيف القرى فى مركز الفيوم (عدد ٣٨ قرية) طبقا لعدد السكان إلى أربع مجموعات رئيسية هى[١]:

- قرى أحجامها السكانية أقل من ٥٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٢ ويبلغ عدد هذه القرى ١٠ قرى بواقع ٢٦,٣ % من إجمالى عدد القرى فى مركز الفيوم .
- قرى أحجامها السكانية تتراوح بين (٥ – ١٠ آلاف نسمة) ويبلغ عددها ١٣ قرية (٣٤,٢ % من إجمالى قرى المركز) .
- قرى يزيد عدد سكانها عن ١٥ ألف نسمة وتتمثل فى ٥ قرى فقط هى زاوية الكرادسة (١٧,٥ ألف نسمة) ، بنى صالح (١٩,٦ ألف نسمة) ، هوارة المقطع (١٦,٨ ألف نسمة) ، العدوة (١٨,٤ ألف نسمة) ، سيلا (١٧,٨ ألف نسمة) تشكل نحو ١٣,٢ % من إجمالى عدد القرى بالمركز .

جدول رقم (٥/٦) استعمالات الأراضي الإقليمية للتجمعات بمركز الفيوم*

الوحدة المحلية	القرى	مسطح الأراضى المنزرعة		استخدامات غير زراعية						مساحة الزمام فدان
				سكن		أراضى بور		منافع عامة		الجملة فدان
		فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%	

[١] الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم**

دمو	دمو	٢٢٠٤		٣٨,٥		٧١٢,٧		١٥٦	٩٠٧	٣٠٧١,٢
	منشأة دمو	٩٢٠		١٤,٢		١٠٠		٤٣,٥	١٥٧,٧	١٠٧٧,٥
	إجمالى الوحدة	٣١٢٤	٧٥,٣	٥٢,٧	٤,٩	٨١٢,٧	٧٦,٣	١٩٩,٥	١٠٦٤,٧	٤١٤٨,٧
دسيا	دسيا	٢١٣٩,٥		٩٠,٥		٤٤,١		١٢٧,٥	٢٦٢	٢٤٠١,٥
	م. فتيح	٩٢٩		٢٧,١		٤٣,٦		١٠	٨٠	١٠١٠
	السنباط	١٤٨٢,٥		٧١		٢٢,١		١٣٥,٧	٢٢٩	١٧١١,٥
	م. القشيرى	١٠٠٦		٣٤		-		٢٩,٨	٦٣,٨	١٠٧٠
	مناشى الخطيب	٨٠٦,٢		٥٢,٥		٤٣,٧		٥٠,٦	١٤٧	٩٥٣,٥
	إجمالى الوحدة	٦٣٦٣,٢	٨٩	٢٧٥,١	٣٥,٢	١٥٣,٥	١٩,٦	٣٥٣,٦	٧٨١,٨	٧١٤٦,٥
تلات	تلات	٧٢٧,٧		٧٨,٧		٤,٥		٨٧	١٧٠,٢	٨٩٨
	نزلة بشير	٦٢٢		٣٢,٢		-		٣٤	٦٦,٢	٦٨٨
	نزلة الحريشى	٣٤٠		١٦,٨		١٣		٢١,٥	٥١,٣	٣٩١
	إجمالى الوحدة	١٦٨٩,٧	٨٥,٥	١٢٧,٧	٤٤,٤	١٧,٥	٦,١	١٤٢,٥	٢٨٧,٧	١٩٧٧
زاوية الكرادسة	زاوية الكرادسة	٢٥٦٨,٥		٧٤,٢		٩١,٥		١٨٩,٨	٣٥٥,٥	٢٩٢٤
	بنى صالح	١٥٠٧,٤		١١٦,٨		٣٩		١٠٠,٣	٢٥٦,١	١٧٦٣,٥
	م. عبد الله	٧٦٤,٥		٥٢,١		٢		٦٥	١١٩,١	٨٨٤
	المندرة	٩٩٣		٤,٦		٣٢,٦		٨٤	١٢١,٢	١١١٤,٥
	الإعلام	٨٧٧,٢		٣٥,٧		٩,٨		١٠٩	١٥٤,٥	١٠٣٢
	إجمالى الوحدة	٩٧١٠,٦	٨٦,٩	٢٨٣,٤	٢٨,٩	١٧٤,٩	١٧,٩	٥٤٨,١	٩٨٩,٤	٧٧١٨
العزب	العزب	١١٥٦,٣		٦٦		٢٥٧		٣٥٥,٧	٦٧٨,٧	١٨٣٥
	الحادقة	٧٣٠,٤		٦٢,٧		٢٥٧		٣٣٩٦	٦٥٩,٣	١٣٩٠
	أبجيج	٢٠٦٩,٦		٥٠,٥		٢٢,٥		١٤٢,١	٢٢٧,٥	٢٢٨٥
	م. بغداد	٦١٢		١٩,٤		٣,٢		١٢,٤	٣٥	٦٤٧
	إجمالى الوحدة	٤٥٦٨,٣	٧٤,٢	١٩٨,٦	١٢,٤	٥٣٩,٧	٣٣,٧	٨٤٩,٨	١٦٠٠,٥	٦١٥٧
هوارة المقطع	هوارة المقطع	٢٣١٦		٦٨,٧		٤٦٦,٧		٣٧٨	٩١٣,٤	٣٢٣٠
	سنوفر	١٢٩٠		٥٣		٨١,٢		٨٣	٢١٧,٢	١٥٠٧
	م. الفيوم	١٥٣٥,٥		١٧,٥		٣		٣٨,٢	٥٨,٧	١٥٩٤,٣
	م. الجزائر	١٠٩		١٣,١		٢٢١		١٤٩,٢	٣٨٣,٣	٤٩٢,٥
	إجمالى الوحدة	٥٢٥٠,٥	٧٦,٩	١٥٢,٧	٩	٧٧١,٩	٤٩,١	٦٤٨	١٥٧٢,٦	٦٨٢٣,٨
اللاهون	اللاهون	١٣٨٧		٧٣,٨		٤٢٨		٦٢٦,٨	١١٢٧,٦	٢٥١٥
	م. كمال	٤٥١,٢		١٨,٥		-		١١٥,٢	١٣٣,٧	٥٨٥
	إجمالى الوحدة	٥٨٩,٩	١٩	٩٢,٣	٧,٣	٤٢٧	٣٣,٨	٧٤٢	١٢٦١,٣	٣١٠٠
العدوة	العدوة	٣١٤٣		٩٧,٢		٢٧٨,٢		٢١٢	٥٨٧,٤	٣٧٣٠,٥
	أبو السعود	١٨٣٣,٨		٥٠,٥		٢٣,١		٤٣,٦	١١٧,٢	١٩٥١,٢
	العامرية	٦٦٧		٦٢		٧٠٩,٨		١٤٤	٩١٥,٨	١٥٨٣
	إجمالى الوحدة	٥٦٤٣,٨	٧٧,٧	٢٠٩,٧	١٢,٩	١٠١١,١	٦٢,٤	٣٩٩,٦	١٦٢٠,٤	٧٢٦٤,٧
سيلا	سيلا	٢٨٧٤,٩	٨٣,٨	٩١,٦	١٦,٥	٢٠٣,٢	٣٦,٦	٢٦٠,٢	٥٥٥	٣٤٣٠
الناصرية	الناصرية	٤٦٠٥,٥		٨٤		١٣٠٠		٢٧٠,٢	١٦٥٤,٢	٦٢٦٠
	الصالحية	٤٤٩٣		١٢٩,٢		١٠٠,٨		٢٥٦,٨	٤٨٦,٨	٤٩٨٠
	إجمالى الوحدة	٩١٠٨,٥	٨١	٢١٣,٢	١٠	١٤٠٠,٨	٦٥,٤	٥٢٧	٢١٤١	١١٢٤٠
كفور النيل	كفور النيل	١٨٤٧		٥٤,٨		١١٨,٣		٣١,٢	٢٠٤,٣	٢١٢١,٢
	البسيونية	٣٢٠٥		٤٤		١٦٠٠		٢٢٠	١٨٦٤	٥٠٦٩
	إجمالى الوحدة	٥٠٥٢	٧٠,٣	٩٨,٨	٤,٨	١٧١٨,٣	٨٣,١	٢٥١,٢	٢٠٦٨,٣	٧١٩٠,٢
الشيخ فضل	الشيخ فضل	٩٦٣,٢		٤٤,٥		١٩		٥٠	١١٣,٥	١٠٧٦,٥
	م. سكران	٤٦٧		٢٧,٢		-		٤٩,٦	٧٦,٨	٥٤٤
	الحميدية الجديدة	٤٤٨,٥		١٨,٢		-		٣٦,١	٥٤,٣	٥٠٣
	إجمالى الوحدة	١٨٧٨,٧	٨٨,٥	٨٩,٩	٣٦,٧	١٩	٧,٨	١٣٥,٧	٢٤٤,٦	٢١٢٣,٥
هوارة عدلان	هوارة عدلان	١٢٠٥		١٢٠		٣٣,٢		١٨٤	٢٢٩,٢	١٤٣٤
	دمشقين	٧٤٢,٢		٥٠,٥		١١٧		١٤٤,٥	٣١١,٩	١٠٥٤
	إجمالى الوحدة	١٩٤٧,٢	٨٧,٣	١٧٠,٥	٢٦,٣	١٥٠,٢	٢٣,١	٣٢٨,٥	٢٤٩,٢	٢٤٨٨
إجمالى ريف مركز الفيوم		٥٦٠٣٩,٨	٧٩,٢	١٩٥٤,٤	١٣,٢	٧٤٧٠	٥٠,٤	٥٣٩٦,٥	١٤٨٢٠,٩	٧٠٨٦١
مدينة الفيوم		٤١٣٢,٧	٧٠,٧	١٩٥,٣	١١,٤	٢٤٨,٥	١٤,٥	١٢٦٨,٥	١٧١٢,٣	٥٨٤٥
إجمالى مركز الفيوم		٦٠١٧٢,٥	٧٨,٥	٢١٤٩,٧	١٣	٧٧١٨,٥	٤٦,٧	٦٦٦٥	١٦٥٣٣,٢	٧٦٧٠٥,٧

* المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم

ويلاحظ من تصنيف القرى حسب أحجامها السكانية تركز الأحجام السكانية المتوسطة والكبيرة فى الوحدات المحلية القريبة من مدينة الفيوم حيث التأثير الحضرى للمدينة أو الوحدات الواقعة على محاور الحركة الرئيسية فى المركز.

شكل رقم (١١/٦) تحليل النسق العمراني لمركز الفيوم *

*المصدر: مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم

ثانيا :- نطاق تأثير التجمعات العمرانية :

*** نطاق تأثير التجمعات الحضرية :-**

يمثل النطاق الاداري لمحافظة الفيوم ككل حدود الإقليم الأشمل كنطاق تأثير لمدينة الفيوم لكونها العاصمة الإدارية مما انعكس علي مركزية الخدمات الإقليمية العالية وكونها المركز الخدمي الرئيسي علي مستوي المحافظة ككل .

*** نطاق تأثير التجمعات الريفية :-**

تمثل القرى الرئيسية مراكز خدمات إدارية لمجموعة القرى التابعة لها فى إطار الوحدات المحلية القروى . ويلاحظ من الشكل رقم (١١/٦) أن هذه القرى الرئيسية غالبا ما تقع فى أماكن متميزة ومتوسطة بالنسبة للقرى التابعة باستثناء بعض الحالات القليلة ، وتتراوح مسافات الخدمة (نطاقات التأثير) للقرى الرئيسية بين (٢- ٥ كم) بمتوسط ٣,٥ كم وهى مسافات مناسبة إذا قورنت بالمعدلات النظرية فى هذا المجال (٣ كم فى المتوسط) .

ثالثا :- الدور الإقليمى الحالى للتجمعات فى مركز الفيوم :

تشارك بعض التجمعات الريفية مدينة الفيوم فى تقديم الخدمات الإقليمية خاصة التعليمية حيث تتوزع بعض المدارس الثانوية (العامة – الأزهرية) فى بعض التجمعات الريفية مثل قرى دمو ، دسيا ، هوارة المقطع ، العدوة ، سيلا وهوارة عدلان . ولا يقتصر هذا الدور على القرى الأم فقط بل تقوم بعض القرى التابعة بهذا الدور.

وبالنسبة للدور الاقتصادى على المستوى الإقليمى فيتضح توطن بعض الأنشطة التنموية مثل منتجات الألبان (قرية دمو) ، الدواجن ، سكر البنجر (دمشقين) بالإضافة إلى مشروعات الثروة الحيوانية وكذلك الصناعات القائمة على مواد البناء (قريتى سيلا والعدوة) ومصانع العلف (العزب) ومطاحن الغلال وأيضا الصناعات الصغيرة والبيئية (دسيا ، هوارة المقطع ، الأعلام ، منشأة عبد الله ، السنباط ، زاوية الكرادسة).

٤/٦ تصنيف التجمعات العمرانية لأغراض التنمية

١/٤/٦ أسس ومعايير تصنيف التجمعات في مركز الفيوم لأغراض التنمية

للوصول إلى هذا التصنيف فقد تم استخدام مجموعة من المعايير التخطيطية المتاحة والتى تعكس أبعاد التنمية فى المجالات الاقتصادية ، السكانية ، الاجتماعية والعمرانية و التي تمثل في مجملها الخصائص المكانية للتجمعات - كما يوضحه الجدول رقم (٦/٦) - وهذه المعايير هي:-

- مساحة الزمام لكل تجمع والاراضي المنزرعة .
- معدل النمو السكانى فى الفترة ١٩٩٦/١٩٨٦ .
- عدد السكان ٢٠٠٢ (الثقل السكاني) .
- الطرد والجذب السكاني .
- نسبة البطالة والأمية (٢٠٠٢) .
- نسبة الأنشطة غير الزراعية (نشاط السكان فى مجالات الصناعة والخدمات والتجارة والتشييد).
- مستوى وعدد وتوزيع الخدمات الإقليمية فى التجمعات العمرانية و حساب المركزية الخدمية .
- توزيع المشروعات الاقتصادية (مطاحن – ألبان – صناعات حرفية ... الخ) .
- المركزية الوظيفية لعدد الورش و المشروعات الحرفية الحالية بالتجمعات .
- المرافق العامة التى تتوفر فى التجمعات (محطات مياه ، صرف صحى ، سنترالات ... الخ) .
- المركزية الجغرافية للتجعات ومدي ارتباطها بمحاور الحركة الاقليمية .
- المستوي الاداري و التنموي للتجمعات .
- امكانيات النمو العمراني في الظهير الصحراوي .
- توزيع الموارد المحلية .
- دليل التعليم .
- دليل التنمية البشرية .
- دليل الناتج المحلي .
- نصيب الفرد من الاستثمارات لمشروعات التنمية المحلية .

بالاضافة إلي العوامل السابقة التي تم تحليلها (نطاقات التأثير – استعمالات الاراضي الاقليمية – تحليل النسق العمراني للتجمعات)

جدير بالذكر ان التصنيف التنموي للتجمعات داخل مركز الفيوم لن يشمل مدينة الفيوم لكونها تمثل الفئة الأولي علي مستوي التجمعات الحضرية بالنسبة لأغلب المعايير التنموية السابقة والمستخدمة في تصنيف التجمعات **(طبقا لبيانات مشروع مخطط التنمية الريفية لمركز الفيوم)** وبالتالي فإنها تمثل فئة اولى بالنسبة للتجمعات الحضرية علي مستوي المحافظة ، وبالتالي سوف يتم التصنيف للتجمعات الريفية داخل المركز واختبار المعايير السابقة .

وباستعراض البيانات الأساسية - للمعايير السابقة - للوحدات الريفية الموضحة بالجدول رقم (٦/٦) يتضح ما يلى :

- تتراوح مساحة الزمام للوحدات المحلية القروية بين (٢ – ١١,٢ ألف فدان) ، وتأتى وحدة الناصرية فى مقدمة الوحدات المحلية القروية بالمركز من حيث المساحة (١١٢٤٠ فداناً) فى حين تمثل وحدة تلات أصغرها بمساحة (١٩٧٧ فداناً) .
- تتفاوت معدلات النمو السكانى بين التجمعات بالمركز حيث تبلغ الحد الأدنى لها ٠,٧% سنوياً وترتفع لتصل إلى ٣,٨% سنوياً كما فى قرية كفور النيل وعلى مستوى الوحدات المحلية القروية فيتراوح متوسط معدل النمو السكانى بين (١,٩% - ٦.٣% سنوياً) .
- يتباين عدد سكان الوحدات المحلية القروية تبايناً نسبياً حيث يبلغ هذا الحجم السكانى حوالى (١٢ ألف نسمة) فى وحدة الشيخ فضل ويرتفع هذا الرقم ليبلغ حوالى (٦٦ ألف نسمة) فى وحدة زاوية الكرادسة .
- تعكس نسبة الأنشطة (غير الزراعية) للسكان مدى تأثر القرى بالأنشطة الحضرية فى مدينة الفيوم حيث تصل هذه النسبة فى بعض القرى إلى حوالى ٦٨% من جملة ذوى النشاط (قرية العزب) .
- يلاحظ توطن الخدمات الإقليمية الصحية (مستشفى قروى) والتعليمية (ثانوى عام – ثانوى تجارى – ثانوى أزهرى) كما يتضح فى الجدول رقم (٦/٦) فى بعض القرى التابعة التى لا تقوم بدور إدارى مركزى .
- أيضاً تتفوق بعض القرى على مثيلتها فى مجال توطن المشروعات الاقتصادية سواء المرتبطة بالإنتاج الزراعى أو المشروعات الصناعية والحرفية .
- تمثل المرافق العامة (محطات مياه – صرف صحى – سنترالات – مكاتب بريد ...) عناصر داعمة وأساسية فى اختيار التجمعات الريفية للقيام بدور مركزى فى مجال التنمية الريفية .

٢/٤/٦ الترتيب النهائى للتجمعات الريفية لأغراض التنمية :

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS** و استخدام تحليل cluster analysis امكن استنباط المجموعات التالية للتجمعات بناء علي الخصائص المكانية والذي يوضحها الجدول رقم (٧/٦) :-

*** المجموعة الأولي :-** ..... وتضم هذه المجموعة ثلاث تجمعات الناصرية و الصالحية و البسيونية – جدول رقم (٧/٦) ، شكل رقم (١٢/٦) - وتتمثل أهم الخصائص المكانية لتلك المجموعة :-

- تتمثل مسطحات الزمامات الكلية في الفئة (٤٩٨٠ – ٦٢٦٠ فدان) بينما تبلغ مسطحات الاراضي المنزرعة داخل تلك الزمامات خلال الفئة (٣٢٠٥ – ٤٦٠٥,٥ فدان) .
- تتفاوت مسطحات الكتلة العمرانية حيث تمثل قرية البسيونية أقلها بمسطح (٤٤ فدان) وأعلي قيمة لها بقرية الصالحية (١٢٩,٢ فدان) .
- تمثل قرية البسيونية أقل القري من حيث الحجم السكاني ٢٠٠٢ (٨,٦ ألف) نسمة واعلاها قريتا الصالحية والناصرية (١١,٥ ألف) نسمة .
- تتفاوت معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٨٦ حيث تبلغ قيمها (٢,١ – ٣,٤ %) سنويا.
- تمثل قيم مركزية الخدمات الإقليمية قيم منخفضة ، حيث يوجد تجمعات بها خدمة واحدة فقط (البسيونية – الصالحية) و تجمعات بها خدمتين (الناصرية) .
- لاتوجد مرافق للبنية الأساسية بكل من (البسيونية – الناصرية) ، وتوجد بقرية (الصالحية) ثلاث مرافق.
- تتراوح نسب الأنشطة الغير زراعية بين (١٥,٤ – ٣٢,٢ %) .
- لايوجد توطن للورش و الانشطة الحرفية في قري تلك المجموعة .

*** المجموعة الثانية :-**.....وتضم أغلب التجمعات العمرانية الريفية بمركز الفيوم حيث يبلغ عدد التجمعات بتلك المجموعة ٣٠ تجمع بنسبة ٧٨ % من عدد التجمعات الريفية بمركز الفيوم – جدول رقم (٧/٦) ، شكل رقم (١٢/٦) - وتتمثل الخصائص المكانية لتلك المجموعة في :-

- تتراوح مسطحات الزمامات الزراعية بين (٣٩١ – ٢٥١٥) فدان .
- تتفاوت مسطحات الكتلة العمرانية لقري تلك المجموعة بشكل كبير حيث تبلغ قيمها ما بين (٤,٦ – ١٢٠) فدان ، وكذلك الثقل السكاني حيث يتراوح ما بين (١,٦ – ١٩,٦) ألف نسمة حيث أقلها قرية منشأة الجزائر و أعلاها قرية بني صالح .
- بالنسبة لمركزية الخدمات الإقليمية فإنه يمكن تقسيمها إلي ثلاث فئات وهي :-

- **الفئة الأولي** .... قري لاتوجد بها أي خدمات إقليمية وهي (منشاة القشيري – منشاة سكران – الحميدية الجديدة – نزلة الحريشي – منشاة الجزائر – منشأة بغداد – نزلة بشير – منشأة كمال – منشاة فتيح) .
- **الفئة الثانية** .....قري يوجد بها خدمة اقليمية واحدة وهي (منشاة الفيوم – المندرة – السنباط – دمشقين – بني صالح – الاعلام – الشيخ فضل – سنوفر – العامرية – ابجيج – منشأة دمو – منشاة عبدالله)
- **الفئة الثالثة** .....قري بها أكثر من خدمتين اقليميتين وهي (مناشي الخطيب – أبو السعود – الحادقة – كفور النيل – تلات – العزب – هوارة عدلان – دسيا – اللاهون) .

- تتفاوت نسب الأنشطة غير الزراعية بتلك المجموعة حيث تبلغ ادناها في قرية منشاة كمال (١٦,١ %) وأعلاها الاعلام (٧٠,٤ %) .
- بالنسبة لمركزية البنية الأساسية فتوجد فئتين وهي :-

- **الفئة الأولي** ..... وهي عبارة عن القري التي لاتوجد بها مرافق بنية أساسية وتبلغ قيمة المركزية بها(صفر) وتلك القري هي (منشاة القشيري – منشاة سكران – الحميدية الجديدة – منشاة الجزائر – منشاة بغداد – منشاة كمال – منشاة فتيح – منشاة الفيوم – المندرة – السنباط – الشيخ فضل – سنوفر – العامرية – ابجيج – منشاة دمو – منشي الخطيب – أبو السعود – الحادقة – كفور النيل – هوارة عدلان) .
- **الفئة الثانية** .....وهي تلك القري التي يوجد بها مرفق او مرفقين وهي (نزلة الحريشي – نزلة بشير – دمشقين – بني صالح – الاعلام – دسيا – العزب – منشاة عبدالله – تلات – اللاهون) .

جدول (٦/٦) البيانات الأساسية لمعايير تصنيف التجمعات العمرانية الريفية فى مركز الفيوم

الوحدة المحلية	القرى	مساحة الزمام فدان	معدل النمو ٩٦/٨٦%	السكان ١٩٩٦ بالالف	السكان ٢٠٠٢ لألف	% أنشطة غير زراعية	الخدمات الإقليمية*	مشروعات اقتصادية	مرافق عامة
دمو	دمو	٣٠٧١,٢	٣,٣	٦,٨	٧,٦	٢٨,٣	٦	ألبان	▲□■
	منشأة دمو	١٠٧٧,٥	٣,٣	٤,٣	٤,٨	٢٥,٥	١		
	إجمالى الوحدة	٤١٤٨,٧	٣,٣	١١,١	١٢,٤	٢٦,٩			
دسيا	دسيا	٢٤٠١,٥	٢,٥	١٠,٥	١١,٩	٣٧,٦	٥	سجاد	▲
	م. فتيح	١٠١٠	٣,٦	٣,٦	٤,١	٣٣,٤	-		
	السنباط	١٧١١,٥	٢	٩,٣	١٠,٥	٣٠,١	١	الصوف	
	م. القشيرى	١٠٤٠	٠,٧	٤,٤	٤,٩	٣٧,٢	-		
	مناشى الخطيب	٩٥٣,٥	٢,٢	٥,٥	٦,٢	٥٥,٥	٢		
	إجمالى الوحدة	٧١٤٦,٥	٢,١	٣٣,٤	٣٧,٦	٣٨,٨			
تلات	تلات	٨٩٨	١,٥	٨,١	٩,١	٣٦,٧	٣		□▲
	نزلة بشير	٦٨٨	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣٤,٢	-		□
	نزلة الحريشى	٣٩١	١,٩	٢,٦	٢,٩	٣٨,٩	-		□
	إجمالى الوحدة	١٩٧٧	١,٩	١٣,٩	١٥,٧	٣٦,٦			
زاوية الكرادسة	زاوية الكرادسة	٢٩٢٤	٢,٨	١٥,٥	١٧,٥	٣٧,٥	٤	الزيتون تريكو	□▲
	بنى صالح	١٧٦٣,٥	٢,٤	١٧	١٩,٦	٤٠	١		▲
	م. عبد الله	٨٨٤	٣,٧	١١,٨	١٣,٣	٦٥,٥	١	طبيةو عطرية	□▲
	المندرة	١١١٤,٥	١,٧	٥,٨	٦,٦	٦٣	١		
	الإعلام	١٠٣٢	٢,٦	٨,٢	٩,٣	٧٠,٤	١	نخيل	▲
	إجمالى الوحدة	٧٧١٨	٢,٧	٥٨,٥	٦٦,٣	٥٥,٣			
العزب	العزب	١٨٣٥	٢,٨	٦,١	٦,٩	٦٧,٥	٣	مطاحن غلال و آثار	▲■
	الحادقة	١٣٩٠	٣,٣	٨,٣	٩,٤	٥٩	٢		
	أبجيج	٢٢٨٥	٣,٢	٨,١	٩,١	٤٧,٦	١		
	م. بغداد	٦٤٧	٣	٣,٩	٤,٤	٥٢,٩	-		
	إجمالى الوحدة	٦١٥٧	٣,١	٢٦,٤	٢٩,٨	٥٦,٨			
هوارة تابع هوارة المقطع	هوارة المقطع	٣٢٣٠	٢,٩	١٤,٩	١٦,٨	٥٩,٨	٣	سجاد	▲
	سنوفر	١٥٠٧	٢,٩	٩,٤	١٠,٦	٦٣,٧	١		
	م. الفيوم	١٥٩٤,٣	١,٢	٤,٥	٥,١	٤٣,٤	١		
	م. الجزائر	٤٩٢,٥	٢	١,٥	١,٦	٣٩,٣	-		
	إجمالى الوحدة	٦٨٢٣,٨	٢,٥	٣٠,٣	٣٤,١	٥١,٦			
اللاهون	اللاهون	٢٥١٥	٢,٧	١٢,٣	١٣,٩	٤٩,٤	٦	آثار	□▲
	م. كمال	٥٨٥	٣,٥	٢	٢,٢	١٦,١	-		
	إجمالى الوحدة	٣١٠٠	٢,٨	١٤,٣	١٦,١	٣٢,٨			
العدوة	العدوة	٣٧٣٠,٥	٢,٧	١٦,٣	١٨,٤	٤٧,٧	٣	طوب	
	أبو السعود	١٩٥١,٢	٣,٢	٦,١	٦,٨	٢٩,٥	٢		
	العامرية	١٥٨٣	٣,١	١٣,٢	١٤,٨	٤٣,٥	١		
	إجمالى الوحدة	٧٢٦٤,٧	٢,٩	٣٥,٦	٤٠	٤٠,٢			
سيلا	سيلا	٣٤٣٠	٢,٨	١٥,٨	١٧,٨	٣٦	٤	مواد بناء	
الناصرية	الناصرية	٦٢٦٠	٢,١	١٠,٢	١١,٥	١٧,١	٢		
	الصالحية	٤٩٨٠	٢,١	١٠,٢	١١,٥	١٥,٤	١		▲■
	إجمالى الوحدة	١١٢٤٠	٢,١	٢٠,٤	٢٣	١٦,٣			
كفور النيل	كفور النيل	٢١٢١,٢	٣,٨	٩,٩	١١,١	٤٩,٢	٢		
	البسيونية	٥٠٦٩	٣,٤	٧,٦	٨,٦	٣٢,٢	١		
	إجمالى الوحدة	٧١٩٠,٢	٣,٦	١٧,٥	١٩,٧	٤٠,٧			
الشيخ فضل	الشيخ فضل	١٠٧٦,٥	٢,٨	٥,٤	٦	٣٧,٣	١		
	م. سكران	٥٤٤	١,٣	٢,٢	٢,٥	٣٦,٦	-		
	الحميدية الجديدة	٥٠٣	١,٥	٣,٢	٣,٧	٣١,٧	-		
	إجمالى الوحدة	٢١٢٣,٥	١,٩	١٠,٨	١٢,٢	٣٥,٢			
هوارة عدلان	هوارة عدلان	١٤٣٤	٢,٦	١٠,٨	١٢,١	٦٢,٣	٤		
	دمشقين	١٠٥٤	٢,٤	٦,٥	٧,٣	٣٨,٩	١	سكر البنجر	▲
	إجمالى الوحدة	٢٤٨٨	٢,٥	١٧,٣	١٩,٤	٥٠,٦			
إجمالى ريف مركز الفيوم		٧٠٨٠٥	٢,٦	٣٠٥,٣	٣٤٣,٥	٣٩,٨			
إجمالى مركز الفيوم		٧٦٦٥٠	٢,٣	٥٦٦,١	٦٣٧				

■ محطة مياة □ محطة صرف (قائم – جارى) ▲ سنترال

* الخدمات الإقليمية (ثانوى عام–ثانوى فنى–مستشفى قروى–مجموعة صحية–وحدة بيطرية– مكتب تموين – وحدة اجتماعية)

* المصدر :- الباحث بتصرف من مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم و تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم .

تابع :- جدول (٦/٦) البيانات الأساسية لمعايير التصنيف للتجمعات العمرانية فى مركز الفيوم *

الوحدة المحلية	القرى التابعة	الجذب والطرد	الوظيفة الاقتصادية	مركزية الخدمات الإقليمية	مركزية البنية الأساسية	المركزية الجغرافية	دليل التنمية البشرية	دليل التعليم	دليل توقع الحياة	دليل الناتج المحلي
دمو	دمو	٤	٢	٧	٣	٢	0.544	0.357	0.696	0.577
	منشأة دمو	٤	٢	١	-	٢	0.551	0.362	0.705	0.584
دسيا	دسيا	٣	٢	٥	١	١	0.582	0.458	0.694	0.594
	م. فتيح	٤	٢	-	-	٣	0.588	0.459	0.707	0.598
	السنباط	٢	٢	١	-	٢	0.568	0.421	0.694	0.587
	م. القشيرى	١	٢	-	-	١	0.573	0.432	0.702	0.585
	مناشى الخطيب	٣	٣	٢	-	١	0.616	0.563	0.702	0.583
تلات	تلات	٢	٢	٣	٢	٣	0.592	0.488	0.701	0.587
	نزلة بشير	٤	٢	-	١	٣	0.574	0.450	0.705	0.568
	نزلة الحريشى	٢	٢	-	١	٣	0.592	0.493	0.707	0.577
زاوية الكرادسة	زاوية الكرادسة	٣	٢	٤	٢	٤	0.577	0.450	0.687	0.593
	بنى صالح	٣	٢	١	١	٤	0.578	0.460	0.689	0.584
	م. عبد الله	٤	٤	١	٢	٣	0.603	0.531	0.694	0.584
	المندرة	٢	٤	١	-	٢	0.628	0.579	0.704	0.600
	الإعلام	٣	٤	١	١	٤	0.605	0.522	0.698	0.595
العزب	العزب	٣	٤	٣	١	٢	0.644	0.635	0.702	0.595
	الحادقة	٤	٣	٢	-	٤	0.597	0.512	0.695	0.583
	أبجيج	٤	٣	١	-	٣	0.569	0.423	0.698	0.587
	م. بغداد	٣	٣	-	-	٣	0.582	0.460	0.704	0.583
هوارة المقطع	هوارة المقطع	٣	٣	٣	١	٥	0.595	0.515	0.685	0.585
	سنوفر	٣	٤	١	-	٣	0.597	0.517	0.692	0.582
	م. الفيوم	٢	٣	١	-	٢	0.594	0.479	0.706	0.599
	م. الجزائر	٢	٢	-	-	٢	0.601	0.509	0.710	0.585
اللاهون	اللاهون	٣	٣	٦	٢	٤	0.585	0.473	0.697	0.583
	م. كمال	٤	١	-	-	١	0.557	0.352	0.709	0.612
العدوة	العدوة	٣	٣	٣	٢	٣	0.599	0.530	0.692	0.575
	أبو السعود	٤	٢	٢	-	٢	0.587	0.484	0.703	0.574
	العامرية	٤	٣	١	-	٣	0.601	0.527	0.691	0.584
سيلا	سيلا	٣	٢	٤	-	٢	0.568	0.442	0.689	0.572
الناصرية	الناصرية	٣	١	٢	-	١	0.553	0.387	0.696	0.577
	الصالحية	٣	١	١	٣	١	0.546	0.383	0.694	0.560
كفور النيل	كفور النيل	٤	٣	٢	-	٢	0.580	0.471	0.691	0.577
	البسيونية	٤	٢	١	-	٢	0.585	0.472	0.698	0.585
الشيخ فضل	الشيخ فضل	٣	٢	١	-	١	0.574	0.430	0.699	0.591
	م. سكران	٢	٢	-	-	١	0.586	0.477	0.707	0.574
	الحميدية الجديدة	٢	٢	-	-	٢	0.571	0.432	0.705	0.575
هوارة عدلان	هوارة عدلان	٣	٤	٤	-	٤	0.582	0.466	0.694	0.586
	دمشقين	٣	٢	١	١	٤	0.575	0.443	0.702	0.581

* المصدر :- الباحث بتصرف من مشروع مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم و تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم .

- عدم تجانس معدلات النمو السكاني وتفاوتها ما بين التجمعات خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦ حيث بلغت اقل قيمها في قرية منشاة القشيري (٠,٧ %) وأعلاها قرية كفور النيل (٣,٨ %) .
- تتفاوت المركزية الوظيفية للمنشآت والورش الحرفية بين قري المجموعة والتي يمكن تقسيمها للفئات التالية :-

- **الفئة الأولى** ..... وهي القري التي لاتوجد بها ورش حرفية وهي (أبوالسعود – الحميدية الجديدة – منشاة سكران – الشيخ فضل – إبجيج – منشأة الخطيب – منشاة القشيري) .
- **الفئة الثانية**..... قري تبلغ عدد الورش فيها مابين (٥-١) ورشة وهي (منشاة كمال – السنباط – منشأة فتيح – نزلة بشير – منشأة بغداد – الحادقة – منشأة الجزائر – المندرة – منشأة دمو – كفور النيل – العزب – بني صالح – نزلة الحريشي – العامرية – منشأة عبدالله).
- **الفئة الثالثة** .....قري تبلغ عدد الورش مابين (١٠-٥) ورشة وهي (دسيا - الإعلام – سنوفر – تلات)
- **الفئة الرابعة** ..... قري تبلغ عدد الورش (أكثر من ١٠) ورشة وهي (دمشقين – اللاهون – هوارة عدلان – منشأة الفيوم) .

* **المجموعة الثالثة :-** ..... وتضم خمس وهي (دمو – هوارة المقطع – زاوية الكرادسة – العدوة – سيلا) – جدول رقم (٧/٦) ، شكل رقم (١٢/٦) - وتتميز تلك المجموعة بالخصائص المكانية التالية :-

- يرتفع الثقل السكاني للتجمعات بتلك المجموعة حيث يبلغ الحجم السكاني أكبر من ١٥ ألف نسمة لكل تجمع ماعدا قرية دمو (٧,٦ ألف) نسمة .
- تبلغ قيم مركزية الخدمات الإقليمية أعلي قيم لها بالنسبة لباقي المجموعات الاخري ، حيث ان أقل قيمها بالنسبة للمجموعة في قري (العدوة -هوارة المقطع) حيث يوجد (٣ خدمات إقليمية) بكل قرية ، ويتوطن أعلي عدد من الخدمات الإقليمية بقرية دمو (٦ خدمات)
- ترتفع قيم معدلات النمو السكاني بالقري حيث تقع في الفئة مابين (٢,٧ – ٣,٣ %) سنويا .
- بالنسبة لنسبة الأنشطة غير الزراعية فتبلغ نسبتها بالتجمعات أكبر من (٣٠ %) .
- توجد اتصالية عالية لتجمعات تلك المجموعة بالطرق الإقليمية و ترتفع قيم المركزية الجغرافية لتلك التجمعات .
- تتنوع قيم المركزية الوظيفية و عدد الورش و المنشآت الحرفية حيث تبلغ أعلي قيمها في قريتي (سيلا – هوارة المقطع)

جدول رقم (٧/٦) تصنيف التجمعات إلي مجموعات طبقا للمعايير و الخصائص المكانية

رقم المجموعة	أسماء التجمعات
المجموعة الأولي	البسيونية - الصالحية - الناصرية
المجموعة الثانية	منشأة سكران - الشيخ فضل- مناشى الخطيب - منشأة كمال – دسيا- منشأة القشيرى - أبو السعود - الحميدية الجديدة – السنباط - منشأة الجزائر – المندرة - منشأة دمو - كفور النيل – العزب - منشأة الفيوم – أبجيج - منشأة فتيح - نزلة بشير - منشأة بغداد - نزلة الحريشى – العامرية - منشأة عبد الله – سنوفر- تلات – الحادقة - بنى صالح - الإعلام – دمشقين – اللاهون - هوارة عدلان
المجموعة الثالثة	دمو - هوارة المقطع - زاوية الكرادسة - سيلا - العدوة

- المصدر : اعداد الباحث

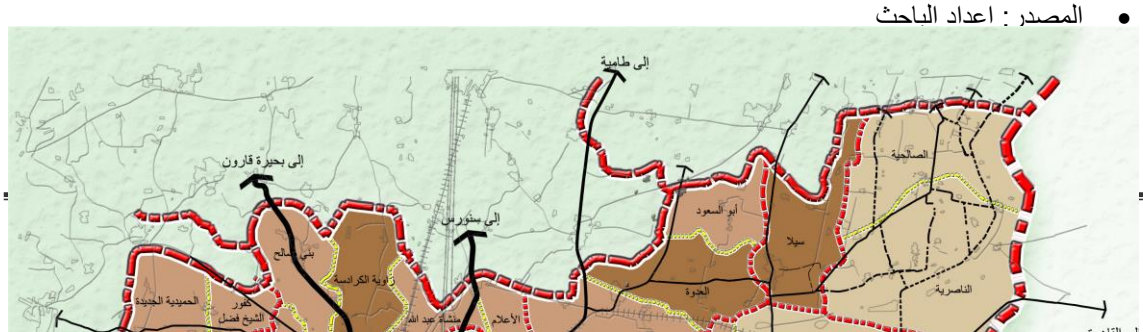

شكل رقم (١٢/٦) تصنيف التجمعات إلي مجموعات طبقا للمعايير و الخصائص المكانية *

* المصدر: اعداد الباحث

٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات التنمية المحلية باستخدام " Cluster Analysis "

يمثل هذا التصنيف المحور الثاني لقياس الارتباط بين العوامل المكانية و خطط وبرامج مشروعات التنمية المحلية وقد اعتمد هذا التصنيف علي البرنامج الاحصائي **SPSS** واستخدام تحليل **Cluster Analysis** لكل من عدد المشروعات و الاستثمارات الخاصة بها لكل من برامج ومشروعات التنمية المحلية التي تمت في مركز الفيوم ، وقد تم دراسة مشروعات التنمية المحلية لكل من (البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق " - مشروعات صندوق التنمية المحلية) خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) ، ودراسة (مشروعات الخطة العاجلة عام ٢٠٠٢) ،

١/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية

تمثلت مجالات مشروعات صندوق التنمية المحلية – التي تم دراستها – في (مشروعات الانتاج الحيواني – مشروعات الميكنة الزراعية – مشروعات وورش انتاجية – .....الخ) ، وتم تقسيم التجمعات إلي المجموعات التالية :-

* **المجموعة الأولي :-** .....وتضم أغلب التجمعات العمرانية حيث بلغ عدد التجمعات (٣٣) تجمع بنسبة ٨٦,٨ % من إجمالي عدد التجمعات وبلغ أكبر عدد من مشروعات صندوق التنمية المحلية بقريتي (سيلا ودمو) باجمالي عدد مشروعات (١٧) مشروع باستثمارات (٥٧,٥ – ٣٥,٤ ألف جنيه) بالتريب لكل منهما .

* **المجموعة الثانية :-** ..... وتضم (٤) تجمعات وهي (اللاهون – زاوية الكرادسة – الغزب – تلات) وبلغ عدد المشروعات في كل منها (٦٣-٥٤-٤٨-٣٥) مشروع بالترتيب ، وكان أكبر استثمارات في قرية اللاهون باستثمارات بلغت (١٣٣,٥) ألف جنيه .

* **المجموعة الثالثة :-** ..... وتضم تجمع واحد فقط وهو قرية دسيا باجمالي عدد مشروعات بلغ (٩٨) مشروع باستثمارات (١٦٦,٥) ألف جنيه .

جدول رقم (٨/٦)تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات صندوق التنمية المحلية "٢٠٠٢-٢٠٠٧ "

رقم المجموعة	أسماء التجمعات
المجموعة الأولي	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - الحميدية الجديدة – دمشقين– هوارة المقطع - منشأة سكران- الشيخ فضل– أبجيج- بنى صالح- كفور النيل– سيلا- العدوة – الناصرية- دمو - هوارة عدلان - مناشى الخطيب
المجموعة الثانية	اللاهون – العزب–تلات - زاوية الكرادسة
المجموعة الثالثة	دسيا

* المصدر: اعداد الباحث

٢/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق"

تمثلت مجالات مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" في (تأسيس وتنمية مؤسسية - دار شروق - مشروعات بيئية – رصف طرق – كهرباء - مياة الشرب - صرف صحي – اتصالات - خدمات اجتماعية - خدمات دينية - خدمات رياضية - تخطيط عمراني- خدمات صحية – مجزر- مجمع خدمات - خدمات ثقافية - خدمات تعليمية) والتي تم بناء علي دراستها تقسيم التجمعات إلي المجموعات التالية :-

* **المجموعة الأولي :-** .....وتضم أغلب التجمعات العمرانية (٢٣) تجمع بنسبة (٦٠,٥ %) من إجمالي عدد التجمعات ، وبلغ أكبر عدد من المشروعات في قري (نزلة الحريشي – سنوفر – منشاة بغداد) باستثمارات بلغت (١١٣,٥ – ٧٨,٧ – ٣٣,٧) ألأف جنيه علي الترتيب .

* **المجموعة الثانية :-**.....وتضم (١٠) تجمعات بنسبة (٢٦,٣%) من إجمالي التجمعات ، وبلغ أكبر عدد من المشروعات بقري (زاوية الكرادسة – إبجيج – سيلا – منشأة سكران) بإجمالي (٣) مشروعات لكل قرية ، وبلغ أكبر إستثمارات بقري (كفور النيل – هوارة المقطع – منشأة سكران – الشيخ فضل) باستثمارات (٢٥٨,٢ – ٢٣٤ – ٢٣٠,٦ - ٢٢٣,٣ ألف جنيه) علي الترتيب .

* **المجموعة الثالثة :-**.....وتضم (٥) تجمعات وهي (دمو – العدوة - مناشي الخطيب – الناصرية – هوارة عدلان) بنسبة (١٣,١ %) من اجمالي عدد التجمعات ، وبلغ أكبر عدد من المشروعات في قري (دمو – الناصرية – هوارة عدلان) باجمالي (٣) مشروعات لكل قرية ، وبلغ اكبر استثمارات للمشروعات في قريتي (هوارة عدلان – مناشي الخطيب) باستثمارت بلغت (٥١٣,٧ – ٤٣٠,٩) ألف جنيه علي الترتيب

جدول رقم (٩/٦) تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧

رقم المجموعة	أسماء التجمعات
المجموعة الأولي	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - الحميدية الجديدة – دمشقين– دسيا– تلات
المجموعة الثانية	هوارة المقطع –اللاهون - الشيخ فضل - كفور النيل - سيلا– العزب- بنى صالح- زاوية الكرادسة– أبجيج- منشأة سكران
المجموعة الثالثة	العدوة – الناصرية- دمو - هوارة عدلان - مناشى الخطيب

* المصدر :- الباحث

٣/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لمشروعات الخطة العاجلة "٢٠٠٢"

تمثلت مجالات مشروعات الخطة العاجلة في مشروعات الخدمات والبنية الأساسية و والتي تمثل مشروعات سد إحتياج فقط تلبي الإحتياجات الأساسية للسكان وهي (مياه الشرب – الصرف الصحي – رصف طرق – الكهرباء – الاتصالات – خدمات تعليمية – خدمات صحية) ، وقد تم تقسيم التجمعات الي المجموعات التالية :-

* **المجموعة الأولي :-** .....وتضم أغلب التجمعات العمرانية (٢٦) تجمع بنسبة (٦٨,٤ %) من إجمالي عدد التجمعات .

* **المجموعة الثانية :-**.....وتضم (٨) تجمعات بنسبة (٠٥.٢١%) من إجمالي التجمعات ، وبلغ أكبر عدد من المشروعات بقريتي (الشيخ فضل – العدوة) بإجمالي (٨) مشروعات لكل قرية ، وبلغ أكبر إستثمارات بقري (تلات – دمو – الشيخ فضل – العدوة) باستثمارات (٢٨٢ ألف جنيه) لكل قرية .

* **المجموعة الثالثة :-**.....وتضم (٤) تجمعات وهي (دسيا – هوارة المقطع – زاوية الكرادسة – العزب) بنسبة (١٠,٥%) من اجمالي عدد التجمعات ، وبلغ أكبر عدد من المشروعات في قرية (هوارة المقطع) باجمالي (١٤) مشروع ، وبلغ اكبر استثمارات للمشروعات في قريتي (دسيا – زاوية الكرادسة) باستثمارت بلغت (٤٧٤) ألف جنيه .

جدول رقم (١٠/٦) تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات الخطة العاجلة "٢٠٠٢" *

رقم المجموعة	أسماء التجمعات
المجموعة الأولي	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - الحميدية الجديدة – دمشقين -منشأة سكران- مناشى الخطيب- بنى صالح– أبجيج- سيلا
المجموعة الثانية	–اللاهون - الشيخ فضل - كفور النيل - العدوة – الناصرية- دمو - هوارة عدلان– تلات
المجموعة الثالثة	هوارة المقطع– العزب– دسيا- زاوية الكرادسة

* المصدر: اعداد الباحث

٤/٥/٦ تصنيف التجمعات العمرانية طبقا لإجمالي مشروعات التنمية المحلية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

وبعد عرض لأهم برامج ومشروعات التنمية المحلية في مركز الفيوم فإنه يمكن تقسيم التجمعات العمرانية بالمركز إلي المجموعات التالية تبعا لإجمالي مشروعات التنمية المحلية كما يلي :-

* **المجموعة الأولي :-** ..... وتضم أغلب التجمعات العمرانية ، حيث بلغ عدد التجمعات في تلك المجموعة ٢٥ تجمع (بنسبة ٦٥,٧٨ % من اجمالي التجمعات) وبلغ أكبر عدد من المشروعات تم توطينه بتجمع في قرية (منشأة سكران) باجمالي عدد مشروعات (٣ مشروعات) واستثمارات بلغت (٩٥,١ ألف جنيه) ، بينما بلغ أقل عدد من المشروعات في تلك المجموعة في قري (دمشقين – الحميدية الجديدة – الصالحية – العامرية – أبو السعود منشاة الجزائر – منشأة الفيوم – الحادقة – نزلة بشير – منشأة القشيري – السنباط – منشأة فتيح) حيث لم يتم تنفيذ مشروعات لكل من (برنامج شروق – مشروعات صندوق التنمية المحلية) بتلك القري – جدول رقم (١١/٦) ، شكل رقم (١٣/٦)

* **المجموعة الثانية :-** ..... وتضم ٦ تجمعات وهي (اللاهون – الشيخ فضل – مناشي الخطيب – كفور النيل – تلات – سيلا) ، و قد بلغ أكبر عدد من المشروعات تم توطينه بتجمع في قرية (اللاهون) باجمالي عدد مشروعات (٦٧ مشروع) باستثمارات (بلغت ٢٩٢,٤ ألف) جنيه ، بينما بلغ أقل عدد من المشروعات في تلك المجموعة في قرية (مناشي الخطيب) حيث بلغ (مشروعين) باستثمارات بلغت (٨٠,٩ ألف) جنيه ، وبلغت أعلي قيمة للإستثمارات في قرية (تلات) بقيمة (٣٥٧ ألف) جنيه ، وكان المتوسط العام لعدد المشروعات (٢٥) مشروع ، ومتوسط الاستثمارات (٢٣٧,٥٨ ألف) جنيه – جدول رقم (١١/٦) ، شكل رقم (١٣/٦) .

* **المجموعة الثالثة :-** ..... وتضم ٨ تجمعات وهي (هوارة المقطع – العدوة – الناصرية – دمو – العزب – هوارة عدلان – دسيا – زاوية الكرادسة) ، و قد بلغ أكبر عدد من المشروعات تم توطينه بتجمع في (دسيا) باجمالي عدد مشروعات (١٠٥ مشروع) واستثمارات بلغت (٦٠٠ ألف) جنيه ، بينما بلغ أقل عدد من المشروعات في تلك المجموعة في قرية (هوارة عدلان) بعدد (٩ مشروعات) باستثمارات بلغت (٣٣٣ ألف) جنيه ، وكان المتوسط العام لعدد المشروعات (٣٧ مشروع) ، ومتوسط الاستثمارات (٤٤٥ألف) جنيه – جدول رقم (١١/٦) ، شكل رقم (١٣/٦) .

جدول رقم (١١/٦) تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع مشروعات التنمية المحلية

رقم المجموعة	أسماء التجمعات
المجموعة الأولي	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - منشأة سكران - الحميدية الجديدة - دمشقين
المجموعة الثانية	اللاهون - الشيخ فضل - مناشى الخطيب - كفور النيل – تلات - سيلا
المجموعة الثالثة	هوارة المقطع – العدوة – الناصرية- دمو – العزب - هوارة عدلان – دسيا - زاوية الكرادسة

* المصدر: اعداد الباحث

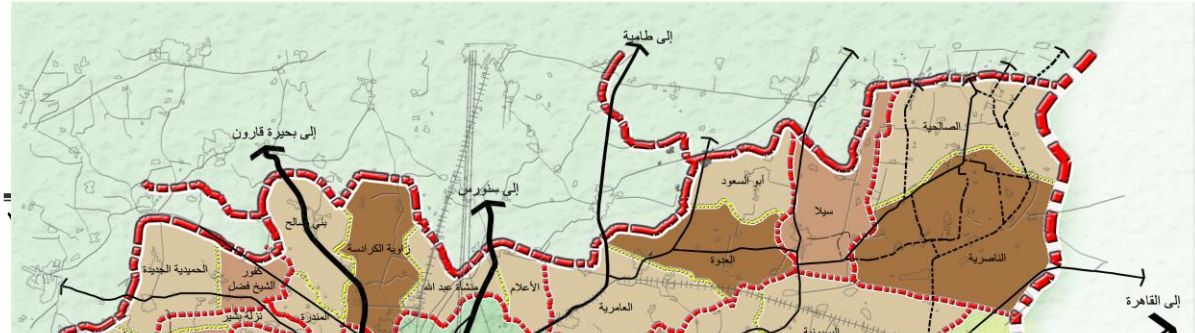

شكل رقم (١٣/٦) تقسيم التجمعات الي مجموعات طبقا لتوزيع إجمالي مشروعات التنمية المحلية *

* المصدر: اعداد الباحث

الخلاصـــــة

استهدف هذا الفصل إختيار النموذج التطبيقي التي سوف يتم من خلاله قياس دور البعد المكاني في تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية والتي تم اختياره بناء علي الدراسات التي تمت من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمراني عن قياس معدلات التنمية بالمحافظات المصرية من خلال مجموعة من المؤشرات التي ارتبطت بكافة مجالات التنمية (الإجتماعية – الإقتصادية – العمرانية -....) من منظور التنمية الشاملة وكانت نتيجة تلك الدراسة أن محافظة الفيوم هي أقل المحافظات المصرية بعد محافظة مرسي مطروح (والتي استبعدها البحث لكونها محافظة ذات طبيعة خاصة لاتعبر عن أغلب المعمور المصري) ومن ثم تم اعتبار محافظة الفيوم هي النطاق الأشمل للنموذج التطبيقي ، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة والتي تناولت مستويات التنمية المحلية الريفية وتوصلت أن المحافظة هي أعلي المستويات و الوحده المحلية أدناها ، وقد تم دراسة مشروعات التنمية المحلية الريفية بمراكز محافظة الفيوم وهي (مشروعات صندوق التنمية المحلية و مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق و مشروعات الخطة العاجلة) وذلك لمعرفة الوزن النسبي لكل مركز ، **وقد تم اختيار مركز الفيوم كنموذج تطبيقي للدراسة (النطاق الفعلي)** وذلك للأسباب التالية :-

- قياس تأثير العوامل المكانية علي مستوي المركز لكونه المستوي المتوسط للتنمية المحلية و التي تمثل المحافظة أعلي مستوياتها ، و الوحدة المحلية المستوي الأدني .
- المركز الاداري يقابل في المستوي التخطيطي " إقليم المدينة"والتي تتضح في التفاعلات المكانية بين التجمعات الحضرية والريفية داخل نطاق إقليم المدينة .
- تقارب نسب مركز الفيوم بالنسبة لعدد و استثمارات مشروعات التنمية المحلية بالنسبة لباقي مراكز محافظة الفيوم في مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق " ومشروعات الخطة العاجلة .
- احتلال مركز الفيوم المرتبة الأولي بالنسبة لمشروعات صندوق التنمية المحلية ذات الطبيعية الاقتصادية بفارق كبير عن باقي مراكز محافظة الفيوم .
- الثقل السكاني و الخدمي لمركز الفيوم و بعض الخصائص المكانية المميزة مقارنة بباقي مراكز المحافظة .
- سهولة تجميع البيانات الخاصة بالعوامل المكانية علي مستوي التجمعات بمركز الفيوم والذي يبلغ عددها ٣٩ تجمع ووجود تنوع وتباين للأبعاد المكانية علي مستوي المركز .

الفصل السابع :- قياس الإرتباط بين البعد المكاني وخطط وبرامج و مشروعات التنمية المحلية الريفية

١/٧ قياس الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات التنمية المحلية باستخدام " Cluster Analysis "

يمثل قياس الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية وتصنيفها طبقا لمشروعات التنمية المحلية عنصر أساسي لقياس إشكالية البحث ، حيث تم تقسيم التجمعات إلي ثلاث مجموعات في كل تصنيف وذلك لمعرفة ارتباطها بالأدوار الإقليمية للتجمعات الريفية (مركز تنمية ريفي – قرية خدمة – قرية تابعة).

١/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية

وبقياس ارتباط العلاقة بين مجموعات التصنيف طبقا للمعايير المكانية ومجموعات التصنيف طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية – جدول رقم (١/٧) - يمكن استباط التالي:-

- يوجد تجمعات تم الإتفاق عليها في كل مجموعة وهي :-
  - **المجموعة الأولى :-**.....قرى(منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - منشأة سكران - الحميدية الجديدة - دمشقين) .
  - **المجموعة الثانية :-** .....قريتي (اللاهون - تلات) .
  - **المجموعة الثالثة:-**.....قرية (دسيا) .
- أما التجمعات التي تم إختلاف المجموعات فيما بينها فهي :-
  - **المجموعة الأولى :-**.....قري (دمو – هوارة المقطع – سيلا الناصرية – كفور النيل – الشيخ فضل – هوارة عدلان).
  - **المجموعة الثانية:-**..... قري (العزب – زاوية الكرادسة - الشيخ فضل - مناشى الخطيب - كفور النيل – سيلا) .
  - **المجموعة الثالثة:-**.....قري (هوارة المقطع – العدوة – الناصرية- دمو – العزب - هوارة عدلان- زاوية الكرادسة) .

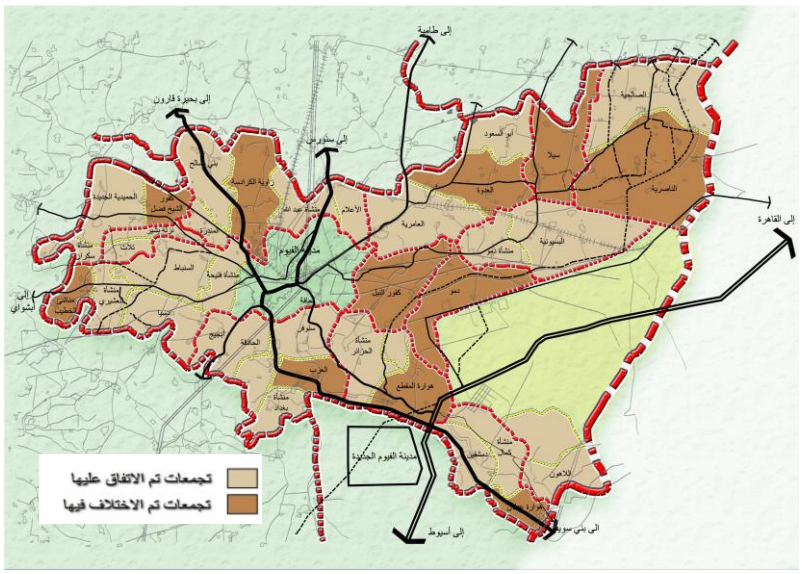

شكل رقم (١/٧)الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات صندوق التنمية المحلية *

* المصدر :- إعداد الباحث

جدول رقم (١/٧) الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات صندوق التنمية المحلية *

رقم المجموعة	تجمعات تم الأتفاق عليها	تجمعات تم الإختلاف فيها
المجموعة الأولي	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية – الصالحية – البسيونية - منشأة سكران - الحميدية الجديدة – دمشقين	دمو – هوارة المقطع – سيلا الناصرية – كفور النيل – الشيخ فضل – هوارة عدلان
المجموعة الثانية	اللاهون - تلات	العزب – زاوية الكرادسة - الشيخ فضل - مناشى الخطيب - كفور النيل – سيلا
المجموعة الثالثة	دسيا	هوارة المقطع – العدوة – الناصرية- دمو – العزب - هوارة عدلان- زاوية الكرادسة

* المصدر: اعداد الباحث

٢/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " :-

وبقياس ارتباط العلاقة بين مجموعات التصنيف طبقا للمعايير المكانية ومجموعات التصنيف طبقا لمشروعات برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق " – جدول رقم (٢/٧) ، شكل رقم (٢/٧) – يمكن استباط التالي :-

- يوجد تجمعات تم الإتفاق عليها في كل مجموعة وهي :-
  - **المجموعة الأولي :-**.....قريتي (الصالحية – البسيونية) .
  - **المجموعة الثانية :-** .....قري (اللاهون - تلات - العزب - الشيخ فضل - كفور النيل) .
  - **المجموعة الثالثة:-**.....قرية (العدوة) .
- أما التجمعات التي تم إختلاف المجموعات فيما بينها فهي :-
  - **المجموعة الأولي :-**.....قري (منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية –منشأة سكران - الحميدية الجديدة - دمشقين).
  - **المجموعة الثانية:-**..... قري (زاوية الكرادسة - هوارة المقطع – سيلا – مناشي الخطيب - مناشى الخطيب) .
  - **المجموعة الثالثة:-**.....قري (دمو – مناشي الخطيب – الناصرية – هوارة عدلان) .

جدول رقم (٢/٧) الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق *

رقم المجموعة	تجمعات تم الأتفاق عليها	تجمعات تم الإختلاف فيها

المجموعة الأولي	الصالحية – البسيونية	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية –منشأة سكران - الحميدية الجديدة - دمشقين
المجموعة الثانية	اللاهون - تلات - العزب - الشيخ فضل - كفور النيل	زاوية الكرادسة - هوارة المقطع – سيلا – مناشي الخطيب - مناشى الخطيب
المجموعة الثالثة	العدوة	دمو – مناشي الخطيب – الناصرية – هوارة عدلان

* المصدر: اعداد الباحث

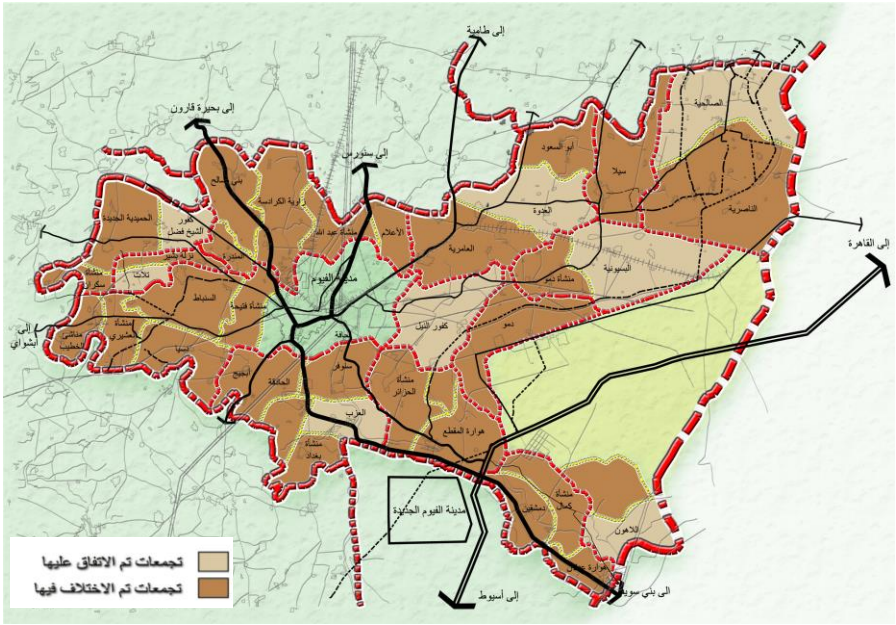

شكل رقم (٢/٧)الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " *

* المصدر :- إعداد الباحث

٣/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات الخطة العاجلة:-

وبقياس ارتباط العلاقة بين مجموعات التصنيف طبقا للمعايير المكانية ومجموعات التصنيف طبقا لمشروعات الخطة العاجلة – جدول رقم (٣/٧) ، شكل رقم (٣/٧) – يمكن استباط التالي :-

- يوجد تجمعات تم الإتفاق عليها في كل مجموعة وهي :-
  - **المجموعة الأولي :-**.....قريتي (الصالحية – البسيونية) .
  - **المجموعة الثانية :-** .....قري (اللاهون - تلات - العزب - الشيخ فضل - كفور النيل) .
  - **المجموعة الثالثة:-**.....قريتي (زاوية الكرادسة – هوارة المقطع) .
- أما التجمعات التي تم إختلاف المجموعات فيما بينها فهي :-
  - **المجموعة الأولي :-**.....قري (منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية –منشأة سكران - الحميدية الجديدة – دمشقين – مناشي الخطيب – سيلا).

- **المجموعة الثانية:-**..... قرى (الناصرية – دمو – العدوة) .
- **المجموعة الثالثة:-**.....قريتي (دسيا – العزب) .

جدول رقم (٣/٧) الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات الخطة العاجلة *

رقم المجموعة	تجمعات تم الأتفاق عليها	تجمعات تم الإختلاف فيها
المجموعة الأولي	الصالحية – البسيونية	منشأة دمو - م. فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية –منشأة سكران - الحميدية الجديدة – دمشقين – مناشي الخطيب – سيلا
المجموعة الثانية	هوارة عدلان - اللاهون - تلات - الشيخ فضل – كفور النيل	الناصرية – دمو – العدوة
المجموعة الثالثة	زاوية الكرادسة – هوارة المقطع	دسيا – العزب

* المصدر: اعداد الباحث

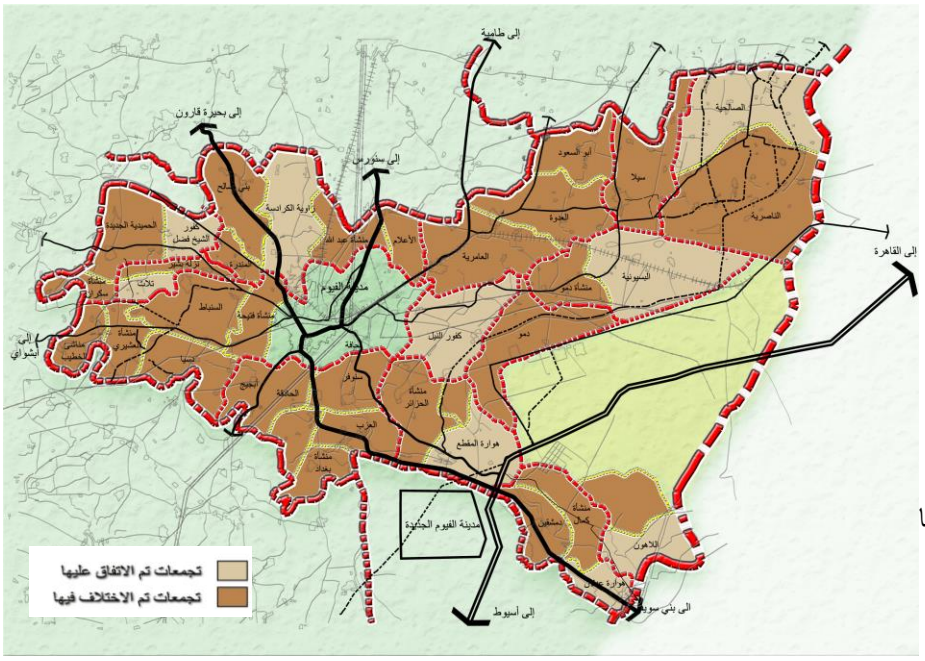

شكل رقم (٣/٧)الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات الخطة العاجلة *

* المصدر :- إعداد الباحث

٤/١/٧ الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا للمعايير المكانية و تصنيف التجمعات طبقا لإجمالي برامج وخطط ومشروعات التنمية المحلية الريفية :-

وبقياس ارتباط العلاقة بين مجموعات التصنيف طبقا للمعايير المكانية ومجموعات التصنيف طبقا لمشروعات التنمية المحلية – جدول رقم (٤/٧) ، شكل رقم (٤/٧) – يمكن استنباط التالي :-

- يوجد تجمعات تم الإتفاق عليها في كل مجموعة وهي :-

- **المجموعة الأولي :-**.....قريتي (البسيونية – الصالحية) .

- **المجموعة الثانية :-** .....قري (اللاهون – الشيخ فضل – مناشي الخطيب – كفر النيل- تلات).
- **المجموعة الثالثة:-**.....قري (دمو – هوارة المقطع – زاوية الكرادسة – العدوة) .

- أما التجمعات التي تم إختلاف المجموعات فيما بينها فهي :-

- **المجموعة الأولى :-**.....قري (منشأة دمو - منشأة فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية - منشأة سكران - الحميدية الجديدة – دمشقين).
- **المجموعة الثانية:-**..... قري (منشأة سكران - منشأة كمال – دسيا- منشأة القشيرى - أبو السعود - الحميدية الجديدة – السنباط - منشأة الجزائر – المندرة - منشأة دمو - العزب - منشأة الفيوم – أبجيج - منشأة فتيح - نزلة بشير - منشأة بغداد - نزلة الحريشى – العامرية - منشأة عبد الله – سنوفر- الحادقة - بنى صالح - الإعلام – دمشقين – اللاهون - هوارة عدلان).
- **المجموعة الثالثة:-**.....قري (الناصرية – العزب - هوارة عدلان – دسيا) .

جدول رقم (٤/٧) الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية ومجموعات مشروعات التنمية المحلية *

رقم المجموعة	تجمعات تم الأتفاق عليها	تجمعات تم الإختلاف فيها
المجموعة الأولي	البسيونية – الصالحية	منشأة دمو - منشأة فتيح – السنباط – منشاة القشيرى - نزلة بشير - نزلة الحريشى - بنى صالح- منشأة عبد الله – المندرة – الإعلام – الحادقة – أبجيج - منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم - منشأة الجزائر - منشأة كمال - أبو السعود – العامرية - منشأة سكران - الحميدية الجديدة – دمشقين
المجموعة الثانية	اللاهون – الشيخ فضل – مناشي الخطيب – كفر النيل-تلات	منشأة سكران - منشأة كمال – دسيا- منشأة القشيرى - أبو السعود - الحميدية الجديدة – السنباط - منشأة الجزائر – المندرة - منشأة دمو - العزب - منشأة الفيوم – أبجيج - منشأة فتيح - نزلة بشير - منشأة بغداد - نزلة الحريشى – العامرية - منشأة عبد الله – سنوفر- الحادقة - بنى صالح - الإعلام – دمشقين – هوارة عدلان
المجموعة الثالثة	دمو – هوارة المقطع – زاوية الكرادسة – العدوة	الناصرية – العزب - هوارة عدلان – دسيا

* المصدر: اعداد الباحث

ومن منطلق ذلك وفي اطار الاختلاف فيما بين المجموعات يتضح أن :-

- يرتكز توزيع وتوطين مشروعات التنمية المحلية بشكل أساسي علي الدور الإداري للتجمع بشكل كبير أي كونه قرية أم دون الإعتماد أو الأخذ في الإعتبار العوامل والخصائص المكانية لتلك التجمعات مثل وجود مسطحات للنمو العمراني أو نطاق تأثيرها ومدي إرتباطها بشبكة الحركة الإقليمية .
- وجود عدم اتزان بين التجمعات من حيث توزيع مشروعات التنمية المحلية وبين خصائصها المكانية حيث توجد تجمعات توطنت بها مشروعات للتنمية المحلية بالرغم من خصائصها

المكانيـة المتوسـطة مثـل قـري (الناصـرية – العـزب) ممـا يمثـل اهـدار للاسـتثمار بتلـك المشروعات و انخفاض العائد التنموي لتلك المشروعات .

- عـدم وجـود اسـتراتيجية واضـحة لاختيـار و توزيـع مشـروعات التنميـة المحليـة تاخـذ بالابعـاد المكانية علي المستوي المحلي كاحد المحددات الأساسية للتنمية المحلية .

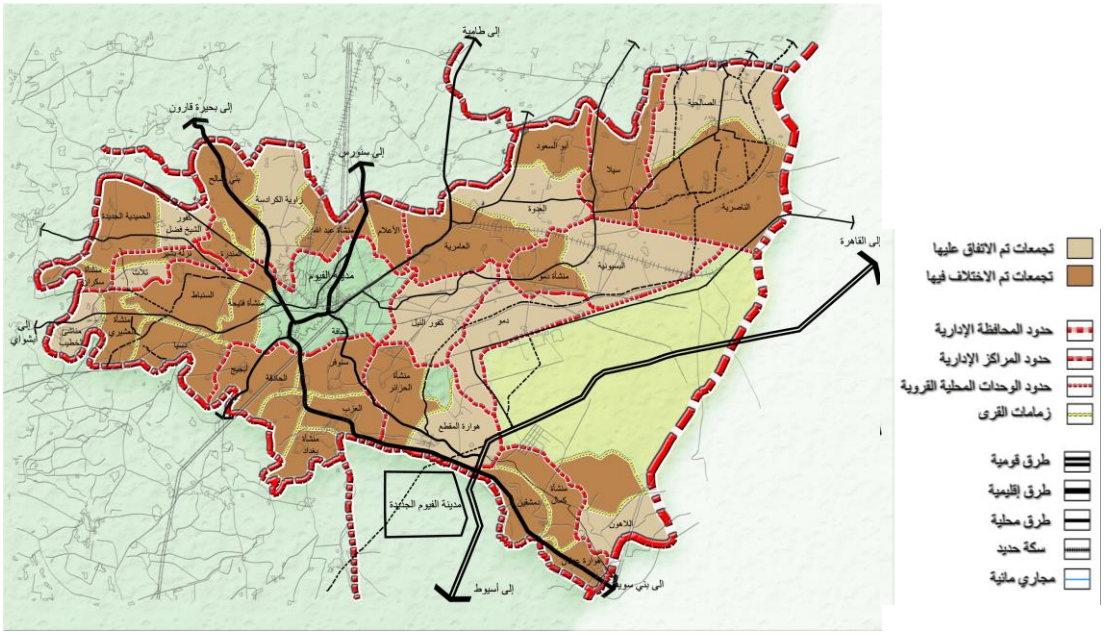

شكل رقم (٤/٧) الارتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للعوامل المكانية والمجموعات طبقا لتصنيف إجمالي مشروعات التنمية المحلية الريفية *

* المصدر: اعداد الباحث

٢/٧ قياس الارتباط بين تصنيف التجمعات طبقا لمشروعات التنمية المحلية و الأدوار التنموية المقترحة لمشروع " التنمية الريفية لمركز الفيوم " :-

بما لاشك فيه انه لابد من وجود ارتباط بين المخططات التنموية الهادفة لإحداث تنمية علي كافة المستويات وبين المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها حتي تأتي الإستفادة الكاملة من مشروعات التنمية بكافة مستوياتها (القومية - الإقليمية – المحلية) .

وفي اطار ذلك فقد تم اجراء دراسة تخطيطية ومشروع بإسم **" مخطط التنمية الريفية لمركز الفيوم "** من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتوصلت الدراسة الي بعض العناصر المقترحة مستقبليا تستهدف بشكل أساسي إلي احداث تنمية محلية لمركز الفيوم وذلك أخذا في الإعتبار العوامل المكانية – و التي تم دراستها ضمن المشروع – وقد توصلت للأدوار التنموية الإقليمية المقترحة للتجمعات كإنعكاس لباقي العناصر الاخري (الحجم السكاني – الخدمات المقترحة – المشروعات التنموية المقترحة – الخصائص الاقتصادية – فرص الاستيعاب العمراني .....إلخ)

حيث يتم تخطيط برامج التنمية الاجتماعية / الاقتصادية / العمرانية فى القرى طبقاً لأدوار التجمعات العمرانية فى إطار النسق العمرانى المقترح لمركز الفيوم . وقد قامت الدراسة بتحديد هذه الأدوار الإقليمية للتجمعات العمرانية فى ضوء نتائج الدراسات التحليلية والتى شملت الخصائص الطبيعية والسكانية و الاقتصادية والعمرانية (المركزية المكانية – مركزية الخدمات الإقليمية – مركزية شبكات البنية الأساسية – الثقل السكانى – تمركز الأنشطة الحضرية ... الخ) بالإضافة إلى فرص التنمية الاقتصادية على مستوى مركز الفيوم وبناء على ذلك فقد تم تصنيف التجمعات العمرانية فى مركز الفيوم طبقا لدورها الإقليمى المقترح إلى أربع رتب رئيسية كالتالي – شكل رقم (٥/٧) :

أولاً : تجمعات رتبة أولى :

وتنحصر فى مدينة الفيوم ونطاقها الحضرى المباشر باعتبارها المركز الحضرى الرئيسى فى مركز الفيوم (مركز الإدارة والصناعة والخدمات الإقليمية والتجارة) .

ثانياً : مراكز التنمية الريفية (المجموعة الثالثة) :

وتتمثل فى شريحة من التجمعات الريفية لا يوجد حاليا ضمن هيكل تصنيف القرى وقد تم اقتراح هذا المستوى من التجمعات العمرانية الريفية لتحقيق التوازن فى التدرج الوظيفى لشبكة التجمعات العمرانية المستقبلية فى مركز الفيوم حيث تعتبر هذه القرى مواقع مناسبة لتوطين مشروعات التنمية الاقتصادية الريفية بأنواعها المختلفة طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية كما تمثل أداة تخطيطية مناسبة لتنمية الظهير الصحراوى المتاخم للتجمعات العمرانية القائمة وهذه القرى (مراكز التنمية الريفية) هى (الصالحية – الناصرية – م. دمو – دمو – اللاهون – دمشقين – هوارة المقطع – العزب – هوارة عدلان) .

ثالثاً : مراكز الخدمات الريفية (المجموعة الثانية) :

وهى القرى التى تتوطن بها الخدمات الإقليمية ، ويتم تقديم هذه الخدمات لعدد من القرى داخل نطاق تأثير يتراوح بين (٣ – ٥ كم) ويبلغ عدد هذه القرى ٨ قرى جميعها يؤدى دور قرية أم فى الوقت الحالى وهى (دسيا – تلات –زاوية الكرادسة –العدوة – سيلا – كفور النيل – الشيخ فضل) .

رابعاً : القرى التابعة (المجموعة الأولي) :

وتتمثل فى القرى الصغيرة التى لا يتوطن بها الخدمات الإقليمية أو مشروعات التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمى ، ويبلغ عدد هذه القرى ٢٢ قرية تمثل نحو ٥٨ % من إجمالى عدد القرى فى مركز الفيوم .

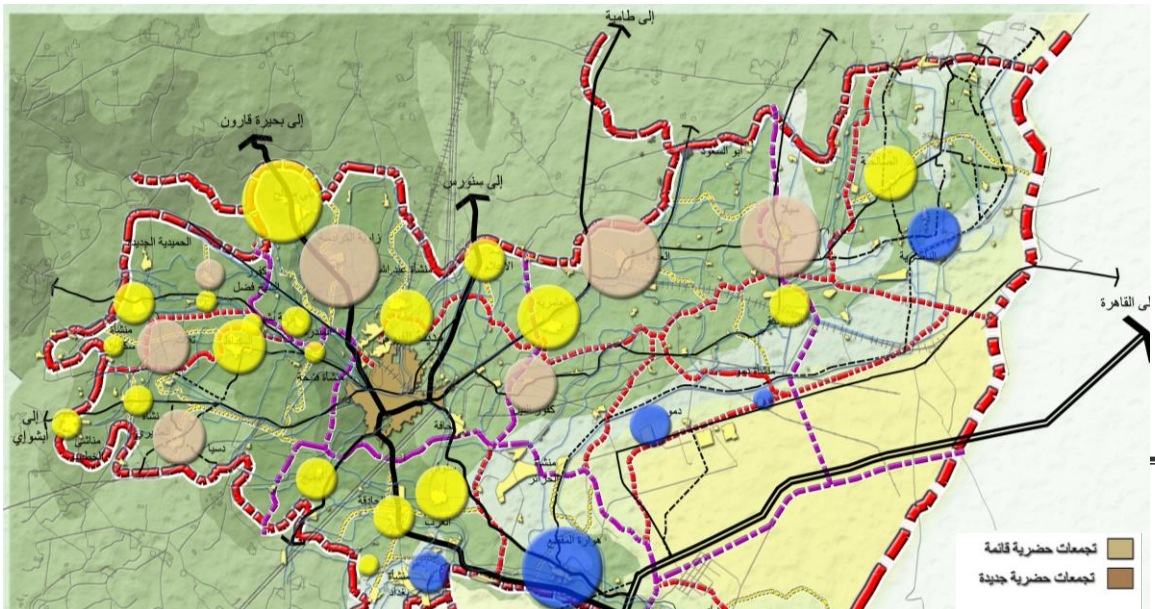

شكل رقم (٥/٧) مخطط التنمية الريفية المقترح لمركز الفيوم *

* المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مخطط التنمية الريفية لمحافظة الفيوم**

وبقياس ارتباط العلاقة بين مجموعات التصنيف طبقا لمشروعات التنمية المحلية ومجموعات الدور الإقليمي المقترح للتجمعات في إطار مخطط التنمية المحلية الريفية لمركز الفيوم – جدول رقم (٥/٧) ، شكل رقم (٦/٧) – يمكن استباط التالي :-

- يوجد تجمعات تم الإتفاق عليها في كل مجموعة وهي :-

- **المجموعة الأولى :-**.....قري (منشأة فتيح – السنباط – منشأة القشيري – نزلة بشير – نزلة الحريشي – بني صالح – منشأة عبد الله – المندرة – الاعلام – الحادقة – ابجيج – منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم – منشاة الجزائر – منشأة كمال – أبو السعود – العامرية – البسيونية – منشأة سكران – الحميدية الجديدة) .
- **المجموعة الثانية :-** .....قري (سيلا – تلات – كفور النيل – الشيخ فضل).
- **المجموعة الثالثة:-**.....قري (دمو – الناصرية – هوارة المقطع – العزب – هوارة عدلان) .

- أما التجمعات التي تم إختلاف المجموعات فيما بينها فهي :-

- **المجموعة الأولى :-**.....قري (منشأة دمو – الصالحية – دمشقين).
- **المجموعة الثانية:-**..... قري (اللاهون – مناشي الخطيب – زاوية الكرادسة – دسيا – العدوة) .
- **المجموعة الثالثة:-**.....قري (منشأة دمو – اللاهون – دمشقين – زاوية الكرادسة – الصالحية) .

جدول رقم (٥/٧) الإرتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للدور التنموي المقترح للتجمعات في مخطط التنمية المحلية لمركز الفيوم ومجموعات مشروعات التنمية المحلية الريفية *

رقم المجموعة	تجمعات تم الأتفاق عليها	تجمعات تم الإختلاف فيها
المجموعة الأولي	منشأة فتيح – السنباط – منشأة القشيري – نزلة بشير – نزلة الحريشي – بني صالح – منشأة عبد الله – المندرة – الاعلام – الحادقة – ابجيج – منشأة بغداد – سنوفر – منشأة الفيوم – منشاة الجزائر – منشأة كمال – أبو السعود – العامرية – البسيونية – منشأة سكران – الحميدية الجديدة	منشأة دمو – الصالحية – دمشقين
المجموعة الثانية	سيلا – تلات – كفور النيل – الشيخ فضل	اللاهون – مناشي الخطيب – زاوية الكرادسة – دسيا – العدوة
المجموعة	دمو – الناصرية – هوارة المقطع – العزب – هوارة عدلان	منشأة دمو – اللاهون – دمشقين –

الثالثة		زاوية الكرادسة – الصالحية

* المصدر: اعداد الباحث

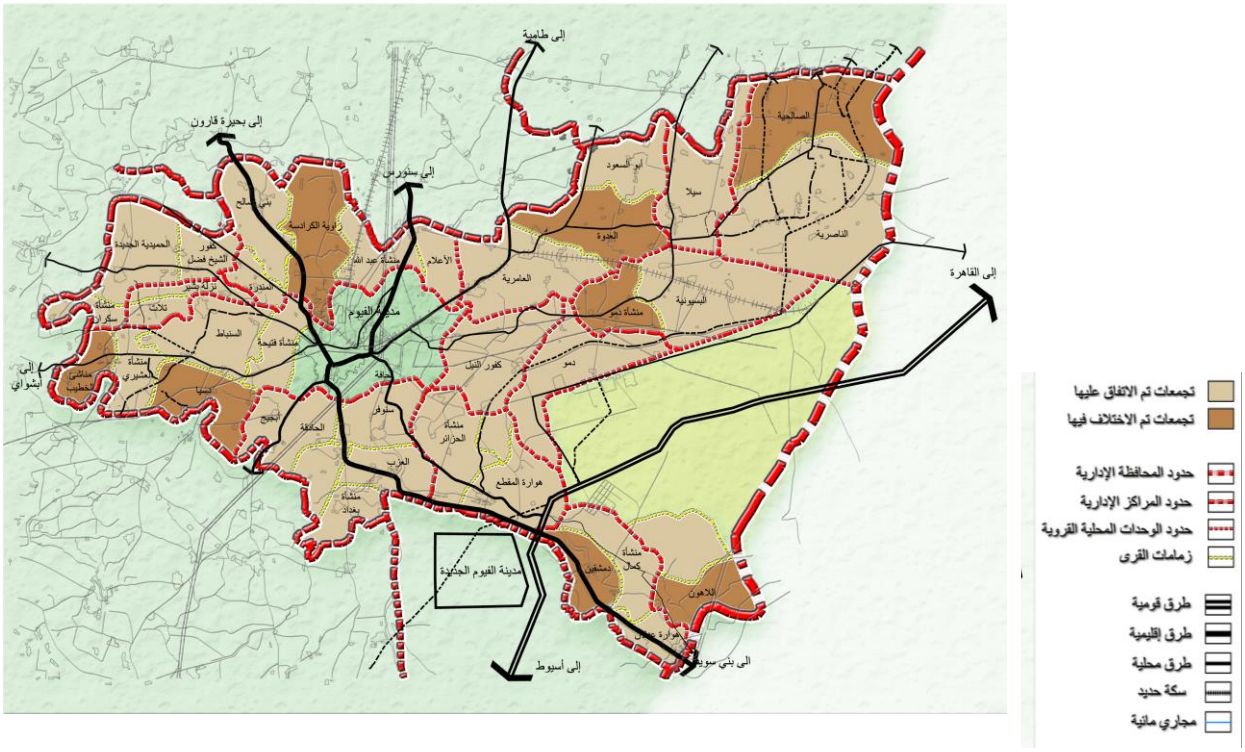

شكل رقم (٦/٧) الارتباط بين مجموعات التصنيف طبقا للدور التنموي المقترح للتجمعات في مخطط التنمية المحلية لمركز الفيوم والمجموعات طبقا لتصنيف مشروعات التنمية المحلية *

* المصدر :- إعداد الباحث .

٣/٧ قياس الارتباط بين الخصائص المكانية و مشروعات التنمية المحلية بإستخدام "Correlation Factor Analysis" :-

يهدف هذا القياس الي استنباط أهم الخصائص المكانية المؤثرة علي مشروعات التنمية المحلية والتي يمكن تطبيقها بشكل عام عند اختيار و توزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية (والتي لاترتبط بنموذج الدراسة فقط " ويمكن تعميمها علي كافة التجمعات في المحافظات الأخري ، بالاضافة الي معرفة العوامل المكانية المؤثرة علي مشروعات التنمية المحلية المرتبطة فقط بنموذج الدراسة " مركز الفيوم " ، وسوف يتم ذلك بإستخدام البرنامج الاحصائي **SPSS** واستخدام الاداة التحليلية **Correlation Factor Analysis** والتي تم من خلال هذا القياس التوصل إلي النتائج التالية "-

١/٣/٧ خصائص مكانية مؤثرة علي مشروعات التنمية المحلية الريفية " يمكن تعميمها علي كافة التجمعات ":-

بالنظر الي ارتباط الخصائص المكانية و مشروعات التنمية المحلية فانه يتضح ان العوامل الآتية هي أكثر العوامل تأثير علي مشروعات التنمية المحلية من حيث توزيعها ونمطها واجمالي الإستثمارات لتلك المشروعات ويمكن تعميمها علي كافة التجمعات علي مستوي المعمور المصري ولا ترتبط بخصوصية النموذج التطبيقي للدراسة **وتلك العوامل المكانية هى :-**

- الخدمات الإقليمية (من حيث عددها و مركزيتها) .
- الثقل السكاني للتجمع (أحجام السكان) .
- توزيع المرافق والبنية الأساسية ومركزيتها بالتجمعات .

- الدور الإداري للتجمع حيث تركزت مشروعات التنمية المحلية بالقري الأم اكثر من القري التوابع دون النظر بما لديها من مقومات .

وبالنظر غلي العوامل و الخصائص السابقة يتضح أنه ينتج **عدم إتزان بين التجمعات** من حيث توزيع مشروعات التنمية المحلية ويزداد ذلك بتركيز مشروعات التنمية المحلية ببعض التجمعات دون الأخرى التي لها نفس الوزن النسبي و الدور التنموي على مستوى حدودها مع عدم الأخذ في الإعتبار باقي العوامل المكانية مثل مدي وجود مقومات تنموية و مناطق للنمو العمراني واتصالها بمحاور الحركة الإقليمية بالاضافة إلي مقياس دليل التنمية البشرية و المقاييس المرتبطة بها ذات البعد الإجتماعي .

بالإضافة أيضا إلي **التأثير الواضح للهيكل الإداري الحكومي** في توزيع مشروعات التنمية المحلية **دون النظر للأبعاد و المستويات التخطيطية** و عدم وجود دور للخصائص المكانية في ذلك ، و يتدرج الهيكل الإداري للتجمعات علي مستوي المركز الإداري إلي:-

- المدينة (عاصمة المركز) و التي تمثل المركز الخدمي الرئيسي لباقي التجمعات .
- القرية الأم (عاصمة الوحدة المحلية الريفية) .
- القري التوابع .

٢/٣/٧ خصائص مكانية لم تؤثر علي مشروعات التنمية المحلية"ومرتبطة فقط بنموذج الدراسة بمركز الفيوم" :-

يتضح من الجدول التحليلي لقياس الارتباط بين العوامل المكانية ومشروعات التنمية المحلية أنه هناك بعض العوامل والخصائص المكانية لم تؤثر في اختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية وتلك العوامل هي :-

- مسطح الأراضي المنزرعة .
- الوظيفة الإقتصادية .
- الطاقة الإستيعابية .
- المركزية الجغرافية و اتصال التجمعات بالطرق والمحاور الإقليمية .
- توزيع الورش الإنتاجية ومركزيتها بالتجمعات .
- وجود ظهير صحراوي للتجمعات .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي .
- دليل التنمية البشرية .

وبالنظر إلي ماسبق يتضح انه بالرغم من طبيعة مشروعات التنمية المحلية ذات الطابع الإقتصادي وخاصة لمشروعات صندوق التنمية المحلية وارتباطها نظريا بالخصائص الاقتصادية للتجمعات ومنها علي سبيل المثال :-

(الوظيفة الإقتصادية للتجمع – مركزية الورش الحرفية – الاتصالية بمحاور الحركة الإقليمية – وجود اماكن لتوطين مشروعات اقتصادية – دليل الناتج المحلي) إلا ان القياس اظهر عكس ذلك وبالتالي لم تؤثر العوامل المكانية علي مشروعات التنمية المحلية **(وهذا مايثبت فرضية البحث) .**

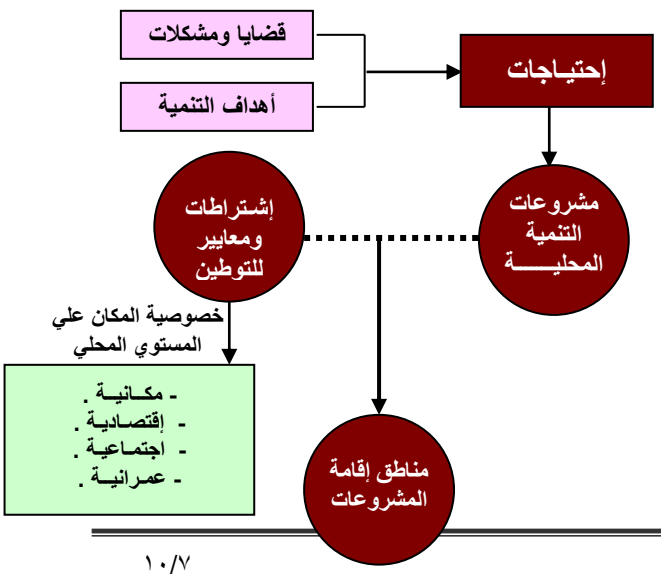

وبالنسبة لمشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" فإنه في إطار الجانب النظري للبرنامج (والذي تم توضيحه في الفصل الثالث من البحث) فقد اكد علي :-

اهمية إتخاذ مؤشر دليل التنمية البشرية و مؤشر دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي كمحددات أساسية عند اختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية ولكن علي الجانب التطبيقي بمركز الفيوم لم ياخذ هذان المؤشران وعدم مراعاتهما مما يؤكد فقدان العلاقة بين الجوانب النظرية لبرنامج شروق وبين الجانب التطبيقي والفعلي علي مستوي التجمعات .

مع ماسبق هناك أيضا عدم ارتباط بين مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" (ذات الطبيعة الخدمية) وبين مشروعات صندوق التنمية المحلية (ذات الطبيعة الإقتصادية) بالرغم من أنه لابد ان تدعم مشروعات البينة الأساسية برامج التنمية الإقتصادية بالتجمعات حتي تتحقق الإستفادة الكاملة من تلك المشروعات أن يكون هناك جدوي اقتصادية لتلك المشروعات مما يمثل إهدار للإستثمارات التنموية لمشروعات التنمية المحلية .

شكل رقم(٧/٧) منهج تحديد مشروعات التنمية المحلية *

* المصدر :- إعداد الباحث

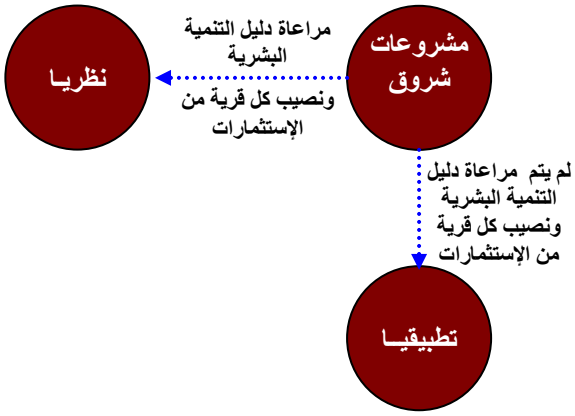

شكل رقم(٨/٧) عدم مراعاة مشروعات شروق لمعايير التوطين *

* المصدر :- إعداد الباحث

الخـــلاصـــة :-

استهدف هذا الفصل قياس الإرتباط بين البعد المكاني و مشروعات التنمية المحلية الريفية بمركز الفيوم – النموذج التطبيقي للدراسة – وذلك باستخدام برنـامج التحليل الإحصـائي **SPSS من خلال مجموعة من أدوات القياس ، وقد تم قياس هذا الإرتباط كما يلي :-**

* استخدام **Cluster Analysis** في تقسيم التجمعات الريفية إلي مجموعات طبقا للخصـائص المكانية و طبقا لمشروعات التنمية المحلية الريفية (مشروعات صندوق التنمية المحلية – مشروعات البرنـامج القومي للتنمية الريفية شروق – مشروعات الخطة العاجلة – إجمالي مشروعات التنمية المحلية الريفية) والذي إتضح من خلال التحليل المقارن بين تلك المجموعات مايلي :-

- يرتكز بشكل أساسي عند توزيع وتوطين مشروعات التنمية المحلية علي الدور الإداري للتجمع بشكل كبير أي كونه قرية أم دون الإعتماد أو الأخذ في الإعتبار العوامل والخصائص المكانية
- وجود عدم اتزان بين التجمعات من حيث توزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية وبين خصائصها المكانية حيث توجد تجمعات توطنت بها مشروعات للتنمية المحلية الريفية بالرغم من خصائصها المكانية المتوسطة مما يمثل اهدار للاستثمار بتلك المشروعات و انخفاض العائد التنموي لتلك المشروعات .
- عدم وجود استراتيجية واضحة لاختيار و توزيع مشروعات التنمية المحلية تاخذ بالابعاد المكانية علي المستوي المحلي كاحد المحددات الأساسية للتنمية المحلية .

* استخدام **Correlation Factor Analysis والتي خلال ذلك التوصل ما يلي :-**

- خصائص مكانية أثرت علي مشروعات التنمية المحلية الريفية ويمكن تعميمها علي كافة التجمعات علي مستوي المعمور المصري ولا ترتبط بخصوصية النموذج التطبيقي للدراسة وهي(الخدمات الإقليمية - الثقل السكاني للتجمع - توزيع المرافق والبنية الأساسية ومركزيتها بالتجمعات - الدور الإداري للتجمع) .
- خصائص مكانية لم تأثر علي مشروعات التنمية المحلية الريفية وهي (مسطح الأراضي المنزرعة - الوظيفة الإقتصادية - الطاقة الإستيعابية - المركزية الجغرافية و اتصال التجمعات بالطرق والمحاور الإقليمية - توزيع الورش الإنتاجية ومركزيتها بالتجمعات - وجود ظهير صحراوي للتجمعات - نصيب الفرد من الناتج المحلي - دليل التنمية البشرية).

٨- النتائج والتوصيات :-

وبعد استعراض و تحليل المحاور البحثية السابقة التي تناولها البحث فإنه تاكد أهمية تضمين البعد المكاني من المنظور التخطيطي عند وضع الاستراتيجيات التنموية وذلك من منطلق الرؤية الشاملةعلي كافة مستوياتها " وخاصة المستوي المحلي " واعتباره احد المحددات الأساسية لتوزيع واختيار برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية لأن عدم أخذه في الإعتبار يترتب عليه تأثيرا سلبيا علي التنمية وعلي المردود التنموي لتلك المشروعات في ظل غياب البعد المكاني كأحد المحددات الأساسية عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية بالإضافة إلي تأثيرها علي صياغة الأهداف علي المستوي المحلي ومدي تحقيق الإتزان بين التجمعات كاحد غايات التنمية الشاملة .

وإتضح من خلال البحث أن المتغيرات القطاعية هي التي تغلب وتؤثر علي برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية (حيث بلغت نسبتها ٧٠ % من البرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية المصرية) من حيث (المنهج المتبع – اختيار مجالاتها – التوزيع المكاني لها) بينما لم تتضمن الأبعاد و المتغيرات المكانية (وبلغت نسبتها ٣٠ % من المشروعات الريفية المصرية) .

وتمثل المفهوم الإجرائي للبعد المكاني ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية والذي توصل إليه البحث كالتالي:-

" هو نطاق تنموي يتضمن مجموعة من المتغيرات القطاعية (البيئية – الإجتماعية – الإقتصادية – الإدارية – العمرانية) يوجد فيما بينها تفاعلات تنموية تأثر علي تنمية المجتمع المحلي الريفي ويتحدد بناء علي تلك التفاعلات الأهداف والقضايا التنموية لكل مجتمع و التي تعبر عن الخصوصية المحلية والتي تفرز في مجملها مجالات لمشروعات التنمية لذلك المجتمع بما يتلائم مع خصوصيته من المنظور الشامل "

وقد نتجت مجموعة من المشكلات كنتيجة لعدم تضمين المفهوم السابق للبعد المكاني بعناصره عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية وهى كالتالى :-

- عدم الإتزان بين التجمعات العمرانية من حيث (دور التجمع – الحجم السكاني – وظيفة التجمع).
- ارتفاع معدلات تآكل الأراضي الزراعية في التجمعات التي يتم تركيز مشروعات التنمية المحلية الريفية دون وجود مقومات للنمو العمراني لتلك التجمعات .
- عدم الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة وعدم تأثيرها علي مجالات مشروعات التنمية المحلية الريفية وتوزيعها المكاني .
- تهميش دور الخصوصية المكانية و المميزات النسبية لكل تجمع عن آخر عند إختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .

- تأثير برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية تأثير قطاعي وليس تأثير شامل من منطلق أهمية التنمية الشاملة وليس التنمية القطاعية للتجمعات الريفية وخاصة في الدول النامية .
- تفاقم المشكلات التخطيطية التي تواجه التجمعات الحضرية نتيجة تركيز مشروعات التنمية المحلية الريفية بالقري الواقعة بالنطاق المباشر والتي ينشأ عنها مجموعة من الروابط والعلاقات الحضرية والريفية و التي تفرز مجموعة من المشكلات التي تواجه المدن نتيجة عدم توفيرها للمتطلبات الجديدة نتيجة تلك الروابط .
- عدم تحقيق التكامل الوظيفي بين مشروعات التنمية المحلية الريفية داخل الوحدة التنموية الواحدة وبالتالي عدم تحقيق الإستفادة الكاملة من تلك المشروعات و عدم تحقيق الأهداف المنشودة من تلك البرامج و الخطط التنموية .
- اهدار للإستثمارات الخاصة بمشروعات التنمية نتيجة تنفيذ تلك المشروعات في بعض التجمعات التي لايوجد بها مميزات مكانية يمكن أن تحقق الجدوي التنموية (الإقتصادية – الإجتماعية – العمرانية) لتلك المشروعات .

بالإضافة أيضا إلى الخبرات المستفادة من التجارب العالمية فى مجال التنمية المحلية الريفية وتخطيط البرامج والمشروعات (والذي يمكن تطبيقها فى مصر بشرط ملائمتها لخصوصية الحالة المصرية) - والتى يمكن عند تطبيقها مجابهة المشكلات السابق ذكرها - وهى :-

- التأكيد علي مبدأ الخصوصية لكل تجمع ومنطقة دون الاخري ومراعاة تلك الخصوصية عند تخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .
- التأكيد علي إستخدام الموارد المحلية المتاحة وإستخدامها في مشروعات التنمية المحلية الريفية .
- توطين مشروعات التنمية المحلية الريفية من خلال وحدات تنموية وليس حدود إدراية بحيث تراعي العلاقات الوظيفية بين التجمعات والأهمية النسبية لكل تجمع .
- تنمية التجمعات الريفية لا تتم بمعزل عن دراسة العلاقات الحضرية / الريفية عند إختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية .
- إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية نابعة من المجتمع المحلي الريفي .
- إختلاف السياسات التنموية من منطقة إلي أخري وكذلك طبيعة ومجالات مشروعات التنمية المحلية الريفية .

ويؤكد البحث علي أن تتضمن أسس إختيار وتوزيع مشروعات التنمية المحلية الريفية كافة الأبعاد المؤثرة عليها (البيئية – الإجتماعية – الإقتصادية – الإدارية – العمرانية) وذلك تأكيدا علي مدخل التنمية الشاملة لتنمية التجمعات الريفية من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية وكذلك

أن تتضمن تلك الأسس دراسة جميع المستويات التخطيطية المؤثرة علي خطط وبرامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية (المستوي القومي – المستوي الإقليمي – المستوي المحلي) .
وإتضح من خلال البحث إختلاف طبيعة المستوي المحلي تبعا لطبيعة الدراسة البحثية حيث في حالة دراسة العلاقات الدولية فإن الدولة كلها تمثل المستوي المحلي لتلك الدراسة و كذلك إذا كانت الدراسة علي مستوي حدود الدولة فإن المحافظات تمثل المستوي المحلي وفي حالة أن تتم الدراسة علي مستوي المحافظات فإن المستوي المحلي يتمثل في المركز أو الوحدة المحلية وهكذا.... وبالتالي لايوجد تعريف عام للمستوي المحلي ولكن يختلف من بحث إلي آخر تبعا لهدف ومستوي البحث .

وجدير بالذكر أن مشروعات التنمية المحلية الريفية لم تلبي إحتياجات المجتمع المحلي من فرص العمل المطلوبة حيث وفرت مشروعات خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ إجمالي (٣٨٧) فرصة عمل في حين أن الإحتياج من فرص العمل المطلوبة للزيادة السكانية حوالي (٨٣٨٢) فرصة عمل خلال نفس الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ .

أما بالنسبة للأسس التي يجب إتباعها عند إختيار وتوزيع برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية فهناك مجموعة من الأسس يمكن تعميمها علي كافة التجمعات الريفية بالعمران المصري وهي :-

- الخدمات الإقليمية (من حيث نوعيتها و عددها و مركزيتها) .
- الثقل السكاني للتجمع (أحجام السكان) .
- توزيع المرافق والبنية الأساسية ومركزيتها بالتجمعات .
- الدور الإداري للتجمع حيث تركزت مشروعات التنمية المحلية بالقري الأم اكثر من القري التوابع دون النظر بما لديها من مقومات .

وهناك مجموعة من الأسس تختلف طبقا لطبيعة وخصائص الأبعاد المكانية من منطقة إلي أخري وتتمثل تلك الأسس في :-

*** أسس إقتصادية :-**

- مسطح الأراضي المنزرعة .
- الوظيفة الإقتصادية .
- توزيع الورش الإنتاجية ومركزيتها بالتجمعات .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي .

*** أسس عمرانية :-**

- المركزية الجغرافية و اتصال التجمعات بالطرق والمحاور الإقليمية .
- الطاقة الإستيعابية .
- وجود ظهير صحراوي للتجمعات .

*** أسس إجتماعية**

- مؤشرات قياس دليل التنمية البشرية .
- الخصوصية الاجتماعية (النمط الاجتماعي والعلاقات الداخلية بين عناصر المجتمع).
- معدلات النمو السكاني .

وهناك بعض النقاط البحثية تمثل مجالات بحث مستقبلية تتكامل مع هذا البحث وإمتداد له وهي كالتالي :-

- ماهو منهج تنميط التجمعات الريفية كمدخل لتنمية التجمعات الريفية وكمنهج يتبع لتخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .
- تحديد منهج لدراسة العلاقات الريفية / الحضرية المؤثرة علي برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية وتحديد طبيعة تلك العلاقات .
- استنباط منهج للتكثيف العمراني بالقرية المصرية .
- الوحدة الصغري للتنمية المحلية الريفية في اطار تغير العوامل المؤثرة عليها .
- مستقبل سياسات التنمية المحلية الريفية .
- ماهي المجالات المستقبلية لمشروعات التنمية المحلية الريفية .
- ماهو منهج تحديد الطاقة الإستيعابية للموارد المحلية المؤثرة علي برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية .

- وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم** ـــ ٢٠٠٣ .
- وزارة التنمية المحلية – صندوق التنمية المحلية – **بيان المنح الدولية** .

ثالثا :- رسائل الماجستير و الدكتوراه :-

- إكرامي أحمد صابر – **معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية** – رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي- جامعة القاهرة – ٢٠٠٧ .
- امل كمال سيد علي - **تقويم أداء سياسات التنمية الإقليمية لإستيعاب الفائض السكاني للحيز المصري المعمور "السويس"** - رسالة ماجستير– كلية التخطيط العمراني و الإقليمي - جامعة القاهرة – ١٩٩٥
- راندا جلال حسين – **مناهج التنمية المحلية في مصر** – رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي - جامعة القاهرة – ١٩٩٦ .
- شريف ممدوح العدوى - **دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية** - رسالة ماجيستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة ، ١٩٩٧
- عبدالله عبد الشافي - **دور الصناعات الصغيرة في التنمية الريفية** – رسالة ماجستير- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – ٢٠٠١ .
- عمرو علي الصبان – **تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية بإستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية و الإستشعار عن بعد** – رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي- جامعة القاهرة – ٢٠٠٦ .
- محمد رضا عبد الله - **التغير العمرانى للقرية المصرية** - رسالة ماجيستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- محمد صدقي ابراهيم - **" اقليم المدينة بين النظرة والتطبيق "** - رسالة ماجستير كلية الهندسة - جامعة القاهرة ١٩٩٣ .
- محمد طاهر أحمد – **المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية و العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية** – رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي - جامعة القاهرة – ١٩٩٠ .
- مني محمد عزت عبدالمنصف – **دور القطاع الخاص في التنمية الريفية** - رسالة ماجستير– كلية الهندسة – جامعة المنوفية – ٢٠٠٥ .
- نادية انس قناوي – **البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر** – رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – جامعة القاهرة – ١٩٩٦ .
- نادية أنس محمد قناوي – **الوحدة التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية** – رسالة ماجستير- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي- جامعة القاهرة – ١٩٨٦ .
- هبة الفولي – **مدي إتباع منهج ملائم في خطط تطوير المناطق المتدهورة ذات الأولوية – حالة الدراسة "منشية ناصر – الدرب الأحمر – مصر القديمة "** – رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي - جامعة القاهرة – ٢٠٠٧ .
- هبه الله عصام الدين خليل - **خصائص المجتمع المحلى كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات فى الحضر والريف** - رسالة ماجيستير- كلية الهندسة ، جامعةالقاهرة - ٢٠٠٢
- وائل مصطفي زكي – **تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في مصر خلال خمسين عاما** - رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي - جامعة القاهرة – ١٩٩٥ .
- وائل مصطفي زكي – **نموذج منهجي للتنمية العمرانية الريفية في أقاليم مصر** – رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – جامعة القاهرة - ٢٠٠١ .

رابعا :- المشروعات :-

- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإرشادي لقرية أبورواش – مركز اوسيم – محافظة الجيزة** - ٢٠٠٢ .
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإرشادي لقرية البليدة – مركز اوسيم – محافظة الجيزة** – ٢٠٠٢ .
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإرشادي لقرية كفر حكيم – مركز اوسيم – محافظة الجيزة** - ٢٠٠٢ .
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإرشادي لقرية ناهيا – مركز اوسيم – محافظة الجيزة** - ٢٠٠٢ .

- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **المخطط الإستراتيجي العام للوحدة المحلية بني علي – مركز بني مزار – ٢٠٠٦.**
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز الصف** - ٢٠٠٣ .
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز العياط** – ٢٠٠٣ .
- كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – **مخطط التنمية الريفية لمركز اوسيم** - ٢٠٠٣ .
- محافظة القاهرة حي منشأة ناصر الوكالة الالمانية للتعاون الفني الادارة العامة للتخطيط العمراني ، ووزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني الجهاز المركزي للتعمير **" مشروع التطوي الحضري بالمشاركة في منشأة ناصر – الخطوط الارشادية للمخططات التفصيلية – تقرير عن الوضع القائم "** منشأة ناصر ، يونيو ٢٠٠١ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني **– دراسة قري الظهير الصحراوي .**
- وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنميةالقرية **- البرنامج القوى للتنمية الريفية المتكاملة : "شروق"** ، ١٩٩٦ .
- وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنميةالقرية **– برنامج جذور للتنمية المحلية –** ٢٠٠٥ .
- وزارة الاسكان والمرافق و التنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني **– مشروع المخطط الاستراتيجي العام لتنمية القرية المصرية –** ٢٠٠٥ .
- وزارة الاسكان والمرافق و التنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مشروع المخطط الاستراتيجي العام لتنمية المدن المصرية –** ٢٠٠٧ .
- وزارة الاسكان والمرافق و التنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – **مشروع التنمية الريفية لمحافظة الفيوم ٢٠٠٢** .
- وزارة الأشغال والموارد المائية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني **"المخطط الاستراتيجي لتنمية المجتمعات العمرانية جنوب مصر" – ٢٠٠٠ .**

خامسا :- المواقع الاليكترونية :-

- **www.economic.idsc.gov.eg**
- **www.fao.org:SD** dimensions: United R epublic of Tanzania
- توماس سكاف : متترهات المحيط الحيوى ، شبكة التنمية الريفية والامن الغذائى التابعة للامم المتحدة ، اليونسكو **www.rdfs.net**

ملحق ١

توزيع مشروعات صندوق التنمية المحلية بمركز الفيوم خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

	مشروعات الانتاج الحيواني		مشروعات الميكنة الزراعية		مشروعات ورش ومنتجات بيئية		مشروعات اخري		إجمالي المشروعات	
	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات
مدينة الفيوم	٢٠٠	٤٤٥٥٠٠	١	٢٥٠٠	٤٣	٠٥E+١	٥٤	١٠٥٩٠٠	٢٩٨	٦٩١٠٠٠
دمو	١٥	٣٠٩٠٠	٠	٠	٠	٠	٢	٤٥٠٠	١٧	٣٥٤٠٠
منشأة دمو	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كفور النيل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البسيونية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
دسيا	٥٢	٩١٠٠٠	٠	٠	٣٦	٥٨٥٠٠	١٠	١٧٠٠٠	٩٨	١٦٦٥٠٠
منشأة فتيح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السنباط	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
منشأة العشيرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مناشى الخطيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كفور الشيخ فضل	١	٢٠٠٠	٠	٠	١	١٥٠٠	٣	٣٥٠٠	٥	٧٠٠٠
منشية سكران	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحميدية الجديدة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تلات	٣٤	٧٠٠٠٠	٠	٠	٠	٠	١	١٨٠٠٠	٣٥	٨٨٠٠٠
نزلة الحريشى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نزلة بشير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
زاوية الكرداسة	٤٤	١٠٣٥٠٠	٠	٠	٤	١٠٨٠٠	٦	٧٠٠٠	٥٤	١٢١٣٠٠
بنى صالح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
منشاة عبد الله	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المندرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاعلام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العزب	٤٧	٨٣٥٠٠	١	٤٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٤٨	٨٨٣٠٠
الحادقة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
منشأة بغدادى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أبجيج	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
هوارة المقطع	٣	٣٥٠٠	٠	٠	٠	٠	١	١٥٠٠	٤	٥٠٠٠
سنوفر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
منشاة الفيوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
منشأة الجزائر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اللاهون	٥٠	١١٧٠٠٠	٠	٠	٠	٠	١٣	١٦٥٠٠	٦٣	١٣٣٥٠٠
منشأة كمال	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
هوارة عدلان	٤	٨٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٨٥٠٠
دمشقين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العدوة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عامرية الفيوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ابو السعود	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الناصرية	٦	١٣٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٣٠٠٠
الصالحية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سيلا	١٣	٣٩٠٠٠	١	٤٥٠٠	٢	١٣٠٠٠	١	١٠٠٠	١٧	٥٧٥٠٠

ملحق ١

توزيع مشروعات البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق " بمركز الفيوم خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

	الكود	القرى التابعة	عدد المشروعات	اجمالي الاستثمارات بالألف جنيه			نسبة عدد المشروعات	نسبة الاستثمارات		
				مشاركة	حكومي	اجمالي		مشاركة	حكومي	اجمالي
المجموعة الأولى	٢	منشأة دمو	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣	دسيا	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٤	م. فتيح	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٥	السنباط	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٦	م. القشيرى	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٨	تلات	١,٠٠	٣٥,٠٠	٩,٥٠	٤٤,٥٠	١,٢٢	١,٣٣	٠,١٩	٠,٥٩
	٩	نزلة بشير	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٠	نزلة الحريشى	٢,٠٠	٤٨,٠٠	٦٥,٥٠	١١٣,٥٠	٢,٤٤	١,٨٢	١,٣٣	١,٤٩
	١٣	م. عبد الله	١,٠٠	١٤,٠٠	٤٦,٩٠	٦٠,٩٠	١,٢٢	٠,٥٣	٠,٩٥	٠,٨٠
	١٤	المندرة	١,٠٠	١٤,٠٠	٤٦,٩٠	٦٠,٩٠	١,٢٢	٠,٥٣	٠,٩٥	٠,٨٠
	١٥	الإعلام	١,٠٠	٧,٠٠	٢٥,٣٠	٣٢,٣٠	١,٢٢	٠,٢٧	٠,٥١	٠,٤٢
	١٧	الحادقة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩	م. بغداد	٢,٠٠	٧,٧٠	٢٦,٠٠	٣٣,٧٠	٢,٤٤	٠,٢٩	٠,٥٣	٠,٤٤
	٢١	سنوفر	٢,٠٠	٦,٧٠	٧٢,٠٠	٧٨,٧٠	٢,٤٤	٠,٢٥	١,٤٧	١,٠٤
	٢٢	م. الفيوم	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٣	م. الجزائر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٥	م. كمال	١,٠٠	١٨,٠٠	٩٠,٠٠	١٠٨,٠٠	١,٢٢	٠,٦٨	١,٨٣	١,٤٢
	٢٧	أبو السعود	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٨	العامرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣١	الصالحية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٣	البسيونية	١,٠٠	٢٩,٠٠	٨,٠٠	٣٧,٠٠	١,٢٢	١,١٠	٠,١٦	٠,٤٩
	٣٦	الحميدية الجديدة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٨	دمشقين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
المجموعة الثانية	١١	زاوية الكرادسة	٣,٠٠	٤٤,٠٠	١٤١,٩٠	١٨٥,٩٠	٣,٦٦	١,٦٧	٢,٨٩	٢,٤٥
	٢٤	اللاهون	١,٠٠	٤٠,٤٠	١٤٥,٥٠	١٨٥,٩٠	١,٢٢	١,٥٣	٢,٩٦	٢,٤٥
	١٢	بنى صالح	٢,٠٠	٢٩,٠٠	١٥٠,٠٠	١٧٩,٠٠	٢,٤٤	١,١٠	٣,٠٥	٢,٣٥
	١٦	العزب	٢,٠٠	٥١,٨٠	١٤٩,٢٠	٢٠١,٠٠	٢,٤٤	١,٩٦	٣,٠٤	٢,٦٤
	١٨	أبجيج	٣,٠٠	١٤,٧٠	١٠٦,٣٠	١٦٦,٠٠	٣,٦٦	٠,٥٦	٢,١٦	٢,١٨
	٢٠	هوارة المقطع	١,٠٠	٥٤,٠٠	١٨٠,٠٠	٢٣٤,٠٠	١,٢٢	٢,٠٥	٣,٦٦	٣,٠٨
	٣٥	م. سكران	٣,٠٠	٩٥,١٠	١٣٥,٥٠	٢٣٠,٦٠	٣,٦٦	٣,٦٠	٢,٧٦	٣,٠٣
	٣٤	الشيخ فضل	٢,٠٠	٣٠,٣٠	١٩٣,٠٠	٢٢٣,٣٠	٢,٤٤	١,١٥	٣,٩٣	٢,٩٤
	٢٩	سيلا	٣,٠٠	٣١,٧٠	١٨٥,٠٠	٢١٦,٧٠	٣,٦٦	١,٢٠	٣,٧٧	٢,٨٥
	٣٢	كفور النيل	٢,٠٠	٤٧,٢٠	٢١١,٠٠	٢٥٨,٢٠	٢,٤٤	١,٧٩	٤,٢٩	٣,٤٠
المجموعة الثالثة	١	دمو	٣,٠٠	١٣٤,٥٠	٢٠٨,٥٠	٣٤٣,٠٠	٣,٦٦	٥,١٠	٤,٢٤	٤,٥١
	٢٦	العدوة	٣,٠٠	٦٩,٨٠	٢٥٦,٠٠	٣٢٥,٨٠	٣,٦٦	٢,٦٤	٥,٢١	٤,٢٩
	٧	مناشى الخطيب	٢,٠٠	٨٠,٩٠	٣٥٠,٠٠	٤٣٠,٩٠	٢,٤٤	٣,٠٦	٧,١٢	٥,٦٧
	٣٠	الناصرية	٣,٠٠	١٦٤,٢٠	٢٢٥,٠٠	٣٩١,٢٠	٣,٦٦	٦,٢٢	٤,٥٨	٥,١٥
	٣٧	هوارة عدلان	٣,٠٠	١٤١,٨	٣٧١,٩٠	٥١٣,٧٠	٣,٦٦	٥,٣٧	٧,٥٧	٦,٧٦

ملحق ١

توزيع مشروعات صندوق التنمية المحلية بمركز الفيوم خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

	الكود	القرى التابعة	إجمالي المشروعات			نسبة إجمالي المشروعات		
			عدد المشروعات	اجمالي فرص العمل	اجمالي الاستثمارات بالألف	نسبة عدد المشروعات	نسبة اجمالي فرص العمل	نسبة اجمالي الاستثمارات
المجموعة الأولى	١	دمو	١٧,٠٠	١٩,٠٠	٣٥,٤٠	٢,٦٢	٢,٤٩	٢,٥٠
	٢	منشأة دمو	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٤	م. فتيح	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٥	السنباط	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٦	م. القشيرى	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٧	مناشى الخطيب	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٩	نزلة بشير	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٠	نزلة الحريشى	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٢	بنى صالح	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٣	م. عبد الله	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٤	المندرة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٥	الإعلام	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٧	الحادقة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٨	أبجيج	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩	م. بغداد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٠	هوارة المقطع	٤,٠٠	٤,٠٠	٥,٠٠	٠,٦٢	٠,٥٢	٠,٣٥
	٢١	سنوفر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٢	م. الفيوم	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٣	م. الجزائر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٥	م. كمال	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٦	العدوة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٧	أبو السعود	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٨	العامرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٩	سيلا	١٧,٠٠	١٧,٠٠	٥٧,٥٠	٢,٦٢	٢,٢٣	٤,٠٦
	٣٠	الناصرية	٦,٠٠	٦,٠٠	١٣,٠٠	٠,٩٢	٠,٧٩	٠,٩٢
	٣١	الصالحية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٢	كفور النيل	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٣	البسيونية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٤	الشيخ فضل	٥,٠٠	٥,٠٠	٧,٠٠	٠,٧٧	٠,٦٦	٠,٤٩
	٣٥	م. سكران	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٦	الحميدية الجديدة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٧	هوارة عدلان	٤,٠٠	٤,٠٠	٨,٥٠	٠,٦٢	٠,٥٢	٠,٦٠
	٣٨	دمشقين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
المجموعة الثانية	١٦	العزب	٤٨,٠٠	٤٨,٠٠	٨٨,٣٠	٧,٤٠	٦,٢٩	٦,٢٤
	٨	تلات	٣٥,٠٠	٤٠,٠٠	٨٨,٠٠	٥,٣٩	٥,٢٤	٦,٢٢
	١١	زاوية الكرادسة	٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	١٢١,٣٠	٨,٣٢	٧,٠٨	٨,٥٧
	٢٤	اللاهون	٦٣,٠٠	٦٤,٠٠	١٣٣,٥٠	٩,٧١	٨,٣٩	٩,٤٣
المجموعة الثالثة	٣	دسيا	٩٨,٠٠	١٢٦,٠٠	١٦٦,٥٠	١٥,١٠	١٦,٥١	١١,٧٧

قائمـة المـراجع

أولا :- الكتب :-

- إبراهيم محرم – **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "** –وزارة التنمية المحلية – ٢٠٠٥ .
- إبراهيم محرم – **انجازات برنامج شروق في البيئة الأساسية و التحتية "١٩٩٥-٢٠٠٠"** –وزارة التنمية المحلية – فبراير ٢٠٠١
- ابراهيم محرم – **تقويم مشروعات الخدمات الصحية في برنامج شروق** – وزارة التنمية المحلية .
- احمد خالد علام – **العمران و الحكم المحلي في مصر** – مكتبة الانجلو المصرية
- أحمد رشيد – **الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية** – دار المعارف – ١٩٨١ .
- إدجار هوفر " ترجمة عزت عيسي " – **النظرية المكانية في إختيار المكان المناسب للنشاط الإقتصادي** - دار الآفاق الجديدة .
- اسماعيل حسن عبد الباري - **" ابعاد التنمية "** - دار المعارف – القاهرة ١٩٨٢ .
- بيرتلزمان ستيفتانج – **التنمية الإقتصادية المحلية " دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلي وخطط العمل بها "** – البنك الدولي – سبتمبر ٢٠٠٤ .
- جمال حمدان- **شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان** - الجزء الأول - عالم الكتاب – القاهرة - ١٩٨٢.
- حسين عمر – **مبادئ التخطيط الإقتصادي و التخطيط التأشيري في نظام الإقتصاد الحر** – دار الفكر العربي – ١٩٩٨ .
- سمير أحمد الشاذلي – **أثر برنامج شروق علي تحسين جودة الحياة الريفية** – مارس ٢٠٠٤ .
- سمير محمد عبدالوهاب – **الحكم المحلي والإتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر** – مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة – ٢٠٠٦ .
- صلاح الدين علي الشامي – **التنمية "الجغرافية دعامة التخطيط "** – منشاة المعارف – ٢٠٠٠ .
- طلعت الدمرداش – **الإقتصاد الإجتماعي** – مكتبة القدس – ٢٠٠٦.
- عبد الباسط عبد المعطي - **مستقبل القرية المصرية (الأبعاد و التوجهات النظرية و المنهجية)** – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة ١٩٩٤.
- عبد الغفار شكر – **الدور التنموي و التربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر** – مكتبة الأسرة - ٢٠٠٥ .
- عبد المنعم حسين شوقي - **تقرير موقف اهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في ج . م . ع . دراسة ميدانية** – الامانة العامة للحكم المحلي – التنمية الحضرية – مكتبة الطليعة باسيوط - ١٩٧٩
- عبد المنعم حسين شوقي **" تقرير موقف اهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في ج . م . ع . " دراسة ميدانية – الامانة العامة للحكم المحلي – التنمية الحضرية** – مكتبة الطليعة باسيوط - ١٩٧٩.
- عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد – **استراتيجية في الدول الساعية للتقدم** – مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبدالمطلب عبدالمجيد – **التمويل المحلي و التنمية المحلية** – الدار الجامعية - ٢٠٠١ .
- عبدالمنعم السيد – **مصر دولة متقدمة** .
- عثمان محمد غنيم – **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** - دار صفاء للنشر و التوزيع – ١٩٩٨
- علي الصاوي – **اللامركزية في إطار الديموقراطية** – كلية الإقتصاد و العلوم السياسية – ٢٠٠٢ .
- على الصاوى - **اشكاليات التنظيم المحلى فىمصر** - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعةالقاهرة - ١٩٩٩ .
- فتحي قابيل – **المشروعات الصغيرة** – الهيئة العامة للكتاب – ٢٠٠٥ .
- فتحي مصيلحي و آخرون – **الريف المصري حاضره ومستقبله** – المجلس الأعلي للثقافة – ٢٠٠٥.
- كامل بكري و آخرون - **مقدمة في إقتصاديات الموارد** – دار النهضة العربية .
- مايك كرانغ – ترجمة سعيد منتاق – **الجغرافيا الثقافية** – عالم المعرفة – ٢٠٠٥ .
- محمد جاسم محمد علي – **التخطيط الإقليمي " المبادئ والأسس – نظريات وأساليب "** – دار صفاء للنشر و التوزيع – ٢٠٠٧ .
- محمد صلاح عبد البديع - **الادارة المحلية فى مصر بين النظرية والتطبيق** - دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .
- محمد عبدالقادر حاتم - **الإدارة في اليابان "كيف نستفيد منها "**- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- محمد محمد دبوس – **تطوير مؤشرات التنمية الريفية** - اكاديمية البحث العلمي – قطاع المجالس النوعية – شعبة تنمية القرية – ٢٠٠٣ .
- محمد مصطفي الفولي و آخرون – **تخطيط مشروعات وبرامج التنمية بإستخدام إسلوب الإطار المنطقي** – الصندوق الإجتماعي للتنمية – ٢٠٠٥ .
- مدحت حسنين – **الموازنة العامة "اتجاهات ورؤي جديدة "** - مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة – ٢٠٠٦ .
- المرسى السيد حجازى - **اقتصاديات المشروعات العامة النظرية والتطبيق - جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها** – الدار الجامعية – ٢٠٠٤ .
- المرسي السيد حجازي – **اقتصاديات المشروعات العامة "النظرية و التطبيق "** – الدار الجامعية – ٢٠٠٤ .
- مركز الإرشاد الزراعي و التنمية الريفية – **تقييم تجربة القرية المختارة بجمهورية مصر العربية** – وزارة التنمية المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – ٢٠٠٤ .
- ممدوح عبدالله أبورمان وآخرون – **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي** – دار صفاء للنشر و التوزيع – ٢٠٠٥ .
- منى قاسم - **الاصلاح الاقتصادى فى مصر** - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٩٩٧ .
- ميكي جونثالث "ترجمة :حازم عبدالرحمن توفيق " – **الإقتصاد و المجتمع** – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٩ .

jrrmey aldel and ropert mogan- regional planning acomprehensive view - 1974 *

ثانيا :- الدوريات و النشرات و الابحاث :-

- **ادارة سياسات التنمية** – المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع معهد التنمية الإقتصادية بالبنك الدولي – ١٩٩٩ .
- أشرف كمال - **دور المشاركة الفعالة فى دعم التنمية والاتزان البيئى بالمجتمعات الريفية** - المؤتمر الثانى -جامعة المنوفية .
- أكادمية البحث العلمى - **التحليل الشامل لاسباب تخلف القرية المصرية** - الجزء الاول - الاسكندرية - ١٩٨٧ .
- اكاديمية البحث العلمى - **التخطيط العمران للقرية المصرية** - المرحلة الاولى - ١٩٩٩ .
- جهاز وتنمية القرية المصرية – المكتب الاستشاري كيمونكس ، **مشروع التنمية المحلية (١)** ، الدورة الاولي – برنامج الدورات المتقدمة للقيادات التنفيذية بالمحليات ، ١٩٩١ – ١٩٩٢ .
- حامد الموصلي – **دخول مفهوم التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية** – بحث منشور – مجلة المهندسين – العدد ٤٢٥ – يونيو ١٩٩١
- **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS** - مسودة التقرير النهائي ١٩٨٢ .
- **دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية** - وزارة التخطيط و التنمية المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية – ٢٠٠٦ .
- **دور اللامركزية فى عملية الاصلاح المؤسسى فىمصر** - مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠
- سامي أمين عامر – **تصنيف القرى للقيام بدور مركزى ضمن النسق العمرانى كأحد الركائز التخطيطية فى عملية التنمية الريفية** – المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصرى /سبتمبر ٢٠٠١ كلية الهندسة جامعة المنوفية .
- سامي أمين عامر – **الإطار المنهجي و القضايا الفكرية حول مشروع المخطط الإستراتيجي العمراني لقري الجمهورية – رؤية كلية التخطيط العمراني** – النشرة العلمية لبحوث العمران – كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – العدد السادس – مايو ٢٠٠٦ .
- سامي أمين عامر **– التوازن الإقليمي في قضايا التنمية الإقليمية في جمهورية مصر العربية** – النشرة العلمية لبحوث العمران – كلية التخطيط العمراني و الإقليمي – العدد الأول – إبريل ١٩٩٩
- سامي أمين عامر- **نحو رؤية استراتيجية لتنمية صحراوات مصر**- المؤتمر المعماري الثالث - كلية الهندسة، جامعة أسيوط .

- سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **برنامج اللامركزية وقضايا المحليات " لامركزية التخطيط في المحافظات المصرية "** – مركز دراسات واستشارات الادارة العامة –جامعة القاهرة – ٢٠٠٦ .
- سمير عبدالحميد عريقات – فريدة أحمد عبدالعال – **لامركزية التخطيط في مصر** – معهد التخطيط القومي – مركز التدريب و التعليم – مارس ٢٠٠٦ .
- سمير محمد عبد الوهاب " **اللامركزية والتنمية المحلية فى ضوء التطورات المعاصرة " فى الاصلاح المؤسسى بين المركزية واللامركزية** : د. كمال المنوفى (محررا) ، ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .
- صلاح على صالح **: استراتيجية تنمية الريف المصرى الحاضر والمستقبل** ، موتمر تنميةالريف المصرى ، جامعة المنوفية ١٩٩٩
- عادل أبو زهرة **- أضواء على خطة عمل تحالف الجمعيات الاهلية المصرية** - الاجتماع التحضيرى لمؤتمر قمة المدن ١٩٩٥ .
- عبد المحسن برادة وآخرون - **إمكانات الامتداد العمراني الريفي على الظهير الصحراوي** - مركز استشارات البحوث والدراسات العمرانية - كلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبد المنعم حسين شوقي **" تقرير موقف اهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في ج . م . ع . "** دراسة ميدانية – الامانة العامة للحكم المحلي – التنمية الحضرية – مكتبة الطليعة باسيوط ١٩٧٩
- عبدالباقي إبراهيم – **تخطيط وتنظيم القرية العربية "التخطيط الإقليمي كأساس لتخطيط القرية "** – المؤتمر الهندسي العربي الثامن – ١٩٦٢ .
- المجالس القومية المتخصصة – **دراسة زيادة انتاجية القرية**
- المجالس القومية المتخصصة ، **تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الحكم المحلى والتنمية الريفية** ، الدوررة الأولى ، يونيو ١٩٧٩ – ١٩٨٠ .
- محمد دبوس – **تطوير مؤشرات التنمية الريفية** – كلية الزراعة – جامعة أسيوط – ٢٠٠٣ .
- محمد رأفت محمود – السيد عبدالمطلبة غانم– **برنامج اللامركزية وقضايا المحليات " إدارة الإستثمار في المحافظات "** – مركز دراسات واستشارات الادارة العامة –جامعة القاهرة – ٢٠٠٥.
- محمد طاهر أحمد : **نحو رؤية جديدة لتنمية الصناعات الاقليمية بالريف المصرى** ، المؤتمر الثانى ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٩ .
- محمد طاهر الصادق و آخرون - **الاستيطان البشري و علاقته بالخصائص الطبيعية و البشرية** – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – **٢٠٠٢**.
- محمد عماد نور الدين ، حسام الدين محمد بكر **- " فاعلية المنظمات غير الحكومية في تنمية وتحسين المجتمعات العمرانية "** كلية الهندسة بالمطرية جامعة حلوان مجلد ، عدد يونيو ٢٠٠٢ .
- محمد مرعي حسين – **ملامح اللامركزية في مصر** – معهد التخطيط القومي – مركز دراسات الإستثمار و إدارة وتخطيط المشروعات – مايو ٢٠٠٦
- محمود عثمان حجازي – **الإطار القانوني المؤسسي و المالي للإدارة المحلية في مصر** – معهد التخطيط القومي – مركز التدريب و التعليم – مايو ٢٠٠٦ .
- معهد التخطيط القومي – **آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر** – سلسلة قضايا التخطيط و التنمية – سبتمبر ١٩٩٧ .
- معهد التخطيط القومي – **الإدارة المحلية في مصر " المبادئ – الأهداف – التوجهات "** – سلسلة مذكرات خارجية – نوفمبر ٢٠٠٥ .
- معهد التخطيط القومي – **التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية "المتطلبات و السياسات** – سلسلة قضايا التخطيط و التنمية – سبتمبر ١٩٩٦ .
- وزارة التخطيط و التنمية المحلية **-** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣** .
- وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم ٢٠٠٢**
- وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٤ – اختبار اللامركزية من أجل الحكم الرشيد** .
- وزارة التخطيط و التنمية المحلية -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - **تقرير التنمية البشرية لمحافظة الغربية**- ٢٠٠٥